

هَذَا كِتَابُ الْفَتْحِ
مُصَنَّفُ الْعَالِمِ الشَّامِ الْفَاضِلِ الْحَلِيِّ
الْإِسْلَامِيِّ الْأَمِينِ الْأَخِي الْأَخِي الْأَخِي
الْإِسْلَامِيِّ الْأَخِي الْأَخِي الْأَخِي

بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله مظهر الحق بصلابه المله الواضح وموضح الامان عند الوان الخالص ومنطق الشانك تفسرنا
اعتقاد المجلد الذي شهد بوجوب جوده عند الصديقين واقربته فناء العالمين وتكاثر كثير من
الوجودات مع بطلان سائر الاعتقادات باليقين ووضح عقول الله استقام لحوال القلوب الارضين و
وجود المعنويات المستحالة التي ترجع بالبرج وتكثير العقابيل واظهر سفنائه وعمله فقام حكمته فجل
عز وفضله الواضحين ونفاه عز وجل انك اباضا بصائر الاربين فظهر من ذلك عصمة الانبياء والائمة
الظاهرين وصلى الله على سيد المرسلين محمد النبي وآله الطاهرين المعصومين حضورا على نفسه بالوجه
النازل اليه على سان الروح الامين علي بن ابي طالب امير المؤمنين وعلى الاشد عشر الذين كلهم محجل
الله اليقين ومصباح الواصلين وبهم تجاب عوفا الاربين وتحصل النجاة لجهنم الخالصين ومن لم
يجهنم في اعلابهم ومن لم يكرمهم في رتبته اسد الشافلين صلوة الله ومصلته اليوم الدين
أما بعد كل فاني اضعف عباد الله تعالى حتى يوسقني المظهر الحق يقول اجبت سؤال ولد الامير
علي محمد صالح الله له امره كاهوته بقرابه ومنه سباب السعادات الدينية والاخرية كما اطلعني
استعمال فواء العقلية والمحسنة وتسقيل بلغ امانه كما ارضا ما فواله وافعاله وجمع ليدبر ان يأسر
كما انه لم يصنح طريقه من ان لا هذا الكمال الواسع كماله الفين الفادق بل الصدق والمين
فاوردت خبره في دولة البقية والارباب العقلية والنقلية الفل على امانه سيد الوصية عليه السلام

في القدر ومقالته خاتمة

والفقه بل اخبر على ابطال شبه الطاعنين واورث فيهم من الأدلة على ان لا تتم عليهم السلام ما فيه
 كفاية المسترسلين وجعلت ثوابه لولا محمد وواله الله عليه كل محذور صرف عن جميع الشرع وبلغه
 جميع ما منه وكفاه الله امره بما به وشأنه وفردت على عقلة ومقالته في خاتمة مقالته فيها
البكت الاول ما الامام الامام هو لا فساد في الدنيا له الزبانية العامة في امور الدنيا
 بالاضالة في دار التكليف ونقض البنية واجب بوجهين التزام دخوله في القول بعلم الناس بما فاق
 بغير قولنا بالاضالة للبانية عن النبي ثم وقبل الامانة عبادة عن خلافه شخص الشخص لا لغيره عليه السلام
 فافادته فواضع في حق حفظ حوزة الملك على وجهه بحيث اصابه على اتمه كافة وجعلها البعد الاضافة
البكت الثاني الامانة لطف عام والنبوة لطف خاص لا مكان خلق الزمان من نبي حتى يخالف الامام
 سببه وانكار اللطف العام شرم انكار اللطف الخاص في هذا المعنى والاضافة بعقود عن منكر
 الامانة اصلا وادسا وهو شرهم **البكت الثالث** كل مسألة لابد لها من موضوع ومحمول فاذ كانت
 كسبية حاجتنا الى الوسيط بينهم البرهان عليها ومن ثم وجب الفقدان فان كانا نصوصا وتبين في الكلام وان
 كانا برهانية فهما علم من العلوم ولا يبرهن علمها ولا على شيء من شأنا بها بسلك المسئلة والادوار على انما
 ان قيل المبادى التي عليها بناء المسئلة ولا يبرهن علمها الا بالتمنع منها والاضافة عليها سبعا فان نظر
 خبر النظر الذي هو ناظر به فاما هذا مشك فليبرج الى المواضع المخصوص بها وبخروج النظر عنها الى تحقيق المارة
 التي هي كالفواعل فان الباحث عرف هذه الصانع لا يتكلم في حدوث الاجسام بل يكون ذلك مقرر احده اذا
 نفرد ذلك فنقول موضوع هذه المسئلة ومحمولها ظاهر ان واما المبادى فهي تسعة عشر ان الغلام
 محدث والله تعالى محمدا بانه واجب الوجود لا نداه ولا بداه في ان قدر على كل المطلقا د انه
 عالم بجميع المعلومات لا غنى عما سوا وجهه بالمطاعات وكان للمعاصي لا ليجل بالواجبات لا
 بفعل القبيحة ولا يبريد ذلك ما انفعاله فكلف العبد مصالحهم بحسب سعيه حتى لا ينجح عليه الا فقا
 بان انفعاله فام بالاطمان الواجب عليه مما يتعلق بكما ينبغي بانه فقلنا انفعاله لم يبرع في ذلك
 كمال الا الاكث اليهم فافادته النعم عليهم حتى انهم كلهم بالوجه الاضداد والبلوغ به الى الثواب لا بخل
 بل انفعاله ارسل محمد عليهم السلام وسواهم معصوما فاما ما اتفق فاما لا بالاعتقاد به قول فلهذا الكتاب ان يفرز
 الذي لا يابنه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فينزل من حكمهم جدي ففسخ في بقية جميع الشرائع بسبب استن

في القدر ومقالته خاتمة

في آية حبك من اللطف

٣

وهي آية في يوم الدين بوانه مقصود من انزل الخطا والسيئان بوان اللطف في الواجب واجبه
 تعالى اذا كان من فعله خاصة مع انه تعالى لم يجعل لكل الناس القوة القدسية التي عليهم معهما فطرة
 القياس فتكون القوة الوهنية والشهوية والغضبية مغلوطة دائما وهذا ظاهري فانه لم ينزل في عصر من
 الاعصار ذلك **البخش الرابع** في ان نصب الامام لطف اعلم ان الامام الذي حله ناه اذا كان نبيا
 بقرب الملكوت بسببه من الطاعات ويبعد عن المعصيات واذا لم يكن كذلك كان الامر بالعكس وهذا الحكم
 ظاهر لكل عاقل بالضرورة وضرب لا يمكن احدا من انكاره وكلما بقى الملك في الطاعة وبعده عن المعصية
 بقي لطف اصطلاحا فقط من ذلك ان كونا الامام منصوبا بمكانة اللطف في التكليف الواجب في وجوب
 نصب الامام يدل على انه لطف ايضا **البخش الخامس** في يوم غير الامامة فقلنا الوجه الاول في
 ذكره القاء وهو ان لطف الله في كل صفة وفي كل زمان على اقامة التوسيد على عدم فسادها من
 الوجه بان الغالب على اكثر الناس القوة الشهوية والغضبية والوهنية بحيث يتبع كثير من الجهالة
 لذلك خلل في نظام النوع الانساني في حجب سبيل غاية القوة الشهوية والغضبية وبظهر لذلك
 التعاقب المتنازع والعشا الكلي فيحتاج الى زلزالها وهو لطف بتوقف فعل الواجب وترك المحرمات
 عليه وهو ما داخل في خارجي الاول لكسر القوة العقلية والا لكان الله تعالى محال بالواجب في
 اكثر الناس هذا محال ولا ناه مانع من فعله وكان من فعله تعالى ان الحياء وهو نية التكليف ان
 كان من فعل المكلف فقلنا الكلام فان كان مما يخاف معه المكلف فعل الواجب وترك المعاصي بحيث
 يوجب الذم لذلك ويعجب الضمان عن ضده ولما كان معه الفعل بالنظر في القدرة لا بالنظر في العلم
 كما في العصاة فالقدرة خلاف ذلك في الاكثر والواقع عند ذلك في ضرب المعصية لان البحث على تقدير
 وان هذا واجبنا الامامة ولا نعلم ان خلاه تعالى بالواجب ان لم يكن ذلك لم نجد فقهاء ردعها وهو
 ظاهر الواقع بدليله تعالى ان كان من فعله تعالى بحيث كلما اخل المكلف بالواجب ففعل حراما
 ارسل الله عليه عذابا او مانعا او بعض الاوقات كان الحياء وهو باطل وان كان من فعله تعالى
 كغيره لحدود من فعل غيره كما فاما فهو المطلوب ان ذلك الغير يجب ان يكون مقصودا لظاهره
 له ذلك فلا يقوم غيره مقامه ولا ناه واجب حصوله كل وقت فيحتاج اليه لزم الحياء افا ما ان يكون
 من فعل الله تعالى في غير واسطة احد من البشر وان ينزل به عذابا بالواجب عند غيره والتفصيل في التوسيد

لا يتبع

في كنه الاطراف

البشر في مطالبنا الواجب ان يحصل الاحكام الشرعية في جميع الوقائع من الكتاب والسنة وحفظها لا بد من نفس فليست تكون العلوم المكتوبة بالنسبة اليها كقضية القياس معصوم من الخطا ولا يقوم غير ما مقامها في ذلك والوقائع غير متناهية والكتابات والسنة متناهية ولا يمكن ان يكون هذه النفس لغير الناس غير ان تكون لبعضهم وهو الامام فلا يقوم غيره مقامه الواجب والمطلوب من اشياء آتية على الامور لا جباية اليه مناط بكيفية الشارع فيها الاجتماع كالحركة والحياة فانه من التسعبدل الحال ان يجمع اراء المخلوق الكثير على امر واحد وعلى صيغة واحدة وان يعرفوا انك تلك المصلحة ويتفقوا عليها وان يجمعوا من البلاد المتباعدة وان يتفقوا دأبهم في وقت محلي الحروب ومدنه وجهته والمنايا والصلح في جميع الاوقات فان الاتفاق لا يكون دائما ولا اكثر تبا ولا يقوم غير الرئيس في ذلك مقام الرئيس هو ظاهر الرئيس فيها يحتاج فيه الى الاجتماع فان كان لا يتفقون على مقدم فتدرك الاختلاف وهو نقص للمعرض فلا بد ان يقر بان لا يكون من الله ويكون هي من كل عيب يكون معصوما امثالا لنظر الطابع عنه حج حفظ نظام النعم عن الاخلال بالانسان مدني بالطبع لا يمكن ان ينقل وحده بامور عينية لا جباية للغذاء والملبس السكن وغير ذلك من ضروريات الحياة فلهذا يقره في بناءه من انبائه فيها وهي صناعة لا يمكن ان يعيش الانسان منقاة بعضهم على تلك الافعال بحيث يحصل التعاون الموجب لتسهيل الفعل ويكون كل عمل لا يتفق من غير الجرا لا يمكن النظام الا بذلك وفلا يتبع المجمعون بعضها فلا بد من فاهر يكون التخصيص منوطا بنظر الاستحالة التي هي من غير ترجح ولا تدوير الى الشان والاطباء البشر يتجولون بالتهمة والقبض والتحاسد والشان والاجتماع مظنة ذلك فيقع بسبب الاجتماع الهرج والمرج ويختل امر النظام فلا بد من رئيس يقهر الظالم ويقتصر الظلوم ويمنع عن التعمد الفهم فيجعل عليه الميل والحق بجانبه وهذه الاقسام وفرضها في عقوبة الفاحشة فان اكثر الناس على من الاجلة لاننا نجح على هذا البعد بحيث نفاهم خوفه شهوره وعصبته حسد وفي الرئيس لا يقوم مقامه في ذلك لما تقدم وايضا فانه معلوم بالضرورة المحل والطف وقد اشرنا على ما فلا بد لها من فهم وفي الرئيس يوفق الله الى الترجع والرجع والرجع بلا مرجع فلا يقوم غيره بمقامه في ذلك والوقائع غير محصورة والحوادث غير مضبوطة والكتابات السنية لا يقانها فلا بد من امام منصوب من قبل الله تعالى معصوم من الخطا

والهايات

في كنه الاطراف

وَكُونِ الْإِنْسَانِ

بعض الاحكام وبمحافظة الشريعة لئلا يترك بعض الاحكام او يترك بعضها او يتركها او يتركها
 ان غير الانعام المعصوم لا يقوم مقامه في ذلك فقولنا انفسا الذين يجب العمل بمحكمهم في الدنيا
 والاموال والنسب والولاء وسعة الركوات الامناء على اموال النعماء وامراء الجوارح والوجه الطاعة
 في الحروب بقاء النفس والقتل والولاء امر ضروري لنظام النوع ولا بد ان يكون موطن نظر واحد لا يتحلى
 التبع من غير مرجح والواقع اختلاف الاراء ومضاد الهوى وغلبة الشهوة ونعاب المرادات
 فانفاق الخلق من انفسهم ابتداء على واحد في هذه المناصب متعددا بل متعددا في كل زمان على شخص
 يستحقها ذلك من منع فان الانفاق يستحيل ان يكون كثيرا او دائما فذلك الولد الذي ينادى
 هو لا يظن ولا بد ان يكون واجبا للطاعة من قبل الله تعالى ويستحيل ان يحكم الجا بطاعة غيره
 في مثل هذه الامور الكلية التي هي نظام النوع واختلاله وظام من غيره لا يقوم مقامه على التقدير
 التي يبحث عنها حج الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لطف لا يقوم غيره مقامه لوجوبه من غير بدل
 بالامر لطف واجبا يقوم غيره مقامه لا منافع تحقق الاضافة بدون تحقق المضامين لا بد ان يتهيأ
 الى معصولة يجوز عليه الخطا بوجه من الوجوه ولا الشهوة ولا الحمازة مالم ينكره ويهتد به عن المعروف
 فلم يبق ونوق بقوله فانفت فابدية التكليف ولانه اما ان يكون كل واحد من الخلق مأمورا بما
 اخبره من غير ان يكون هناك رئيس الكل ويهاهم ومع بشر الاول باطل والواقع المبرج المرجح
 ولا تنق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اذا الغالب ان يرضى الواحد بترك بالهم غيره ليرتكب بالهم لانه
 يفت على تقدير غلبة القوة الشهوة على القوة العقلية في اكثر الناس الذين يحصل بسبب تخلفهم
 على قوائم الشهوة والغضب في الغضب في الغضب لعدم التفاني في الشرائع اختلال نظام النوع فغيب القضا
 فلا يقوم غير المرئى في ذلك مقامه ولا بد ان يكون ذلك الرئيس من قبل الله تعالى بحيث يحفظ نظامه
 وجوابا غائبا ولا بد ان يكون معصو ط العلم بالاحكام يقينا لا ظنا بالاجتهاد لان الهدف احد
 على ما يبينه في كتبنا الاصولية وقد يتعارض الادلة ويشاء في الامارات ويستحيل الترجيح بالمرجح
 ويشاء في احوال العلماء بالتبعية المطلقة فلا بد من عالم بالاحكام يقينا لا ظنا بالامارة بل جميع اليه
 من يطلب العلم ويطلب الصواب يقينا الوجهة ان نظام النوع لا يحصل الا بحفظ النفس والعقل
 الذين والالتفات الى المال فشرع لئلا يفضاض اثار الله يقول نعم وكلم في القضا من حق
 يحجز المكور

والغضب

العلم

الحل

فَكُونَ نَصِيحًا وَمَا أَوْلَا جَا

وَالثَّانِي

الحمد لله فقل المولى الجهاد ^{محمدا} الزنا والحمد لله و قطع الشارق وضمان المال هذه امور
 ممتة يجب حكمها في كل شرعية فكل زمان ولا يمتد الا بمشور لذلك يكون غارفا في الجباها وكثيرا
 وحمله وشرايطه ولا يقوم مقامه ذلك ولا بد ان يغار عن بعض نوعه بنص الحق ومعظمه لا يستحال
 الى جميع من غير مرجح ولا اجتماع جميع الراء عليه ولا خلاف الا هو ولا نه لولا ذلك لادى الى الحج
 والمرجح الوجه وان قيام البدل مقامه لا يمتد الا في حال عدمه وقد نفرد حصول العلم الضروري ان
 التيقن باليقين عند عدم نصيب الام او يمكنه على عكس ما ينبغي فيستعمل ان يكون له بدل
(البحث السادس) في ان نصيب الام واجب النظر في الوجوب كقيدته وطريقه ومحلها وبطلان كل
 لخصم **(النظر الثاني في محل الوجوب)** جميع العقلاء كافة علم الوجوب لجل خلافا للارادة
 والاضيقه وصيرتهم من اجل وجوب الدليل على الوجوب مطلقا ان الامانة لطف واجب الصغر حتى يتبدل
 ذكرناها والكبر في مبتدئ علم الكلام لا يوجب اللطف عينا اذ لم يبق غير مقامه ما اذا لم
 سلمنا لكن الوجوب لا يكفي فيه وجه المصلحة ما لم يعلم انتفاء حجاب التعجب باسرها فلم لا يجوز ان يكون
 الامانة فلا شملت على نوع مقتضى لا يغفل العلم بالوجوب وعدم العلم لا يدل على العقل
 وجه الوجوب عينا كان لا عليه تعالى ولا في نصيبه نارة الفتن في الام الحروب كما فرض على عليه
 السلم والحسن عليها السلام ولا في مع وجوب الامام من حجاب الكلف في فعل الطاعة وتبرك
 الفبيح لا يكون طاعة وبشحا وذلك من اعظم المفاسد لان فعل الطاعة وتبرك المعصية عند فعل
 الامام اسلمة ما عند وجوه ويكون التواب عليها في حال فعله اكثر منه في حال وجوه وذلك
 فساد عظيم سألنا كونها لطف الكمال لانها اذا ما كذلك فانه قد يكون في بعض الاوقات يستقيم
 عن اتباع غيره فيكون نصيب الامام في ذلك الوقت فيحيا سألنا لكن ههنا لطف اخر فلا يفتن
 الامانة للوجوب ان الامام معصوم ومقتضاه ان كانت الامام اخر تسلسل وان كانت لا الامام اخر
 ثبت المطلوب لان امتناع الامام من المعصية وتبرك الواجب يتوقف على الامام بل لطف اخر لا يفتن
 انما فعل بالاضرفا في غير المعصية اخر اذ عرف فعل الفبيح فغله الطاعات عند وجوب الامام ثم كان
 نقول جاز ان يكون بعض الاوقات فيهم معصومين فيه فلا يكون نصيب الامام هناك واما
 لتمام المعصية فمقام الامام في ذلك الوقت فلا يفتن من لا وفان لوجوب نصيب الامام على التيقن

هذا هو الوجه في وجوب نصيب الامام

بشارة كذا

ولانه

في ان تجلب الامور

ولانه جاز ان يكون غير العصمة سببا في الامتناع عن الافعال على المعاصي قلنا لكن هي هنا ما تبدل
 على انها ليست لطفا وذلك لانها اما ان تكون لطفا في افعال الجوارح وفي افعال القلوب والاعمال
 باطلان اما الاول فاعلى قبحه ولا يقبلها في القبايح منها ما تبدل الفعل عليها ومنها ما تبدل السمع عليها
 جعلتم الاعمال لطفا في الشرعيات لم يكن وجوبه مطلقا لان الشرع لا يجبي كل زمان ووجوب اللطف
 تابع لوجوب المخطوف منه وان جعلتمو لطفا في العقلات فتقول القبايح العقلية ان تركها لوجوب
 تركها كان ذلك مصلحة دينية وان تركها لذلك كان مصلحة دينية لان تركها الظلم والكذب مصلحة
 دينية ضرورة اشتماله على مصلحة النظام لكن معنى ترك القبيح بقصده هو ان الداعي الى تركه النظام هو كونه
 ظما وذلك من صفات القلوب فان جعلنا الامام لطفا في ترك القبيح سواء كان لوجوبه او لا لوجبه
 كان ذلك تركه مصلحة دينية فيكون الامام لطفا في المصالح الدينية وذلك غير واجب بالانفاق على
 الله تعالى وان جعلناه لطفا في ترك القبيح لوجبه فقد جعلنا الامام لطفا في صفات القلوب في افعال
 الجوارح وذلك باطل لان الامام لا اطلاع له على البواطن ليقال يحصل بسببه المواظبة على فعل واجبا
 وهو يبعد استدرا اما المخلوص الداعي فان ذلك الفعل يفعل لوجبه وجوبه وتركه لوجبه فيكون ذلك
 مصلحة دينية لا نأقول هذا يقتضي جوب اللطف في المصالح الدينية على الله تعالى لان على ذلك
 التخليق يكون المصالح الدينية والمواظبة عليها سببا لرعاية المصالح الدينية وذلك غير واجب
 انفا فالانما يجيب عن الاول ان قد ثبتنا ان الامامة لطف لا يقوم غيره مقامه بترتيبهم هنا فنقول
 ان قيام البدل مقامه لا يتصور الا في حال عدمه قد قلنا في صدد المسئلة اننا نعلم ضرورة ان القبيح
 والتعبد عند عدم نصب امام وتعيينه على عكس ما ينبغي فليست يحتمل ان يكون له بدل لقوله تعالى
 ولو اذفع الله الناس بغيرهم ببعض صلواتهم وبيع وعلوات ما جدد ذكرهم بها اسم الله
 كثير ولن يضرنا الله من يضر الله لغو عجزه حكم بلزوم هذه المفساد الشفاء الرتب فلو فاء
 غيره مقامه لم تكن لازمة لانفاء الرتب لقوله تعالى الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول
 واول الامر منكم جعل طاعة الرسول وطاعة اول الامر منكم اذن الغرض من العطف المساواة في العمل
 وكما ان طاعة الرسول لا يقوم غيرها مقامها كذلك طاعة اول الامر فلا يقوم غيرها مقامها
 فان الوجوب عند المعترلة مشروطا بشئ لا الفعل على مصلحة وجه يقتضي جوب فاما غيرهما

في ذكره في كتابه

وكان مساوياً له في الأماكن والقدرة عليه والصالح والوجوه الموجبة له وجبت له التفضل
 ادها على وجه موجب للوجوب بمجاولها من سبيلها بما جدها من وجوبها بما جدها من وجوبها
 شك في وجوب الأمانة في كل حال فلو قام غيرهما مقامها وكان قد قدر امكان استحسان وجوبها
 الله تعالى فلا وجه لاعتبارها وهذا الدليل آتيا بنا في قواعد المعقولة القائلين بوجوب الأمانة
 سمعوا ولا يبال على قواعد الأمانة القائلين بوجوبها معطلا ولا على قواعد الانتاخرة ولا في ذلك
 بالتواتر لجاع المبلين في القضاة الأولى ثم قالوا منعت حلول الزمان عن خلفه ولو قام غير الأمانة مقامها لما
 امتنع ذلك وفيه نظر فانه يدل على ذلك الوقت والمدة في كل وقت وقدر الشا في وجهه ان قرب الكيف
 من الظاهر وبعدهم على المعينة بطلب بوجوب الحكم من التكليف وبقي حصوله وعكسها ما بانا في خبره
 حصوله فلو كان في طلب بوجوبه وبقي حصوله مفسداً كان عرضه مفسداً وذلك باطل على ما ثبت
 في القضاة لا يبريد العباج والاشارة ان الفقد في جعل ان يكون راجعة الى الحكم وهو الوجه في قوله
 غنى عن غيره فلا يصح عليه جلب نفع ولا دفع ضرر فلو كانت كانت راجعة الى غيره والذكر انشاء فوجوب
 نصب الامانة من الوجه العامة للكافة فلو كانت منهم مفسدة راجعة اليهم لمكان غير ما هو مصلحة لهم
 لهم هفت وايضا فان المفسدة محسوسة لنا معلومة لانما كلفوا باجتنابها وذلك منبهة على الامانة لا على
 انما فسد المفسد المتفعله عليه افعالنا لانما كلفوا بتركها اما التي لا تشمل عملها انما فسد المفسد
 التي لا تشمل عملها فلا يجب معرفتها والامانة عندكم ليست من ضلنا على ما بان في فعل الله تعالى
 يجب العلم بالمفسدة التي تشمل عملها لانما نقول لو كانت الامانة مثله على مفسدة قبلما وجبها الله تعالى
 على المكلفين ولما اوجب على الناس طاعة الامانة وايضا لو انتم على مفسدة لم يوجب الله تعالى نصب الامانة
 الشا في باطل وطعنا فاما المقام مثله والملائمة ظاهرة وفي الشا في ان لا امانة على الحسن والحسين عليهم
 السلام نظير من الفضل ما هو شديد من ذلك ولان الامانة كعلي والحسن والحسين علمهم السلام يدعون الناس الى ما
 دعاهم النبي صلى الله عليه واله ويخاصمهم على ما لو كان النبي صلى الله عليه واله موجودا لكان موجودا لكان
 فلو كان ذلك ما فاعان من نصب الامانة لكان ما فاعان من نصب النبي صلى الله عليه واله ولا يجوز على الواجب ان ترك الغاصو
 كانت مفسدة غير جارية لا منعت من النبي صلى الله عليه واله وعن الراعي ان ذلك يقتضي قبح الامانة مطلقا ولو
 وجبت بالفعل واصل الله تعالى وذلك باطل اتفاقا ثم يقول الكلف اما مطيعا واما غير مطيعا

في كتابه
 في ذكره

في كيفية جواز الأول

الأول نفوذه على فعل الطاعة وأما الثاني فلا نسلم أن ترك المعصية منزهة لكونها معصية فيجب بل المصنع هو ذلك الاعتقاد وهو كون الترك لا كونها معصية ومعصية اللطف فيه حصول الاستعداد للتدبير التكبر والتكبر الموجب فعل الطاعة لكونها طاعة وترك المعصية لكونها معصية وعن الجاهلية وأرد في كل لطف مع ناقدين بآثار وجوب فيما سلف وعن الثاني أن لا نسلم اتفاق أهل زمان تام في ركنه الخ وقع فيها التكليف على ذلك نعم فلا يكون البعض محذرة المثابة لكن لو نظر في ذلك البعض كانت تبعته الانبعاث فتجده لا تستكشف البعض منها وأيضاً فإن هذا إنما يكون بالنسبة إلى شخص معين أو مطلقاً إلى بشر فلا يخفى إلا أن لا تعرض لغيره من ذلك إلى بشر أيضاً فإن لفقد الحاصلة عند عدم أغلبها عند وجوده فيجب وجوده نظر إلى حكمته وعن الثاني أن الامانة لا تترك فيكون لطفها بالنسبة إلى غير المعصومين مع بقاء التكليف فيكون واجباً إذا قلنا حد الشرط وهو جواز الخطأ على المكلفين والتكليف لم يقل بوجوب الامانة وذلك البصر بالانقال مذهبكم وجوابي مائة مع التكليف مطلقاً لا نأفوق لا نسلم بل مع شرط آخر وهو جواز الخطأ وعن الثاني من أنها مصلحة فيها والشرع لا يأم جواز الخطأ مع بقاء التكليف هذا المنع يتأخر من الطائيل بعدم جواز انفساك التكليف العقلي عن المعنى سلباً لكن ترك الظلم ليس مصلحاً لا غير بل هو مصلحة دينية ودينونه لأن الظلال به من التكليف العقلي والتمتع سلباً لكنه يكون لطفاً فيقال المطلوب فإن ترك البتة لأجل الامام ابتداءً مما يؤمن استعداداً مما لا ترك لفتحه النظر

الثاني في كيفية الوجوب ولحق عندنا أن وجوبه بصلح مأم غام في كل وقت ومكان ذلك فربما أحدهما أبو بكر الصم وأصحابه فإنهم ذهبوا إلى أن وجوبه بخصوص زمان ومكان وظهور الفرض ولا يجب مع الأمر وإنما الناس بعضهم من بعض عدم الحاجة إليه الفریق الثاني القويق والاتباع فإنهم ذهبوا إلى عدم وجوبه مع الفتر فإنهم لمكان نصبه سبباً في إزاده الفرض واستنكافهم عنه وإنما يجب عند العداة الأمر في ذهابه قرباً إلى شغلهم لا سلاماً لئلا يله الأداة على وجوبه على صوره لا نصاً والأمر يجوز الخطأ ويحتاج إلى حفظ الشرع وإقامة الحواجيج الأمام ومع ظهور الفرض الخطأ واقع فالتكليف إلى اللطف يكون خروج الخطأ الثالث في طريق وجوبه انحصرت قول الثابتين بالوجوب في ثلاثة أقوال أحدها أن وجوبه بالعقل لا بالأمر اليمتعة وهو مذهب الأمامية والأسماعيلية وثانيها القول بأن الوجوب يمتعه وهو مذهب الأشاعرة وثالثها القول بالوجوب عقلاً لا سمعاً وهو مذهب الجاهلية

أشراط نصيب ما بانفاق الكل

الكعبة والحبس البصر وجاعته من العزلة لنا ان الوجوب هنا على الله تعالى لما بان في محفل ان يكون الوجوب بمكنا ولأنه لطف في الواجبات العقبية فيقدم عليها والشرع مناخ عنها فالوجوب بالشرع لا بد منها غير موقوف على الشرع فاللطف فيها كذلك الواجبات الشرعية موقوفة على الشرع ولأنه لو وجب بالشرع لكان يعقبنه امام الله تعالى ومن المكلفين الاول باطل على هذا التقدير اجماعا اما عندنا فلعلم الوجوب شرعا بل عقلا واما عند الباقر فلعلم يعقب الله تعالى به والثالث محال ايضا لاستلزامه الترجيح من غير ترجيح وبكيفية لا يطاق وحق الاجماع واجتماع الامتداد وعدم وجوب نصب الامام وانقضاء فائدة الكل محال اما الملازمة فلا بد لو خالف قوم اماما واخرون خالفوا بها في الصفات فاما ان يكون احدهما يعقبه هو الامام والا يعقبه او لا يكون احدهما او يكون كل واحد منهما اماما والا يسلم الترجيح بالمرجح والثاني يسلم بكيفية لا يطاق وحق الاجماع وانقضاء فائدة الثالث يسلم اشراط نصيب الامام بانفاق الكل وعنده الامم الارم بكيفية لا يطاق لكن انفاذهم على واحد مع خلاف الاهواء فثبت لاراء ومباينهم من العداوة والشقاء لا يمكن والربع يسلم اجماعا الضيق والنفيس لانه اذا امر كل واحد من الاخر فان وجب طاعته اجماعا فثبت ان وان لم يجز طاعة واحد منهم مامع كونه اماما يجب طاعته اجماعا فثبت فائدة وان وجب طاعة واحد منهم الامم الترجيح بالمرجح وكان هو الامام واجتمع النفيسا اليهم ولأنه من الواجبات والاجتماع والواجبات الانشائية تمنان بالامام او بالاجتماع فيلزم التسلسل ولأنه اذا انجب عليهم نصب العصو ولا والثاني محال لما بان في الاول يسلم بكيفية لا يطاق والعصاة امر غفيل لم يطع عليه الا الله فم يملزم بكيفية لا يطاق ولان الواجبات الشرعية تنقسم الى ثلثة اقسام الاول ما يخص النبي الثاني ما يخص بالامة الثالث ما يشترط بينهم فالوجوب الامانة بالشرع كان اماما من القسم الاول وهو على تقدير وجوبه يمتدنا باطل اجماعا وامامنا الثالث وهو باطل ايضا لان الامام اتما وجب لزام المكلفين بالولجبا وترك التحريم به يحصل نظام النوع فهو له الواجبات فيحصل اجماعا يملزم لهذه الواجبات التي لا يعقبها ولا تتم لمن المصالح على ما تضمنت عليها الامانة من دون اجماع يملزم لهذه الواجبات العظيمة وبسبب محالة هذا من الحكم ضروري فيحصل التسلسل ولان الاتفاق امانا يكون شرطا أولا والا فلا ما اتفاق الكل والبعض فان كان الاول انتفى الوجوب اذا اتفاق الكل مع خلاف الاهواء فثبت لاراء مما يتعذر بل يتعذر بل يتعذر

في بيان محال النسي

كان الثاني فاما بعض معتبر وغير معتبر بالاول باطل لانه اما موضوعه بصفة مظهر عن غيره كما
 لحكي والعقد والعلماء والصحابه واخيه فاسميه ولا يكون كذلك والاول باطل لانه لا يمكن
 الاختلاف وبغداد الاجماع واستحالة التبرج بالمرج والثاني ليس له كلفا لا بطاوع ووقع المرج
 والمرج والفتا وان كان الثاني وهو ان لا يكون الاتفاق مشروطا بسلام المرج والمرج والتبرج بالمرج
 واجماع الاضداد واما ان يكون من القسم الثالث فليز ان لا يحل النبي صلى الله عليه واله به بل ينقض عليه
 والا لزم اختلافه بالوحي هو محال **النظر الرابع** في محل الوجوب هنا الوجوب بتحقيق على الله تعالى
 ونعالي وبطلان عليه جوه الاول ان اللطف ينقسم قسمين احدهما ما يكون من فعل الله تعالى وثانيها ما يكون
 من فعل غيره وكل شئ ينقسم الى قسمين احدهما ما يكون لطفاً واجب ثابتهما ما يكون لطفاً من دون
 فليز ينحصر علم الكلام ان كل ما هو لطف من فعله تعالى واجب كلف العبد به على وجه لا يقوم غير من فعله
 ولا افعال غيره مقامه فيما هو لطف فهو واجب على الله تعالى والافعال التكليف بالمطوع فيه وانقضى
 عرضه نصيب الامام فيما يخصه كذا في فتاوى ان نصيب الامام ما دام التكليف باجبا واجب على الله تعالى
 فهذا الدليل مبني على مقدمة الاول ان نصيب الامام لطف في الواجبات وهذا ينزوي وقد قرأنا في محققنا
 الثانية انه من فعل الله تعالى لان الامام يجب ان يكون عصيا فلا يمكن ان يكون نصيبه من فعل غير الله
 لان غير المطاع على الشرا لا يكون سلطانا على الشرا فلا يقدر ان يميز الموضوعات بمشاع وقوم المعصية
 عنه عن غير حيز نصيبه اما الثالثة انه لا يقوم غيره مقامه قد تقر في ذلك فيما مضى الرابع ان كل لطف
 شانده لك فهو واجب على الله تعالى على ما قد بيناه في علم الكلام الخامسة انه تعالى لا يحل بالواجبات
 وهذا قد تقر وبه في باب العدل الوجه الثاني قلنا كان التكليف واجبا عليه تعالى فنصيب الامام
 عليه بعد لكن المقدم خوف الثالث مثله بيان اللطف من وجوه الاول انه لا يتم فائدة وغاية ان نصيب
 الامام يتكون ولا بالوجوب الثاني انه اما يجب التكليف التام فيكون لطف في التكليف التام فيكون اللطف
 في اللطف في شئ لطف في ذلك الشئ ايضا فيجب الثالث ما وجب التكليف لانه خلق منهم القوي
 الشهوية والنفسية وخلق لهم قدر افوجب من حيث الحكمة التكليف والا لزم الاختلال والفتا
 وهذا لا يبين ان في نصيب الامام ولا يتم ان نصيب الامام وما لا يتم الواجب له فهو واجب فيكون نصيب
 الامام واجبا على تقدير وجوب التكليف فاما حقيقة المقدم فقد بين في علم الكلام الوجه الثالث ان

المقالة وفصل في لطف التكليف

فِي تَقْرِيرِ الْبَحْثِ

وجوبه وجوبه يتحقق بالله تعالى وكلما كان كذلك كان واجباً عليه نفعاً انصب الامام واجباً عليه
 اما الصغير فالدرج وجوب التكليف يتحقق ههنا مع بقاء كونه طفلاً وما الكبرى فظاهر
 الوجه الرابع ان حسن علي بن ابي طالب وجوبه لازم احسن بحيث كلما احسن من ذلك والامانة
 من الاول الجاعا والانه انصرف في الاموال والافسوس والفرح في العالم فلا تحسن الا عند ضرورة ملوفاً
 يقتضي وجوبها كاكل طعام الغير في المحنة وشرب بانه ونصب الامام حسن من الله تعالى قطعاً
 وجباً النظر الحاشي نقل ذهب الحصة وباطاله اعلان الناس تقفوا على الامام لا يصبروا
 بنفسه صلاحه للامانة بل البدن من امر مجزى ولا لزم احد الا من امان المانع من مشاركة الشبهة والصلابة
 لها وذلك بقطعاً او كونها من غير خالصة واحدة وهو مجمع على خلافه ثم انفتحت لامة بعد ذلك على
 ان نقل النبي صلى الله عليه واله وسلم على شخص بانه امام طربوا فيكون اماماً وكذلك الامام اذا نقل
 انسان بعينه على انه امام بعد ان اختلف في انه هل غير النص طربوا اليها ام لا ففانك الامانة لا يفرق
 اليها الا النقل ما يقول النبي صلى الله عليه واله والامام المعلوم امامته بالنقل ويخلق الخيرة
 وقال جماعة من المعتزلة والزيدية والصالحية والبيوتية واصحاب الحديث والحواشي كاختيار طربوا
 ثبوت الامانة كالنقل وهو مدعي الانساعة والسلبانية وجميع اهل السنة والجماعة وقالت الزيدية
 الصالحية والبيوتية الدعوة طربوا اليها والدعوة هو ان يبين الظلمة من اهل الامانة واهل الكفر
 وينهي عن الكفر ويدعو اليه فانه يصير ذلك اماماً عندهم ثم اختلفوا في ان يبين الظلمة من اهل الامانة واهل الكفر
 والاجماع فذهبوا الى كثرة الخلفاء الجويني فانه جويني في ارشاده انعقاد الامانة لوجوده وان لم يكن عليه
 اهل الحل والعقد واسند بان ابا بكر اسند الامانة الاحكام الاسلانية ولم يبق في انتشار الاختلاف
 الى من لم من الصحابة في الاقطار فاذا اشتهر بالاجماع في عقد الامانة ولم يثبت عدد وعقد وعقد
 خزان الامانة في عقد بعد واحد من اهل الحل والعقد مثل ما قال اصحابنا ونقل عن اصحابه منع عقد الامانة
 شخص في طرف العالم فان انفق عقد فادبر بالامانة لشخص كان بمنزلة من وجع امره من شين ثم قال
 الذي عنده ان عقد الامانة لشخص في صقع واحد منصاً في الخطوط والحق ان جاز لهما وان بعد الله
 فالاحتمال في ذلك المجال وهو خارج عن القطع واذا انعقد الامانة لشخص لم يخرج من جرد الجماعة
 وان فوض خرج عن سبيل الامانة بنفسه فاحلوا من غير جرد مكرز ان لم يحكم بالاختلاف في جرد الامانة

نقل الحاشية

فمن أخصها وردها

المتن

ذلك وتقوم أودع ممكننا وجدنا إلى التقويم سببلا كل ذلك من الجهد أن عندنا وطلع لا مام نفسه
 من غير سبب محتمل والحق قد هب لا مامته والذي يدل على حقيقته وإبطال مذهب الخالف لهم هو
 الأول أن الأمانة عندنا من جملة ما هو عظم أركان الدين وإن الأمان لا يثبت عندنا إنما يثبت من ركن
 الدين بل هي من فروع الدين لكننا من المسائل الجلية والمطالب العظيمة فكيف يجوز استناد مثل هذا الحكم
 إلى الخبر والمكلف وزادته ولو جاز ذلك لجاز فيها هواد ومنه من أحكام الفروع الوجه الثالث أن الشارع
 نص على علم الخبر فقال الله تعالى وما كان لوقفين لا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم
 الخيرة من أمرهم فقول ما أن يكون الله تعالى قضى بترك الأمانة فلا يجوز للأمة للخيرة بإبائها وأمان
 يكون قضى بها فتكون كغيرها من أحكام الشريعة التي فصل الله تعالى عليها وإبائها وهو المطلوب الوجه
 الثالث القول بالاختيار ونص في مام بقول المكلفين قل يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقلوا له تعالى ورسوله وقدمنا الله تعالى
 عن ذلك فقال غرضنا من إبطالها الذي قلنا أموا لأفلاكي وأمين بذكر الله ورسوله الوجه الرابع الله سبحانه
 تعالى في غاية الرحمة والشفقة على العباد والرافة بهم فكيف يهمل الله تعالى أمر الدين مع شدة الحاجة إليه
 وقوع التراجع العظيم مع تركه واقع استثناء الاختيار والمكلفين فإن كل واحد منهم يتجارتا وذلك فخرج
 باب عظيم للنشأ ومناق الحكم لا لأنه تعالى الله عن ذلك الوجه الخامس أنه نعم فدين جميع أحكام
 الشريعة أجلها وأدونها بحيث يشر الله تعالى كقضايا الأكل والشرب وما ينبغي اعتناؤه ودخول الحلال والخروج
 منه العلامات الجلية والخبرة فكيف يهمل مثل هذا الأصل العظيم ويجعل أمرا في اختيار المكلفين مع
 علمه تعالى باختلافهم وتباين أرائهم ومناقضاتهم الوجه السادس يقول الله سبحانه غفر الله لهما
 مذهبهم من حيث الأفعال التي قضتها الله وقدره تولا اختيارا للعبد في أفعاله بل هو يجرى عليها منهم وور
 لا يمكن من ترك فعله الوجه السابع القول باستثناء الأمانة إلى الاختيار استثناء الغرض مناف الحكم لأن
 الفصل من نصب الأمان أمثال الخلق أو أفعاله أو أفعاله الطاعة وسكونها بيرة الضيق وإزالة
 الرشح والرجح وإبطال التغلب المظاهر واتخاذ هذا الغرض في كل المقتضولو كان المناصه للامام من
 المكلفين لأنه لو استند إليهم لاختار كل منهم من يميل طبعه إليه في ذلك ثورت فتن عظيمة وقد
 مرجح ويرجع إليهم أناس يكون نصب الأمان مناقضا للغرض من نصبه وهو إبطال الوجه الثامن وهو جواز
 الامام حكم عظيم من أحكام الدين ولو جاز استثناء المكلفين إلى استنباط جميع الأحكام إليهم فذلك يلزم

في انطال المذهب

اتفاق

عليها

لكن

الاستغناء عن عبادة الانبياء عليهم السلام لانهم انما بعثوا لنصب الاحكام فاذا كان اصلها مستغنى عن النسخ
 كان غيره اولى الوجه التاسع ما في بشرط في الاختيار اتفاق الامة عليه ولا الاول باطل لعدم الظاهر
 على ما نقله الجويني وابنت القاضي عبد المجيد وامامة في بكر لانه باقية واحد وهو غير صحيح وبعبارة
 صاحب المولى حديثه واستبدل بنصيب بنصيب لانه من المعلوم بالضرورة امتناع الكل في لحظة واحدة
 على اختيار شخص واحد من المعلوم امتناع معرفة الخلق كلهم لشخص واحد وبعبارة اجتماع شرائط الامانة
 فيه لا فانهم يتابعوا امكان الكفاية في ثلثة مواضعهم وشروطه لا يمنع اتفاقهم على ذلك واما الثاني
 فاما ان بشرط فيه علة معتبرة لا الاول باطل لعدم الدليل عليه فانه لا عدد له من عدد من العلة ولو
 نقص عن العدد المذكور واحد لم يؤثر في وجوب طاعة المنصوص كما لو زاد لم يؤثر زيادته وانقصنا
 لم كان قول بعض الكفاية حجة على انفسهم وعلى غيرهم بحيث يحرم بعد ذلك مخالفة وجهها باتباعه دليل
 بل على ذلك فان العمل عين الامة ولا وجه في النقل عن النبي ما يدل عليه والثاني ايضا باطل لانه اذا
 لم بشرط العدة جاز ان ينصب شخص واحد اما ما يجب على الخلق كلهم متابعتهم كما اخبره الجويني وهو
 معلوم البطلان ولانه لو جاز ذلك لجاز ان ينصب لاشياء نفسا اما ما يجب الخلق بوجوب اتباعه ولا نزل
 كان كذلك لادنى وقوع الفتن وكذا في الترتيب والمرج وقيل ان التراجع الى الباقية ولا اختيار عليه
 بيان الشرطية ان المعقضي لوجوب قول الواحد من حق الغير ثابت في حق نفسه لانه من بشرط الامانة
 نص على من يستحق الرئاسة والامانة واخبره لذلك فوجه في عقده قوله كما في حق الغير لا بشرط اتفاق
 العاقل والمفقود له بل متى كان العاقل محلا فابال الله في العقل والمفقول محلا فابال لا لافعال وتجب في
 وجب وقوع الاثر الوجه العاشر الامام يجب ان يكون معصوما في ما ياتي فيجب ان يثبت التعيين بالنظر في الاختيار
 لحقها المعصية عن الانفس الامور الباطنة التي لا يعلمها الا الله فعلى الوجه الحادي عشر الامام يجب ان
 يكون افضل اهل زمانه دنيا ودينا وعلما وعبادة فلو لم يثبت احدنا باختياره انما ان يكون واجبا كما في
 او فاسقا ويحفي عليها امر عليه والمقاتلة بينه وبين غيره في هذه الكمالات واذ جاز لنا الشرط كما في صحيح
 ان باطل هذا الامر بنا وبفساد الاختيار ان الوجه الثاني عشر اهل الحل والعقد لا يمكن ان يتصرف في امور
 السبل كيف يشتهي من ان يحكموا غيرهم لا يقال كما امكن ان يحكمك ولا المرة التي فيج بالغير ولا يملك
 الاستماع بها امكن ان هذا لاننا نقول منعه ولا يكون المولى لا يملك الاستماع بها اذ لم يكن يحل لنا

في إبطال عقدهم

وَلَيْتَ

لكن الفرق ظاهر فان المردة لما كانت نافقة العقل جاهلة باحوال الرجال فسترته غيبات بعضها
 للغير في نظره ولم يشفق عليها باختيارها الكفور وغيره بخلاف اهل الحل والعقد الوجه الثاني عشر
 القول بالاختيار فيكون في الهرج والمرج تناقض الفرض فيكون باطلا لبيان الشرطية ان الامام اذا فوض و
 نقلت البلاد لم يترك اهل بعضها والاختيار والامام دون غيره فاذا فوض واجله ولم يترك عقدا لهما
 او من الاختار في ذلك في النفس ولا يقال الحكم هنا كما حكم في المدينة اذا فوضها من فوض ففوض لا تنا
 نقول ابطال العقد في المردة لا يورث في العقد في تناقضنا لاجل وصية الشارع لانهم ابطالها الاولوية
 في مختصين ببعض البلاد باختيارها بالولي العام دون بعض فيستمر حال الشارع مع ابطالها كما استمر مع
 العقد ونفوضه الوجه الرابع عشر نفوض الامام في الاختيار فيورث في العقد الثاني عشر وقوع الهرج المبح
 بغير اقامة واقاره النفس الا ان الناس يخلفوا المذهب متبناوا الراء والاعتقادات فكل صاحب مذهب
 يختار اماما من اهل مذهب ولا يترك غيره ممن ليس من اهل مذهب ان يختار الامام فالعقود في بديل اماما
 معتزليا وكذا الجبجي والحارجي وغيرهم فاذا اختار كل واحد منهم اماما من اهل مذهب فادعاهم الفروقة
 الاخيرة وذلك هو الهرج العظيم وقد كان في شفقة الرسول صلى الله عليه وآله بامته ورحمة الله تعالى على عباده ما يربل
 ذلك مع انه تعالى نص على احكام كثيرة لا تبلغ بعضها بعض نفع العامة فكيف يلبس من رضى الله تعالى عنه وتنشر
 رسوله تعالى الرضا بما وتركهم هجاء من بعضهم في بعض هذا منافاة لعنايتهم ولا يرضى هذا لنفسه
 مذهب ابطال ان ذلك لم يقع الا بالقول هذا جهل تام ولو لم يكن الا في نص على اهل السلام ومعه في محو
 الفروقة بينهم وكذا في من يحسن الحديث عليها السلام ثم عدم الوقوع في الماخلة لا يثبت من عدم التسبق
 واختياره الجيوز كان في منع اسناد الامانة في الاختيار الوجه الخامس عشر كما ان الامام لفظا يثبت
 ان الناس مع اقرب الالات والاعمال في الشانع والهرج والمرج وكان ذلك علما في وجوب نصبه كذلك
 كونه موصوفا عليه معين من عند الله تعالى فان الناس مع الامام المنصوص عليه من قبل الله تعالى اقرب الالات
 الصالح والعدل عن الهرج والمرج مما اذا كان نصبه مستندا في اختيار المكلفين فيفوض اليه بين الناس
 فانه لا منة اعظم من ذلك ولا خلافا شديدا فيكون من قبل الله نعم واجبا كما وجب نصبه لا يقال
 لانتم ذلك لان مقتضى الهرج والمرج لا خلافا في المذهب هذا حاصل مع نص ايضا في جعل هذا
 الاختلاف صاحب المذهب على مناديه من مخالفيه في المذهب فيكون نصبه الذي يدعيه وبنواؤه على الابد

في ابطال المنكح

١٧

معه الخلفه فينازع كاجلهم يتعاون هذا في ضوء مخالفهم التي تصرون بها من اهلهم على الاستي
 لكرهم ان يقولوا بهذا الان النصوص عندهم موجودة في كل زمان وان الجحش ظهروا على يد الامنة
 عليهم السلام ثم لم يرفع القصة في الاقضية كلها في النصوص ولم يقع الطاعة للنصوص عليه الا في اوقات
 بيرة وهو على عليه السلام ثم من بعده لم يمتكر احد من الائمة عليهم السلام من الظهور بل منعوا وعلوهم في
 الامر بالاخيار فدل على الامر مدة مديدة وغادرض ابو الحسن ايضا فقال اما اقربا في نفى المخرج المخرج
 بعثت الله نبيا معه حجرا من طاهر للناس كافة فشاخه الناس كافة فشاخه الناس بالنص على الامام اوبان يقتصرهم على نصوص
 بحجة منسولة برفايات محتملة فلا بد ان يقولوا بانهم مع الاول قربا الى ترك المخرج ثم لم يفعل الله نعم
 ذلك واما اقربا في نفى المخرج بان يكتسب الله تعالى الشكر لزيادة القوة ويجعلنا في انصاف الامام
 يجعلنا في القوة في الاشترا ولاشك في ان الاول اقربا في نفى المخرج ثم لم يفعل الله تعالى ذلك فبدا
 للتكليف في غلظا للحنه وبهم ايضا الزيادة التواكب كذا الامر في نصوص الامامة الى الاختيار ومنه المنصر
 لا نأقول انكار العلم بقرب الناس الى الصلاح مع التقصير على الامام ويعلم مع التقصير في الاختيار
 انكار للصيروريات ومكابرة محضه فان كل عاقل يحرم بذلك ويحكم به واذا حمل المنافع النص على ما لا
 دلاله عليه كان بعدا له ومنكره ومغادرا ومثل هذا الشذكار الاختيار من زيادة في تقدير مقام النبوة
 بمفائدة ولا بد له في مقتله وطاعته والاول قربا يكون في ما لوجوب ان نعت مغاداة من جواب التقصير
 كانت اشد من تمام الاختيار واذا فاذ جماعة كثيرة للنصوص عليه فوضوا امره الى غيره لم يكن ذلك قادحا
 في وجوب التقصير الا لابل من وجوب الشئ العمل به على من وجب عليه الفرق بين الامام والنبى صلى الله عليه
 واله في ذلك وكذا لا يجب من عدم اتباع الكفار للنبى ترك البغنة كذلك لا يجب من ترك اتباع الخالفين
 للنصوص عليه ترك النص ومغاضة الجحش باطلا اما اول فلانها واودعه عليه حيث وجب غضب الائمة
 لكونه لطفا واما ثانيا فلو توجه على جميع التكليف فان الناس لو خلفوا معصوا كانوا الى الصلاح اقربا
 مع ذلك كله لا يجب فعله وتعلم من ذلك سقوط التكليف اذ مع عدمها يكون الناس الى الصلاح اقربا وهو
 ناظر كما ان الصلحة افضت التكليف ومقتضى ذلك الامامة الواجب انك اس عشر لو جاز ان يثبت الامامة
 بالاخيار لمحاز ان يثبت بالنبوة لا بشر اكناه في جميع الصالح المطلوبة منها والنال باطل قطعافا كذا المقام
 لا يقال للفرق ان النبي صلى الله عليه وسلم يتلقى منه الصالح فلا بد من ان يثبت نبوته بطريق يؤمن به من جوار الخطا عليه

في ابطال المنكح

الكمان

في رد المحتد المخالفين

١٨

الكمال واليقين وليس كذلك الامام لأنه لو لم يزل له الاعراض والقضاء وغيره من مميزات النبوة لكان
لا يمنع ان يثبت امامته بالاخبار ولا تناقض قول الامام ايضا لو لم يمتنع الشروع وحفظه وصيانته عن غيره
والتبديل لعصمة مجالس غيره من الامة ويجب تباعدهم والافتقار الى قوله فلا بد من ان يثبت امامته وطريق
بومر عنده من جوار الخطأ الوجه السابع عشر الصفات المشتركة في الامام خفية لا يمكن الاطلاع للبشر
كالاسلام والعدالة والنجاعة والعفة وغيره مما من الكيفيات النفسية فلو كان نصبه منوطا باخبار الغا
لكان اما ان يشترط العلم بمصوبها في المنصوب بالاخبار وهو كيف ما لا يطابق او يشترط الظرف قد نهى

الشروع عن اتباعه قال الله سبحانه وتعالى ان يبعثون الا انظر وان الظن لا يغني عن الحق شيئا انزل الاطلا
وما نحن بيقين من خبرنا بالكتاب من الظن ان بعض الظن انتم وتظنون بالله الظنونا وغير ذلك من الالفاظ
الذالة على التبعي عن اتباع الظرف كيف يكون طريقا في اتيان مسئلة علمية وحكم عام بغيره لبلوغ ايقان
الشروع فلامر باتباع الظرف قبول الشهادات والمسايل المرفوعة لانا نقول العام اذا حصل دليل لا يخرج
عن دلالة فيما عدا محل التخصيص الوجه الثامن عشر لو ثبت امامته بالاخبار وكان له يثبتها باخبارها
يبطلها وبزبيلها باخبارها وكما في الامر والخاصة واذا لم يعمل الاختيار في ذلك علمنا انه لا يعمل في ثبوتها
لا يقال هذا كان الامر فيها كما لا مفر في الرتبة انه مملوك بزوجها ولا يمكن فتح العقد بعد التزوج لا تنا
نقول الفرق ظاهرا والشايع حبل لانه قبل النكاح سببا مخصوصا عين منوط بنظر الولي والنظر
المرتد بل بالزوج بخلاف ولاية الامامة فانها منسوبة باخبار العامة لصحة عملهم على تقدير شيئا بالوجه
الناسف عشر لو كان جماعة ان قوله الامام كان الامام خليفة لنا على نفسها وليس للانسان ان يتخلف
على نفسه كما ليس له ان يحكم لنفسه هو يبطل الاخبار لا يقال هذا كان من ذلك كحدوث حادثه للمحمد
فاذا جهدهم عمل فانه لا يكون ذلك حكما لنفسه او على نفسه بل يكون حكما لله وللرسول عليه السلام
وكذلك الخاندون اذا اخذوا والامام لانا نقول الفرق ظاهرا فان حكم الله تعالى في الحادثة واحد فلو لم يكلف
ما جابته بواسطه النظر لادلة التي نصبها الله تعالى وجعلها علامة عليه فانها لا بد ان تكون موصلة اليه
لا منساع بكتيف ما لا يطابق ولم يجعل الله تعالى حكم تلك الحادثة منوطا باخبارها والكلف بخلاف الامامة
عندكم قائمها موقوف على اخبار العامة فلم ان نصبوا من اذ او دفعوا لأمرو اذ والوجه العاشر
ولاية الامام اعظم الولايات فاذا لم يثبت هذه الولاية للعامة ولا الخاصة فكيف يمكن ان يثبتها لغيرهم

فهرست المآخذ

لإبطال المشتبه بولايته الإمام هو الله نعم فإن الإمام إذا عرض به أن يؤمر بغير قوله فإنه يكون مضاداً إلى الأمر
دون من ولاه لا ما نقول ذلك لم أن الولايه من الله نعم ارتفع النزاع على أنكم لا تدعوا إلى أنكم لا تدعوا إلى أنكم لا تدعوا
الأمر موقوفاً إلى اختيارنا وليس كذلك وجبت علينا إقامة التبرير فاختارنا نحن من شئنا ولا غيره ولا يخرج
بذلك نصب الإمام عن سبناه البنا الوجه الحادى والعشرون الإمام خليفة الله على رسول الله صلى الله عليه وآله
أما سبناه بالاختيار لما كان خليفة لهما إلا أنهما لم يتخلفاه ولا يجوز أن يكون خليفة للأمة لقول الكل أنه
خليفة الله نعم ورسوله وهذا يبطل الاختيار لا يبق أن خليفة الله نعم عند اختيارهم على ما يبداه لأن
مفهوم كنه يكون خليفة الله ولم ينزل الله عليه بل جعله مفوضاً إلى اختيارنا ولو كان نبي الله صلى الله عليه وآله
الله تعالى أن يعي الله نبياً ويجعل الأحكام مسندة إلى اختيارنا وتكون نبيك لك مسندة إليه
وهو باطل قطعاً الوجه الثاني والعشرون كيف يجوز من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يفوض عظم
الأمور إليه وهو موقوفة الإمام مع علومه منته هذا الأمر فإن عظم المراتب هو النبوة والإمام نائبه
وإذا كرم حكمته والولاية والنبوة لا ينفصلان بنفسه فكيف يهل ذلك وهذا يبطل العقد بالاختيار ويؤيد
أثبت أن النبي لا يجوز أن يكون الصليحة بشرط أن يفوض عليه اختيار الأمة إلا أنه لا يجوز أن يفوض
انتفاء الصليحة وذلك بل يكون مفسداً كثيرة ولو جاز ذلك لم يعلم الله نعم أن تكون الصليحة أن يفوض
إلى المكلفين غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم الوجه الثالث والعشرون هذا وجب الله نعم الوصية كما ذكرناه وبحث عليها
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه خالف من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية فكيف يجوز أن يبق شيئا
العتي في ترك هذا الواجب المجمع على وجوب النص وصلى الله على النبي وآله والمؤمنين من الخبايا وكيف يجوز على
الأمة وعليه حكما تتركه من غير نسخ ولا بطلان ولو ثبتت الكفر بنبي الله صلى الله عليه وآله وسلم بسببه باعظم من
ذلك وإذا امتنع عنه عليه الصلوة والسلام ترك الوصية بطل القول بالاختيار لا يبق أئمة نداء الوصية
من كان عليه ترك الوصية لغيره وكان له طفل في ما جري هذا المجرى وأما الأمور الدينية فلم يرد الشرع
بالوصية فيها أصلاً لأننا نقول الوصية للدين أعظم من الوصية في الأمور الدينية بالخصوص من المجرى
الذي هو مبدأ الحجة ومنبع الدين وعلمه والمرشد إلى الله والذليل عليه وقد حصص الله أحواله في الآفاق فقال
نعم إلى أننا لا ننكر ومنصبه على المناصب ورفعنا شأننا فكيف يجوز أن يهل به ويجعله منوطاً بغيره
به ومن يوصيه إلى غير نفسه وكيف يمنع نداء الوصية في الأمور الدينية وقد ذكر الله تعالى في كتابه

الكتاب الكبير

في رد المحتار وجوبه

٢١

وجبة ابراهيم لبيته وكذلك يعقوب قال الله تعالى وصيحي ابراهيم وبنوه يعقوب وكهف مجنون
 محب الوصية في امور الدنيا ولا يحب في امور الدين حتى هو مؤظبه ومن هو بمقتول لاجلها والارشاد
 اليها الوصية الرابع والعشرون لو كان جماعة الامة او بعضها اذ يخبروا الامام لو يجب ان يكونوا اعلام الامم
 ليعرفوا بالامتحان علم الامم وفضله ليعتادوه ولو كانوا اعلام من كانوا بالامانة او من له بكنيتهم
 او بكنيتهم وليس لهم ان يخبروا او انفسهم فذلك يوجب الاختيار والابقال لا يجب ان يكون المرء علم من غير حجة
 يعلم فضل علمه بل المرجوح ابدأ يعلم فضل الرجح فاننا علم رجحان الجحقة في الفقه على علمنا وسبب
 في الخولا نأقول سلم ان المرجوح يعلم ان الرجح فضل من اما ان يعلم انه افضل من غيره من الامم فيجب ان الوصية
 الخامسة والعشرون لو وجب نصب الرئيس على الخلو فاما ان يشترط العلم بالسياسة العلم والتدبير ولا
 والاول هو القول بالعصمة ولا يعلمها الا الله تعالى والثاني في سلم ان يجوز كون الضرر اكثر من فطره الوصية
 السادسة والعشرون لو وجب على الناس نصب الرئيس فلو دفع الفساد والمقتل لو يجب ترك الفساد
 فاستغنوا بذلك عن نصب الرئيس فيسقط وجوبه وهو خلاف المذهب وهذا لا يجب ان يعلم الامانة لها بل
 بوجوب نصب الرئيس على الله تعالى لا على الرعية لا يقال انهم لا ينفون عن الفساد لا نأقول وقد لا يطعن
 الرضاء فيقع الفساد لا يقال اذا لم يطعنوا لولا انفسهم لم يوافقوا لانا نقول واذا لم يتركوا الفساد
 حتى قبل انفسهم لم يوافقوا لانا نقول لا يشترط وجوب ترك الفساد ولكن كل زمان لا يخلو من حاله بكونه
 من جملة المطلوبين والفساد عند نصب الرئيس اقل منه عند عدم تركه وقوع الفساد الرضا تركه بنفسه
 يتوصل الى منع غيره باقامته ان يترشح ان يعينه بنفسه واوله لانا نقول الصلحاء لا ينفقوا انفسهم في غيره
 الرئيس بل يختلف وقد طلب كل واحد منهم ذلك النصب لغيره اوله بغيره فيقع الرجح والرجح ولا
 لجملة الصلحاء وقد لا يمتثلوا بذلك الرئيس فيكثر الفساد واما ان يدفع فائدة الفساد على قول
 الامانة بان الرئيس يصوم من قبله نعم ولا الصلحاء اذا تمكن من نصب الرئيس فيكون مكره في دفع الفساد من
 الجملة اذا عجزوا عن هذا العجز عن ذلك بل من عجز وجوب نصب الرئيس وهو باطل الوجه السابع والعشرون
 لو افترض فيكون ترك الواجب بوجوب نصب الرئيس على الكل فيسلم من التسلسل واللام باطل فالمرم في مثله
 بيان الشريطة ان المقضي لوجوب نصب الرئيس واجب يجوز من اخلاله به فكان علمه من شئ اخر بعيد
 عن الاخلال بهذا الواجب كما وجب عليهم فيكون وقوع الفساد ان نصب الرئيس لوجوب المقضي فيهما اما

فرد الخالف المعتقد

قوله الامانة وه وانما اذا وجب على المكلف من ذلك الفسخ واجازته لا يجب على الله فانه
 اللطف بنحو الربوبية والشفقة يستعمل منه للاخلال بالواجب فانه محذور التسلسل لا يوجب الملائمة
 ممنوعة فان يجوز ترك الواجب من كل واحد من الامانة والفسخ وجوب الربوبية لكن هذا الواجب يمكن تركه
 واجب على كل الامة على سبيل الجماع ومجموع الامانة من حيث هو مجموع معصوات لا نقول الحال اجماع كل
 الامة على الخطا اما اذا ارتكب بعضها الضواحي اذ ان يرتكب بعض الاحر الخطا وقول البعض في كلام
 ليس تحت السحابة التخرج من غير خروج ولا نكاح في الاعتراف جعله مؤثرا في فعل الجموع فاذا لم يحصل للاخلال
 البعض لا يلزم اجماع الامة على الخطا ولا حقن الامام المذكور الوجه الثاني من الغشون لو وجب على الربوبية
 على الرتبة لا على الله نعم لم احل الامر من انا الاخلال بالواجب وقوع المرجع والرجوع والناقص بطل
 الجماع فالمقدم مثله بيان الشطبة والبلاد متعدة والمساكن نبال عدة وفي كل بلد وصحة يجب ان يكون
 لهم رئيس يردهم عن الفساق والا لونية تخصيص بطل البلاد والاصفاء يكون الرئيس من هم فاما يجب
 على كل بلد نصب رئيس يكره منه وقوع المرجع والرجوع وقاعة الفتن والفتن والفتن والفتن والفتن والفتن والفتن
 ويندر مطلب الرئاسة العامة وفي ذلك من الفساق اضعا ما يحصل بترك نصبه يجب على بعض البلاد بطل
 التخرج بالمرجع ولا يجب على احد من بطلان وجوب نصب الرئيس على الرتبة ويجب على كل بلد ولا
 بفعله ولا بطلان الاخلال بالواجب او بعد التماس الغشون الاجماع واقع على قوله نعم والاشارة والاشارة
 فاقطعوا ايديهم والواحدة والراية فاجلروا كل واحد منهما ما قبله وعينهما من الامان مطلقا غير
 مقبلة فاذا ثبت هذا فنقول ان يكون الامة او الامة والاول باطل للجماع على ان يحلوا لا يتولوا
 الا الامام او من اذن له الامام كما نقله الخوارزمي في غير الثاني واذ كان خطا بالامام وجب ان يكون
 منصوبا من قبله نعم ليحقق الامر بخوجه وتوجه الخطاب اليه ولا يجوز ان يكون منصوبا من قبل الامة والا
 لكان الامر موقوف على ان ينصب الامة امانا وقبل ذلك المنصوب الامانة لا يوجب انه امر مطلق بالوصول اليه
 قطع الشاؤ وانشاءه والوصول امانا يكون فيقول من يصلح للامانة لانا بعقد من يمكن العقد يصلح
 لها ونعتقد من يمكن العقد للامانة فيلزم من جهة الامة على من يصلح للامانة قطع الشاؤ مع مقابلة
 وهي قبوله للامانة ولم يمكن العقد له القطع بان يعقد الامانة من يصلح بان يقطع الامام الا ان الامر
 المطلق يقتضي وجوب الفعل على كل حال وذلك يقتضي وجوب مقابلة الامة والامة ذالقة وجوب نصب الامام

بعضها

بعضها

على الرضا

رد المذاهب الساطلة

على الرغاب لا نأمنقول الآية ذلك بذاتها على القطع والتبع على المقتضات وتمامه الامر بالقطع
على تقدير انما معصوم من قبله تعالى ولا يجوز ان يجعل ذاته بالذات على التوصل الى القطع لانه
اخراج الكلام عن حقيقته من غير ضرورة ولا دلالة عليه ولا ان الامر المطلق انما يقتضي نحو مقتضا
الفعل على محض عليه ذلك الفعل فاما وجوب الفعل على المكلف ووجوب قذفه على غيره فغير
صحيح ومن بعد الامانة لم يصلح لها من غير تبديل الامانة فان وجب فتوبه على من يصلح لها ان يصلح ان
يجب مقتضات فتوبه على الغير ومن بعد الامانة لا يجب عليه القطع بل على من قبلها وقد استدل
ابو الحسن الجعفي بهذه الآية على وجوب مضى الله على الرعية بان قوله نعم فاقطعوا عنكم تركه بل هو متصل
الى القطع وبينه مباشرة القطع فانه يقال قطع الامور انما اذا امر بقطعها فقطع وقيل لا احد
الشارف اذا بان ان القطع وليس المراد مباشرة فان ظاهرها عام متناول لكل ولا يرد بان مباشرة الكل
القطع ولو امكنهم لم يكن المراد ذلك بالاجماع على انه ليس للامانة ان يطرأ الحد بالقطع من دون ان يوصل
ذلك الامر لتمامه فاذن المراد بها التوصل بها الى القطع واذا كان كذلك والامانة يدخل فحمله ثم يصلح
للامانة ومن يمكن العقله فيلزم لكل التوصل اليه بمقتضاته وليس الى القبول والعقد والحوادث من
وهي من الاول ان الامر بالقطع لا بالتوصل اليه وقد تقدم ذلك فيما مر فانه انما في ان يوضح يقال في
الامانة قطع الشارف فيهم عرفانه امر بالقطع كما يفهم حقيقة في الحداد انه قطع اذا بان فيصيح ويكون
حقيقة فيها فحق الامانة عرفا في حداد لغة اما العاقلون للامانة فلا يقال انهم قطعوا الشارف
بمعنى اخرجهم عقلا وعقلا الامانة لم يقطع الشارف بل يحد ذلك في الامانة وان بل مجازا كان يجب في الغاية
واللفظ لا يجل على مجاز البعد الغاية مع وجود الحقيقة واقول لفظ الحقيقة حقيقة في البانة وقد يطلق
على السبب مجازا في السببية والاسباب متفاوتة في القرب البعد في العموم والخصوص فيان بذلك
المجاز في الاولين والامر بالقطع بعض الاسباب وليس عليه نامة والعقد بعيد عام والامر في منه
فلا يجوز الحمل على العقل مع وجود الحقيقة والقرب مكانها محضوصا السبب البعد العام فانه كان
يكون في الاسباب الاتفاق فلا يجوز حمل اللفظ عليه اعلم ان الما بين يوجبها اعتقاد على الامانة لا على
الله نعم ذكر واشبهها الآية ما ذكر في حق الجعفي العقيلين على سخا له مجاز في شيء على الله الثانية
ان يكون الامانة منصوبا بامكاننا لطف فعند عدم ممكن لا يحصل اللطف اذ علم الله نعم لان كان الضبط

في اثبات تكوّن الأوصاف

الذي لا يتم اللطف عبثا فلا يجب عليه الثالث ذلك لأن الأوامر لا تكون معصوما ولا يكونون
 والمقول بالعبث ممنوع على ما بينه وغير المعصوم لا يربط بالطف الرابع لو وجب جود الامام معصوما
 لكونه مقرا به بعد الوجوب ان يكون فوابه وروشا الفرضي والنواحي بل الحكم بامس ثم معصومين
 لأن ذلك مشدق بقرينا وينبغي الخامسة ان ما من مان الاوت بصور خلقه عن التكليف انشئت بالنفا
 فالقول بجواز خلقه لزمان عز وجوبه نصب الامام لاجل الطاعات يكون له وهذه التسمية مقتضى
 ويقولهم عليها وهي اية ضعيفة اما الاولى فقد يتبادر علم الكلام بثبوت الغيب البقيع العقليين
 وكيف لا يكون كذلك ولا يتم شرعيه من التراجع والاطاعة من الملل الامم قد بينت المقدمة الاولى ان الله تعالى خلق
 المجر على يد الانبياء للتصديق المقدمة الثانية ان كل من صدق الله تعالى يجب ان يكون خائفا للعبث في الكايدة
 منه نعم واستحقاق التصديق منه تعالى ونشئ منها الية علمي لغيرهم المقدمة الثالثة فالتجسس لا يقبل انشا
 تعالى بالاعراض واما الثانية فلان في الحق العقليين يسلون جوار الطهارات العجز عن عباد الكاذب لأن
 نفى وجوب شيء عليه تسليهم جواز ثابته العاصي على عصيته ومعطى الطبع على طاعته وادخال الانبياء
 النار وادخال الغرض المحنة وهذا مما يقيد العقلاء سنها الوصف من اني فكيف اذ صدق في ادبكم بحاجته
 تعالى عما يصنعون واما الثانية فهي اية لو جواز الاول الامام لطف في حال غيبته وظهوره تام مع ظهوره فلما امر
 واما عند غيبته فلا يجوز المكلف ظهوره كل لحظة فيستغنى عن العلم على العاصي بذلك يكون لطفه بالانفال
 وخبرنا الامام ان كان شرطا في كونه لطف اوجب على الله تعالى فعله وتمكنه والا فلا لطف لان انفق ان يفتخر من
 لا بد منه في كونه لطفه والاضمانه يجب عليه تعالى فيمكنه لان اللطف لا يوجب ان يهنا التكليف فخلق الله تعالى
 الاعوان للامام بنائه التكليف واما لطف الامام يحصل فيهم بامور بها خلق الامام وتمكنه بالفداء والعلو
 والنقص عليه راسه وشبه هذا يجب عليه نعم وقد فعله ومنها الخجل الامانة وقبولها وهذا يجب على الامام
 وطاعته ومنها النصرة والندبة عنه وامتنال الامر وقبول قوله وهذا يجب على الرعية الثالثة المقر بال
 الطاعة والمبعد عن العصية والفهم والاعجاب عليها ليس لطف لانه مناف للتكليف فصلا الامام وكفر
 عليه ولعمري طاعته من الاول فمهم على طاعته من قبل الثالثة لانه من الواجبات فلو جاز الفهم عليها
 لجاز على ما في الواجبات ولا طاعة الامام هي عبادة على امتثال اوامر الله تعالى ونواهيها فغير على الطاعة فمن على
 الامتنال الثالث الامام هو الامر بالامر الله تعالى ونواهيها فلو جاز الناس على طاعته لجاز الفهم على

متقدم

الكلية

الكلية

الفهم

في اثبات عقيدة التوحيد

٢٤

الانسان بما امر الله تعالى به والامتناع عما نهى عنه من غير واسطة الامام ولما التفت فلان الامام
يجب ان يكون مقصودا لان الامام لو جاز ان يحل بالواجبات وبفعل المتبحران لا يمنع ان يكون
لطفا ولا لزم ان يكون داخل فيها هو حجاج عنه لم يكون من المحاجين الى نفسه بجواز المعصية عليه
من غير المحاجين اليه لكونه محاجا اليه والمحاج اليه غير المحاج لا يقتضي الاضافه لغيره المضافين
وسمى بذلك انه فيما اعتد ان شاء الله تعالى واما الرابعة فهي ضعيفه جدا من وجهين الاول ان الواجب
ههنا ما ينفذ التقدير بالتعبد لما اوردتم لان يد التقدير بالتعبد فهو غير وارد على اثبات التكليف
اذا استوت نسبت الزمان بين الحكم منه والى ما لا يريد فيجب على الحكم ان يقر به لما يريد ويتعدى
لا يريد به حتى يحصل ترجيح على الطرفين السابقين على الآخر الذي لا يتم لوقوعه لا بما اذا كان الزمان
يريد اقر به فانه ترجيح حاصل وموجب وجوب هو الثاني المانع عن الوقوع وانما لا يجب عليه الثالث
انه يكتفي في كل زمان وجود مقصود لا يحصل وجوب شئ من كل واحد منهما يقوم مقام الآخر فقام
لحاشته فلاننا بوجوب الامام على تقدير التكليف فالانذار على ما لا ينافي دافع الخوف والفتاوى
نظام النوع وهذه التهمة وهن من حيث العتق بكون التجانس في عقلة الامام وهي ما يمتنع الكلف
معد من المعصية فممكن فيها ولا يمتنع منها مع عدلها اختلف الناس في ذلك فذهبنا الى ما سطره والاثبات
التيه ونفاها الباقون وجوه اول لو كان غير مقصود كان محاجا اما الى نفسه الى الامام اخرون ولو
ببطلانها محال لان ذلك لو جاز العلة الحوجه اليه لبق المعصية لا يخ ما ان يقد على المعصية
او لا يقد فان قلنا فلا يخ ما ان يمكن وقوعها منه ولا يمكن وانما يمكن هو كابر الكلف في الحقيقة
عن من ينافي وان يمكن فقلده على ما لا يمكن وقوعه لا يكون ذلك وان لم يقد فهو وجوب وليس للشيء
له وايضا اذا جاز ان يمتنع وقوع المعصية من شخص التكليف بفعل الله تعالى لا يضر ذلك ويمكن من
الطرفين فالواجب يجعل جميع التكليفين كذلك اذا كان الغرض من وجوبهم اتيان التوابع اليهم ووقوع
المعصية وعقابهم عليها فاقم لا يجوز ان يكون التنبه في الاجتناب الى التنبه عليه ام القرآن وبقطع
التمثيل لا ما يجب عن الاول بانه يقد على ما ولكن لا يقع مقدوره منه لعدم خلوص طبعه بها كما
مفعول في امتناع وقوع الضابح من الحكم بقره وكما انقول في عقلة الانبياء فان القدر على ما لا يمكن
وقوعه لا عيب فيه غير ذاته لا يستكر انما يستكر القدر على ما لا يمكن وقوعه لذاته وعلى الثاني

والله اعلم

الآيات في البرهان العجته

لا نقول ان الحكم نفعه جعل شخصاً واحداً بفعله معصوماً من غير استحقاق من ذلك لكننا نقول لكل من
 يستحق العمل الخاص الخاصه التي هي العصمة يكسبه فهو نفعه بخصه باثر الامام يجب ان يكون من تلك الطائفة المحقة
 ما بهر لو استحقوا كسبه تلك الاطمان كانوا كاهم معصومين نظراً لخلع عدم عصمتهم جميعاً راجع عليهم
 عليه نفعه وهو انما التاثيرية غير المعصومين الى البصر والقران فبغير واحد فلو كان ان يكون النبي الموحى وصفاً
 سابقاً والقران مفعلاً مكلف مع جواز خطائه عن الامام الحجاز في جميع مثل ذلك وحق الايجاب فيها بهم جميعاً الى
 امام وفداً يستوفى بالاداء فظهر فساد المردم الثاني لما ثبت وجوب نصب الامام على الله نفعه بالطريق الثاني
 فقولنا اننا علم ضروري ان الحكم اذا نصب رعيته من يعرف منه انه لا يقوم بمسألة الجهر لا بغيره انما الاجله اهل الجاهلية
 منقبون به فينبغي العقول من ذلك النص تنفر عنه ونصب غير المعصوم لا يتفق له داخل في هذا الاسم فقلنا
 انه لا نصب غير المعصوم لكل امام نصبه الله نفعه فهو معصوم لا يقال له لا يجوز ان يكون خوف الامام من غيره
 سبباً موجبا لامتناع اقله على الخطا سألنا لكن ينتقض اذكم بالنائب لا اذ امان في المشرق والامام في
 المغرب فانه غير معصوم ولا يجوز سطوته سألنا لكن الامامة عبثاً غرض مجموع امر من احكامه باثبوت ودون وقوله
 على غيره والثالث ان سلبه هو انتفاء نفوذ حكم الغير عليه فلو افترقت الامامة الى اربعة كان ذلك اما الاول او
 الثاني او الجميع والكل باطل بالنائب المالك فانه لا ينفذ حكم احده عليه غير الامام والامام في ذلك الحال لا ينفذ
 حكمه عليه ايضاً لانه يستلزم علم الامام بالغيب فلو تدبر على الخراج وهو نافذ الحكم على غيره وقد يتحقق في كل واحد
 من الوصفين مع العصمة غير معتبر منه فبطل اشتراط العصمة في الامام لانما يجب عن الاول بان من عرف القوي
 علم بالضرورة غير انما عرف في احاد الولاء فكيف بالرب ليس المطلق ومن الثالث ان النائب يخاف من الغير فيستقبل
 الوقت وذلك لطوله بخلاف الامام سواء فليكن خوف الامام من غيرنا الا وهو لطفاً لاجواب الامام فتارك
 عنه في مخوف فلما لم يكن ذلك معنيهاً لهم عن الامام فكذلك له ولا رعيته انما في الدنيا اكثر بغيره من فعل الطاعة
 وترك العصية من الاجرة وعن الثالث يمنع حكمه ايضاً فلم لا يجوز ان يكون الفرق ان الامام حاكم على كل المسلمين
 عصمته بخلاف النائب وايضاً فلو لا يكون العصمة لاهل علم حكمه غير عليه بخلاف النائب فان الامام يحكم
 عليه في تلك الحالة اذ في ما بعد الثالث ان الامام حافظ للشرع فيكون معصوماً الصغر فلا ان حافظ له ليس هو
 الكتاب لو وقع التزم فيه لعدم احاطته بجميع الاحكام وليس هو السنة للوجهين السابقين في اتفاق المسلمين
 على انها ليست حافظه للشرع ولانها مناهية ولحوادث فيكونا هامة وليس هو كلمة بجواز الخطا عليهم اذا

دلائل العصية

خلو اعيان الالهام لان كل واحد يجوز كونه فالجموع كذلك والان الاجماع انما يحصل في قليل من الالهام وان
 الاجماع انما يثبت كونه حجة ثابتة كون العقلة معصومين وانما يثبت ذلك بالتمتع لا بالوطناء بالعقل انما
 اجماع النضار بحجة التمتع بطريق اليقين والتعريف واليد في معرفة عدم الناسخ والخصص لا يطرق في
 ذلك سكون لو كان العقل وانما به هذا اذا علمنا ان الامة لا تخل بفعل الشرايع وانما يكون كذلك لو عرفنا
 كونهم معصومين هذا قد وثقنا من وليس هو القياس لانه ليس حجة في نفسه فاداة النظر المتعطف لانه لا بد له
 من اجل منصوص عليه فلا يكون بانفرد محافظا ولا من احدا العقل بذلك وليس هو البرائة الاصلية وانما
 وجبت بقية الانبياء عليهم السلام بل كان يكفي بالعقل وذلك باطلا وليس هو الجموع لان الكتاب والسنة وقع الشرايع
 فيها وفي معنائها فلا يجوز ان يكون الجموع محافظا لتمام جملة ذلك الجموع وبما قد شملنا على بعض الشرايع
 واذا كان كل واحد من الجموع فانه تضمن في بعض الشرايع وبطل كونه لبا على ما تضمنه وذلك البعض لا ينفق
 ذلك الفرد من جملة الشرايع غير محفوظ فلا يكون الجموع محفوظا فلم يبق الا الالهام الذي هو بعض كونه
 المعصومة لانه لو لم يكن معصوما لظفر بالبرائة الزايدة والنقض فلا يكون محفوظا الرابع اذ صدق عند الله تعالى
 ان يتبع وهو باطل قطعاً والامر بكونه بالقرينة ولا تعاوفاً على الرقيم والعلل وانما ان التبع فلا يكون
 قوله معصوماً فلا يكون فيه فائدة الخاملين كان مضى الامام ولجاء على الله تعالى استحالة صدور الذنب منه لكن العقل
 حق على مقدمه فالتالي مثله بيان الشبهة انه لو صدر عنه الذنب لجوزنا الخطا في جميع الاحكام التي امر بها وذلك
 مفسدة عظيمة وان الله تعالى حكيم لا يجوز عليه المفسدة السادسة قوله تعالى لا ينال عهد الظالمين ان ذلك الى
 عهد الامانة والفاستقظا لم الشايع الانسان متكباً بطبعه لا يمكن ان يعجز عن مفارقة الفطارة في بقاءه الى اكل
 وليس ممكن ان يمكن ان يفعلها بنفسه بل يقتصر في المساعدة غيره بحيث يفرغ كل منهم لما يحتاج اليه من اجتناب
 يتم نظام النوع ولما كان الاجتماع في مظنة التغالب والناس فان كل واحد من الاشخاص قد لا يحتاج الى ما لا يتكبد
 فيه فله عود وقوة الشهوة الى هذه وهم عليه ظلم فيه فوكد ذلك الى وقوعه في شح تارة الفسق في الدين
 نصيباً من معصوميه من الظلم والتعدي ويحتمل ان يغلب الفسق فيتحقق للظلم من الظلم ويوصل
 الحق الى مستحقه لا يجوز عليه الخطا ولا التهور لا المعصية ولا لم يتم النظام من انما يفرق فادع على نصب
 امام معصوم والحاجة للعلم داعية اليه ولا مفسدة فيه والكل ظالم فيجب نصبه للناس على كل صفة يفتقر
 احتياج موصوفه الى الكمال وبقيها الى غيره انما توجه الى خيرا الى غير موصوفها اذا الموصوفه باشتراك في

في بعض الشرايع

انما لا يمكن ان يفعلها بنفسه بل يقتصر في المساعدة غيره بحيث يفرغ كل منهم لما يحتاج اليه من اجتناب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاحتمال الى علمه خارجة والحارج عن كل الممكن لا يكون ممكنا وواجب عدم الخطا هو المعصوم والحادى عشر
 لو كان الامام غير معصوم لم يخلو المعقول عن علمه التام لكن انما باطل فالعلم مثله بيان الملازمة ان
 مجموع خطأ على الكلف موجب لبيان كونه مرفوضا امام والا امام لا يكون مرفوضا امام والا لكان اماما هو
 الامام عن غير جنس الجاهلية الثالثة عشرة انه يجب متابعتها بليل للغة والاجماع والعقل اما اللغة فلا انما
 عبادة عن شخص يؤتم به بما يقتضيه كما ان اسم الزعماء لما يرتكبه والحقان لما يلتصق به واما الاجماع فلا انما
 خلافه من يجب على كل واحد من الناس قبول حكم الامام واتباعه جميع الاحكام وفي جميع مسائله واما
 العقل فلا انه يجب اتباع الامام قطعا وبوجهه اما ان يكون يخرج قوله ولا دليل دل على ذلك والقول
 الدليل دل عليه لاجاز ان يقال ان لا لقوله ولا للدليل دل عليه بالضرورة والاجاز ان يقال الدليل دل عليه
 لوجوب اتباعه على غير المجتهد ولا يتحقق عليه دليل ولا نة لا فائدة في قوله فوسط فغيره ان يكون يخرج قوله
 فلو جاز عليه الخطا فيقبل في عدمه على الخطا اما ان يقال بوجوب اتباعه الامر الله تعالى بالاقتداء
 بعباده ولا يقال ذلك فان كان لا دل لم يرد كونه مرفوضا بالخطا وهو محال وان كان التام فخرج الامام من
 تلك الحالة عن كونه اماما جاز من حله ذلك الزمان عن الامام وهو محال الثالث عشر انما يعلم بالضرورة
 بعينه البينة وكلية الناس كل زمان باتباع ما جاء به من الشرايع وذلك موقوف على نقلها عن من جاز
 لتأمل اما ان يكون معصوما والثاني باطل والا لما حصل العلم بقوله فيما يقوله ولا لا عمن اعلم قوله
 فائدة التكليف فغير اللول والمعصوم الامام والاعية فيما اجمعوا عليه واهل الثوار فيما نقلوه لا غير
 فالقول بمعصوم خارج عن هؤلاء الثلاثة قول القائل به ولا يجوز ان يكون مختصا من بعد النبي صلى الله عليه
 واله بشيعة لفقاد الاجماع من الامة عليه فان عصمته كانه عن الخطا انما تعرف بالقصوم الواردة على التام
 في الكتاب السنة وكل شريد على كون الاجماع حجة فلا بد من معرفة كونه مرفوضا عن الرسول عليه السلام ولا
 اسخفه ولا معارض كان ايضا يتوقف على صدق الناقل له وصدقه اما ان يكون معلوما بالاجماع وغيره
 لم لو كان بالاجماع لم يرد القوم من حيث اننا لا نعرف صدق الخبر الدال على صحته صدقوا اهل الاجماع اما الجاهل
 عصمه اهل الاجماع لا تعرف الا بعد معرفة صدق ذلك الخبر لان الاجماع اما هو حجة باشتماله على قوله
 لمعصوم كانه لو لا كان جواز الكذب لا دافعا لكل واحد لا دافعا لجمعه لانه لكل واحد بانه لا هو مصنف
 دلته على كون الاجماع حجة وكان المسائل الاجماعية قليلة في الغاية ولانه لا يمكن ان يخرج من اهل النظر كان

اَشْأَاتُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

بنبر الاجماع فاما بالنوازل وبغيره لا جابر ان يكون بالنوازل فان غاية النوازل موقوف كيم في ذلك الخبر فهو
 من النبي صلى الله عليه واله وليس فيه ما يدل على انه ليس بمقتضوخ ولا مغاضق ولا يعيد كون الاجماع
 حجة فله يبق الا الامام وهو المطلوب بهذا بطل كون النوازل مفيد الاحكام ولا نه لم يكن عند النبي عليه
 السلام اظهر من الاعامة لوقوعها في كل يوم خمس مرات على رؤسنا دون بدنت بالنوازل فصولها الموقوفة
 الخلف منها الرابع عشر انه لو لم يكن الامام معصوما فبقوله وقوفه المعصية اما ان يحجب الامكار
 عليه السلام ولا يجب فان وجب انكار عليه السلام الدور من جهة توقفت ان جاز الامام على نزع الرقبة ونزع الرقبة
 على نزع الامام ولو وقع المخرج التحريم منه وان لم يحجب الامكار عليه السلام ومنع لقوله صلى الله عليه واله
 من راي منكرا فليستكم ولو جوب انكار المنكر بالاجماع احاطت عشر خرافات لامة فمائل الى كتاب
 الله تعالى ولا السند المتواتر ولا الجماع عليها والغلبان ليس بحجة لما بين في الاصول والاخبار والاعمال ولا
 صالح لفائدة الشريعة لقوله تعالى ان الظن لا يغني عن الحق شيئا فلا بد من معصومين في الحق والمباطل وذلك هو
 الشارح عشر ان القرآن امتاز للعلم ويعمل به وهو مشتمل على الفاضلة مركبة بحالة لا يعرف مداولها من غيرها
 فانها متعارضة وان كانت متشابهة وقد وقع الاختلاف فيها بين المفسرين ولا سبيل للمعرفة الحق فيها بقول المعصوم
 اذ ليس قول احد غير المعصومين او من الاخر فلا بد ان يكون للمعرف لذلك معصوم وهو الامام السابع عشر انه
 عز وجل هو الناصب للامام ومن تبعه فانه نصبه جميع عقلا والله تعالى لا يعقل الصبي فلا بد ان يكون الامام
 معصوما الثامن عشر قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وكل من امر الله فمع بطاعة فهو
 معصوم الاستحالة الحجاب طاعة غير المعصوم مطلقا لان جميع عقلا الناس عشر الامام لو لم يكن معصوما كان اما
 ان يكون عاميا او مجتهدا والاول محال والاما وجب على المجتهد طاعة لنفس محله من القلوب ليس جليل الله
 تعالى الاخر بطاعة العامة ايضا ولم يجز على العامة طاعة لعدم الاولوية الثانية محال والامام يجب على المجتهد
 فيه اتباعا لعدم الاولوية ومخالفه في قوله وقول المعصومين من المجتهدين في بقا فائدة في نصب العشرة
 قوله تعالى هذا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وفي المعصومين
 فلا بد ان اتباع طريقه قطعاً فحقبان يكون هنا معصوموا وهذا به انتهى بالعلم بطريقه لا بالظن هو
 نفلي والشافع لادب معصوم والاجماع والنوازل فيتحقق اذا استوال امتاها وتباعهم في جميع الاحكام والاجماع
 والنوازل لا يفيدان ذلك فليست الامام فانه اذا كان قوله تعالى الذين انعمت عليهم من المغضوب عليهم ولا الضالين

الاباء في اثبات العصمة

اشارة الى الانبياء فالله تعالى طهرهم بطريقه من غير قول على انما هو من المعصومين كل زمان فلا يتحقق هذا الدعاء
 بقوم دون قوم وان كان اشارة الى الانبياء والائمة عليهم السلام فالطلب في بعضها حاصل الخاديه والعشر من
 قوله تعالى اقبلوا بحسن قلبكم ولا تقولوا لعيسى ان الله عز وجل قد بعثنا نوحا وهودا وعيسى بن مريم فلو كان
 نفي كل سلطان للشيطان على قومه خاصة في جميع الاوقات اذ كل من صل من نبي في وقت ما كان للشيطان عليه
 سلطان في الجملة وهو بناء في قوله ليس عليه سلطان وبذلك هذا على عصمة قوم من ابدا فقدم وجوبهم
 الى اخر عصرهم من الضعفاء والكبار عدوا واولاد وكل من اثبت عصمة الامام اذ لم يقل احد بعضهم ولا يثبت
 من اول عصرهم الى اخر عصرهم جميع الضعفاء والكبار عدوا واولاد وبلا الا وقال بعضه الامام كذلك ولا يثبت
 عصمة الامام لم يقل بذلك فافرق قولنا ثالث خارق للاجماع الثالث والعشرون قوله فمن ترك الحق
من لا يترك الحق الا ان يترك الحق فلو كان معصوم لا يترك الحق الا ان يترك الحق فلو كان معصوم لا يترك الحق
 المعصوم لا يجوز ان يتبعه والامام يجب ان يتبعه فلا يثبت من غير المعصوم ما دام وهو المطلوب الثالث والعشرون
 قوله تعالى الذين آمنوا فليمتهم من الابرار بالثمة هي العصمة فاشترط اتباع طريقتهم التي انعم الله تعالى عليهم بها بذلك
 على ذلك اذ طريقتهم هي التي لا يتركها الا بوصف بذلك ما هو صواب اما ولا يتجمل عليه الخصال ولا يثبت
 غير المعصوم كذلك اذ طريقتهم ليست بمسبقة دائما فدل على ان كل متبوع طريقتهم كذلك وكل متبوع معصوم
 متبوع فليكن يكون معصوم الرابع والعشرون قوله تعالى ليلا تكون للناس على الله حجة بعد الرسل والمراد
 لا يكون احد من الناس شئ من وجوه الحج يتبع في الناس وهو ظاهر في حجة الائمة انما نكره في معرض النفي وانما في ذلك
 في حق من لا يتبعه من الرسل مع عصمة اهل الشريعة وقام مقام الرسل في جميع ما اراد منه رسول الله
 لا يتحقق ذلك الا مع عصمة الامام فيجب عصمة الامام لا ينفك عن حجة النبي بعد حجة الرسل فلا يوقف على ان المعصوم
 والاول اننا فضل الائمة لو لم يكن امام معصوم بعثت الحجة يقولكم كنهنا منقبة بالولاية والزمان ولقد غلط
 الشافعي في حقيقته لاننا نقول الامام المعصوم لا يرد الرسل الموجه المذكور وذكر المرفوع وكذا في
 كان لان قوله تعالى بعد الرسل هو قوله بعد الامام او مرفوعه وان لم يكن المراد بعد حجة الرسل فيجوز بل المراد
 بعد الرسل وابانه بجميع الشريعة وبقرتها واطرافها وجميع ما يتوقف ايضا على علمها والعمل بها والعمل
 ذلك واهم الامام المعصوم لانه هو المودع للشرع وبمعرفة الامام لا نناقض في حاله بحجة الرسل وفان
 خلق الزمان من امام معصوم ولا يثبت حجة امامه العشرون قوله تعالى من امن بالله واليوم الآخر وعمل حسنا

الامام

وقال بعض الامام
 اخذنا

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ

لأنه تابع والسبب هو العصية فوجب بثبوت العصية لأن لقوم غير النبي صلى الله عليه وآله والناس
 بغيره فالبين فغيرهم لم يقل بثبوت العصوم أصلاً ومنهم من قال بثبوتها في كل عصر فلا قال بثبوتها في عصر واحد
 فيكون ما طالوا قد ثبت في وقتها فثبت في كل وقت فيقولون لا دام غير مع ثبوتها ولا يجعل من الحكم الجواب
 طاعة غير المعصوم على المعصومين مع وجود المعصوم ضرورة العقل الخادى والثالث في قوله تعالى قالوا
 تتجملون فيها من أنفسكم أذيقنا الآلاء الآية وجعل الاستدلال بالمشكلة يستعمل عليه الجمل المركب قد
 حكموا بان وجود غير المعصوم في مثل على مدة فاجابهم الله تعالى بقوله قال في علمها لا يعلمون نعمنا ان
 في وجود من المصالح ما يقتضي جيل الوجود على العدم فاذا كان وجود غير المعصوم في مثل على مثل ما يكون
 حكمهم من يكسب مع عدم معصومين ويبدل بعض المنة البينة التي تجعل صدورها مشكوكاً لا يكون
 لا يقال هذا بل على فرض طولكم لثبوتها على عدم عصية ادم عليه السلام لا يقال لا تثبت للمشكلة
 ان جاعل في الأرض خليفة قالوا اتجمل فيها من أنفسكم اذيقنا الآلاء والخليفة ادم وقوله تعالى الآية واذا لم
 بكر النبي صلى الله عليه وآله فخلقه والله مقصوفاً لا دام او لم لا يكون كذلك لاننا نقول لا ثم ان يدل على عدم عصية ادم
 فان قولهم لا يتعل فيها من أنفسكم اذيقنا الآلاء لا تثبت للمشكلة اذ ادم وانه هو شارة من يله ادم عليه
 السلام اذ ادم عليه السلام لم يوجد منه فساد في الأرض لا مثقل دماً وهو طاهر وجعل لا تكان انهم عرفوا ان وجود
 ادم عليه السلام على وجه يحصل منه الفل العقب المنذر المنكر مع عصية اكثر من مثل من المفقد وهذا
 مما يؤيد كد امتناع بحكم غير المعصوم الثالث والثلاثون قوله تعالى فمن تبع هذا فلحقه عذاب عظيم ولا يخرجون
 و جعل الاستدلال بتوقف على مقدّمات الاول في هذا راجع في فعل اسباب في الخوف والحزن وهو علم في
 كل عصر وكل احد اتفاقاً الثابت ان كل ما رعب الله فيه فهو ممكن الثالثان المراد في جميع انواع الخوف والحزن
 في كل الاوقات لا التكرار المنقبة للعباد الواعية انه لا يحصل ذلك الا بقتل مثالي او امر الله تعالى ونواهي
 وانما يعلم ذلك جميعه مراد الله تعالى من خطاب جميعه بعيننا ومعرفة مراد النبي صلى الله عليه وآله انما كانت ذلك
 لا يحصل من الكتاب والسنن اذ اكثرها محالان وعصومها والفاظ مشتركة والافعال منها المبيد البقير
 السند الثوان منها ما قبله وقال بعض الأصوليين ان الدلائل اللفظية كلها لا يعيد شئ منها البقير
 فدبتنا وجهه عصية الأصول اكثر اتفاق الكل على انه ليس كل الدلائل اللفظية يعيد البقير لا يمكن ان تقا
 الخوف بما والحزن في جميع الاحوال الامع يتفق المراد في خطاب الله تعالى ولا يمكن الا بقول المعصوم فيكون معصوم

الْأَبَانُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعَصِيَّةِ

٣٣

ثَابِتًا فِي كُلِّ عَصِيٍّ فَيُجِبُ أَمَامَهُ مَعَ جُودٍ وَهُوَ ظَاهِرُ الثَّلَاثِ وَالْثَلَاثُونَ قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا
 كُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِنَبَيِّنَ لَكُمْ عَلَى النَّاسِ وَتَكُونُوا الرُّسُلَ عَلَيْكُمْ سَهِيْدًا وَجَعَلْنَا سِدْرًا لَكُمْ
 وَصَفَّاهُمْ بِالْعَدَالَةِ الْمَطْلُوقَةِ لِأَهْلِ الشَّهَادَةِ عَلَى النَّاسِ وَالْإِنِّ بِكَوْنِ الشَّاهِدِينَ فِيهَا عَمَّا مَحَافِظُهُمْ
 شَيْءٌ صِلَاخِي لِيَكُونَ الْمُسْتَعِيْنُ عَلَيْهِ لِحَافَةِ حُجَّةٍ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا الْمَعْصُو وَالْبُغْ وَالْخِلَافُونَ
 نَعَمْ وَبَقِيَّةِ الصَّائِرِينَ الْكَثَرِ فِي أَصَابِهِمْ مُصِيبَتُهُ إِلَى قَوْلِهِمْ الْمَهْتَدُونَ وَهِيَ سِدْرًا لَكُمْ لِيَدْخُلُوا الْأَهْلَ
 عَلَى الْجَمْعِ مَكَرَهُوَ الْمَوْجِبَةُ بِدَلٍّ عَلَى الْخَصَّةِ الْعَوَالِمِ الْمَوْضُوعِ كَمَا إِذَا قُلْنَا نَبِيَّهُوَ الْعَالِيَهُ عَلَى الْخَصَّةِ
 الْعِلْمِ مِنْهُ وَقَوْلُهُ وَأَنَّكُمْ الْمَهْتَدُونَ بِدَلٍّ عَلَى الْخَصَّةِ الْمَذْمُومَةِ الْعَامَةِ أَفِي فِي كُلِّ الْأَوَّلِ فِي كُلِّ الْأَشْيَاءِ
 فِيهِمْ فَيَكُونُ هَذَا إِشَارَةً إِلَى الْعَصُوبِ مِنْ أُمَّةٍ تَحْتَاجُهَا وَهُمْ بَعْضُ الْأُمَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِذَا ثَبَّتْنَا فِيهِمْ هَذَا مَعْصُو
 فَيُجِبُ جُودَ الْأَمَامَةِ مِنْ هَذِهِ الْأَبْتِغَامَةِ فِي كُلِّ بَعْضٍ لَهَا عَافِيَةٌ مِنْ جُودِ مَعْصُوفٍ كُلِّ عَصِيٍّ لَمْ يَكُنْ
 قَاتِلًا بِجُودِ مَعْصُوفٍ نَبِيٍّ إِلَى اللَّهِ حَلِيَّةً لَمْ يَكُنْ دَعَا فِي دُونَ طَائِفَةٍ لِيُجْعَلَ الْحَمُولُ طَبِيعَةً لِمَهْتَدِيٍّ
 ذَكَرْتُ لَكُنْ ذَكَرْتُ بِصِنْفَةِ الْجَمْعِ الْعَرَفِ بِالْأَلَامِ فَأَمَّا أَنْ يَدُلَّ بِبَعْضِ الْمَهْتَدِينَ عَلَى الْإِيمَةِ وَلِيْلَكُمْ أَوْ يَدُلَّ بِكُلِّ
 الْمَهْتَدِينَ فِي هَذَا الْمَنْعِ لِأَنَّ الْقَضِيَّةَ تَحْتَضِرُ تَحْقِيقَ مَوْجِبَةٍ بِحَمُولٍ مَسْوُودٍ بِالْقَابِ الْكَلِيِّ مِثْلَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ
 مِمَّنْ صَدَقَ الْمَا يَتَّبِعُ الْمَنْطِقَ وَنَقِصَ فَلَمْ يَجُوزْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ الْمَهْتَدُونَ فِي ذَلِكَ الْقَضِيَّةِ فِي الْقَضِي
 لَا مَطْلَقًا وَعَلَى هَذَا يَصْغُرُ لَنَا جَنْبُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنْ يَمَثِلَ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ بِصَدَقَ مَعِ سَاوَاهُ الْحَمُولُ لِمَوْجِبَةٍ وَأَوْ
 ثَبُوتِ الْكُلِّ الْكُلِّ كَمَا نَقُولُ جَمْعُ أَفْرَادِ الْإِنْسَانِ بِمَجْمُوعِ أَفْرَادِ النَّاسِ وَصَلَّى الْكُلِّ أَنْ يَذْكُرَ مَوْجِبَةَ جَانِبِ
 الْحَمَلِ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَلَهُ الْخَاسِلُ الثَّلَاثُونَ قَوْلُهُمْ بِكُلِّ الْأَمَامِ مَعْصُومًا مِنْ أَخْطَامِ الْأَمَامِ وَالذَّلَالَةُ بَاطِلٌ فَالْمَقْلَمُ مَثَلُ
 بَيَانِ الْمَذْلَمَةِ أَنَّ الْأَمَامَ إِذَا جَانِبَ عَلَيْهِ الْخَطَا لَمْ يَجْزِ تَبَاعُدُ الْإِقْبَالِ عِلْمُ أَنْصُولٍ لِيَكُنْ هُوَ النَّاقِلُ لِلشَّرْعِ وَفِيهَا
 بِعِلْمِ قَوْلِهِ فَيَتَوَقَّفُ مَعْرِفَةُ صَوَابِهِ عَلَى قَوْلِهِ وَفِي قَوْلِهِ عَلَى عَرَفِهِ صَوَابِهِ وَلَوْ يَنْقَطِعُ الْأَمَامُ الشَّيْءَ
 وَالْثَلَاثُونَ كُلِّ حُكُومٍ بِأَمَامَةٍ بِعِلْمٍ مِنْهُ أَنْ يَقْرَبَ مِنَ الطَّاعَةِ وَيَبْعُدَ عَنِ الْعَصِيَّةِ وَإِنَّمَا يَبْقِيَا بِالْبَضْرِ وَكَاشَتْ
 مِنْ عَنِ الْمَعْصُومِ بِعِلْمٍ مِنْهُ أَنْ يَقْرَبَ مِنْ طَبِيعَةٍ مَعِ مَكْنَةٍ وَإِنَّمَا يَبْقِيَا بِالْبَضْرِ وَكَاشَتْ مِنْ عَنِ عِلْمٍ بِبَعْضِ مَعْصُومٍ
 بِالْبَضْرِ وَكَاشَتْ بِالشَّابَةِ الْعَلُولَةِ لَمْ تَنْلِمْ الْوُجُوبَ الْحَصَلَةَ مَعَ تَحْقِيقِ الْمَوْضُوعِ فِيهِمْ كُلِّ مَنْ يَعْلَمُ أَمَامَتَهُمْ
 مَعْصُومًا بِالْبَضْرِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ الشَّائِبُ وَالْثَلَاثُونَ عَنِ الْعَصُولِ لَا يُمْكِنُ الْعِلْمُ بِأَمَامَتِهِ قَطْعًا وَكُلِّ مَنْ لَا يُمْكِنُ
 الْعِلْمُ بِأَمَامَتِهِ لَا يَكُونُ أَمَامًا يَنْتَبِجُ لَشَيْءٍ مِنْ عَنِ الْمَعْصُومِ يَكُونُ أَمَامًا بِالْبَضْرِ وَكَاشَتْ وَكَاشَتْ أَنَّ الْأَمَامَ

الْفَتْوَى

فِي عَصِيَّةٍ تَقْتُلُكَ

١٣٢

الذي يقرب من الطاعة ويبعد عن العصية مع ممكنة دائما مكل من لم يعلمه ذلك لا يعلم امامته ليتجوز
خطاؤه ويعتد لا تركاب الخاص ولا مرجحا ونجازه وعن الاموال طاعة والعلم ينافي بجوز التقصير ولما
يعلم تلك بعصمة الامام وهذا ظاهر واما الكبر في فلائذ اذ لم يمكن العلم بامامته لو كان اماما لم يملك
مالا لا يطاق ولانه لا يمكن طاعة لعدو العلم بالشرط والا لزم تكليف الغافل وقد بينا استحالة في علم
الكلام الثامن والثلاثون غير المعصوم ان يكفي في يقرب بنفسه من الطاعة ويبعد عن العصية ولا يكفي
فان كان الاول استغنى عن الامام مطلقا ولم يجز الى الامام وان كان الثاني فاذا لم يكفي في يقرب بنفسه فلو
ان لا يكفي في يقرب غيره ولا يصلح التاسع والثلاثون الامام يجب ان يكون مقربا لجميع المكلفين ذلك
العصيان بغير علمهم لا يحاط ومبعدا ولا شيء من غير المعصوم كذلك فانه لا يصلح لتقرب بنفسه بغيرها
فلا شيء من الامام بغير معصوم وهو المطلوب لا يعون يجب ان يخفى بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم
يجب ان يخفى بنفسه من الامام بغير معصوم بالضرورة واما الضعيف فانه لو لا ذلك لا يتفادى
ولقولهم نعم اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فواجب عليه وكل من وجب الله طاعته يجب ان
يجتنب منه لقوله نعم ولا يجزى الذين يخافون عرابيهم وان نصيبهم في الجنة او نصيبهم عذاب اليم واما الكبر
فلا شيء من المعصوم الا الصدوق والنتيجة وقال نعم فمنهم ظالم لنفسه كل ظالم لا يخفى الا ان ظالمون منهم
فلا تخفونهم الا به لا بغير هذا فبأنس الاول صغره ممكنة فان غير المعصوم هو الذي يمكن ان يجتنب منه الذنب
ولا ينبغي طاعته والذنب بالفعل والقباس الاول الذي هو اصل الدليل من الشكل الثاني لاننا نتبع ضريبة
لانا يجب على الاول باننا ان نصدر منه دنبا ولا الثاني هو المعصوم الاول هو غيره سلمنا الكفر قد
بيننا في علم المنطق ان الممكنة الضعيف الاول نتج وقد بيننا على خطأ المتأخرين منه وعن الثاني اننا قد
بيننا في كتبنا المنطقية اننا جال الضرورية في الثاني نفع غير هاضورية ولا مكان لها في الضرورية
ولان الكبر في نفسه ضرورية وبيننا لها من الحاد والاربعون الامام يركب الله نعم قطعاً بولم يقم
ولا شيء من غير المعصوم كذلك فلا شيء من الامام بغير معصوم اما الضعيف فلقوله نعم وكذلك جعلناكم
امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا افضل ذكركم الله نعم ويتركهم الرسول
والله يوم القيمة يقول شهداءهم وذلك اتمناه هو لا مثقال الحر الله تعالى فيهم به والطاعات فالا فاما
الذي هو مقرب لهم الى الطاعة ويبعد عنهم عن العصية وهو لطيف التكليف وبه مفعول ذلك وان ذلك

الامام

في الامام وهو قوله نعم اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم

في اثبات غصه الموت

٢٤

كان المعصوم على النبي وهو كان هو الأمام لا سيحالة إمامته غيره مع وجود الأربع والأربعون
قوله تعالى كَذَلِكَ يَنْبَغِي اللَّهُ بِأَنَّ لِلنَّبِيِّ كَلِمَةً يَنْتَفُونَ وَجِبَاسَةً لِيَأْمُرَ بِهَذَا الْبَيْتِ هَذِهِ الْآيَةُ هَذِهِ
كل عصر وهو جامع فنقول بيان الإثبات أنها هي نصب معصومين في تلك الآيات وما استحقوا منوها
بجملها وما نزلنا اذ يجرد ذكرها لا يثبت من حيث جعلها ويرى معناها اذ هو المراد بقوله لعلمهم يتقون
وأما يحصل التقوى منها بالعلم بها وفعل المعصوم لا يعتد بقوله والتقوى هو لا خلاف اليقين والآخر كما
ثبات ولا يحصل ذلك الأمر قول المعصوم ولا يكفي النبي في ذلك لأخضا من بعض من عقل لا يمكنها
حكم الكتاب في العمل والمنازل فنقل ان يحصل منها اليقين لأن المتحقق منه هو المنزلة ورواية دلالة هو النص
وذلك لا يفي بالأحكام لقلة ثبات الإثبات لاهل كل عصر بحيث يمكن العمل بها على المراد بها بعتينا
أما هو نصب المعصوم في كل عصر كما هو الاربعون قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فلا بد من طريق معرفته في جميع الحوادث بعينها والسنن والكتايب الثابتة فيقضي إمام المعصوم الشافعي
الاربعون قوله تعالى واثقوا بالله فاعلمكم فالحق امره بالتقوى مع عدم نصبه بربوبية من الشبهة والثبات حول
الى العلم بالأحكام بعينها حال وذلك الطريق ليس الكتاب السنن لأن جهة لا يحصل منهما إلا الظاهر وقد
يتناقض جهاد في وقت في علم الخطأ في أحدهما ويتناقض في الجاهل في فضل المقلد من فالأمر من نام
معصوم في كل عصر لعنوم لا يثبت في كل عصر يحصل اليقين بقوله لعصمة الشافعي والاربعون قوله تعالى
فَعَلُوا بِاللَّهِ يَحِبُّوا الْعُقُلَ بِنِيجَابِ أَحْزَانِ عَنِ الْأَعْدَاءِ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْعَدْلِ الْعِلْمِ
بِاتِّسَابِهِ وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قَوْلِ الْمَعْصُومِ فِي بَعْضِهِ وَالْأَمْرُ بِتَجْلِيهِ مَا لَاطِافِ النَّاسِ وَالْأَرْبَعُونَ
قوله تعالى فَمَنْ أَتَى عَلَى يَدَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِمْ مِمَّا اعْتَدُوا عَلَيْهِمْ وَلَا يَجُوزُ تَحْكِيمُ الْغَيْرِ فِي ذَلِكَ وَلَا عَنِ
المعصومين والاهل فالخطاب للمعصومين وخذه المعتد بمثل ما اعتدوا هذه الآية عامة في كل عصر
المعصوم في كل عصر وهو المطلوب الشافعي والاربعون قوله تعالى وَلَا تَلْعَنُوا بِلَيْدِكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ فَيجب الاجاز
في كل عصر عنه ومثال غير المعصوم الغامض باليد إلى التهلكة يجوز امره بالمعصية والخطأ فيكون منها عنة
يجب إجماع معصومين قوله محض وقوله تعالى وَتَرَوْهُ وَاقْتَنَاهُ وَرَأَوْهُ وَثَقُّوا بِهِ وَهُوَ الْحَقُّ زَعَمَ الشَّيْطَانُ
فلا بد من طريق حصول العلم بأن الله تعالى هو الحق المراد من خطاب حقه يحصل ذلك في كل عصر ليس ذلك
الاقول المعصوم لأن الكتاب السنن غيره واجهين ذلك عند الجهة ولا المقلد فيجب المعصوم في كل عصر

الأمام

الآيات في إثبات العصاة

٣٧

الانعام

يقين

ورقة

الحاجج والمحسنون مثال قول غير المعصومين على الخوف الشبهة يجوز اذ هو بالخطاء عمدا وخطا فلا يكون من باب التقوى ومثال الامام من باب التقوى بالضرورة فلا شيء من غير المعصومين اما وهو المثال الثاني والمحسنون قوله تعالى وَلَاحِشَوا أَنِ اللَّهُ يُجِيبَ الْحَسَنَاتِ فِي أُمَّةٍ مِنْهُمْ مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَسَنِ الْعَلِيِّ بِعَيْنِهِ وَلَاحِشَوا المعصومين انفسهم ومضى عامة وكل عصر فستجيب كون الامام غيره الثالث المحسنون قوله تعالى وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجِيبُ قَوْلَهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لَئِنْ أَمَرَ اللَّهُ بِأَلْجَاءٍ لَّيُجِيبُنَّ لَهُمْ لَفَنَادٍ وَعَبْدٌ لَّا نَسْتَدُلُّ عَلَى حُذْرٍ مِنْ شَأْنِهِ وَقِيلَ لَهُ عَرِيتَ أَتَقُولُ هَذَا وَلَا تَسْمَعُ لِمَا قِيلَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ الْأَمِينِ وَلَا يَعْلَمُ إِلَّا اللَّهُ فَلَا جُزْءَ لَكَ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْعَمَلِ إِنَّهُمْ يُكُونُونَ مِنْهُ صُوعًا عَلَيْهِمْ مِنْ شَأْنِ اللَّهِ لَعَلَّاهُمْ يَسْتَحَالُ ذَلِكَ فَتَدْرِكُ ذَلِكَ هُوَ الْعَصْوُ لَا يَحْسَنُ مِنْ كَيْفٍ يَقُولُ غير المعصوم الرابع والمحسنون الامام يلزم من طاعة واتباعه عدم اتباع خطوات الشيطان لأن الله تعالى أمرنا بالامام بقوله تَقِطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ وَنَهَى عَنْ اتِّبَاعِ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَفَاعِلُ الْمَامُورِ لَا يَكُونُ فَاعِلًا لِلْمَنْهِيِّ عَنْهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ لِاسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِ الْأَمْرِ وَالْمَنْهِيِّ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ وَلَا شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ الْمَعصُومِينَ مِنْ طَاعَتِهِ وَاتِّبَاعِهِ عَدَمُ اتِّبَاعِ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَهِيَ الْبُخَانُ الثَّانِي لِأَنَّ الْأَمْرَ بِغَيْرِ الْمَعصُومِ وَهُوَ الطُّلُوبُ بِالْحَاجِجِ وَالْحَسَنَاتِ قَوْلُهُ تَعَالَى فَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ تَعَبُدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَأَعْمَلُوا إِنَّ اللَّهَ يُخَيِّرُكُمْ فِي بَيْنِكُمْ وَالْبَيِّنَاتُ لَئِنْ لَا تَحْكُمُ مَعَهَا الْخَطَا وَلَا تَحْلُلُ إِلَّا تَحْصُلُ الْأَقْوَالُ الْمَعصُومِينَ الْكَلْبُ مِثْلُ عَلَى الْجَمَالِ وَالْمُتَابَعَاتِ وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوحِ وَالْأَضْمَاءِ وَالْحَاجِزِ وَالسَّنَةِ أَكْثَرُ مِنْهَا غَيْرُ مُتَبَيَّنٍ وَدَلَالَةُ أَكْثَرِهَا غَيْرُ مُتَبَيَّنَةٍ وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ بِعَيْنِهِ إِلَّا الْمَعصُومُ لَا يَحْصُلُ الْجُزْمُ إِلَّا بِقَوْلِ الْعَجْزِ لِحُضْرَةِ عَيْنِهِ وَالجُزْمُ بِمَا فِي أَحْصَالِ التَّقْيُّضِ فَلَا عَلَى بَيِّنَاتٍ الْمَعصُومِ كُلِّ وَقْتُ فَتَسْتَجِيبُ كَوْنُ الْأَمَامِ عَنْهُ الشَّادِسُ وَالْحَسَنُ الْجُزْمُ بِالْبُخَانِ يَحْصُلُ بِاتِّبَاعِ الْأَمَامِ وَلَا يَحْصُلُ وَيُقَوَّى بِقَوْلِهِ وَأَمْرُ السَّنَةِ فَانْتَفَتْ فَابْدَ نَصْبُكَ لَاشَيْءٍ مِنْ غَيْرِ الْمَعصُومِ بِجُزْمٍ يَحْصُلُ بِطَوَاتُ الْخُجَاةِ بِاتِّبَاعِهِ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْأَمَامِ بِغَيْرِ مَعصُومٍ الشَّادِسُ وَالْحَسَنُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَنْ يُؤْتِ اللَّهُ الْغَنَةَ اللَّهُ فَرِيدٌ مَنْ جَدَّ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَغَيْرِ الْمَعصُومِ يَجُوزُ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ عَيْنُ الثَّامِنُ وَالْحَسَنُ قَوْلُهُ تَعَالَى كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثْنَا لِنَبِيِّنَ يُبَشِّرُكُمْ وَنَذِيرًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ الْأَسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ الْآيَةِ مِنْ حَيْثُ أَوَّلُ قَوْلِهِ تَعَالَى لَنَبِيِّنَا فَمِمَّا أَخْلَقُوا فِيهِ هَذَا الطِّفْلُ يَجِبُ عَمُودُهُ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى عَمُودِهِ فِي كُلِّ عَصْرٍ وَلَعُمْلَانِ اسْتِدْلَالُ مَنْ يَحْكُمُ بِالْكِتَابِ بِبَيِّنٍ كُلِّ يَخْلُفُ لِمَنْ بِالْحَقِّ قَطْعًا وَغَيْرِ الْمَعصُومِ كَذَلِكَ لِيَجُوزَ عَمَلُهُ وَخُطَايَاهُ بِغَيْرِ الْحَقِّ أَوْ

خطاة

رُشَائِعُ عِلْمِهَا

أَوْحَاطُهُ وَابْتِغَائِهِ الْمَعْصُولَا بِمَكْنَاهُ كَمَا يَكُونُ كُلُّ مُخْتَلِفٍ بِالْحَقِّ مِنَ الْكِتَابِ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ بِقَبْطِنَا
 مِنَ الْكِتَابِ إِلَّا الْمَعْصُولُ وَتَوْقُفُهُ عَلَى مَعْرِفَةِ جَمِيعِ الْأَعْكَامِ بِقَبْطِنَانِهِ فَلَا عَلَى وَجْهِ الْمَعْصُولِ عَلَى كُلِّ عَصْرِ الْقَائِلِ
 قَوْلُهُ نَعَمْ وَمَا اخْتَلَفَ بَيْنَهُ إِلَّا الْآيَاتُ وَنُورُهُ مِنْ عِبَادَاتِهِمْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ
 الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ وَالْكَشْرُ حَاكِمُ الشَّرِيعَةِ لَا يَتَكَلَّمُ الْعَقْلُ مِنْ دَاخِلِهَا وَلَا يَخْلُجُ إِلَيْهَا فَتَقِي النُّقْلُ فَمَاذَا أَنْ يَكُونَ
 مَقْطُوعًا عَنْ مَتْنِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ وَكَانَ ادُّرَاكُهُ صَرُورًا بِشَرْطٍ مِنْ كُلِّ النَّاسِ
 وَهَذَا لَا يَبْقَى فِيهِ خِلَافٌ الْأَعْيَانُ يَسِيلُ الْبَغْيُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْكُتُبِ إِلَّا لُحْدَتْ وَتُسْتَدْرَكُ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ
 ادُّرَاكُهُ صَرُورًا بِشَرْطٍ مِنْ كُلِّ النَّاسِ فَلَا يَدْرِي مَوْضِعَ طَرِيقِهِ بِكُلِّ التَّوَصُّلِ مِنْهُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمَعْنَى أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ
 لِحُطَابِ فِي الْكُتُبِ الْمُنْزَلَةِ لِكُلِّ النَّاسِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِخْلَافُ فِي بَعْضِهَا يَهْمُ أَدْنَاهُ لَا يَشْتَرِكُ فِي الْعَقْلِ فِي مَعْرِفَةِ
 ادُّرَاكِهِ وَلَا طَرِيقَ بَوَصَالِهِ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ لَا يَبْقَى مِنَ الْإِخْلَافِ إِلَّا خِلَافُ الْأُمُورَاتِ وَالظُّنُونِ فَلَا يَكُونُ الْإِخْلَافُ
 بَعْثًا لَكِنَّهُ نَعَالِي حَكْمُ بَانَ الْإِخْلَافُ بَعْضُهُ أَنْ كَانَ الْثَانِي وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مَقْطُوعًا عَنْ مَتْنِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ
 مِنْ تَبِيلِ الْجُمْلَاتِ وَالْحَاجِزِ فَلَا يَتَقَرَّرُ طَرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنْوَاعِ لِحُطَابِ الْعَقْلِ لَا يَصْلُحُ هُنَا وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْعَقْلِ
 مِنْ تَحْسِيلِ الْحُجَرِ يَقُولُهُ وَلَا يَدْرِي طَرِيقُ إِلَى الْحُجَرِ وَصِدْقُهُ وَبَعْلُهُ وَذَلِكَ هُوَ الْمَعْصُولُ وَهُوَ الْطَّلُوبُ وَالطَّرِيقُ
 إِلَى مَعْرِفَةِ صِدْقِهِ وَمَعْرِفَةُ عَصَمَتِهِ مَا بِالْخُرَافِ وَأَنْ يَنْصَحَ مِنْ اللَّهِ نَعَالِي أَوْ مِنَ النَّبِيِّ وَالْأَنَامِ ضَرْمٌ عَلَى ذَلِكَ الْقَائِلِ
 قَوْلُهُ نَعَالِي مِنْ عِبَادَاتِهِمْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ
 بِذَلِكَ وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ السَّنَةِ وَبِكَوْنِ شَاوَةِ إِلَى الْمَعْصُومِينَ الْمُؤَيَّدِينَ بِالْعَجَائِلِ الْكَلِمَاتِ فَإِنْ لَمْ
 يَعْلَمُوا فَلَمْ يَقْبَلُوا فِيهِمْ فِي النَّظَرِ الْعَقْلِي فِي مَعْرِفَتِهِمْ وَالنُّصُوصُ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ
 النِّبْيُضُ الرَّابِعُ قَوْلُهُ نَعَمْ هَذَا اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ
 نَعَالِي قَطْعًا أَنْ لَمْ يَعْلَمِ جَمِيعُ الْمُتَشَابِهَاتِ وَجَمِيعِ الْمَاوَلَاتِ بِقَبْطِنَا إِلَى الْمَعْصُومِ الْحَامِسُ قَوْلُهُ نَعَمْ وَاللَّهُ
 هَذَا مِنْ شَأْنِ الْخِلَافِ فِي مَعْرِفَتِهِمْ ذَلِكَ بِدَلٍّ عَلَى ثُبُوتِ الْمَعْصُولِ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ
 خَطَا أَمَّا لَا يَحْصُلُ الْأَمْرُ فَوَلِ الْمَعْصُومِ النَّاسُ وَالْحُكْمُ قَوْلُهُ نَعَمْ وَعَلَى نَكْرِهِ وَشَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ
 وَعَلَى نَجْوَا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْ لَمْ يَعْلَمُوا فَلَا يَدْرِي طَرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْإِثْنَانِ النَّاسِ وَ
 الْإِثْنَانِ مِنْ حَيْثُ الدِّينُ لَا يَسِيلُ إِلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ الْمَعْصُومِينَ مِنْ ثُبُوتِ السُّتُونِ قَوْلُهُ نَعَالِي وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى
 الْحُجَّةِ وَالْمَعْصُورِ بِإِذْنِهِ وَيُسَبِّحُ بِأَنَاءِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ الْأَشْدَالُ مِنْ وَجْهِهِ لَا قَوْلًا هَذَا بِدَلٍّ

يَعْنِي

وحسنه ولطفه بالعباد وازادته لدخولهم الجنة مع خلق القوي الشهوة والغضبته والاهوته
 المختلفة والشيطان والخطاب بعين النص والمؤمن فلو لم ينسب المعصية كل عصر لما نقصت في
 عن ذلك الثاني ان غايته الى المعصية والجنة اتمها هو خلق القدرة وجعل الاطاف والبطور التي يحصل
 بها العلم والعمل واتم الاطاف في التكليف الامام المعصوم لانه المقرب الى الطاعات والمبعد عن العاصيات
 ولان العلم بالتكليف والاحكام الشرعية لا يحصل الا من المعصية او غيره لا يوفق بقوله والله الموفق
 به انك قوله نعم يبين ان ما بين الناس لعلهم يتكلمون البيان الذي يحصل معه الذكر والحيث لا يكون الخطا
 لا يحصل الا بقول المعصوم اذا لابت اكثرها يحمل وعلم يحصل التخصيص لا مستند علم الخطا
 لعدم المبدأ للظن واكثرها موقول فلا بد من معرفة طريقها ولا يلبس الا المعصوم المتقدم الحاد وتكون
 قوله تعالى ان الله يحب المتوكلين والوجه المظهر في ذلك هو توقف على معرفة الذنوب هو متوقف على العلم
 بالاحكام الشرعية والخطابات الالهية والسنة النبوية وكذلك يتوقف على معرفة الطهارة ونواحيها و
 احكامها ونواحيها وبشرائها واسبابها وكيفيةها ولا يحصل ذلك الا بالمعصية على المتقدم وعلمه
 في كل زمان فوجب المعصوم في كل زمان فيحصل ان يكون خبر الامام مع الثاني والثون قوله تعالى ان
 ببره واتقوا وتصلحوا بين الناس والله سبحانه عليم وجه الاستدلال من وجهين الاول ان البر والتمسك
 الاضلاع بنيل الناس موقوف على معرفة الاحكام الشرعية والمراد من انواع الخطاب الالهية على وجه يقتضي
 الاجابة ان بانه بالمعصية الفضا ورك البر وهو لا يعلم ذلك الا يحصل الامر بالمعصية على ما يقتضي
 المعصوم الثاني ان المعصوم بهذه الصفات الذي يصلح بغير الناس على الناس قولهم لا يصح
 وانظام النوع وغير المعصوم لا يصلح لذلك فلا على نبوت المعصوم الثالث والثون قوله تعالى لا يؤخذ
 كرم الله باليعقوب ايمانكم ولا تكون يؤخذ كرميا كسبت قلوبكم كسب القلوب فالثاني انواع الاول الصفة
 فان طابق كان شيا باوان لم يطابق في اي شيء كان سواء في الثقلات والعقائد يعني بها كسب الثاني الا
 الثالث المذكور فيجب وضع طريق العلم بالموافقة منها الحق والمطابق لامر الله تعالى وبه لا يحصل ذلك
 الا من المعصوم المتقدم ومضى غايته في كل عصر فيجب جود المعصوم في كل عصر لا يقال ان قولهم لا يذهب
 الملاحدة انما يبين توقف العارف على الامام لا نأفول لان قول بذلك في المعارف العقلية بل معرفة
 الاحكام الشرعية والمراد من الكلمات الالهية والابان الجملة وغيره متوقف على المعصوم وليس هذا

منقول من
 كتاب
 الامامة
 في معرفة
 الخلفاء
 الراشدين

فإنما انما انما
فإنما انما انما

مذهب الملاحدة الرابع والتسعون قوله تعالى والله عفو رحيم وجهه الاستدلال انه وصف نفسه
بالرحمة وخلق القوى الشهوية والغضبية وابليس قدرته وتمكين المولى من الادب والجم والافلاو الخلق
المعصوا الذين يمكن معه تحصيل الفوائد الدينية والخلع والجلاب وتحصيل النعيم وجهه انما انما
والغضبية وابليس ثانيا رحمة وهذه الاشياء موجبات الهلاك والامام المعصوم مخرج منها والجميع هو
المولى من اسباب الهلاك الخاتمة من هذه الآية وهو قوله تعالى والله عفو رحيم وقوله تعالى
الرحيم وقوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة كل ذلك يدل على نفى عذر الكلف وترك الكلفة ولما
مع انما انما الله تعالى بجميع ما ينبغي ان ياتى بهما يتوقف عليه فعل الكلف من القدرة والعلوم والاطاعة
والمعقولة المعاصرة للمعصية والغضبية والملاذات النقرة من الامور الا اهم ذلك من المعصية وكل
وفان فمع غلبة لا يعجز الكلف على قول غيره ولا يحصل له العلوم الواجبة من السنة والكتاب بجميع احكام
وكان الله تعالى انشأ منه الرحمة وما ولكن لا يجوز التوبة اليه تعالى بسببه القدوس والشهيد والقدر
والا لا ترفع التكليف لعدم الكلفة ولعدم الاجابة وغير ذلك لا يجوز ولا يجوز ولا يجوز المباحة ولما احسن
مع كونه من الكلف من كل وجه لا ما ليس من فعله ويتوقف عليه التكليف الشاشر والسون انما انما
المعصية في عصره ما لم يزل له الحال بالضرورة وكل ما هو ملزم للحال بالضرورة فهو محال فاما انما
المعصية في عصره ما حال ولذا استحالة صدق الشاشر الجزئية وجب حشد الوجبة الكلية فيجب جوده وكل
عصر ما الكبر في ظاهره واما الضعف فلا سئل انما انما ثبوت الحق السالك على الله في وقت
ما لا تشاركه المعصية في المطلوب ذلتي براد للعلم بالاحكام والمنشآت والتبديد وهما موجودان في
الامام المعصوم فيكون ثبوتها بالنفي النقيض ولازم احد التناوين لا واما الاخر لكن انما انما الرسول
ثبوت الحق فكذا انتفاء الامام لتابع التسون الامام المعصوم لطف عام والنبي لطف خاص انتفاء
العام شتر من انتفاء الخاص فاذا استحالة عدم ارسال الرسل منه فاستحالة عدم نصب الامام المعصوم
من باب مفهوم الموافقة كغيره التاثير الدال على تحريم الضرب التام والتسون قوله تعالى ومن بعد
خلود الله فاولئك هم الظالمون وكل من يمكن ان يكون ظالما لا يجوز اتباعه ولا طاعته لحرمانه من
الظنون وغير المعصية كذلك فلا يجوز اتباعه وكل امام يجب اتباعه فلا شيء من غير المعصية امام
التاسع والتسعون قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين امر

بالحفاظ على الصلوات والصلوة الوسطى وإنما يحصل ذلك من إيمان شرائطها ومعرفة حكمها
والأحرار من بطلانها على وجه يعلم صوابه ولا يعلم إلا من العصور ما نقله فيجب في غامته في كل عصر
فيجب فيه السعيون قوله تعيبت بر الله لكم إنا نرى لكم كتم يعقلون والبيان الذي يحصل للعلم
أما يكون بالنقص مع معرفة الوصف بعينها ومن قول العصور الأولى منت في أكثر الأوقات فتعبر الناس
فتحصل أن يكون الأمام غيره وفي غامته في كل عصر إجماعاً للمعاد والتبع قوله تعيبت قالوا في سبيل الله
أمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل عصر يحصل منه الكفار فيجب فيه النهي عن ذلك
ولا بد أن يكون حصول أن إجماعاً منه سبيل الدماء والمال والأفئدة فلا بد من أن يتحقق صحة
قوله وكيف يقال ولينقل من غير العصور لا يحصل الوفاق بقوله منبذ في فائدة التكليف الثاني والتبع
قوله تعيبت والله يؤتي مملكته من يشاء والله واسع فقوله من يؤتي الملك لا يجوز أن يكون غير معصوم
لأنه عبادة عن إسحق والأمر والنهي في الخلق ولا يجوز أن يفعل الله سبحانه وتعالى ذلك بغير العصور
غامته في كل عصر بالإجماع ولأنه لا غائل بالعرف فانه لو قال قائل لم لا يجوز أن يكون ذلك إشارة إلى الخلق
فلنا يدل على عصمة بعد النبوة وقبلها لأنه لو كان يجب صدق من الذنب قبلها لسلط عليه من العباد
فلم يحصل الأنتفا للأمر فيهم وهو بناقل الغرض بل من القول بذلك عصمة لأمر والآن لم نجد
قول ثالث وهو باطل الثالث والسبعون قوله تعيبت وكذا دفع الله الناس عنهم ثم يعيبت سبيل الأرض
وحمل الاستدلال به من وجوه الأول الله عز وجل نصر على أنه هو الناصب للنبي الدافع فيبطل الأخبات
ويجب أن يكون معصوماً لأنه تعالى السبعون أن يحكم غير المعصوم الثاني أنه نصبت تعالى الدافع من الناس
يرفع الفضا لأن لو لا ذلك على مشاع الشك لتبوت غيره ولا يكون ذلك إلا مع المعصوم ومع غير العباد
لا يرفع الثاني أنه تعيبت فبالحكام العباد من النبي والأمر والنهي التي نقله والآن لم نجد الجبر في الدنيا
بطلان من يكون معصوماً في العصور قد أمر بالخطأ وهو ظاهر واضح ومن يفت على أخب الخلفاء والمؤ
المؤثرة يكون ذلك من عند الله والخطأ لا يكون من الله تعالى لا يؤمر لا يجوز أن يكون ذلك إشارة إلى
النبي صلى الله عليه وآله فانه قد علم ليس مطلق ولم يدل على إمام فانه في زمانه يحصل بوجوه بعدة
يحصل بشره في أوله الشريعة وأحكامها التي فرضها سلكنا لكن الفاعل إلا الله تعيبت فكان نصيب الخلق
للنبي من فعله أيضاً سلكنا الكون في الأرض إنما يقال عند وقوع جميع الأحكام خطأ وعدم النبي

فان الذي عليه
الفتنة الواضحة

مجازيا لاهوته واضطرار العالم ولا يلزم من نفى الكل النفي الكلي فلا يلزم العصمة لا نأقول اما
 لجواب عن الاول فنقول هذه الامة غامرة في كل عصر اجماعا وثبوت الملائمة المذكورة وانما الثاني
 في كل زمان لانه تعالى لا يبرئ الصالح الا في دفع فشاهاة وفان دون زمان والاولم التخرج عن
 مرجع وبعد وفاة النبي صلى الله عليه واله لا بد من رئيس يقهر على اطيعا وافرء ونواهي ولا لزم الحال
 المذكور وانما عن الثاني فقد بنا بطلان الجبر فلو كان فاعلا لا الله اعذارا ليلبس نفى نفيا مفعله
 واعذارا للمكلف في حصول الخطأ منه بنا فيه الغزاة المحمل في عدة مواضع بل القرآن يشكرك بانست لغير
 الا لا يتم وقد الكفا وفعال الظلم على ذلك كيف يتحقق العقاب ولا فائدة بان هذه مذاهب عصمة
 الرئيس فانه لا يحصل منه الا الصالح ولا يصدر منه ذنب لانه قد افترسجه ان يكون مضبوطا على خلق
 وانما عن الثالث فوجه الاول ان نفى كل واحد من انواع الفشاهاة لله تعالى ووقوع كل الصالح والعبادات
 مراد لله تعالى ايضا ولا يلزم من ذلك نصب المعصوم لا سيما ما قلناه بل وانه الثاني انها ذكر قوله من نفى
 الكل لا يحصل الا في المعصوم لان نصب الرئيس ما الله تعالى وعنه والثاني مسلم في الاضطرار لمجابهة
 الاهوت في الفشا الكلي فلا يبقى النصب الله تعالى عز وجل الرئيس فيجعل مراد الله تعالى فيجعل فيه
 المعصوم ولا غير المعصوم يحصل منه الجور وفيه اعادة الفشا الكلي والاضطرار الرابع ليعتق
 قوله تعالى ولو ادفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدتوا فليدعوا لربهم فليستوا في صلوات مساجد يذكر فيها اسم الله تعالى
 وحده الاستدلال به انه يدل على نصب الله الرئيس بعد النبي صلى الله عليه واله لانه حافظ للمجاهد
 الصلوات ومقربا الى الطاعات وبعده عن المعاصي بعد تقرر ما وذلك هو الابعاد المعصوم ان تقدم
 من الرئيس الخامس السبعون قوله قد تبين الرشد من الغي فجهلا سدا لان كل ما يطلو عليه شأنا
 قد اشترك في هذا الوصف الموجب لبيان وظهوره وتبينه من الخطاء وكذلك النفي قد اشترك في هذا
 الوصف الموجب لبيان واطهاره فترجيح البعض محال لانه في معرض شين احداهما على الكلف
 مطر والثاني الامتنان ولا يحصل الاول ولا يحسن الثاني الا بالكلي وليس كذلك النفي الكتاب المنية
 وحدها وهو ظاهر ما تقدم فتعتبر المعصوم في كل زمان وهو مطلوبنا الاتي قوله ثم في ذنب الكل
 بنا في ذلك لا نأقول انه لا يحصل منه الا ما يعيننا على اجابة ومجازاة ومضمر انه مشترك كان ولا يعلم ذلك
 يعني الا الامام المعصوم لا غير اجماعا فدل على ما ذكرنا من ثبوت المعصوم في كل زمان الثاني السبعون

وفي الاضطرار
 عليه السلام

فراشاد عصمه امام

٢٤٣

قوله الله عز وجل الذين آمنوا وخبروا رسلهم ان لا ينالهم غش ولا ينالهم غش ولا ينالهم غش
 فانه يقول الاوقات والظلمات اما الاوقات فلو لم يجرها انما الاوقات فلو لم يجرها انما الاوقات فلو لم يجرها
 في هذا الوصف المقضي لا يخرج منها والذين يجرها وانما انما ذكرها في معرض الاستدلال فانها
 انما جمع معرف بالالف واللام وقد بينا في الاصول عموم هذا على ثبوت العصوة في كل عصر
 ان يكون الامام غير الناصر ان كرم الله تعالى وجهه يقضي جعل طريق بوصول الى ذلك لمن
 المؤمنين وليس له العصوة فيجب كل عصر الشايح والتبوع قوله تعالى الشيطان بعد ذكر الفقر بانه
 بالفتح والموافاة والموافاة والله بعد كرمه من غير منة وقضاه هذه التحذير من مائة الشيطان فيجب
 الاخر رضى ويرى في شايح الامر لله تعالى ونواهي لا يحصل ذلك الامر قول المعصود لو كان
 الامام غير المجازيه بل المعصية وبما امر الشيطان لتأمر بالسجود امامه يستحق العقوبة ويجوز
 الاضمار ولا يشترط من غير المعصية كذلك ينتج لانه من غير الامام بمعصومات الصغير فظاهر وهو قوله
 ما لكم لا تاتون من غير معصية الامام وانما قالوا لقوله اطعوا الله واطعوا الرسول واولي
 الامر منكم واما الكبير فانه من غير المعصية بل بالقدرة وقال الله تعالى وما للظالمين نصيب اما ان يكون
 المراد في الاستحقاق ونفي النصرة بالفعل والثاني محال لوقوع النصرة في غير الاول وهو المطلوب
 التاسع والتسعون قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 من انوارها وانفقوا الله تعالى كرمه فليكون والتقوى الاخر في موقوفة على معرفة احكام الله
 كلها والمراد بالخطاب لا يحصل الامر قول المعصود لان استئصال قول في المعصية كما بالاشبه تدا
 بمحمل امر بالمعصية وذلك سببا التقوى فيكون فيها عنه الغنائم قوله تعالى وقابلوا في سبيل الله
 الذين يتبطلوا لكم وجه الاستدلال بانه امر بالقتال فلا بد من نصيب من القتال من دون محال
 ولا بد ان يكون نصوبا من قبل الله تعالى والامر بالاحسان والترح والترح والمجازاة الهوتة ذلك
 ضد القتال لانه موقوف على اتفاق ورفع النزاع وسبيل من الله تعالى فيحكم في المعصية لخاله
 والغنائم قوله تعالى ان تقاتلوا وتغفوا وتصلحوا بين الناس والله سميع عليم وانتم تعلمون
 واخرجون من حيث اخرجوكم هذا يتوقف على نصب الرئيس غير المعصود لا يتوقف بقوله وفعله فلا
 بد من موقوفة فائدة هذا الامر الثاني والثالث قوله تعالى والغنائم استدل من القتل وغير المعصية ولا يحصل

فراشاد عصمه امام
 وهو موقوف

وَكُونَ الْأَمَلِ مَعَصِيًا

٤٤

منه الغشّة التي هي أشد من القتل فجعل الأحرار منه كما يجعل الأحرار منها وهو الحظ الثالث الثاني
 قوله تعالى وَمَا تَلَوْا مِنْ حِكْمَةٍ لَا تَكُونُ فِتْنَةً وَيَكُونُ الذِّكْرُ كُلُّهُ فَإِنْ سَأَلْتُمْ مَا لَعَلَّ الْأَمَلِ أَطْلَافُ
 وجه الاستدلال أن جعل انتفاء الغشّة غايته هو يكون الذِّكْرُ كُلُّهُ لله ولا يجعل انتفاء الغشّة بالشك
 وإن المراد به الإصلاح الأمن المعصية الأربع والثمانون قوله تعالى وَقَدْ تَوَلَّوْا أَنْفُسَكُمْ وَأَتَيْتُمُ اللَّهَ
 أَعْلَمُوا أَنْكُمْ مَا لَعَلَّ قُوَّةً وَتَبَيَّرَ الْمُؤْمِنِينَ كُلُّ ذَلِكَ يَجْرِي عَلَى فِعْلِ أَطْلَافَاتٍ وَالْإِمْنَانِ عَنِ الْإِشْبَاحِ
 الأحرار من الشبهان ولا يتم الأفعال المعصية كل عصر فغير الخامس والثمانون قوله تعالى تَبَيَّرُوا
 وَتَقَوُّوا وَتُضِلُّوا وَبَيْنَ أَنْتَارِ اللَّهِ سَمِيعٌ عَلَيْهِمُ الْبُيُوتُ وَالْمَقُودِي الْأَصْلَحُ مَوْفُوقٌ عَلَى مَعْرِفَةِ أَمْرِ اللَّهِ
 ونواهيهم والمراد بخطاب الله تعالى ذلك الأفعال المعصية كل عصر لما تقدم من التبرير وغير المعصية
 بأمرها يومئذ لا صلاح فلا صلاح فيه فلا يجب مثقال فإني فإني إمامته الشايع والثمانون
 قوله تعالى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا
 خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وجه الاستدلال بها كما تقدم السابغ والثمانون قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ بِالَّذِينَ
 لَرَفَعُوا رَجَبَهُمْ وَجَعَلَ اسْتِدْلَالًا لَأَمَامِ الْمَعْصُومِ كُلِّ عَصْرٍ مِنْ عِظَمِ النِّعَمِ وَابْتِهَاجِهِ بِحُصُولِ النِّجَاحِ
 الأخرى وبه والمنافع الدنيوية وكان من رافعه وحكمة التحكيم بها على نصيبه من نعمة فوجب هذه النعمة
 التي يحصل نعم الدنيا ونعم الآخرة فكل النعم فإنها واستحقاق جزيئها الثامن والثمانون قوله تعالى
 فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ هَذَا مَوْفُوقٌ عَلَى مَعْرِفَتِهَا وَذَلِكَ مَوْفُوقٌ عَلَى مَعْرِفَةِ لُحْظَاتِهَا الْأُمِّي لَا يَحْصُلُ إِلَّا
 مِنَ الْمَعْصُومِ كَمَا تَقَدَّمَ الثَّاسِعُ وَالثَّمَانُونَ قوله تعالى وَلَا يَمْنَعُ غَيْبُكُمْ عَنْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ إِلَى قَوْلِهِمْ
 مَا لَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَ الاستدلال بها من وجوه الأول أنه قد حكم بأتمام النعم عليها وقد بسبب أن
 الإمام المعصوم كل النعم بتحقيق فوجب هذه النعمة فلو لم يكن فلا غشّة الله تعالى لم يكن ذلك النعم
 الثالث أنه من جعل الرسول وفاء به لا يتم إلا بخليقة معصومة يقوم مقامه كل وقت لثالثان
 العلة الداعية إلى إرسال الرسل هو علم خطاب الله تعالى فبقرب إلى الطاعة وببعد عن المعصية
 ويعلم الكتاب مغايرة في الجملة لا في المسألة ولا في مجازاته ومقتضى كونه ويعلم بها أن يكونوا يعلمون
 وهذا الداعي موجود بالتشبه إلى الإمام والقدره موجودة وأدعيا وجود الداعي والقدره حكما
 بوجود الفعل فلا على وجود الإمام المعصوم في كل زمان السَّعُونَ قوله تعالى وَاشْكُرُوا لِلَّهِ وَلَا تَقُولُوا

فَأَمَّا الْأَمَلِ
 فَالْأَمَلِ
 فَالْأَمَلِ

في غصن من غصن

١٠٠

أمر بالشكر ونهى عن كثر النعم وهو علم الشكر فيجب ذلك موقوف على معرفة كنهه وهو
 على معرفة الخطأ بان لا الهية ولا محصل الأمر قول المعصوما فنقرأ الكتاب السنة لا مفيها يكفيه
 الشكر على كل نعمة وعمل المعصوما يوفق بقوله لجواز أن يكون ضابطا لما على الشكر ومن باب
 الجود فيجب المعصوم كل وقت الحاد وموالتون قوله تعالى تَزَلَّ عَلَيَّ الكتاب بالحق مصداقا لما
 بين يديه وأمر الله المؤمنين وَالْأَنْجِيلَ من قبل هك للناس المراد من أن الكتاب الهادي ولا محصل
 إلا بمعرفة ما فيه ولا يتم فائدة إلا بما يقرب من مثالا وأمره ونواهي لا يحصل إلا الأمر المعصوم
 لما قرأ أو لا على ثبوت الامام المعصوم الثاني والتشعير قوله تعالى هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ الكتاب يُنْزِلُ ان محكمات
وَأَحْرَ متشابها في قوله وَمَا تَسْأَلُكَ إلا أَوَّلُ الكتاب لاستدلال به من وجوه الأول أن
 الناس منهم مقلدون ومنهم مقلدون المقلدان يتبع المقلد والله تعالى قد تم من تتبع المتشابهة
 الفتنه وابتغاء تأويله وهذا منع من اتباع غير المعصوم فثبت لك فلا يوفق بقوله يُنْزِلُ
 فائدة الخطاب فيجب المعصوم في التقليد الثاني أنه تعالى حكم بعلمنا بأوله بالقوم خصوص
 من هم بكونهم راسخين في العلم وهذا لا يعلم إلا من المعصوم وغيره لا يعرف حصول الفتنه في الثالث
 المراد بالخطاب بالمتشابه هو العمل بصحة ولا يحصل إلا من خطا في العمل به لا من المعصوم
 فيجب في الخطاب بالمتشابه مع عدم معصوم فيجب بقينا بصحة قوله يُنْزِلُ الفتنه المحذرة من
 الزا المجتهدين بخلافه فيجب بسبب لك الخط وعدم الصواب لا بد من المعصوم وحصل منه
 العلم به الزا أنه يجب رفع الذين فلوهم رافع فينبغي ما فتا به من ابتغاء الفتنه وروعه من ذلك
 وهو ليس بثبوت المعصوم لأن غيره لا ترجح لغيره على بعض حكمهم بعد أن يخالف ذلك
 وذلك هو الفتنه الثالث والتشعير قوله تعالى وَبَا لا ترجع قلونا المراد عدم الرجوع إذ يحصل من
 الله تعالى فعل الرجوع وإذا كان المراد عدم الرجوع بالكتابة ولا يحصل إلا بالمعصوم انقضاء من التفسير
 فذلك على نصبه الزا والتشعير قوله تعالى لَا يَرْجِعُ أي قوله وَلَا يَرْجِعُ أي قوله وَلَا يَرْجِعُ أي قوله وَلَا يَرْجِعُ
 بمرارة حكمه باستحقاق الذين يقولون بالذم واللعن من المعصومين لا يوجب الرجوع إلى الله تعالى
 بالمعصوم كما تقدم الخامس والتشعير قوله تعالى وَالصَّابِرِينَ والصَّابِرِينَ وَالصَّابِرِينَ والصَّابِرِينَ
 بالآية كما علم بطريق ذلك من المعصوم كما تقدم تفسيرا السادس والتشعير قوله تعالى وَالصَّابِرِينَ

عليك

والله اعلم بالصواب

المالك

اَشْأَاتُ عِصْمَةِ الْاِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ع ٤

هذا هو الأصل
في عِصْمَةِ الْاِمَامِ
عليه السلام

الملك لَوْ فِي الْمَلِكِ مَرْتَضَا وَتَرَفَعَ الْمَلِكُ مَرْتَضَا وَتَعَزَّزَ مَرْتَضَا وَتَوَلَّى مَرْتَضَا وَتَبَدَّلَ الْحُكْمُ
عَلَى كُلِّ نَبِيٍّ قَدِيرٍ وَفَدَا لَهِ اللهُ الْمَلِكُ بِالْاِتِّفَاقِ وَقِيلَ لَمْ يَكُنْ مَعْصُومًا وَلَا حَكِيمًا غَيْرَ الْمَعْصُومِ سَجَدَ
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لَوْ جُودُ صَدَقَةٍ وَهِيَ الْحِكْمَةُ السَّابِقَةُ وَالتَّعَوُّنُ قَوْلُهُ تَعَالَى قَدْ كُنْتُمْ تَحْمِلُونَ اللَّهَ فَأَتَوْكُمْ بِحُكْمِ
اللَّهِ وَاتَّبَعُوا أَمْرًا بِلَا مَعْصُومٍ كَمَا تَقَرَّرَ فِيهَا تَقَدَّمَ السَّامِعُ وَالتَّعَوُّنُ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ ضَلَفِي أَدَمَ وَ
نُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِيسَى عَلَى الْعَالَمِينَ فَمَا يَحْتَسُنُ ذَلِكَ مِنَ الْحِكْمَةِ مَعَ عَصْمَتِهِمْ مِنْ أَوَّلِ الْعَرَلِ آخِرُهُ فَاتَّانِ
يَكُونُ سُنْدًا لِلْإِبْدَاءِ لِأَخْبَرِ أَوْلَاهُمْ وَلَا تَمْتَنُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى كُلِّ الْاِقْدَارِ مِنْ مَطْلُوبِنَا حَاصِلًا مَاعِلِ الْأَوَّلِ
فَالَّذِينَ كَلَّمُوا قَالَ يَبْلُغُكَ قَالَ بَعْضُهُ الْأَمَّةُ وَمَنْ مَنَعَ مِنْ عَصْمَةِ الْأَمَّةِ لَمْ يَقْبَلْ بَعْضُهُ الْأَمَّةُ مِنْ أَوَّلِ الْعَرَلِ آخِرُهُ
فَالْعَرَلُ أَحَدَانِ قَوْلُ تَالِكٍ وَهُوَ بَاطِلٌ وَمَاعِلِ الثَّانِيَةِ فَطَامِرٌ وَلَا أَنْ جَمَعَ أَصْنَفَ الْجَمْعِ الْمُنَافِ الْمَعْمُورِ
فَبَدَّخَلَ مِنْهُ عَلَى فَاطِمَةَ وَالْحُسَيْنَ وَابْنِ الْأَمَةِ الْأَتَمِّ عَشْرَ صَلَواتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لَمْ يَجْعَلْ فِيهِمْ عَلَى عَصْمَتِهِمْ
غَيْرَ الْأَمَّةِ مِنْ أَوَّلِ إِبْرَاهِيمَ خَارِجٌ عَنْ ذَلِكَ أَدْلَى مِنْ مَعْصُومَاتِهَا فَلَا يَصْغُرُ ضَعْفًا وَعَلَى الْعَالَمِينَ لِإِقْبَالِ
الْجَمْعِ الْمَخْصُومِ وَخُصُوصًا بِالْمَنْفَصْلِ الْمَرْحُومَةِ فِي الْبَاءِ لِمَا يَبْتَغِي الْأَصُولُ أَنْ يَقُولَ بِلِ الْعَامِ الْمَخْصُومَةِ
فِي الْبَاءِ لِمَا يَبْتَغِي الْأَصُولُ النَّاسِخُ السَّعَوِيُّ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَجْعَلْ مَتْنًا عَلَى الْخَطِّ آخِرُهُ مَتْنٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ
عَلَى جُودِ الْمَعْصُومِ فِي كُلِّ عَصْرٍ لَنْ الْأَلْفَ وَالْآلَافَ فِي الْخَطِّ الْمَسْلُومِ الْاِتِّفَاقُ فَاغْنَى لِلْجَمْعِ وَالْمَعْصُومِ
الطَّبَقَةِ بِقِيَامِ الْاِتِّجَاعِ مَتْنًا عَلَى خَمْسِ الْخَطِّ آخِرُهُ هِيَ قَوْلُهُمْ يَكُونُ مِنْهُمْ مَعْصُومُونَ مِنْ أَوَّلِ عَمْرِهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ فَجَازَ
فِي زَمَانٍ عَدَمِ الْمَعْصُومِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ وَمِنْ خَطِّ مَا يَبْتَغِي الْمَا يَفْعَلُهُ الْآخِرُ يَكُونُ قَدْ جُمِعُوا عَلَى خَطِّ الْاِتِّجَاعِ
لَكِنَّهُ مَتْنٌ بِالْجَمْعِ فَلَا عَلَى ثَبُوتِ مَعْصُومِيهِمْ مِنْ أَوَّلِ عَمْرِهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ فِي كُلِّ عَصْرٍ فِي الرَّدِيَّةِ وَكُلِّ عَصْرٍ جَمَاعًا
فَبُنِيَ مَطْلُوبُنَا السَّجَالَةَ كَوْنُ الْأَمَامِ عَنْهُمْ هِيَ مَأْنَةُ الْأَمَامِ بِجَدِّ اللَّهِ لَانْ مَغْنَى الْحُبِّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى كَثَرَةُ
الْقَوَائِمِ الْأَمَامِ هُوَ سَبَبُ حَصُولِ الثَّوَابِ لِلنَّاسِ كَافَّةً وَلَا أَنْ الْأَمَامَ مُتَبَعٌ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَكُلُّ
أَحْوَالِهِ وَالْأَمَامِ رِجَالُهُ أَتْبَاعُهُ وَالْاِتِّجَاعُ خَلِيفَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَقَامَ مَقَامُهُ كُلُّ مَنْ يَتَّبِعُ النَّبِيَّ
يُحِبُّهُ اللَّهُ تَعَالَى لِقَوْلِهِ فَأَتَّبِعُوا فِي حُبِّكُمْ اللَّهُ وَالشَّيْءُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ بِجَدِّ اللَّهِ تَعَالَى لَانْ ظَالِمٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الظَّالِمِ بِجَدِّ اللَّهِ تَعَالَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ لَانْ نَفْسُ الْحُبِّ عَنْ كُلِّ الْاِبْتِلَاحِ
مَغْنَاهَا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ لَانْ قَوْلُ الْعَالَةِ الظَّالِمِ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ وَاحِدٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المائة الثانية من الدولة الدالة على جواب عن الأفعال

الأول قوله نعم وأما الذين آمنوا وعبادوا الصالحين فتؤخر أجورهم والصالحون انما لا يجمع معكم اللام
فيكون المعصية في حكمها وضع طرقة فجميع الصالحات وليس الا المعصية كالمعصية فيجب في كل عصر
لعمومها كل عصر الثاني قوله نعم يا اهل الكتاب انم بالبرون الحق بالباطل وتؤمنوا بحقوقكم وتقاتلون
صفة ذم تقتضي التحليل من متابعتها المعصية يمكن كونه كذلك فيكون تركه اشاعة حتى زاعق الصلوات
المظنون فيجب الاصلاح في ذلك الكلفة يجب ان يخلو من اوقات الفاسد وجوها فذلك لم يرد بان
اشاعة حتى زاعق الصلوات المظنون الثالث طاعة الرسول انما يندرج تحت جميع ما انا نابه ونهيه عن جميع ما نهانا
عند قوله نعم ما اناكم الرسول تخذوه وما نهاكم عنه فاقبلوا وطاعة الامام مشابة له لقوله نعم واطيعوا
الرسول واطيعوا امر منكم جعل طاعتها مشركة واحدة فان العطف يقتضي التثنية في العالم فيجب
بكون الامام معصوما لا لزوم اجتماعه لاخر بالثبوت والتمس منه وهذا لا يجوز الرابع قوله نعم فمن احسن على
الله الذكركم من بعد ذلك فاولئك هم الظالمون وغير المعصومين ان يكون كذلك بالضرورة والله
مر الامام يمكن ان يكون كذلك قطعاً والا لا نسفت فابدين وما ينبغي ان الاشياء الامام ببعض معصوم
بالضرورة وهو المطلوب الخامس قوله نعم لعلكن تاتون فانه يدعون الى الحيرة والامر بالمعروف والنهي
عن المنكر والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو يقتضي الامر بكل معروف والنهي عن كل منكر والامر
لكم الا المعصية فيجيب السادس قوله نعم يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاتره وحق تقاتره انما
يحصل بعد العلم بالاحكام بيقيناً والتعبد باليقين لا يحصل الامور الامام المعصوم لما تقدمت
السايق قوله نعم وانصتوا لي يحل الله جميعاً ولا تقربوا الى الله الا بالبر من جميع الاول الاضواء اجعل
الله فعل امر لله نعم كلها والامتناع عن مناهية العلم ذلك الامر المعصوم الثاني قوله جميعاً لا تقربوا
حتى على الاجتماع على الحق وعدم الافتراق غير زاده الاجتماع منهم من غير معصوم وكل عصر يات
القرص لتجاذب الالهوا وعلية الحق الشهوة والغيبية والامتناع عن طاعة من يصد عنه الله
وسقوط محله من القلوب مع انه لا بد للاجماع على الامور من رئيس التام في قوله نعم وكنتم على شفا
حقرة من انذار فافلتكم من هذا وذلك انما هو محالو اللطف القريب الى الكفاية والمبعد عن الجسمة
وهو الامام المعصوم كل عصر السابع قوله نعم كذلك بين الله لكم اياته لعلكن تتقون هذه

رَبِّهِمَا الشَّامِيُّ

ومريد حصوله من العباد فلا بد من خلق الموقوف والمبعد وهو العصوم والآخر والعشرون ان الله تعالى
 فاعل بخار ومتمى تحققت الفلذة والداعي وجبا الفعل والاحسان المطلق اتماما هو بفعل الطاعات و
 الامتناع عن القبايح والعصوم لطفه فيه يحصل لا يحصل بدونه كما تقدم والله يريد الاحسان ويجزيه لطفه
 تعالى والله يحب المحسنين فدل على انك لا اذادة واما يريد ذلك على سبيل الاخبار فليعلم ان يريد الاطلاق
 الموقوف عليها الاحسان المطلق الذي يقرب المكلف اليه تبعده عن ضده الذي لا يبلغ الا الجاء فيه من خلق
 المعصوم والامر بطاعته لوجود الفلذة والداعي واستفاء الصنائع اذ هو منافع للأزفة وقد تحقق
 استفاء الصنائع وهو المطلوب الثاني والعشرون قوله تعالى والله يحب الصابرين وجبه الاستدلال بها
 فتلزم الثالث والعشرون قوله تعالى بل الله موليكم وهو خير الناصرين المراد فاعل لصالح الحكم وحشد
 لكم واما يتم ذلك بنحو الاطلاق الموقوف عليها الفعل وهو المعصوم فغيره بما يقرب من المعصية
 يبعد عن الطاعة وهو ضد اللطف ولا يحصل الوقوف بقوله فتنبه في فائدته غضب ففعل المعصوم
 وهو المطلوب الرابع والعشرون قوله تعالى حتى اذا قضيتهم وتنازعتم في الامر وعصيتهم من بعد ما
 انهم ما يحبون وجبه الاستدلال انه ذم الشايع والمخلان والغصبا وجعله سببا لارادة المعصوم
 متوذا في ذلك وموجبا له والمعصوم من فعله تعالى فلو لم يخلق لكان الله تعالى سببا في ذلك وهو متيج
 تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولا نه لم يحسن حينئذ ان لم يعلم الطريق اليه الميقن فكثير من الخوال
 والاحكام والامارات والظنون مختلفة وكان التكليف بعد المخالف في ذلك تكليفها لا بطلاق
 الخامس والعشرون قوله تعالى عنكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة وهذا الذي يريد الآخرة
 لا بد له من طريق موصلة يتحقق الوصول به وليس الا المعصوم فثبت السادس والعشرون قوله تعالى
 والله ذو فضل على المؤمنين وهو اما بالمنافع الدينية او بالآخرة او هما الاخير الاول اذ هو مخفف
 بالنسبة الى الآخرة ومفلا يجوز الامتنان بالثاني المخفف مع امكان الدائم العظيم فتحقق احد القسمين
 الاخرين فلا يتم لهم ذلك الا باللطف المقترب بالمعبد الذي هو المعصوم فثبت به والام يحسن الامتنان
 السابع والعشرون قوله تعالى يقولون هل لنا من الامر شيء قل ان الامر كله لله وجبه الاستدلال
 ان هذا يدل على ان ليس لهم امر ولا حكم شيء مطلقا بل الكل لله تعالى فلا يجوز ان يكون نصيب الامام
 . سنن اليهم لانه من عظم الامور وامتيا واهتها وعليه يعني المصالح الدينية فيكون ان الله تعالى والله

نقول لا يجوز ان يجعل غير المعصوم كانه فيجب لما تقدم والله تعالى لا يفعل البتة ولا تروا ما راعاه
 في جميع الامور وهو يمكن ان يامر بما يبرر بعد ما يسمع في خاطره وقد وقع مثله في الامور التي يبرر
 ان يكون له من الامر شيء لكنه منقضي وان كان مما يبرر المكلف ان يصواب لزم الخامة فلا حاجة الى نصيبه
 الثامن والعشرون قوله السبب على السبب فلو كان نصيب الامام من فعلهم كان جميعه لا واما القول
 والاحكام الصادرة منه من فعلهم فثبت فيفيض الشالبي الى حكم الله تعالى بصدقها هفت التاسع
 العشرون قوله تعالى لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَيْهِمْ وَمَا فَاتَكُمْ مِنْهُمَا اصْنَبْكُمْ وفي موضع اخر ولا تفرحوا بما آتاكم الله
 امور الدنيا وهذا المراد موقوف على المعصوم انه لو اشاد التكاليف فلا يحصل الا المعصوم وبما
 تقدم من التطبر فدل على ثبوته الثلثون قوله تعالى يُخَفِّفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا الْإِنْسَانُ لَكَ هَذِهِ صِفَةٌ
 ذَمِّ تَقْبِضِي عِلْمُ جَوَازِ اتِّبَاعٍ مِنْ يَكُونُ ذَلِكَ وَهُوَ مِنْ مَعْصُومٍ أَحَادٍ وَالثلاثون قوله تعالى وَلَتَنْتَقِ
 قُلُوبُهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَنْ لَمْ يَغْفِرْ لَهُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَحْمَةُ خَيْرٌ مِنْهُمَا فَتُجْعَلُونَ وَجْهَ الْأَسَدِ لَا يَرَانِ يَقُولُ
 الضل في سبيل الله بالجهاد على نبيه وامر الله نعم ونواهيته ذلك لا يتم الا بالامام المعصوم ولا يتحقق
 وعامة الا لله تعالى الا اذا كان معصوماً الثاني والثلاثون يقول قول غير المعصوم لواء بالبدل الى
 التملكه خصوصاً في الجهاد فلا يجب كل انام يجب امتثال دعائه الى الجهاد ويقول قوله فلا يشتر
 غير المعصوم بامام الثالث والثلاثون غير المعصوم لا يجوز الضل يقول ولا امتثال وامره في الشرع
 ونواهيته مع عدم تحقق صوابها بطريق غير قوله وكل انام يجب الضل يقول ويجب امتثال وامره
 ونواهيته في الشرع ومنه يعلم جوابه الشابة وخطاؤه ينتج لا يشتر من غير المعصوم بامام اما الصغرى
 فلا ان لا لقاء بالبدل الى التملكه من غير عمد فطعا وامثالاً وامر غير المعصوم في الضل وقصره لا يعلم
 انه في سبيل الله ولا صوابه والمقطوع به مقدم على المطعون اما الكبير فلا ان فائدة نصيب الامام
 للجهاد وهذا الامر العظيم الذي وعد الله عليه من الثواب ما وعداذا يقول الامام فما فائدة الامام
 حافظ للشرع فاذا لم يحزم بقوله فما فائدة الرابع والثلاثون قوله تعالى فَيَا رَحِمَةَ رَبِّكَ لَيْسَ
 لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ قَدْ غَلَبَتْ الْقُلُوبُ لَا انْقَضَى لَظُهُمْ وَلَوْ كُنْتَ قَدْ غَلَبَتْ الْقُلُوبُ وَلَوْ كُنْتَ قَدْ غَلَبَتْ الْقُلُوبُ
 الا من هذا يدل على الرحمة الشانه واللفظ العظيم بالعباد وانه مصالحهم والشفقة عليهم من
 الله تعالى وامر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ولا شيء من الشفقة والرحمة كصاحب الامام المعصوم

الفري في الظواهر يقينها والمبعد عن الغاصب جزاء به يحصل اليهم المؤبد والمخلص من القتل العدل
 فهل يجوز من مصلد هذه الرحمة والشفقة الماله وعدم نصبة هل يجوز من النبي ص مع امره بمثل
 هذه الشفقة النامة والرحمة العانة عدم الوصية وعدم نصب المعصومين هل هذا مع هذه الرحمة
 والشفقة أم لا يجتمعان والثالثة ثابت فيبقى الأول لا يقال هذا من باب الخطأ بآيات والمسئلة عليه
 برهانية لأنها أهم المصالح وبها يتم نظام العالم لا نأفول بل هي برهانية من باب البرهنة بالأدلة على
 الأعلى فإن الذين لهم والاستغفار والعفو عنهم واستعمال التواضع والأخلاق الحسنة معهم ليس
 في اللطف الغريب والمبعك المعصوم فإن المعصوم أصل وهذا زائد وفصل يستعمل من الحكيم قصد
 اللطف وزاد في قباله هو يتم في هذا المعنى ويحل بالأصل هذا الخطاب لأهل بيته من حيث
 أتى لأن بيان الرحمة النامة والفضل العظيم وزاد المنافع عليه في نصبه أمام المعصوم الذي
 قد ثبتنا وجوبه ولأنه أثبت أحد مملوك الرحمة والشفقة وزاد الغريب من الطاعة والنبه
 عن المعصية فثبت الآخر الذي هو نصبه أمام المعصوم الذي لا يتم فائدة ذلك لأنه يقال من
 بين الحسن والبيع فإن فاعل الحسن لا يلزم منه أن يترك كل حسن وإنما لا يفتح لغيره من ترك
 كل شيء فإن كل الزمان لمحوسته لا يلزم منه كل كل خامض بخلاف نأركه لمحوسته بل قد وقع الثاني
 نزاع بين المتكلمين وهذا الخلف في صحة التوبة غريب ودور متبع والأول أولى والله تعالى فعل
 ذلك وأمر به لحسنه فلا يلزم فعل كل حسن من هذا النوع فلا يلزم من ذلك نصبه أمام المعصوم
 لأنه لا يقال بل يلزم هذا فإنه إذا فعل الحسن لحسنه الذي هو غير واجب لم منه فعل الواجب لله
 تعالى حكمه وقد ثبتنا وجوب نصبه أمامه عليه وهذه الأمور من باب الأصل ومقدورها مع حكمته
 وعنايته وترك الواجب وهذا حال صدور من حكمه حكمته لا تشابهه وأيضاً فإنه إذا فعل الحكيم في
 الغاية العالم بكل المعلومات الفاد على كل المظروفات أو العرف من هذا الفعل للتعريف بالنبه هو
 ليس بعام ولا يخصه من هذا يحصل من المعصوم وهو عام ويحصل منه ما يحصل من هذا وهذا
 موقوف على المعصوم أيضاً وجب الحكيم أن يفعل نصب المعصومين وهو المطلوب فإن الحكم إذا
 قصد يحصل غرض فعل ما يتوقف عليه قطعاً الحامس والثالثون أن هذه المنافع وهذه
 الشفقة وهو دعاء الرسول بلين وعفوه واستغفاره أمر عظيم ورحمة نامة لا يجوز تخصيصه ببعض

بهادون البعض فيجب ذلك في كل عصر يستحيل من الرسول لأنه عالم الأبدية فلا بد في غيره
 غيره ولم يحصل البقاء الدائم في الدنيا فلا بد من فائهم مقام متيقن متابع له في إفعاله عليه
 السلام وليس ذلك إلا المعصوم فيجب في كل عصر شأده والثقلون قوله تعالى إن الله يحب المتوكلين
 وجدا لا استدلالا بل ان تقول النفس الشاططة لها فإني ان نظرت في كل منها ما عراب في الكمال والتمسقا
 اما النظرية فمرايةها أربع الأول العقل الهبوطي وهو الذي من شأنه الاستعداد والحض الثاني العقل
 بالملكة وهو الذي من شأنه ادراك المعقولات الأولي عني البدئية والعلوم الضرورية الثالثة العقل
 بالفعل وهو الذي من شأنه ادراك المعقولات الثانية اضي العلوم الكسبية الرابعة العقل المستفاد وهو
 حصول العقود البهيمية والعلوم مشاهدة عندها كالصورة في المرآة وهي غاية الكمال في هذه القوة والبر
 اشار امير المؤمنين علي عليه السلام بقوله لو كشف الغطاء ما دوت بقينا واما العلية فلهذا لم يهدى بها الظاهر
 باسعمال الشرائع النبوية والتواهبس الالهية وثالثتها مركبة الباطن من الملكات الروحية وثالثتها ملحقة
 الست بالصورة الفلسفية والتوكل لا يحصل الا بهذه وذلك موقوف على المعصومة في اللطف المقترب
 الى الطاعة والمبعد عن المعصية الموقوف عليه فعل المكلف فيجب فيجب فيجب التوكل لا بد من فعل ما هو موقوف
 عليه وهو من فعله ولا يمكن من غيره پسلم فعله من حكمه فطعا فثبت الامام المعصوم الشايع والثقلون
 التوكل لا يحصل الا بثلاثة اشياء الأول الشجاعة ما دون الحق عزيم الاثنا والثالث تطويع النفس الشجاعة
 للنفس المطمئنة لتجذب قوى الخجل والوهم الى التوهمان المناسبة للامر القدسي منصرفه عن التوهمان
 للامر البشري الثالث تطويع الست للنسبة أي مجتنب لأن يمثل فيه الصورة العقلية بمرحلة ولا ينفصل عن
 الامور الالهية واما يحصل الأول بالرفق المحقق في الطاعة والمبعد عن المعصية وذلك لا يتم
 الا بالمعصوم كانه في طاعة يحصل الثاني بثلاثة اشياء الأول بالعبادة المشفوعة بالذكر والفكر في
 الله تعالى لان العبادة يجعل البدن بكنيته متابعا للنفس فاذا كان مع ذلك النفس متوجهة الى خباب الحق
 بالفكر ضار الا انسان بكنيته مبعلا على الحق والافضال والعبادة سببا للشقاوة كما قال الله تعالى قولي
 للصالحين الذين هم عن صلواتهم ساهون والعبادة تجر النفس من خباب الغرور الى خباب الحق الثاني بالوعد
 والوعيد وبالرجو والمواخذه على فعل المصالح والمج على فعل الطاعات والمنع من ذلك لا يحصل الا بالمعصوم
 فان غيره لا تشكر النفس البهية ولا يحصل اعتمادا عليه فلا يحصل الغرض منه بل عاصيته خطأ منصفه فظلم

عن قول قوله فيحصل عند الضرر الثالث الكلام العبد للصدق بما ينبغي ان يفعل ونحو ذلك من شخص
 فكل نفس اليه يجعلها غالبية على القوى ولا يحصل كون النفس واعدا لها وفعلها اليه يقضي الذي
 يجعلها غالبية على القوى الا اذا كان ذلكنا يعلم منه الصلح بقينا وبعلم منه عدم صلح وذنوب منه فان
 من لا يعظ لا ينجح لان فعله يكتسب قوله وذلك ليس لا المعصوم وانما يحصل الاول في شئ من الاشياء
 اللطيفة الثانية جعل النفس لحيثية الله ذات خضوع ووقفة منقطعة عن الشواغل الدنيوية معرضة عما
 سوى نحوها حلة جميع الامور تمام احد وهو طلب وجه الله تعالى لاعتبار هذا لا يحصل الا بغير طريق
 يقينا وليس ذلك الا من المعصوم كما تقدم من التبرير فقد ثبت الاحتياج الى المعصوم في هذه المرات كلها
 اذا نفرت ذلك فنقول فقد وجد من الله تعالى العاد على جميع المفردات العالم بجميع المعلومات اذ
 التوكل في كل ما يتوقف عليه لان راد المشروط يسئل من اذاه الشرط مع العلم بالتوقف واستحالة
 المناقضة فيجب نصب المعصوم في كل زمان لوجود الفلذة والداعي انشاء الصادق فيجب وجود الفعل
 الثامن والثلاثون اعلم ان القوة الحيوانية التي هي مبدأ الادراك والافعال الحيوانية في الانسان لا
 لم يكن لها طاعة القوة العقلية ملكة كانت بمنزلة بهيمة ضير راضة ندعوها نارة وعضها نارة للذات
 بجسمها القوة المتخيلة والمؤهمة فيشبه الاول ما يذكرك انه انشاء ما ينادي اليها من نحو نارة
 الظاهرة الى ما يلازمها فتتحرك اليه حركات مختلفة حيوانية بحسب تلك الدواعي وتبذل القوة الفاعلة
 في محصل مرادها فتكون هي اثاره بصدورها افعال مختلفة المبادىء والعقلية مؤثرة عن كره مضطوية
 اما اذا منعتها القوى العقلية عن التخيلات والوفورات والاحاسان والافعال المبشرة للشهوة و
 الغضب جبرها على ما يقتضيه العقل العلي بحيث صادف ثامنا ما جبره وتبني بهيئة ولا يصد منها
 ما يقتضيه القوة الغضبية والشهوية من الفساد كانت العقلية مطمئنة لا يصد عنها افعال مختلفة
 المبادىء وبما في القوى باسرها مؤثرة صالحة لها وبهيئتها خالصة بحسب سبيلها لعلها على الاخر
 يتبع الحيوانية فيها احبانا هوها عاصية للعقل فتم ندم فلولم يقسمها وتكون لوائمة وقد جاء القول
 الحكم في هذه النفس في الاسئلة اذا عرفت ذلك فنقول قد ظهر مما تحقق ان النفس المطمئنة هي
 التي لا يصد منها دنس الا في الثانية واعضاؤها هي محض يقينية من باب العقل السعادي فيجب ان يكون نفس
 الامام من هذه لان هذا القسم موجود وقد جاء التبرير فيستحيل ان يكون غيره الامام مع وجوده وان

هذا هو الذي لا يصد منها دنس

ولأن الأمام في كل عصر واحد خصوصاً في العصوم وفائدة الأمام منع النفس من الإجهاد عن
مباينة القوى الحيوانية وحملها على طاعة القوة العقلية العلية في كل وقت فلو كانت بنفسه
من إحدى النفسين أما الأولى والثالثة لكان في حال غلبة القوة الحيوانية على نفسه لا يحمل النفس
الأخرى على طاعة القوة العقلية فيخلو ذلك الزمان عن قيادة الأمام وهو باق في ما ذكرناه من
وجوب حصول فائدة في كل زمان لاستحالة الرجوع من غير مرجح ووجود مقتضى في كل وقت وإضافاً
هذا ليس في زمان واحد بل في أزمان متعددة وإذا جاز فخلوها عن قيادة الأمام وغاية جاز خلوها
عن الأمام إذا انتفاء غاية الشيء بوجوب مجوز انتفائه فيجوز في كل زمان لاستحالة الرجوع من غير مرجح
هذا خلف فيجب أن يكون نفس الأمام من القسم الثالث فيكون معصوماً وهو المطلوب التاسع والثلاثون
وبأضد النفس بينهما عن هونها وأمرها بطاعة مولها وإكسابها منع النفس عن الأهواء التي لها سوى الحق
نعم الله ورضا الله عز وجل في جميع الأحوال والعقود والأحوال والأفعال وحملها على التوبة إلى الله تعالى
ليصير لأقبال عليه والافتطاع عما دون مملكته وأما كان الأمام حاملاً للتاسع على الأول وجب أن تكون
هذه التباينة التي هي أكمل التباينات له وذلك هي العصمة لا يجوز العبد في العلم أتمها هو وعبد الله
واختلال نظام النوع إنما هو معلول لعدم العصمة فيكون نظام وصلاحه أتمها هو بالعصمة لكن الأمام
هو الناظم للنوع والحافظ لاختلاله والفصل له فيلزم أن يكون معصوماً أما الأول فقد تقرر في علم
الكلام وأما الثالث فاختلال نظام النوع يحصل به لأن الإنسان مدني بالطبع لا يستقل بأمور معاشه
وحده بل لابد من معاون فيحتاج إلى الاجتماع وتدعيم القوة الشهوية والغضبية إلى الجوارح غير فيقع
بذلك الطبع والرجح ويخلل أمر الاجتماع ولا يفي بقر الشرايع فان ضعفاء العقول يستحقون اختلالاً
النافع لهم عند استيلاء الشوق عليهم إلى ما يحتاجون إليه بحسب الشخص فيقومون على مخالفة الشريعة
وأعمال الشوائب واستئصال العقاب الأخرى فنظامه وصلاحه أتمها هو من العصمة وهو المطلوب وأما
الثالث فلأن قيادة الأمام ذلك ولأنه إلى الرئيس لا إلى غيره وهذا أمر ظاهر الحاديه والأربعون
اللذان منها حيوانية ومنها عقلية أما الحيوانية فكما سئل بالقوة الشهوية كذلك النفس والذوق
بكيفية الحاديه سواء كانت عن فائدة خارجية أو فائدة في الموضوع بسبب خارج وكما سئل بالقوة
العقلية كذلك النفس الحيوانية تصور غلبتها أو تصور أدائها على الموضوع وكما سئل بالقوة

الباطنة كذلك في الوجود بحدوده حتى يبرجوه او يحدوه فيشبهه بالكرة فكذلك في سائر احوالها وهذه كلها الكمال
حيوانية مختلفة ولدراكات حيوانية منة اقلية يشبهها اللذات نجسيتها او يحدوها في الغافل اذ لا يدركها
ولذات وهو ان يمتثل فيه ما يتعقله من الحق الاول بعد دعاء الطبيعة لا يذوقه على الاقل على ما هو عليه
غير مكر البشر بل غير الله تعالى ثم ما يتعقله من صور لموافاته واداءاته البرية على العيون وكله مثلاً
بعضها خالياً عن شوايب الظنون والادغام فاذا عرف ذلك فقول ان الغرض من البشرية اكثرها
مصرفه الى تحصيل اللذات الدنيوية الحيوانية اكثرها بل بعضها منسحقاً رياءها ثم يمتثل بها منسحقاً
بعضها مباح والمباح منها انما ابرج على جهة العدل بحيث لا يقع نزاع ويجوز بالنظام ولا يخلو النوع
باللذات والالام الاجلّة فان كثيراً من جهة الابدس في ذلك في تحصيل ارضه فلا بد من به يشرع كل ما يمتثل
النفوس البشرية عدم تغلب العدل والوسط في هذه اللذات ويقرب من اللذات العقلية لا لبدان يكون
موقوفاً من نفسه بان لا يشبعه العدل ولا يأخذ من اللذات الا ما ابرج لها لا غير ولا لئلا يفسد الخيرة
النفوس الباقية على ما لا يحسب ولا يجوز امداء بالعدل ولا يوفق بلوع لذاته في ذلك فيشأخ
يجوز فيلحق فاما في الثالث والادبعون كل قوة تشاق الى كمالها المستقبلة للذات لها واما في حصول
اصدا ذلك الكمال والنفس الاثانية فلا تشاق الى حصول كمالها ولا تشاق في حصول اصداها
وذلك فوان لطف عظيم ومنافع لا تقاس بشيء غيرها وسبب فقدان الاستشاق وعدم التشاق بالجهل
استغال النفس بالمال لذات حبيبتها واهمالها الشرايع الالهية فلا لطفنا منهم من المصائب اهلها والمبعدين
اصداها اذا كانت موجودة كانت النفس شغولة بها فلم يحصل لها ذراع الى الكمال ولا النفاق
اليها لكنه مطلوب لله تعالى فيجب نصب الانام والا لزم بفضل الغرض الثالث والاربعون فوان
استغاده الاخرية لمخالصة من امثال الاوامر الالهية والاستماع عن النواهي الرابثة فوان الثواب
المؤقت يكون اما لمرحى كفضل تجربة العقل ووجود كوجود الامور المتضادة الكمالان فيها
وهي اما تاسخه او غير تاسخه وكل واحد منهما اما بحسب القوة النظرية واما بحسب القوة العملية
فيصير شتاهام الاول ما يكون بحسب نقصان التجربة في القوة النظرية الثالث ما يكون بحسب زيادة القوة
العملية ولا يكون بسبب ذلك عذاب الثالث ما يكون لوجود موره ضاده واسخه بحسب القوة النظرية
وهو يكون نسيب للعذاب الاخرى الرابع ما يكون بسبب موره ضاده غير تاسخه في القوة النظرية

الخامس الامور التي استجدت في القوة العلية السادسة عشر والاسم في القوة العلية فاسما في قوله
 القواب وهو قول العذاب في قوله تعالى في هذه الساعة ولا فلاح الايام في الاول ليس بهيول طغى
 وقال لا ربيعة الباقية فلا بد وان لا يكون في زمانه من عذاب في منها والام بكل لطافة في قوله الباقية
 مثل الشيء لا يكون عمله في عمله وذلك في قوله ان الاخرى انما يكون في اسطر غواش غريبة غاضية
 مفارقة الذنوب تفعل في بعض الوقت فاذا نزع عن الكل فانه دائما تلبس القوة الرابع والاربعون الامور
 هو الذي القرب الى السعادة الاخروية والنجاة المؤبد والمقيد على استحقاق الامور الاخرى في طعنا سواء
 كان دائما او غير دائم لا بد ان يكون كاملا بحسب القوة ويجب القوة العلية الكمال المطابق الذي يمكن
 للبشر فانه لو كان ناقصا اصلهما لم يحصل المشرب والبقية المذكورين ليجوز تميزهما بشيء فيحصل
 عنه ويتبعهما بغيره في رتبة الكامل عنهما والمقصود في هذا ما قصه فيمكن وجوده اكل منه فلا يكون قد
 حصل له الكمال المطابق للمكمل في القوة والاربعون الامور ان يكون في سنة له انما كماله في البحر والعلاقة
 لهما مائة والشواغل الباقية والامور التي لا يمكن ان لا ينفصل عنها ولا يستعمل بحسبها بل ما حصل
 منها من المباح لا يكون تميزه والى ذلك ان الله تعالى يقول وما خلقوا الا منافع العز في قوله تعالى
 المؤمنين عليه السلام مخاطبا للذين لا يصدقون في قوله تعالى وما خلقناهم من قبل الا منافع العز في قوله تعالى
 وحصلها الله تعالى لما اذ الداعي من جهة الله الى ذلك والمنفعة للخلق غير جميع ما يقبله عن الله تعالى على
 حسب ما امر الله تعالى به من الخير والكره والحق على الافعال المتغيرة من هذا كالأجاء المتعدلات
 واباحة ما لا يبيد ولا يفرط لو لم يكن كذلك لم يصلح لذلك وهو ظاهر واذا نظر في قول مجيب فيكون
 معصوما لانه عالم بفتح البسيع ويقع ترك الواجب ومنع عن الاية في قوله تعالى وما خلقناهم من قبل الا منافع العز في قوله تعالى
 ولا يجهل كماله في الثوبين واذا انظر في الداعي وثبت المضارفة من فعل البسيع وترك الواجب هي العمة
 وهو المطلوب السادس والاربعون اعلم ان الناس طرقت في قوله تعالى الاول الذي اخرجنا من الله تعالى في كل
 وجه الذي لا يخفى الله من كل وجه الثاني المعصوم الذي لا يخطئ برأيه ولا يخطئ في شيا ويكون غلاما بالله
 تعالى على ما يكون البشر عليه يكون اخي الخلق لله تعالى فيكون اكل الخلق في قوله تعالى الاول الذي اخرجنا
 حيث انه الثالث فعلمه الثالث مراتب بينه وبين الله تعالى بعضه يكون اقرب الى الاول وبعضها اقرب الى الثالث
 والحاج الى الامام للمقرب والسعيد الاول والثالث واما الثالث فيدل على ان الله تعالى في كل ما كماله

الحسن والحسين عليهما السلام الى علي امير المؤمنين عليهما السلام في رؤيتهما وفضلهما اذا فتور ذلك فقولوا
 الامام يجب ان يكون من الشايه لانه لا يحتاج الى امام اخر والا لزم التسلسل والاول والثالث يحتاجان
 فلا يجوز ان يكون منهما السابع والاربعون الامام افضل من رقبته من كل وجه ولا شئ من غير المصنوع افضل
 من كل واحد من الكل من كل وجه فلا شئ من الامام بغیر معصوم اما الصغرى فلما بان وانما الكبرى
 فلان كل غير معصوم غير بالغ في الكمال الى طرف النهاية الممكنة للبشر فيمكن ان يكون من هو اكمل منه
 شئ لانه في حال لا بد وان يكون نافضا في قوته العلية او العلية وفي تلك الحال لا يجب موافقة الكل
 له في ذلك التفضيل فيجوز ان يكون بعضهم في تلك الحال لم يوجد منه سبب التفضيل اطعما فيكون اكمل منه
 من وجبه وهو بناقض الكلية الثالث من الاربعون الامام قادر على ترك الفتح ولم يوجد داعي الفعل منه
 ووجد الصادق فامنع الفعل منه اما الاول فظاهر والا لم يكن مكلفا بتركه فلا يكون فيجا واما الثالث
 فلان الراعي هو تصور كمال في العقل اما القوة الشهوية والقوة العصبية والقوة الوهمية او
 الجثمانية وفادتها انه يجب ان يكون مجردا عن هذه الاشياء قليل البلبالا بها لا التفات له اليها البتة
 واما وجوب الصادق فلا بد غاير محقق ويعلم ما يستحق عليه من الذم والفتاب لانه يجب ان يكون عالما
 بجميع القضايا لانه البعد عنها ولانه اعلم الناس بالله عز وجل لما تقدم ولانه الداعي لكل البر والابتعد
 الى الشئ الا علم به لا يستحال العكس في حال الله تعالى انما يحشى الله من عباده والعلماء والخشية السائمة
 صار في عظيم فاذا انقضى الداعي ووجد الصادق امتنع الفعل وهذا معنى العصمة التاسع والاربعون
 الناس في العلم بالله وحضورهم وعدم اشتغالهم عن الحجاب الاله على ثلثة اصنام الاول الذي لا شعور له
 ولا حضور والثنائي الذي له الشعور والنام للبشر الذي يمكن له لا في نفس الامر فان ذلك لا يكون الا لله
 تعالى والحضور والنام الممكن للبشر وهذا هو صاحب الحجة العظمى لله تعالى المثل الذي اباد ذكره في
 اللذة الممكنة للبشر ولذته باعظم اللذات لان اللذات تتفاوت في القوة والضعف بحسب اذراك المورث
 من حيث هو مؤثر والمورثا ما هو موجب كماله فاذا كان له الكمال الذي لا ينتهاه كان مؤثرا على جميع ما
 سواء فاذا كانت المعرفة به اتم كانت اللذة به وبطاعته اقوى للذات ويكون مستقرا عن معصيته غاية
 الشغف فيكون ذلك معصوما اطعما الثالث المرتبة بينهما ولا تنتهي بحسب القرب من جلالها والبعد عنه
 والحاج الى الامام اما هو لا قول والثالث لانه المنفرد في التعاون الخارج على طاعته والبعد عن معصيته

وقريب من الثاني فلا يكون الاثام منها لانها مستغفون عنها ولا شئ منها مستغفون عنه فيكون
 من الثانية وهو المطلوب كما نقل من خال على عليه السلام الحسنون الاثام الذنب له الرباثة العامة وحكم
 العالم سبيله لا بد ان يجمع فيه اربعة اشياء الا وان يكون نفسه كاملة وان كانت في الظاهر مصلحة
 بجلايلها لا بد ان لا ينفكها نفس لا مره خلقها ومخرجت من الثواب وخلعت الى العالم القلبي الثاني ان
 يكون لهم مورقة هي شاهدين لها يعجز عن ذلك الاوهام ويكل عن ثباته لا لسن طبعها لاجلهم ثباتا
 لا من ران ولا اذن سمعت كما قال الله تعالى فلا تعلم نفس ما اخفى لهم من قوه واعين ان الثالث مو
 طاعه عنهم هي ثانيا وكما لا يحال يظهر من قولهم وفعالهم الرابع انان تخضع لهم من اجلها ما يعرفون
 بالنجرات والكومات كقطع باب خبير وما ظهر من لا بان على يد امير المؤمنين على عليه السلام واخاؤه
 بالمعصيات وكذلك اخبار صاحب الرمان عليه السلام بذلك الدليل اجماله وتفصيل اجماله فانه مكل
 للنفس مرفقا الى هذه المراتب فلا بد ان يكون منها واما التفصيل لثبات الاول فذلك لا يقتضي بالذات الحجة
 والقوى الشهوية والعصبية ولا يلتفت اليها في حال الممكن من اعتماد العقل المطلق في جميع احوالها واما
 احتاج الى الثالث ليكون علمه من قبل نظرية الفاس والمنسقة المنظمة فيعرف حكم الله تعالى في الوفاق
 جرمه وليعلم الثواب والعقاب والمجازاة وينتظرها طوعا بقوله غير مورد لا حرة بالكلية ليكون مقبولا
 اليها واما احتاج الى الثالث لان الاثام هو المكمل الكامل واما احتيج الى الرابع للعالم بصدقه ومعبود
 وطاعة العالم له فانهم لهذا الطوع اذا نفرت ذلك فنقول متى تحققت هذه الامور كان الاثام
 قطعاً لان عدم العصية اعني صدور الذنب والخطا اتمها هو لجميع القوى الشهوانية والذات الحسنة
 على الامور العقلية فلا يكون فيحصل له الا اول فعدم العصية من علم هذه الاشياء فاذا ثبتت
 هذه الاشياء ثبتت العصية حكايته ومما لم يقول محمد بن الحسن المطهر حيث وصل في ثبوت
 هذا الكتاب وبنيته الى هذا الدليل في حاد عشر جاز في الاخر سنة ست وعشرين وسبع مائة بحمد
 اذ في الجان خطر ان في هذا خطا لا يصلح في المسائل البرهانية فنوقشت في كتابته فزيت والدم
 عليه الرحمن تلك اللبلة في المنام وقد سالت السلوان رضا الحلي الاخران فيكيت بكامته بالانكس
 اليه من فلة المساعد وكثرة الغامد وهجر الاخوان وكثرة العدوان وفواتر الكذب والبهتان
 حتى اوجب ذلك في حادثة الاوطان والحرب الى اخص اذ في الجان فقال في قطع خطابك فقطعت

المواظبة على فعل العبادات جميعها الثالث التصرف بفكره في عالم الجحوت مستلما الجحوظ في
الحق في سره لأنه طالب الحق ولا مولى لأخوه ومنهم الناس يحلفونه الأعراس بما سوى الحق تعالى لا يتم لما
يشغل عن الطلب وهو لذات الدنيا وطبائها خصوصا المحترمة ثم يقبل على الاعتقاد بغيره من الحق وهو
العبادات وهذا هو الرهلا والعبادة ولا بد من واد مضورة الحق تعالى إذا تفرغ ذلك فقول هذا
بدل على عصية الأمام عليه السلام المعلم الضرورة بعصية من أجمع فيه هذه الأخطاء الثالثة وكان لا يشاء
يكون له حالان الأول تحبذ الله تعالى وهي واجبة إلى نفسه خاصة الثانية حركته في طلب القرباء وكلاهما
يتعلقان به تعالى لأنه لا يتعلقان بغيره لأن ذلك الغير بل إذا تعلقا بغير الله تعالى فلا عمل الله تعالى
فيهم ببل الله تعالى وعرضاته ولا يورثها على عوانه ومضاته وتقبله له فقط لأنه مستحق للعبادة و
لأنه أفضله بغير الله لا رغبة ولا رهبة كما قال ابن المومنين عليه السلام الهي ما عبدك شيئا إلى جنتك
ولا خوفا من نارك بل وجد لك أهلا للعبادة فعبدك لأنه لو لم يكن كذلك لم يمكن حفظ العدل المطلوب
جميع الأحوال والأدمان وبالنسبة إلى كل الأشخاص وإذا كان كذلك في كل هؤلاء وأحواله فهو معصوم
عالم لأن الحركة الاختيارية تابعة للشوق والأرادة فإذا لم يوفق ولم يرد ولم يشق في حال من الأحوال إلى
غير الله تعالى وعرضاته لم يصدر منه ذنب فقط وكان معصوما الثالث والحشون الحركات الاختيارية
موقوف على مباد أربعة مرتبة الأول الذم المستحق بالمشقة والغضب ثم الغفر المستحق للأرادة
الجائزة ثم القوي المومنة المتبذرة في الأغصا فنقول الأمام له بالنسبة إلى المعاصي المبداء الأول لأنه
مكلف باجتنابها فلا بد من أدراكه وله الآخر أيضا والأول يمكن فاد أبي الثالث والثالث فقط لا بد
من العلم بانتفاء الثالث عنه لأنه لو جوز ما عليه تجازمه به ولا يوفق بانه المفترى إلى الطاعة والمقابلة
عن المعصية ولا يعتمد على قوله فنلغي في بدته وإنما يعلم بانتفاء الثالث عنه مع العلم بعصية الثالث
منفرد عنه أيضا لأنه يعرف ما يستحق عليه من العقاب ويستحق ما يحصل به اللغو بالبدته من
اللذة لما تفرغ من أنه لا التفات له إلا الأمور البدنية والقوى الشهوانية بل يتخذها مستحقة فان
حصلها كان على سبيل العدل والشرع ولما تسمى به ولعل الناس باجتنابها وعدم كراهتها لأعبر ذلك
فيستجمل الشوق ومنه إليه وإذا تعدل المبدأ انشئت الحركة الاختيارية فامتنع وقوع المعاصي منه
فكان معصوما الرابع والحشون الأمام كلما لم يشأ عاج منه الله تعالى فهو بغير الله تعالى الأربعين

الثالثة ان غنى المعصوم بالمر بالباطل وبشبهة على الناس الاربعة الاحراز عن الحسن والمظنون واجب
 الخامسة اعتماد قول غير المعصوم شوق منه بذلك بحيث بالطلب بمنع قبول قوله اذا نذر هذا
 فنقول هذا الامر يسلزم نصب المعصوم يجب بالنظر له هذا الامر لا تقدم ولا تتركه غير المعصوم
 لا يجب قبول قوله لجملة وكل امام يجب قبول قوله دائما ينتج لا شئ من غير المعصوم بامام التامز
 استتوان الامام هاد دائما في كل الوفايع والفتنات وكل من كان كذلك فهو معصوم ينتج ان الامام اما
 الصغرى فظاهر واما الكبرى فلان كل هاد للكل في كل الوفايع والحوادث خصوصاً الاحكام الشرعية
 فانه يهديه ولا شئ من غير المعصوم يهدي الله اما الصغرى فظاهر واما الكبرى فلان غير المعصوم ظاهراً
 لئلا يترتب على الظالم جهده الله تعالى لقوله نعم والله لا يهدي القوم الظالمين الناسع والسنة قوله
 تعالى ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار يدخلون فيها ابداً وذلك هو الفوز
 العظيم الطاعة المطلقة اما تحصل من المعصوم لان طاعة الله تعالى في كل الامور مطلوبة لله تعالى
 ولا يعلم الامن المعصومين فيجب التسعون قوله عز وجل ومن يعص الله ورسوله ويبعد عذبه يورثه
 نارا خالداً فيها وله عذاب مهين لا يصلح للاقامة ولا يتبع الامن بغير انقضاء هذه الصفات فيجب
 ليس لا المعصوم لان الاحراز عن العاصي لا يعلم الامن المعصوم يجب لاستحالة الطلب الشارط مع عدم
 الشروط من فعله الحادى وتسعون قوله تعالى يورث الله لبيتهن لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم
 وينوب عليكم والله عليم حكيم والبيان بالمعصوم كما تقدم فيجب الثاني وتسعون قوله تعالى
 يورث الذين يتبعون الشرا وان يميلوا ميلاً عظيماً هذا صفة ذم ومنع عن اتباعهم وهم غير المعصوم
 لان المنع للشرا وان لا يجوز اتباعه مطلقاً احراز عن الحسن والمظنون والامام يجب بقاءه ولا
 شئ من غير المعصوم بامام الثالث وتسعون الامام لا يبيع غيره عليه الحدود ولا لا سلطان له على
 محله ولا ينفذ على الرعية كلامهم ويفهمهم ولا هو على نفسه وهو ظاهر ولا تارة اذا كان يفعل الذنوب
 لا بلاغ الصوى الشهوة مقتضاها فلفظ الامام عنده واخبره ولا تارة لتكليفه احد على المحل وبالتكرار
 والطاعة للبيعة لا بان يكون فاعلاً للاقامة اجماعاً وكل مذنب فلا بد من استحالة الاقامة عليه احراز ان
 لم يتمكن فهو من الكافرين لانه ولا من الله تعالى لان وجوب اقامة احد لا على من اجماعاً محال اذا نذر
 ذلك فنقول الامام يستحيل عليه الذنب لانه لو جاز عليه الذنب فلا يجوز ان يوجب اقامة احد عليه

هو باطل قطعا واما ان يجب فاما ان يكون المانع غير وهو محال للمطلقة الاولى واما نفسه وهو باطل
لغابر الفاعل والفاعل اجزاءها الرابع والتسعون الذنوب خاتمة فلها فاعل واطعا ولها مانع وهو
ظاهر المانع مغاير للفاعل قطعا لان المانع هو المسلم للعلم والفاعل اثره هو هو في الثاني الاثار و
الاولان يدل على غابر المؤثرات والمؤثرات اذا نفرد ذلك فنقول الامام مانع من كل المعاصي بجميعها
والاحوال بجميع الناس مع عدم مانعه وحصول شرائطه والوانع لا يجوز ان يكون منه بل من امر خارج عنه ولا لنا
بصلاح المانع فالتشريط من قبل الله تعالى ومن قبل الامام كلها خاسلة والا لكان المانع بمقدار البعد
مقربا فاذا كانت شرائط المنع وذلك المانع عنه جميعا خاسلة فلا يجوز ان يكون سببا فيها منه ولا لكان
المانع سببا هذا خلف الحكم التسعون الامام يخرج للحل عن قبول المعصية فلا يجوز ان يكون فاعلا للمعصية
الثامن والتسعون الامام سببا لظاغان وجميع شرائط من قبله خاسلة والوانع من ذاته وعوارضه المتشعبة
والبديته فابله فتح ان يخل بشئ من الواجبات وذلك هو المطلوب الشائع والتسعون الامام مانع بسبب
المعصية فلا يكون سببا لها بوجبه والا لكان المانع من الشئ سببا له هذا خلف الثامن والتسعون عليه وجود
الطاعة وعدم المعصية في الامام موجوده وللمانع منفعة والشرائط خاسلة وكلما كان كذلك وجب
وجود الحكم وهو امتناع المعصية وجوب الطاعات اما الضعف كما انا وجود العلة فلان الامام على التيقن
من الطاعة والتيقن من المعصية في غير محال فاقى محالها اوله لان المانع من الشئ من ان له واذا كان غير
محله الفاعل لهذا الحكم في وكذا التيقن وهذا حكم ضروري واما عدم المانع فلان المانع مانع علم
الامام بصدور ذلك من الفاعل اذا لا يتحقق عدم علمه بالحكم واما مانع الفاعل بحيث لا يتحقق
الامام على منعه لسبب نفكا كنه لانه لو علم به وتمكن من مفاخرته واهمل له الاخلال بالمقصود فلا يحكم
لذلك وكل المانع ممنوع في حق نفسه ولو لم يكن له فادته على الامتناع عن المعصية لزم تكليفه لا بطا وهذا
محال واما وجود شرائطه فلو وجوب تحققها من طرف الامام وطرف الله تعالى ولا لكان سببا للحكمة ولا لكان
اجامى قطعي التاسع والتسعون الامام علة في تقليل المعاصي فلو وجد منه لكان علة في كثرتها الثانيون قوله
تعالى ان الذين ياكلون اموال الناس ظلما ايماناً باكون في بطونهم اذ او سبسون سبعا لا يصلح ولا يبر
الامانة لا من يتحقق بغير هذه الصفة منه وليس الا المعصية الحادية والثمانون قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
لا تاكلوا اموالكم تبكيكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن بضع بينكم الى قوله تعالى وكان ذلك على انفسهم

على غيره

وجعل الامام

وجه الاستدلال بانهم وجهه لان تعريض الحق الذي يوكله المال لا يكون الا من الامام كما بين غير مره
فوجب نصبه الثاني قوله تعالى ومن يفعل ذلك عذوا وانا وطلما افسوه في نصيبه انا وهذه صفه ذم لا يجوز
ان ينبع من هيئته ولا ان يكون اماما وانما يعلم اتفاقنا على المعصوم فلا يجوز اتباع غير المعصوم الثالث
التمانون قوله تعالى ان يحببنوا كتابا او ما نهون عنه تكفروا عنكم سببا لكم الاية هذه انما يعلم المعصوم
لما تقدم بقوله الثالث والتمانون قوله تعالى وان خفيتم نفاقا بيني وبينها فابغضوا حكم من اهلها و
حكمنا من اهلها هذا خطاب للامام عليه السلام ويحكم به ويحكم غير المعصوم لا يجوز من يحكم ولا ان
نفوض نصب الامام الى الامم بقوى العقل قبل الاحكام لا فضاء الى الشارع وعلم الاتفاق على واحد
لنصره كما تقدم الرابع والتمانون قوله تعالى ان الله لا يحب من كان تخالا فخورا يجب الاحتراز عن ان يقع
من يحكم في هذه الصفه لانه احراز عن الصغر والظنون وهو غير المعصوم فلا يصلح ان يكون اماما الخامس
والتمانون قوله تعالى الذين يجادلون في ايمان من الناس النحل ويكتمون ما اناهم الله من فضله لا يجوز ان يقع
كل من يحكم هذه الصفه منه وهو غير المعصوم فلا يجوز ان يكون اماما السادس والتمانون قوله تعالى
والذين ينفقون اموالهم رياء الناس هذه صفه ذم ومنع عن اتباعه وغير المعصوم يحتمل ذلك منه فلا
يجزم بقوله ولا يصححه فعله فلا يصلح للامامة السابع والتمانون قوله تعالى ومن يكن الشيطان له
قرينا وغير المعصوم الشيطان له قرين قطعنا واعلم ان اية حاله يسلب عنه سبب الجلال والجلل عنه فلا
يصلح للامامة الثامن والتمانون الامام لنفي فعل الشيطان واذا له افراجه وغير المعصوم لا يصلح لذلك
فلا يصلح للامامة التاسع والتمانون قوله تعالى ان الله لا يظلم شعاع ذرة وجه الاستدلال ان
الامام يحكمه الله ولا شيء من غير المعصوم يحكمه الله تعالى ينبج لا شيء من الامم بغير معصوما الصغر
فظاهره واما الكبرى فلان يحكم الظالم الظلم ولا شيء من الظالم يضاد من الله تعالى بهذه الاية فلا شيء
من غير المعصوم يحكمه الله تعالى الشهور الامام امر الله بطاعته في جميع احواله ونواهيها فلا شيء
من الامم بغير معصوما الصغر فلو قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
الامر منكم وهو عام في جميع الامم والنواهي اتفاقا ولشوا والمعطوف والمعطوف عليه في العامل فذا
فالطاعة هنا المراد بها في جميع الامم والنواهي فيكون في الامم كذلك واما الكبرى فلا امتثال
امر الظالم في جميع احواله واولاه ونواهيها وهو منفي بهذه الاية لا فضاء لها السلب الكلي

هذا هو وجه الاستدلال بانهم وجهه لان تعريض الحق الذي يوكله المال لا يكون الا من الامام كما بين غير مره

هو مقتضى الوجه الجزئية الحادية والثعوث قوله تعالى وَلَنْ يَكُ حَسَنَةً بَعْضُهَا وَتُؤْتِي مَنْ لَدُنْهُ الْحَسَنَاتِ
 حَتَّىٰ تَأْتِيَ أَمْرًا عَظِيمًا على فعل الحسنات وإنما يعلم من المعصية ومن كتمانها فوجب الثالث والثعوث أن الله
 عز وجل يريد بفعل الحسنات من العباد وإتمامها بالمعصية لا إتمامها من إتمامه لطف بتوقف فعل المكلف عليه
 وهو من فعله تعالى فوجب فعله والآلة كان نقصا للغرض الثالث والثعوث قوله تعالى فَكَيْفَ يُؤْتِيْنَا
 مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا وَجَبْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ سِتْرًا وَإِنَّمَا تَحِجُّ عَلَيْهِمُ الْعُقُوبُ وَجَبْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ سِتْرًا
 فِي كُلِّ دِفْعَانٍ لَأَنَّهُ الطَّرِيقُ إِلَىٰ مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَمِنْ ثَمَّ أَنَّ الْأَمْرَ الْأَلْهِيَّ فِيهِ يَجِبُ الرَّابِعُ وَالثَّعُوثُ
 قوله تعالى تَوَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ فَتَنُوا لَهُمْ أَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ أُولَٰئِكَ كَفَرُوا وَتَوَدَّ الَّذِينَ
 عَصُوا الرَّسُولَ هَؤُلَاءِ هُمْ ذِمَّةٌ يَتَّقِيْنَ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اتِّبَاعُ مَنْ عَصَى الرَّسُولَ وَغَيْرَ الْمُعْصُومِ بَعْضُ
 الرَّسُولِ فَلَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُ فَلَا يَصِلُ لِلْإِمَامَةِ الْأَخِيرُ وَالثَّعُوثُ هَذِهِ تَحْجِزُ عَلَى الْأَجْزَاءِ خِلَافَهُ
 وَأَمَّا الرَّسُولُ وَنَوَاهِيهِ وَذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَىٰ مَقَرِّهَا بِالْجَهْدِ وَبَعْدَ الْبَقِيَّةِ وَلَا يَتِمُّ الْأَمْرُ بِالْمُعْصُومِ
 نَحْبُهُ لَا يَسْتَحِلُّهُ الْخُلَاطَاءُ الثَّامِ مِنْ حُكْمِهِ وَعَلَيْهِ نَحْبُ الطَّرِيقِ الْخَامِسُ وَالثَّعُوثُ كَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَىٰ
 فِي هَذِهِ الْأَيَّةِ بِامْتِنَالِ أَمْرِ الرَّسُولِ وَنَوَاهِيهِ وَالْمُعْصُومِ لَطْفًا فِيهَا فَيَجِبُ الْأَمْرُ بِإِتِّبَاعِ عِلْمِ الْكَلَامِ أَنَّ
 التَّكْلِيفَ بِالشَّيْءِ يَسْتَلِيزُ فَعْلَ شَرَائِطِهِ وَاللَّطْفُ فِيهِ الَّذِي هُوَ مِنْ فَعْلِ الْكَلْفِ وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمُعْصُومِ
 لَطْفٌ بِتَوَقُّفِ عَلَيْهِ فَعْلَ الْكَلْفِ الْوَاجِبِ فِيهِ السَّابِعُ وَالثَّعُوثُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
 لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ الْأَيَّةُ لَا يَجُوزُ اتِّبَاعُ مَنْ يَحْتَمِلُ فَعْلَ ذَلِكَ سِوَ
 الْمُعْصُومِ كَذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُ فَلَا يَصِلُ لِلْإِمَامَةِ الثَّامِ وَالثَّعُوثُ الْأَمْرُ هَادٍ إِلَى السَّبِيلِ
 بِقِيَّتِهِ وَلَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمُعْصُومِ يَهْدِي إِلَى السَّبِيلِ بِقِيَّتِهِ فَلَا شَيْءَ مِنَ الْأَمْرِ بِغَيْرِ مُعْصُومٍ الصَّغِيرِ فَطَاعَ
 لَأَنَّ الْأَمْرَ لِلْمُعْصِي إِلَى الطَّاعَةِ وَالْبَتُّ عَلَى الْمُعْصِيَةِ وَهِيَ لَهَا أَهْلٌ وَأَمَّا الْكِبَرُ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَنْجَلِ
 السَّبِيلُ وَنَافِعًا مِمَّا يَقْرَبُ إِلَى الطَّاعَةِ وَبَعْدَ مِنَ الْمُعْصِيَةِ الثَّامِ وَالثَّعُوثُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا
 أَوْ يَوَسَّيْنَا مِنْ أَكْثَرِ أَيْشَرُونِ الصَّلَاةَ وَيَرْبُّونَ أَنْ يَضِلُّوا السَّبِيلَ وَجَبَّ لَأَسْئَلُ لَأَنَّ الْأَمْرَ يَجِبُ
 لَهُ الصَّارِفُ عَلَى صِلَا السَّبِيلِ وَيُمْنَعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَالْأَمْرُ يَحْجُزُ بِقَوْلِهِ وَلَا يَسْتَلِزُّ عَلَى أَمْرٍ وَلَا حَتَمًا وَجَلَّ
 فِيهِ الْأَيَّةُ وَيُقْبَضُ الْأَمْرُ عَنْ اتِّبَاعِهِ فَيُتَّقَىٰ عَابِدُهُ وَلَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمُعْصُومِ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ
 إِلَّا إِلَى ذَلِكَ وَالْعَصِيَّةُ الْمُوجِبَةُ لِمَعْرِفَتِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ مَكْنَانًا فِي هَذَا الْكَلَامِ لِمَنْ جَاءَ الْأَوَّلُ

من كتاب الألفين الفارق: بن الصديق والمين فرغ من شؤبه مصنفه حسين بن يوسف بن المطهر الحلي
القمي بن مبيع في سنة تسع وأربعين وألفين وصنع مائة سبعة دهور و فرغ من تصحيحه وادخله
ابن الحسن بن يوسف بن مطهر في سادس جمادى الأولى لسنة ثمان وعشرين وسبع مائة بعد وفاة المصنف
رحم الله الجميع

المائة الثالثة من الأدلة الدالة على وجوب عصمة الأمام عليه السلام الأول قوله تعالى والله أعلم
بأعدائكم وجعل الاستدلال بالأعداء لا يكونون هادين وكل غير المعصوم محتمل أن يكون عدوا فلا يجوز
أن يخرج بكونه هاديا ووليا وكل أمام يجوز بكونه غير عدو بل يعلم أنه هاد وانه ولي فلا شيء من غير
المعصوم وهو المطلوب الثاني قوله تعالى وكفى بالله وليا هذا يدل على غاية الشفقة واستحالة إهلاك
الأطراف المظنة إلى الظافات والمبعدة عن الفاحصة ولا يحصل إلا بالمعصوم وكيف يحقق من الحكيم
أن ينصر على أنه الولي والولي هو المعصوم في المصالح ويحلي من اللطف العظيم الذي يحصل السعادة
الأخروية والحال من الغياب السرمدي به من الصواب من الخطأ الثالث قوله تعالى وكفى بالله
خبيرا ليس المراد في أموال الدنيا وعدها إجماعا بل ما في الآخرة وفيها وأما يتحقق باعطاء جميع ما
يقوت عليه إلا ظلال الواجبه وترك التحريم من الأطاف والقراب خصوصا التي هي من فضلها ولا
بذلك المعصوم فإنه لا يقوم ضرر مقامه وكل ضرر محذور في جانب جعل المعصوم والدلالة عليه
الرابع قوله تعالى ألم تر إلى الذين يزكون أنفسهم بل الله يتركهم من يشاء وجعل الاستدلال بقوله الزكون به
الطهارة وكل دنس وجس فاما أن يكون المراد الزكوة من بعض الذنوب لكل شئوك فيه ولا أنه لا شئ
مركبا متيقن بكون من كل ما وهو المطلوب أنه عبادة عن العصية ولا أنه يستحيل أن يترك الله غير المعصوم
الخامس قوله تعالى ومن الناس من يحب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المنطوية من الذهب
الفضة ويحبيل السوفة والأغنام ولحق ذلك منافع لجهنم الدنيا والله عنده حسن الحساب
هذه صفة ذم تقتضي المنع من اتباع المصنف بها وكل غير معصوم مصنف بها الشاكر أن يحب الشهوات
والقناطير المنطوية محبوب في طبيعة الإنسان ولا يكفي العقل الذي هو مناط التكليف في دفعه وانفس
فلا بد من يدر دافع ومانع لذلك وإن لم يكن معصوما كان من هذا القبيل فلا يصلح للمنافعة السابع
قوله تعالى قل ما أنبتكم بحج من ذلكم للذين ألقوا عند حجر جات الحج من حجها ألا أنها داخل الدين

فيها وَأَوْجَحَ مَطَرَهُ وَوَضَعُوا مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ بِصَبْرِ الْإِنْبِيَاءِ وَجْهَ الْأَسْدِلَالِ أَنَّ الْقَوَى فِي الْكُتَابِ
 الطَّرِيقَةُ الْقَوِيَّةُ بِقَبْطَانِ لَا يَعْلَمُ إِلَّا مِنَ الْعَصَمِ مَا تَقْدُمُ بِقَوِيَّةٍ فَمِنْهُ التَّامُّ الْقَوَى وَقَوَى عَلَى الْمَقْنِ
 إِلَى الطَّاعَاتِ وَالْبَعْدُ عَنْ الْمَعَاصِي وَهُوَ الْمَعْصُومُ فَجَبَّ السَّامِعُ الَّذِي بِهِمْ مِنْ هَاتَيْنِ الْأَيِّتِينَ أَنَّ التَّالِيَّ فَجَبَّ
 بَرَكًا مَا فِيهِمْ مِنْ حَبَالَتِهِمَا تِلْكَ أُخْرَى وَكَفَى الْقُوَّةُ الْعَقْلِيَّةُ الَّتِي هِيَ مَخْلُوقَةُ التَّكْلِيفِ فِي النَّاسِ وَهُوَ
 قَدِ ابْتَدَأَ مِنْ مَنَافِعِ الشَّيْءِ وَهُوَ الْأَمَامُ الْمَعْصُومُ مَا تَقْدُمُ الْعَاشِرُ الْقَوَى الْحَقِيقَةُ الَّتِي لَا يَخَالُهَا مَعْصِيَتُهُ
 الشَّيْءُ مَوْجُودَةٌ فِيهِ الْآيَةُ وَلِئَلَّا يَكُنِيَ الْعَصَمَةُ الْكَادِي عَشْرُ قَوْلِهِ تَعَالَى وَاللَّهُ بِصَبْرِ الْإِنْبِيَاءِ وَجْهَ الْأَسْدِلَالِ
 أَنَّهُ لَا يَدِينُ إِلَّا بِحُجْرَةِ خَبَرِ الْأَمَامِ وَعِلْمُ خَلَا الْفَتَى مِنَ الشَّرْعِ وَتَقِيَّتُهُ هَذِهِ وَانَّهُ يُجْعَلُ عَلَيْهِ الْأَخْلَاقُ
 وَلَا يُصْبِرُ بِالْعِبَادِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَبْدَأُ الْحَقِّ بِمَا قَدْ ابْتَدَأَ مِنْ جِلْدِ طَرِيقِنَا إِلَى عِلْمِ ذَلِكَ
 لَعَلَّ الْفَصْلَةَ فَجَبَّ عَصَمَةُ الْأَمَامِ الْفَاتِي عَشْرُ قَوْلِهِ تَعَالَى الْأَصَابِرِينَ وَالْأَصَابِرِينَ وَالْمُتَّقِينَ
 وَالْمُسْتَقْبِرِينَ بِالْإِسْحَارِ وَجْهَ الْأَسْدِلَالِ أَنْ هُوَ لَا يَنْتَبِهُ لَهُمْ صِفَةُ الْمَدْحِ الْمَطْلُوقُ إِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ الْأَصَابِرِينَ
 وَالْأَصَابِرِينَ فِي أَجْزَائِهِمْ لِقَبُولِهِمْ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ عَنْ جَمِيعِ الْمَعَاصِي وَعَلَى جَمِيعِ الطَّاعَاتِ وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ وَلَا يُمْ
 يَنْتَبِهُ لَهُمْ الْمَدْحُ الْمَطْلُوقُ وَالشَّرْكَ الْكَلْفُ فَلَا يُوْجِبُ تَخْصِيصًا فِي الْمَدْحِ وَالتَّالِيَّ هُوَ الْمَعْصُومُ فَجَبَّ
 أَنْ يَكُونَ الْأَمَامُ غَيْرَهُ وَهَذِهِ الْآيَةُ عَامَّةٌ فِي جَمِيعِ الْأَوَّلِ وَفِيهِمْ وَلَا تَخْلُفُ الْفَاتِي عَشْرُ قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا أَتَاكَ
 الدِّينُ فَتَوَلَّ الْكِتَابَ الْأَمْرَ بِعِلْمِ مَا جَاءَهُمْ بِالْعِلْمِ بِتَقَاتِهِمْ وَجْهَ الْأَسْدِلَالِ أَنَّ الْخُلُفَ نَكَرَةً وَعَلَى وَفَقَتْ
 مَعْرُوضُ التَّقِيَّةِ فِيهِمْ أَنْ كُلَّ أَخْلَاقِهِمْ بَعْدَ الْعِلْمِ بِغِيَابِهِمْ وَأَمَّا بِتَحْقِيقِ ذَلِكَ لَوْ كَانَ لَهُمْ الْعِلْمُ بِطَرِيقِ
 وَقَدْ بَدَأَ وَجُوبَ الْمَعْصُومِ فِي ذَلِكَ الْطَرِيقِ فِيهِمْ ثُبُوتُهُ وَلَيْسَ لَطْفًا أَلَّا يَنْظُرَ فِي الْأَرْبَاعِ عَشْرُ قَوْلِهِ تَعَالَى
 وَفَقَتْ كُلِّ نَفْسٍ مَا كُتِبَتْ وَهُمْ لَا يَهْتَكُونَ وَجْهَ الْأَسْدِلَالِ أَنَّ الْمَعْصُومَ فِي ذَلِكَ التَّخْلُفِ مِنْ فِعْلِ الشَّرِّ
 الْخُرُوجِ عَلَى فِعْلِ الطَّاعَةِ وَلَا يُمْ الْعُزُوفُ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا بِالْمَعْصُومِ مَا تَقْدُمُ مِنْ كَوْنِهِ لَطْفًا بِتَوْقِيفِ حُصُولِ الْغُفْرِ
 مِنَ التَّكْلِيفِ عَلَيْهِ فَجَبَّ نَضْبُهُ وَلَا لَوْ مَفْعُولُ الْغُفْرِ الْخَامِسُ عَشْرًا إِنَّمَا يَحْسُنُ جَوَازُهَا عَلَى فِعْلِ الْغُفْرِ بِطَرِيقِ
 فِعْلِ جَمِيعِ الشَّرْطِ الَّتِي هِيَ مِنْ قَبْلِهِ تَعَالَى وَالْيَمْكُنُ إِنَّمَا وَاعِظُ الشَّرْطِ الْمَعْصُومُ فَجَبَّ لَا يَحْسُنُ
 السَّادِسُ عَشْرُ الْقُوَّةُ الشَّهَوِيَّةُ وَالْعُقْبَةُ لَيْسَ بِالْمَعْدُودَةِ لَنَا وَفَادِيَتُهُ إِنَّمَا أَنَّهُ لَوْلَا مَا يُمْ فِي التَّكْلِيفِ
 كَلْفُهُ وَتَسْقُفُهُ لَكَانَ الْفِعْلُ وَالْمَعْدُودَةُ لَيْسَ بِالنَّبْطَةِ الْإِلَهِيَّةِ وَلَا يَرْجِعُ فِعْلُ الْغُفْرِ إِلَّا مَا قَدْ لَطَفَ
 كَانَ فِعْلُ الْغُفْرِ بِطَرِيقِ تَجَمُّدِهِ وَكُفْهِ الشَّرِّ لَوْ بَدَأَ فِي الْمَنْعِ فَلَمْ يَحْسُنُ فِي التَّخْلُفِ بِالنَّامِ وَالْخُرُوجِ الْوَاقِفِ الْأَمَّا

فأقضت الحكمة خلفها والعقل لا يعي بمرجح ترك مقتضاها فانهما أغلب في أكثر الناس وطاعة
 كثير من الناس للقوى الوهية أكثر من طاعتهم للقوى العقلية فلو لا وجود شيء آخر يقضي ترجيح
 ترك مقتضاها لكان فعل مقتضاها مقربا من الإلحاح والأكراه فإما كان يحسن العقاب على فعل العاصي
 وليس المعاين للعقل قوة داخلية بل لابد أن يكون خارجيا وهو الرتبس ولا يتسلسل بل لابد من
 ألا نهاء إلى من يتمكن من دفع شهوته بقوة العقلية وتكون القوة العقلية فيه وإفنه بذلك وذلك
 هو العصوم لوجود المانع من فعلها ومع وجود المانع لا تأثير للسبب السابع عشر ولو لم يكن عصوما كان
 قوة الشهوة غالبية عليه فلا يصلح للمنافعة الثامن عشر الناس على ثلاثة أصناف طرفان واسطة الأولى
 من قوة العقلية وإفنه بمعارضته القوة الشهوية بحيث لا يرجح مقتضى القوة الشهوية وبقي منها دائما
 الثاني من قوة الشهوة غالبية دائما الثالث من تقي قوة العقلية بالمنع وقت دوز وقت ولا وهو
 العصوم والثاني هو الفاجر الداخل تحت قوله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشا
 ولهم عذاب عظيم فإن ابتغاهم كلنا ابتصرنا الشغب المضى للفكر في آثاره الله وعقبه المقتضية
 للأثر خارج منها القوة الشهوية وكذلك سمعهم كلنا وروى عليه الأمر والنهي والمواظاة والدلائل
 المضطية للأثر خارج من القوة الشهوية وغلبت عليه وهذا البصر من القوة الشهوية خاصة بل من
 أهالة القوة العقلية وعدم التفاتة إلى مقتضاها والثالث الثابت المؤتمر ويعبر عن النفس الأولى
 بالمطمئنة وعن الثابتة بالآفاته وعن الثالث باللوامة كما نطويرة الكتاب الجفر فالأمام يتجمل
 يكون من الثاني قطعاً ويتجمل أن يكون من الثالث لأنه إما أن يحجب طاعته وامتناله وأمره وإمته
 جميع أحواله وهو محال ولا لزم كون الخطاصوا بالأمم بالعصية والثالث اقتض المحال عقلا بالضرورة
 وإما أن يجبا امتثال وأمره ونواهيته في حال غلبة القوة العقلية على القوة الشهوية خاصة دون
 غيرها من الأحوال وهو محال لوجوده لا في حال قوة الشهوة بل في غير زمانه لذلك القوة لا تتخلل
 خلوا زماناً ومحال أن يكون هو محالاً إلى دبس آخر حاله كما ذكر فيقع الخطط والهرج الثاني أن يكون
 حينئذ هو محالاً إلى دبس عليه ذلك الحالة لأن قلة الأحباب إلى الرتبس ونصبه هو غلبة فهو الشهوة
 في بعض الأحوال وذلك الرتبس يكون حاله كذلك مثلهم أما التسلسل والدور والهرج وانقضاء العقاب
 الثالث الرتبس إذا كان بجباً طاعته في حالنا يحصل المكلف اليقين بقوله ويجوز في كل حال أن تكون

هي تلك الحالة فلا يتبعه فلتنتفي فائدة نصبه لعدم التوفيق الرابع بلزم اتمامه لأنه يقول المكلف لا
 يجب علي اتياءك حتى اعرف ان تلك الحالة هي حالة غلبة القوة العقلية وانما نقوله صواب لا اعرف
 الا بقولك وقولك ليس بحجة دائمة ولا اعرف ان هذه الحالة هي حالة حجة قولك فينقطع الامام لا بقا
 لم لا يجوز معرفة قوله بالايجاب وسلبنا لكن لا يجب قبول قوله لقبول منواله فينتفي فانه يجب على المكلف
 انما قبول قوله وان لم يكن معصوما لا فانقول اما الايجاب فانه يلزم اتمامه بقوله لا تذا لم المكلف
 له ان يقول في اجهلك وانما ايجابها في علم وجوب قبول قولك في هذه الحالة فينقطع وغايتها الزام
 الزام المكلف وانما وجوب قبول قوله كالمقتضي وباطل الوجه الاول في قبول قول المقتضي انما هو على انها
 الدية لا يمكن من معرفة الصواب من خطأ بالايجاب اذ انما من يمكن فانه لا يجب عليه قبول ايجابها اذ اخر
 الثالث انه راجع الى القسم الاول الذي ابطالناه من وجوب طاعته في جميع الاحوال الثالث اما ان يكون انما
 بالضرر وبغيره والاول يحصل منه نقله الاجابة قبول قول من يجوز عليه خطأ في جميع الاحوال وعلى جميع
 المقادير والثاني مع الثالث ان تجبر المكلف كالمقتضي بلزم الحرج وانما في الفتى فيلزم منه محال وانما
 ان لا يتخير ما ان يكون مكلفا بالايجاب فيلزم مع الحرج وانما في الفتى انما الامام ولا ان الاجتهاد
 ليس ما اما لا يهلزم بكلفه لا لفظا والكل محال فتعين ان يكون الامام من القسم الاول وهو الحاكم
 التاسع عشر قوله تعالى وَتَجِدُكُمْ اِنَّكُمْ لَفِي غَمٍّ وَلِيَّكُمْ نَفْسُكُمْ وَلِيَّكُمْ نَفْسُكُمْ وَلِيَّكُمْ نَفْسُكُمْ وَلِيَّكُمْ نَفْسُكُمْ
 المقترنة بالمعصية واهتمام المعصوم بفجاء العشر وقوله عز وجل يوم تجل كل نفس بما عملت من خير
 محض وما عملت من سوء تود ان لو ان تبينها وتبينها مكد ابعدا وتجديركم الله والله رؤوف
 بالعباد واما ثمانية ذلك معرفة النبي والحسين فيجب طريقتي واما ثمانية بالمعصية كما تقدمت كل
 زمان فيجب وايضا فلا بد الا بالمعصية لا الطاعة والمبعد عن المعاصي وذلك هو المعصوم فيجاء
 والعشرون حكيم الله بانه رؤوف بالعباد فيجب من ذلك فعل الا لظان الموقوف عليها فعل التكليف
 وكل لطف وكل نعمة وفيما بالتبني ان نصبا له موصوفته مستحقة واعظم النعم والاهم الا لظان المعصوم
 في كل زمان فيجب من تابع في وصف نفسه بالرافد والحمد نفسه الثاني والعشرون قوله تعالى قُلْ اِنْ
 كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ اِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ اَتَمَّ ثمانية بامرنا جلها
 معرفة الاحكام الشرعية بطريقين اذ في لا يجوز بانثابه فيه ولا بد من طريق العلم العام فانها

المقرب من اقباله والمبعد عن مخالفته وكلاهما لا يحصل الا بانام معصوم كل زمان فيجب التاكيد
 والعشرون قوله تعالى والله غفور رحيم فغفور فعل للمبالغة ومع نصب طريق بهذا العلم يقتضي
 بطرح القبايح وحسن الحسن لخلق اللطف المقرب بالمعذلة بتم هذا فيجب المعصوم الرابع والعشرون
 قوله عز وجل قل اطيعوا الله واطيعوا الرسول قان تولوا فان الله لا يهدي الكافرين قول المراد
 الطاعة في جميع الامور والنواهي وانما بتم ذلك علما وعلما بالمعصوم كما تقدم فيجب وجعل التولية على نظامه
 كالعمود لا بتم ذلك الا بطريق يقتضي ولا بتم الا بالمعصوم كما تقدم بقرينة فيجب الخامس والعشرون قوله تعالى
 ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين هذا يدل على عصمة الانبياء ولا غائل
 بالعرف فيجب عصمة الامام وكان عليا عليه السلام اثمة لاحد عشر من ال ابراهيم عليهم السلام فيكون قد انطقت
 الله تعالى فيكون معصومين لان افعال هذا السراج لا تافعل هذا يدل على العموم لان اجمع المضاف
 للعموم كما قد يتخرج من كل قول من هو عام فيبقى الباب على الاصل السادس والعشرون قوله تعالى
 وما الذين امنوا وعملوا الصالحات فيؤتيهم اجرهم اخرون هم هذا يخرج من تحت على فعل الطاعات وترك
 القبايح واتمامهم بالعلم اليقيني والمقرب بالمعذلة كما تقدم بقرينة وهو المعصوم فيجب السابع و
 العشرون قوله تعالى والله لا يهدي الظالمين الامام محبوب لله تعالى وفيه المعصوم فيجب محبوب
 لانه ظاهر فلا شيء من انام بغير معصوم الثامن والعشرون قوله عز وجل والله ولي المؤمنين
 والعصدا لانه من التولية على المصانع وفصله منافع التولية عليه وفعلها وكل مصلحة ومنفعة المكلف
 فيجب المعصوم مستحقة لما تقدم فيجب عليه تعالى من حيث هذه الآية ولو لم هذا الحكم فبعض الامام
 التاسع والعشرون قوله تعالى لم يلبسوا الحق بالباطل هذه صفة من تقتضي التحريم من تشاع من
 يجوز منه ذلك وكل غير معصوم يجوز منه ذلك فلا يحسن ايجاب اتباعه ولا هذه الآية تدل على
 النهي عن ركب الباطل بحيث لا يمازجه بحق بل يكون جميع طريقه باطلا بطريق التلبس بالآفة
 على الاعلى بدلا على النهي والغافل على ركب الباطل في الجملة في بعض الاحوال بالحق فاذ بطلت الموجبة
 لغيره المطلقة العامة ثبتت الشبهة الكليّة الدائمة فيكون مرادها ان لا يركب باطلا دائما وهذه هي العصمة
 بالفعل فالمراد في كل مكلف ذلك فهذا يدل على عصمة الامام من وجهين احدهما ان العصمة على الكلف
 ممكنة ومكلف بها لانه مكلف بفعل جميع الواجبات والاحراز عن جميع المحرمات ولا يفتي بالعصمة لذلك

خرج من طريق معصية
 ٢٢

والمراد بالامام وجود تلك الصفة بالفعل في المأموم عند طاعته بآه وعدم مخالفة آه وفيه
 البتة فلو لم تكن هذه الصفة في الامام لاشتركان في الحاجة فليكن لهما بالامامة والاخر
 بالامامة في من العكس فانهما انفعلا امر كل مكلف باتباع الامام بمجرد قوله امر عاتما
 في المكلف والاوامر المتواترة على ان سبيل الامام وطريقه الصفة فلا يكون المناقاة بينهما
 الثالث قوله عز وجل وَتَكْفُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ يُعْلَمُونَ لا يجوز اتباع من يجوز فيه ذلك فلا
 يصح كون غير المعصوم اماما الحاديه والثلاثون انه لما يحسن الذم على كتمان الحق فلا بد ان يجعل الله
 نفعاً طريقها اليه وهو المعصوم الثاني والثلاثون وَتَكْفُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ يُعْلَمُونَ انما دمع العلم ولا
 يحصل الا بالمعصوم ولا تصرفه دم تقضي علمه اتباع من يجوز فيه ذلك وكل غير المعصوم يجوز فيه
 ذلك فلا شئ من غير المعصوم يتبعه وكل امام متبع ولا لا نقت فائدة الامام بتبع الاشئ من غير المعصوم
 بامام الثالث والثلاثون قوله تعالى قُلْ اِنْ اَهْلِي هَذَا يَهْدِي اللَّهُ فليأمر الله لان هذا يدل على انه
 لا هدى قوى من هدى الله تعالى ولا اصح منها طريقاً فلا بد ان يهتد العلم الحادى المطابق الثابت
 وليس بمقتضى الواقعة وزعمه وهو موجود اذا امتنان بما ليس بوجوده حال والترتيب الى العدم
 ممنوع ولا طريقاً يهتد ذلك الا المعصوم اذا كان حقيقته اكثره عموماً وظواير والنظر في هذا المقتضى
 لا يهمل اكثر الواجبات والسنة كذلك ولان الاجتهاد لا يوفق على الغلط لما فضل له الاجتهاد من وجوب
 وجود المعصوم الرابع والثلاثون قوله تعالى اَنْ يُّؤْتِيَ اَحَدُكُمْ مَّا اُوْتِيَ وطريق الاجتهاد مشترك بين
 الكل فمن شئ يهتد اليقين وليس الا المعصوم لا يقال المعصوم على مذهبكم مشترك ايضا لا نأفول
 انه يدل على طريق يهتد اليقين من غير الاجتهاد وهو المعصوم والتفصيل يهتد على المعصومين
 المتقدمين من باب الملل الحادى والثلاثون قوله عز وجل قُلْ اِنْ اَفَضَلِ بَدَلِ اللَّهِ يُؤْتِيهِمْ مِنْ دُونِ
وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ الكمال الحقيقى في قوة العلم والعمل بحيث تكون العلوم الممكنة للبشر بالنبوة اليه من
 قبل فطرته في الفاس وتكون نفسه جرت به العقل السفاد بحيث يكون الجميع مناهدا عند هذا القول
 في المراد كما قال على عليه السلام لو كشف الغطاء ما زدت يقيناً فيكون بهذا الظاهر باسما في الشرايع
 الحقة بحيث لا يهمل منها شيئاً البتة ويتضمن ذلك فعل جميع الطاعات وترك جميع الضالجات بحيث لا يفعل
 شيئاً ولا يخل بواجب ويكون بالهبة من كل المكاره الردية ونفسه متخلية بالصورة القدسية هذا هو

المفضل الذي يحسن به الامتنان وبالقدرة عليه المدح فلا بد من اثباته في كل وقت فدل على وجود
 المعصوم في كل وقت وهو المصطفى **الثامن والثلاثون** قوله تعالى **يُحْكَمُ بِهِمْ فِي لِقَاءِ
 اعظم تماثلا من وجود المعصوم على غيره بدل على وجود المعصوم في كل وقت وهو المصطفى **الثامن
 والثلاثون** قوله تعالى **وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ** بنا على ما ذكرناه من الفضل العظيم فدل على وجود المعصوم
الثامن والثلاثون قوله تعالى **وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** هذا يدل على الخبر على اثبات
 من يجوز فيه ذلك وكل غير معصوم يجوز فيه ذلك فلا شيء غير المعصوم شيعي وكل امام متبوع
الثامن والثلاثون قوله تعالى **بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ** وحده لا يسد لآيات
 هذه دلالة على وجود المتقي المحقق وهو المعصوم لا ربعون ان هذه صفة مدح على النفوس فمع
 عمومها يكون المدح اولى والخبر على غيره فلا بد من طريقه الى ذلك وليس الا المعصوم فيجب وجوده
الحادي والاربعون ان قولنا هذا متقوسا ونقيض قولنا هذا ظالم لان كل واحد منهما استعمل في
 نقيض الاخر فمادة وعرفا وظاهرا يصدق بمعصيته واحدة ونقيض الوجبة الجزئية السالبة الكلية
 بالمعنى انما يصدق حقيقة على من لم يخل بواجب لم يفعل شيئا وذلك هو المعصوم فيجب وجوده
 الآية لانها تدل على اذاعة الله تعالى خلقه المحبة والمناجاة منى وجدة القدرة والداعي وان
 الصادق وجب الفعل فيجب خلقه ونصبه في كل وقت وهو المصطفى **الثاني والاربعون** الامام بن كبة
 الله تعالى فلا شيء من الامام بغیر معصومات الصغرى لان الجواب اتباع اقواله وافعاله وامتناله
 الواهم ونواهيهم ونفاد حكمه وصحة حكمه يعلم من غير شاهد بن كبة قطعاً والامام كذلك واما الكشي
 فلقوله تعالى **وَلَا يَزْكُرُهُمُ** **الثالث والاربعون** وان منهم لم يعرفوا بالسنن بالكتاب **لِيَحْسَبُوهُ مِنَ**
الْكِتَابِ وَيَقُولُوا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ
 هذا صفة ذم والامام يجرى فيها عنه ولا شيء من غير المعصوم يجرى فيها عنه فلا شيء من الامام بغیر
 معصوم والمفاد ثمان ظاهراً **الرابع والاربعون** الامام جده الله قطعاً لانه هاد في الله واما
 او جب الله طاعته لهدايته ولا شيء من غير المعصوم جده الله تعالى لانه ظالم وكل ظالم لا يهديه الله
 في الجملة لقوله تعالى **وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ** لا شيء من الامام بغیر معصوم لا يقال هذا لا
 يتم على ما ذكرنا لان الله تعالى يحب عليه هذا اية الكل عند العبدية فالكبرية باطله لان هذا اية**

من الشك الثاني وشرط اتساعه دوام أحد المقدّمين أو كون الكبرى من الفضائل المتفككة سلبا
 والمقدّمات هنا مطلقتان عامتان لأننا نقول ما الأول فلا نألفي بالحدّية هنا الهداية
 العامة التي هي مناط التكليف لأشراك الكلف فيها بل بخلاف الطائفة زائدة وهو من باب الأصلح فلا
 يجب عليه تعالى وأما الثاني فنقول الصغرى ضرورية فلا دخل تحت الشرط الخامس ولا يعقوب قوله
 تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ أقول وجه الاستدلال به من وجهين أحدهما أنه امر
 بالثبات حتى النقاء ولا يمكن إلا بالعلم اليقيني بالأحكام ولا يحصل الأمن المعصوم فيجب كونه ثابتا
 إلا بالالطف القرب والمبعد وهو المعصوم فيجب ثابتهما أن غير المعصوم من الله حق ثباته و
 هذا خطاب لا بد له من عامل والألاجمعت الأمانة على الخطأ ولا يجوز ثبوت المعصوم هو المطلق
 السادس لا يعقوب أن الأمام سبب في امتثال أوامر الله تعالى ونواهيها جميعها ومن جعلها الألفاظ حق
 النقاء فلا بد من أن يكون هو متفقا على النقاء السابع والأربعون الأمام مقرب إلى الألفاظ حق
 النقاء فلا تكون متفككة عنه فلا بد أن تكون فيه تحفظة الثامن والأربعون قوله تعالى وَلَكُمْ فِي نَفْسِكُمْ
أُمَّةٌ يُدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ قَائِمُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ هذا يقتضي كون
 البعض يدعون إلى كل خير ويأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر للأجماع على العمود ذلك
 هو المعصوم فطعا وهذا خطاب لأهل كل زمان فيكون المعصومان بائي كل زمان التاسع والأربعون
 من الله عز وجل عن المفقود بقوله تعالى وَلَا تَقْرَأُوا وأما هذا فيصحب شخص محال على الاجتماع ليس
 باختيار الأمانة والألزم التفرق المحذور منه فيكون من الله تعالى ولا بد من إيجاب طاعته وسجده
 ذلك في غير المعصوم فيجب المعصوم المحسوس أنه تعالى مخفى عن المفقود مطلقا ولو لم يكن المعصومان بائي
 في كل وقت لزوم تكليف ما لا ينطاق إذا الاستدلال بالعصومات والأدلة والأجناد فيها إنما يوجب
 التفرق إذ لا يتفق اجتهاد المجتهدين فيما يوجب اجتهادهم فلو لم يكن المعصومان بائي لزوم تكليفه إلا
 نطاق والألزم باطل فالمرزوم مثله الحاديه والمحسوس عدم التفرق والأخلاقية بشرط العلم
 والتكليف بالشرط بكليف بالشرط فيلزم التكليف بالعلم في النواحي والمجوز فلا بد من نصب
 طريق مذهب العلم وليس لأدلة اللفظية أكثرها ظنية والعقلية في الفقهيات قليلة جدا بل
 هي متفككة عند جماعة فلا بد من المعصوم فلو لم يكن ثابته في كل وقت لزوم التكليف بالعلم الكسبي وقد

طريقه فينبه عليه وذلك بكلف ما لا يطاق لا يقال انتهى عن الشيء لا نسلم انه ينسب له الامر بفسده
 فلا يلزم من عدم الفرق وجوب اجتماع ولا ان انتهى عن الفرق وليس تمام بل في الأصول وفي الجواهر
 ما المطلوب منه الاجتماع خاصة لا ناوجب عن الأول بان الناس خلفوا في معلق النفي فقال ابوها
 واثابته عدم الفعل وقالت الاثابته انه فعل ضد المنه عن فعل الثالث لا ينافي هذا المنع واثابته
 على الأول فلا تالمطوب ههنا من عدم الفرق اجتماع الملبين وانفاق كلمة يحصل فوايد الاجتماع
 ففعل هذا مقصود وابوهامه لا يمنع مثل ذلك وعن الثالث بانه نكرة في معرض النفي فيجوز ان المراد
 عدم ادخال الماهية في الوجود فلا دخلت في وقت ما لم يحصل الامثال الثالث والحجج في الثاني
 المجتهدين في الاقاني لا بد له من طريق متفق ولعل لا المعصوم اذ هذه الأدلة الموجزة ليست
 بمنقطة واحدة ولا غيرها وفي المعصوم اتفاقا فخلو بكر المعصوم فابنا الوهم التكليف بالسبب مع
 عدم السبب وذلك بكلف بالتحال باطل الثالث والحجج اعلم ان نادى السبب في السبب
 ان يكون ذاتيا او اكثر اوبا واثابته فالسبب الذي ينادى السبب به على احد الوجهين
 الأولين هو الغاية الذاتية وهي السبب ذاتيا والذي يكون على الوجهين الآخرين هو الغاية الانشائية
 وهي السبب انشائيا وفلا نكرها في الاسباب الانشائية لان السبب ان يكون مجمعا لجميع
 الجهات المعنية في المؤثرية فينباد في الاثر لا محالة فلا يكون اتفاقا وان لم يكن كذلك فهو
 بدون ذلك لشرط الغاية استحالة نادية في السبب فلا يكون اتفاقا فان القول بالاتفاق
 باطل وتحقق ذلك وموضع الغلط من هذا مذكور في كتبنا العقلية اذ انقرد ذلك فنقول اتفاق
 المكلفين المجتهدين وغيرهم في انهم سبب له سبب في سبب اتفاق نادى الغاية والأول هو
 خلق المعصوم ونسبه والدلالة عليه وقبول المعصوم لذلك وطاعة المكلفين له وهذا ظاهر مع
 اعتقادهم محصته وممكنة فيهم وفيه علمهم وسلطنته وهذا سبب ذاتي في سبب ذاتي
 ونسب ادلة بيند البين والجزم التام وهذا يمكن ان يكون أكثر با فان علمه الله تعالى فراضه
 يخرج أكثر المكلفين عن العلم باذا لم يحصل لهم فاهر فيربا في الطاعة ويبعد عن المعصية وسبب
 اتفاق نادى في الغاية هو هذه الأدلة العقلية والعمومات خصوصا مع وجود المعارض والله تعالى
 فلهذا عن الفرق وطلب الاجتماع فاما ان يكون مع السبب اتفاق وهو تكليف ما لا يطاق فطعا

وأما سبب السبب الذي هو تكليف ما لا يطاق أيضا لأنه لا يبعد ما مع وجود السبب لا والله
 وهو المطلوب فقول الذي من فعله لئلا نصب المقصود والدلالة عليه والنجاة الدعاء والقول
 على الأوامر ذلك والذي على الأوامر القبول وقد نفي الثاني من فعل التكليف فوجب لله تعالى فلا بد
 أن يفعل الله تعالى من هذه الأشياء ما هو من فعله ولا لزم التكليف بالحال المحال والأوامر ما يجب
 عليه فثبت وجود المقصود وأما المكلفون فإذا لم يفعلوا كان انتفاء السبب من جهة لا غير الأربع
 والخمسون طلب الاتفاق وعدم الاختلاف من هذه الأدلة هو جعل ما ليس بعلة علة وهو خطأ
 يستحيل على الله تعالى فلا بد من المقصود الخامس والخمسون الاتفاق إما متباعدة واحد من غير ترجيح وهو
 ترجيح بالترجيح أو بلا متباعدة بل بالاتفاق وهو محال أو متباعدة واحد ترجيح متباعدة من حيث الشئ لا
 ما خبا وإما أن يكون معصوما أو غير معصوم والثاني محال ولا لزم عدم الاتفاق والأمر بالمعصية
 فقبل الأول وهو المطلوب السادس والخمسون قوله تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا في فعل
 ما جئناهم بالبينات على وجوب الاتفاق ونحوه الاختلاف ولا يتم إلا بالمعصية كما ذكرناه وإيضاح
 على تكليفنا بذلك بعد البينات وهو ما يبعد العلم وذلك هو المقصود وهو المطلوب السابع والخمسون
 قوله تعالى ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يقولون ما نزل الله به من الحق ولهم تحديد في الدين
 بالله واليوم الآخر وأما فرق بالمعروف ونهى عن المنكر ونهى عن أخبار وأولئك هم
 الضالين هذه تدل على المعصية لأن الأمر بكل معروف والنهي عن كل منكر والنهي عن أخبار أخبار الله وهو
 المعصوم وأما قلنا بالصواب فلهذه ولا نعيه مساو لأن الصالح حقيقة إنما يطلق على المعصوم
 هو يدل على وجوده ولا قابل بالعرف الثامن والخمسون قوله تعالى وما تقبلوا من خير فكل لكم مرة
 والله عليم بالمتقين هذا المحرر يرجع إلى علم فعل كل خير يدل على طلب الله تعالى لفعل خير كل وأما
 يعلم بالعلم اليقيني والمقرب والمبعد ولا يتم ذلك إلا بالمعصية فيجبونه التاسع والخمسون قوله
 وما ظنناهم ولكن أنفسهم يظنون وجه الاستدلال أن فعل التكليف موقوف على العلم بيقيننا
 وعلى المقرب والمبعد ولا يتم ذلك إلا بالمعصية فإن أهل الله تعالى أحد الفعلين مع تكليفه يكون عند
 كلف بالشرط مع انتفاء الشرط وذلك ظلم لهم تعالى الله عنه وإن كان مع وجود الشرط من تجاوز ويكون
 هم ظلموا أنفسهم لكنه نفي الأول والثاني فثبت الثالث فدل على وجود المعصية الثمسون قوله تعالى يا أيها الذين

آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِيضَاءُ مَرَدٍّ وَنُكْرًا لَا بَأْسَ لَكُمْ خُبْرًا لَا حُدَّ لِلَّهِ عِزُّهُ جَلَّ جَلَالُهُ وَنَعْبُورُ
 وَغَيْرُ الْمُعْصُومِ بِمَجُوزٍ كَوْنُهُمْ فَلَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُ الْحَادِيهِ وَالسُّتُونَ قَوْلُهُ نَعَالٌ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْأَيَّامَ
 الْأَيَّامُ أَنْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ الْبَيَانُ هُنَا بِمَعْنَى الْحَادِيهِ فَفَعَلَ صَالِحٌ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ مَعَهُ الْعِلْمُ وَلَا يُمْكِنُ إِلَّا بِالْمَعْصُومِ
 نَعْلَمُ يَقْبِرُهُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ نَعَالٌ فَلَمْ يَصِبِ الْمُعْصُومُ وَهُوَ ظَاهِرُ الثَّانِي وَالسُّتُونَ قَوْلُهُ نَعَالٌ
 أَنْتُمْ أَوْلَاؤُهُمْ لَا يَخُونُهُمْ وَلَا يَحْجُونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا الْقَوْمُ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا جَاءُوا
 عَصَوْا عَنْكُمْ الْأَنَامِلَ مِنَ الْعَبْطِ قُلْ مَوْنُوا يَغْضِبُكُمْ أَرَأَيْتُمْ بَيِّنَاتٍ الصُّلُوحِ وَجْهًا لَمْ يَكُنْ
 الْأَمَامُ لِبَيْتِهِ مِنْ هَذَا الْفَيْلِ بِالضَّرُورَةِ وَغَيْرِ الْمُعْصُومِ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا الْفَيْلِ فَلَا شَيْءَ فِي الْأَمَامِ بِغَيْرِ
 مَعْصُومٍ بِالضَّرُورَةِ الثَّالِثُ وَالسُّتُونَ أَنْكَرَ اللَّهُ نَعَالٌ عَلَى حُجَّتِهِمْ هُوَ لَا مَعَ خُفَاتِهِمْ هَالِكٌ عَنْ ذَلِكَ
 بِسَلَامٍ أَلَمْ يَكُنْ مِنْ حُجَّتِهِ مِنْ مَجُوزٍ مِنْ ذَلِكَ أَلَوْ كَانَ يَفْتَنَانِمْ تَكُنْ هُوَ لَا الْقَوْمُ وَغَيْرِ الْمُعْصُومِ بِمَجُوزٍ مِنْ ذَلِكَ
 فَلَا يَجِبُ حُجَّةُ الطَّاعَةِ وَالْإِتِّبَاعِ إِذْ فِي الْمَرَادِ وَالْأَمَامِ بِحُجَّةِ الطَّاعَةِ وَالْإِتِّبَاعِ فَلَا شَيْءَ فِي
 الْمُعْصُومِ بِأَمَامٍ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ الرَّابِعُ وَالسُّتُونَ قَوْلُهُ نَعَالٌ أَنْ تَسْتَكْمُ حَسَنَةً قَسْوُومٌ وَإِنْ تَعْبُورُكُمْ
 سَبَّحَهُ يَقْرَأُ بِهَا كُلَّ غَيْرٍ مَعْصُومٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِالضَّرُورَةِ فَلَا شَيْءَ فِي غَيْرِ الْمُعْصُومِ بِأَمَامٍ
 الْخَامِسُ وَالسُّتُونَ قَوْلُهُ نَعَالٌ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَقُولُونَ لَيْسَ شَيْءٌ وَتَعْلَبُ مِنْ شَيْءٍ
 وَاللَّهُ عَفْوٌ رَحِيمٌ وَصَغِيرٌ بِالنَّبَاغَةِ فِي الْغَفَرَانِ وَالرَّحْمَةُ بِسَلَامٍ عِلْمٌ بِغَايَةِ الْأَمَامِ قَطْعُ جَمِيعِ الْحُجَجِ
 وَأُظْهَرَ جَمِيعَ الْأَحْكَامِ وَنَصَبَ الطَّرِيقَ إِلَى بَوَاقِلِهَا إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ بِبَيِّنَاتٍ وَاللُّطْفُ الْمُرْتَبِعُ
 الطَّاعَةِ وَالْمَعْلُومُ مِنَ الْعَقْبَةِ وَذَلِكَ كُلُّهُ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِالْمَعْصُومِ بِغَضَبِ الشَّادِسُ وَالسُّتُونَ قَوْلُهُ نَعْمَ
 وَأَقُولُ اللَّهُ لَعَلَّكُمْ تَقْلَحُونَ هَذَا لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِالْمَعْصُومِ كَمَا نَقَلَهُمْ وَهُوَ مِنْ فَعْلَةٍ نَعَالٌ بِغَضَبِ الشَّادِسُ
 التَّكْلِيفُ مَعَ عِلْمٍ خَلَقَ الشَّرَاطِيطَ الَّتِي مِنْ فَعْلَةٍ نَعَالٌ الشَّادِسُ وَالسُّتُونَ قَوْلُهُ نَعَالٌ وَالْمَطْلُوبُ
 وَالرَّسُولُ لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ الطَّاعَةِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ أَحْكَامِهِ وَامْرُؤُهُ وَنَحْبُهُ وَحُكْمُ الرَّسُولِ وَلَا
 يُمْكِنُ إِلَّا بِالْمَعْصُومِ نَقَلَهُمْ مَرَّةً بِغَضَبِ الشَّادِسُ وَالسُّتُونَ قَوْلُهُ نَعَالٌ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ
 مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُقِيمُونَ فِي السَّرَادِ
 الْفَتَاوِ وَالْكَاطِبِينَ الْفَيْضُ وَالْغَايَةُ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ الْمُسَارِعَةُ إِلَى الْمَغْفِرَةِ بِفَعْلِهِمْ
 وَهُوَ مِثَالُ أَمْرِهِ وَنَوَاهِيهِ الْمَوْقُوفَةُ عَلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ وَاللُّطْفُ الْمُرْتَبِعُ بِالْمَعْلُومِ الَّذِي هُوَ شَرْطُ بَيِّنَةٍ

وَنَعْبُورُ
 وَنَعْبُورُ
 وَنَعْبُورُ
 وَنَعْبُورُ

وكذلك الاحسان والنفوى وكل ذلك موقوف على المعصوم فلم يفسد الله تعالى لزم من ان يكون
الله تعالى فدا كلف مع عدم فعل شرط من فعله تعالى وهو يكلف بالتحال حال الناس والتسوية
قوله تعالى هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين ولا يتم كونه بياناً وهذا لا بالمعصوم
اكثر مما يحل وطاهر لا يبعد البعد لا يحصل الا بقول المعصوم فيجب نضبه وهو المحال السبعون قوله
وتحذركم بشهادة الله تعالى لا يمكن في الامة شهادة فلا بد من حصول العدالة المطلقة لهم حتى لا
يتوجه الظن عليهم بوجه صلا والابانة العدالة المطلقة هي العصمة فدل على ثبوت معصوم في كل عصر
هو المطلوب الحادي والسبعون قوله تعالى والله لا يحب الظالمين غير المعصوم وكل ظالم لا يحبه الله
تعالى فكل غير المعصوم لا يحبه الله تعالى وكل امام يحبه الله تعالى يندرج لاشي من غير المعصوم امام وهو
المط الثاني والسبعون قوله تعالى ولما بعثنا الله الذين جاءهم منكم وبعثناهم في الجهاد
الدام افضل وهو الجهاد مع القوى الشريفة والغضبية وكسرها والصبر على ترك مقتضاتها ذلك
هو المعصوم في ثبوت وهو المطلوب الثالث والسبعون قوله تعالى ومن يرد ثواب الاخرة فليؤثر
منها وجداً لا سئداً لان من يرد ثواب الاخرة يؤثر الله منها والثواب مقابل الطاعة فلا بد ان
يكون له طريق الى معرفة الاحكام الشرعية والاوامر والنواهي الالهية فلا بد من اللطف المبرق
المبعوث لا يحصل ذلك الا بالمعصوم فيجب نضبه الرابع والسبعون قوله تعالى وتجرى السحاب في هذا
مخرج على الشكر ولا يتم الا بمعرفة كنهه يقيناً ولا يحصل الا بالمعصوم فيجب نضبه والا لزم التحيز
على شيء مع عدم التمكن منه وهذا باطل ضرورة فلو لم يفسد الغرض والبست وكل ذلك حال علمه
تعالى الخامس والسبعون قوله تعالى وكان من بيني فاعلم معاً ويتوبون كثيراً وهو الما
اصحابهم في سبيل الله وما صنعوا وما استكفوا والله يحب الصابرين هذه الفضيلة
لا بد ان تدرك في كل زمان والى الابد في كل زمان فلا بد من شخص يقوم مقامه ويكون طاعته
كطاعته ودعاؤه كدعائه وذلك هو المعصوم في حصوله في كل وقت وهو المطلوب السادس
السبعون قوله تعالى فاني ان الله ثواب الدنيا وخس ثواب الاخرة والله يحب المحسنين لا يتم ذلك
الا بالمعصوم فيجب ثبوت وهو المطلوب السابع والسبعون قوله تعالى بل الله موليتكم وهو
الناصب فيجب جملة الامة على المصالح وخلق اللطاف النصرة على القوى والغضبية فاليتم

ذلك ألا بالمعصوم فيجب نصبة الثامن والسبعون قوله تعالى وبكر من قوى الظالمين الظالم
بمحق منوى النار ولا شئ من الأثم لمحق منوى النار بالضروة فيجب لا شئ من الظالم بأثم
وكل من معصوم ظالم فيجب نصبة النتيجة لنتيج لا شئ من غير المعصوم بأثم وهو المطلوب
الثامن والسبعون قوله النفس تنقسم إلى ثلثة اقسام الأول الملكية وهي التي بها الفكر والخيال
والنظر في حقايق الأمور والثاني التي تستعملها من البدن التنافع وفلا شئ من هذه نفسا فاطقة
الثاني الجهته وهي النفس الشهوانية وهي التي بها الشهوات وطلب الغذاء والشوق إلى
اللذات الحسية والثالث التي تستعملها من البدن الكبد الثالث السبعين وهي التي بها الغضب
النجدة والفرغ والها التي تستعملها من البدن القلب هذه الثلاثة متباينة وإذا قوى
بعضها اخبر بالآخر وربما ابطال احدهما فعل الآخر وبغلبة الأول يحصل امتثال الأمر الشرعي
وانتظام نوع الانسان وبغلبه الآخرين يحصل الاختلاف فلا بد من مقو للأول ومانع للآخرين
وليس من الأمور الداخلية بل من الأمور الخارجية المشاهدة وليس إلا وقوع العقوبة في العاجلة
وليس لنا إلا من الأثم المعصوم اذ غيره الأجران فيه فو وبغلبه فلا يصلح لتقوية فعلها
وكسرها لأن غلبته احدا الضدين فيلزم ضعف الآخر الثمانون اجناس الفضائل اربعة الحكمة
والفقه والشجاعة والعدل الأول اتما يحصل اذا كانت حركة النفس عندئذ والثانية اتما يحصل
اذا كانت حركة النفس الجهته منفادة للنفس فاطقة والرابعة اتما يحصل من عند الله تعالى
الثالث وفيه بعضها لا يعصى فالأثم لتجيب هذه الفضائل السكينة في كل وقت فلا بد
ان يكون القوى الجهته مغلوطة والقوى الناطقة غالبته فيه في كل وقت يفرض ذلك بشارة
العصمة الحادية والثمانون اجناس الزدائل اربعة الجمل والشر والجبر والحود اذا قرر ذلك
فبقول الأثم لدفع هذه في كل وقت يفرض فليفتي عنه بالكلية والأثم على البتة اتما يثابته
من هذه ومع انقضاء السبب ينتفي السبب فيلزم من ذلك العصمة وهو المطلوب التاخذ
الثمانون غايته حصول الحكمة ان يعرف الموجودان على ما هي عليه ويعرف المفعول ان يجب ان
يفعل وانها يجب ان لا يفعل وانما يحصل ذلك بمعرفة الأحكام الالهية بيقينا وانما يحصل من
من المعصوم كما قلناه وانما يتم الغرض بالقابذة بفعل ذلك ولا يحصل ألا بالمعصوم كما قلناه

من الأثم بغير معصوم

الجهته من القوة الناطقة والثالثة والثمانون اجناس الزدائل اربعة الجمل والشر والجبر والحود اذا قرر ذلك

يجب ثالث والثمانون انواع الحكمة الذكاء وهو سرعة انطباع الشايع وسهولة ما على
 والذكر وهو ثبات صورة ما يحتمل العقل والورع من الامور والتفعل وهو موافقة نية النفس
 عن الاشياء بقدر ما هي عليه وانما يحصل ذلك بكثرة النفاذ النفس الى المعقولات بحيث يتقوى
 القوة الناطقة وقلة الانهاك الى القوى البدنية البهيمية وانما يحصل ذلك باستئصال الامور
 الالهية وانما يتم ذلك علما وعلما بالمعصوك كما تقدم بقرره خبره الرابع والثمانون العقدة
 تحدث عن القوة البهيمية وذلك اذا كانت حركتها معتدلة منقادة للنفس الناطقة غير مباينة
 عليها فاذا غلبت ظهورها في الانسان ان يصرف شهوانه بحسن الراي اعني ان يوافق التمسر الصحيح حتى لا
 يفساد لها ويصير بذلك حرا غير متعبد لشي من شهوانه وهي فضيلة عظيمة مطلوبة وانما يتم ذلك
 بغير القوى الشهوانية ولا يحصل الا بالمعصوك كما تقدم بقرره خبره الخامس والثمانون العقدة
 واسطه بين رذيلتين الاولى الشر وهو لا يتم الا في اللذان والخروج منها غير ما ينبغي الثانية
 الجوده وهو السكون عن الحركة التي يسلك بها نحو اللذة الجلية التي يحتاج اليها البدن في ضروراته
 وهي ما يرضه العقل والشرع والاولى اشترى الثالثة بكثرة فلا بد من حافظ للشرع في كل وقت يعرف
 احكامه الصحيحة والفاضة وما حرم من الشهوان ليجلس في الدنيا ويعرف ما يحل ليجلس في الآخرة
 والشرع لا يقفان بل في تلك فغير الامام ويجب تصانف القوى الشهوانية بحيث لا يقع في الرذيلة الاولى في ان
 اكثر نداعى القوة البهيمية الى استعمال القوى الشهوانية ولا يمنع ذلك الا الرشد الطاهر فيجلب المعص
 اذ غيره لا يصلح لذلك السادس والثمانون للعقدة انواع الاول الحيا وهو تحضر النفس خوف اتيان
 القبايح والحذر من الدم والسبب انقاذ النفس من الدعة وهو سكون النفس عند حجاب الشر والثالثة
 الصبر وهو مقاومة النفس للهوى لا ينفاد لقبايح اللذان الرابع السجدة المتوسطة في الاعطاء
 الاهل وهو ان ينفق الاموال فيما ينبغي بقدر ما ينبغي ويحتمل انواع من ذلك ما الخاضع لحرمة وفضيلة
 النفس ما تكتب المال من جهه وتمنع من اكتاب المال من غير وجهه السابع والثمانون العقدة وهي الساهل
 في المأكول والشراب الرتبة السابعة الذميمة وهي حجب النفس عما يحل وفيه عنها الى الجمل الثامن
 الانظام والتدبير وهو حال النفس يقودها الى حسن تدبير الامور وترتيبها كما ينبغي الناس الهده
 وهو يحصل بتمت وتكبير حجة النفس بالرتبة الحشمة العاشر المطالعة في امره للمفسر عن تحمله الاضطراب

فيها الحاد بعشر الوفاة تكون النفس فيها عند الحركات التي تكون في المظالم الثلاثة عشر الوفاة وهو
 لزوم الأعمال الجبيلة التي يكون فيها كمال النفس إذا عرف هذا فنفقوا الأمام نصب كسبل هذه في
 الناس فلا بد أن يكون فيه كمال إما مكرزاً إما في كل وقت وذلك بوجوب العصمة السابعة والثمانية والثلاثة
 إنما تحصل بانقباض القوة السبعية للنفس الناطقة فتكون الحركة السبعية معتدلة فلا يهيج في غير
 ما ينبغي ولا يثني أكثر مما ينبغي وإما يظهر بحسن انقباضها للنفس الناطقة المبينة واستعمال ما بوجبه
 الراعي في الأمور الهائلة أعني أن لا يخاف من الأمور المفروقة إذا كان فعلها جبيلاً والقبض عليها محمداً وإذا
 لم يظهر أثر انقباضها لها في اللذات الحسية والشهوات الحيوانية الحرة لم يظهر فعلها ولم يكن على
 أصل والأمام اشجع الناس في كل وقت يفرض لأجابه ذلك وهو ظاهر فلا يغلب السبعية
 العقلية في وقت من الأوقات خصوصاً ما يتعلق بالشهوات الحيوانية فيكون عصباً الثامن و
 الثمانون أنواعاً الشجاعة ثمانية الأول كبر النفس وهو لا سنهاة بالبشارة والأفضاء على حمل
 الكرامة والهووان وينتبه النفس عن الذنابات الثلاثة النجدة وهو ثقة النفس عند المخاوف بحيث
 لا يخامرها جزع الثالث عظم الهمة وهي فضيلة النفس بها يحتمل سعادة الجمل ضد هاجرة الدنيا
 التي يعرض عند الموت الرابع الصبر وهي فضيلة بها تقوى النفس على احتمال الآلام ومقاومة ما
 على الأهوال والفرق بينه وبين الصبر الذي في العقائد هذا يكون على الأمور الهائلة وذلك
 على الشهوات الهائلة الخامسة الحزم وهي فضيلة النفس كسبها الطمانينة فلا تكون سبعة ولا يهيجها
 الغضب بسهولة وسرعة السادس تكون قوة النفس بغير حركتها عند الحسومات وفي الحروب
 التي يذبت بها عن الجراح وأعلى الشريعة لشدة ما السابعة الشهامة لحرصها على الأعمال العظام للأعداء
 الجبيلة الثامن الاحتمال قوة للنفس شغل آلات البدن في الأمور الحسية باليقين وحصل عادة
 والأمام لتقوية هذه وضعفاً إذا فلا بد أن يكون فيه في غاية الكمال وذلك يقضي العصمة
 التاسع والثمانون العدالة تحدث من الفضائل الثلاثة المتقدمة بعضها في بعض فضيلة
 كمالها وثمانيها وذلك عند مسألة هذه القوى بعضها البعض واستعمالها للقوة المبينة لا
 تتحرك فيغالب ولا تتحرك عند مطلوبها على شوطها عما وتحدث للأشياء بها هبة بجنادها
 أبداً الانضاف من نفسه على نفسه ولا تتم الانضاف والانضاف من غيره والأمام المحل عليها

وتقوم بها فنجبان يكون منه في جميع الأوقات وعلى جميع الأحوال وعلى جميع النفاذ على اكل ما
يمكن ان يكون وذلك هو العصمة التسعون فلدبتنا ان العدالة فينبطل نصف بها الأفتان
من نفسه ومن غيره ومن غير ان يعطى نفسه من النافع أكثر و غيره اقل في الضارة والعكس لا يعطى
نفسه اقل من غيره أكثر لكونه يعمل المساواة التي هي تناسب بين الاشياء ومن هذا المعنى يتقاسم
اعنى العدل واما الجائر فيجلى ان ذلك فانه يطلب لنفسه الزيادة من النافع و لغيره نقصان منه
في الاشياء الضارة يطلب النقصان لنفسه لغيره الزيادة فيجبان يتصف خاكر لكل بهذا الصغر
على اكل الأنواع وذلك هو العصمة الحاد والتسعون من انواع العدالة العباد و هي تعظيم الله
تعالى وتعظيمه وطاعته والاكرام لأولياءه من الملائكة والانباء والرسل والعمل بما توجه السيرة
والامام لانما ذلك والحمل عليه فلا بد ان يكون ذلك منه في كل زمان على اكل الأنواع والوجود
هو العصمة الثاني والتسعون اعلم ان العدالة واسطة بين زيد بن الحسين والآل الظلم وهو التوصل
الى أكثر المقتنيات من حيث لا ينبغي لثابتة الأنظمة وهو الاستجابة في مقتنيات قبل لا ينبغي
كما لا ينبغي لهذا يكون الظالم كثير المال لانه يتوصل اليه من حيث لا يجب بما لا يجب المظلم
يسر المال لانه يتركه من حيث يجب العادل في الوسط لانه يقبض المال من حيث يجب يتركه حين
لا يجب والامام عليه السليم لرفع الاول ويعزف طريقا لوسط التخطف من الثاني فلا بد ان يكون
معصوما ولا يثق بقوله وفعله فهما الثالث والتسعون الامام اما هو للعالم بالشرع و
العمل به فلا بد ان يكون معصوما ولا يتم هذه الفائدة ولم يحصل الوثوق بقوله ولاحتج
الى امام اخر فلهذا الدوام والتسلسل الرابع والتسعون كل معصية لا بد ان يكون لها عقوبة في
مقابلها واقله البعز والنادب ولا بد ان يكون لها معاف غيرا علما بخافة الفاعل قبل
فعله وتجايزه و يشترط منه مع فعله في ذلك لطف للفاعل بائساعة عن الغاصر ومقصود
الثواب باسبغاء العقاب و لغيره من المكلفين فلا بد ان يكون ذلك المغاب بولاية شرعية و
استحقاق واخذ ولا وقع الهرج فلو جاز عليه لك لوجبان يكون غافا اخر بخافة فورية منه لا يسط
يذا فيجبان يكون للامام امام اخر وهو محال الخامس والتسعون موقوف على مطا مات المقتية
الاولى كل فعله غابة فاما ذلله و غيره والثاني اما ان يكفي في حصول الغابة او يتوقف على اخر غيره

بالا ينبغي

والثالث

والثاني لا بد أن يفعل الفاعل ذلك الفعل الموقوف عليه محجباً الغاية من الفعل الآخر والأول لم
والعبث لأنه إما أن يعلم بالتوقف أولاً والثاني هو المحجل والأول يستلزم العبث بالفعل لأنه إذا
كان لغايته ولا يتم تحصيله إلا بالفعل الآخر فاذ لم يفعل لم يعبث المقتضية الثانية نصب محجل
وغيره في القرائض وما يجرها ما أن يكون لا لغرض وهو عبث على الله تعالى محال ولا لغرض محجل
عوده إليه فبقى عوده إلى العباد فاما النفع والضرر والثاني باطل بالضرورة فغير الأول
وهو أن نداع المكلف عن المعاصي وتحملة على الطاعات المقتضية الثالثة لأنه هذه الغاية التي يحكم
فأمر يستعمل عليه إلهياً والمراقبة ويستعمل عليه موجب الحدود والأركان هو الداعي للمكلف
إليه وذلك هو المعصية فليز من نصب الحدود وتقرير الشرائع نصب إمام معصومين من ذلك
وهو المطلوب الشارح والشارح لو لم يكن الإمام معصوماً لزم أنما التخييل لا مرجح ويكون
الإمام غير مكلف والثاني بعبثية باطل فالظلم مثله بيان الملازمة أن إيجاب طاعة الإمام وبعبثية
أتمها وأصلحها المكلف غير المعصوف فاما أن يكون الإمام مكلفاً غير معصوف أولاً والأول باطل
المرجح من غير مرجح إذ جعل الإمام يقهر بعض المكلفين ليصلحهم دون البعض مع شأوا لكل بالعبث
إليه تعالى ترجيح من غير مرجح والثاني انتفاء المجموع أما بانتفاء التكليف فليز الأمر الثالث
أو بانتفاء عدم العصمة وهو خلاف التقدير والمطلوب الشارح والشارح لو كان الإمام غير
معصوماً لزم أن يكون أقل رتبة عند الله تعالى ومحال من العام والثاني باطل فالظلم مثله بيان
الملازمة أن الإمام أتمها وأصلحها المكلف غير المعصوف إذا كان الإمام غير معصوف ولم ينصب
له إمام مع إيجاب الله تعالى نصب غيره دون لزم أن يكون قد دعي الله تعالى لمصلحة العوام
مصلحة الإمام فيكون أقل رتبة من العوام لا يقال هذا التمايز على قول المعتز لأن فعله تعالى لغرض
وغاية أما على قولنا أن فعله تعالى لا لغرض وغاية فلا يتم هذا القول فثبت الثاني في الكتب الكلاسيكية
والفاد وعندكم يجوز أن يرجح أحد مقلدين على الآخر لا مرجح كالجائع إذا حضره وغيبان والعطشان
إذا حضره أنا أن والهادب إذا كان له طريقان وشاوت خستة لجميع إلى المذكورين وبهذا أثبتتم
قدرة العبد وجاز أن يكون نصبه للأمانة لطفاله ما نفع من المعاصي كصبي لغرض مخوف غيره
العقوبة وخوف من العزل أو نقول علو مرتبة وجوب أن لا يكون عليه نيل آخر فليس هو نقص تبه

بل علو مرتبة لا نأقوله الحق انه تعالى يفعل الغرض لا أن كل فعل يقع لا لغرض فهو عبث كل عبث
 يفتيح وكل شيء لا يفعل الله تعالى والتقص إنما يلزم لو عاد الغرض المبدأ إلى عبثه فلا واما أن الجميع بلا
 مرجع فممنوع فشا والمضامح بالنسبة إلى الفاعل العاد والمراجع لزوم المسندة وهو لا خلاف باللفظ فلا سلب
 لكن الجواز من حيث القدرة لا ينافي عدمه من حيث الحكمة والامتناع هنا في الثاني وهو المطلوب بل لنا
 لكن اذا كان المانع والحامل للمكلفين هو الامام فلو لم يكن ممنوعا لم يتحقق منهم ضا كان يحصل المصنوع
 كونه ريبا ومروءا اذا نسب إلى النجاة لاخر فبقية كان الثاني اوله وادخل في الاعتبار عند الله تعالى وهو
 من العزل انما يمنع لو كان ممنوعا وانما اذا كان هو الفاعل المكلف فلا يتحقق خوف من العزل ايضا فان خوفه
 من ذلك انما يتحقق مع عصيته لم فاع مع مواقفه في ايام العاصي فلا ايضا فان خوف المكلفين المصنوع
 والمنع عن المعاصي اكثر من غيرهما وانه مع غيرها اكثر وكان داعيا إلى اتخاذ النصب غير المعصوم والافضل
 امتناعا اكثر لا باعتبار اخر الثامن والتسعون لو كان الامام غير معصوم لم ان يكون الله تعالى ناقضا
 لغرضه الثاني باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة انه تعالى انما يطلب بالامام دفع المعاصي والكليتين ووقوع
 الطاعات فاذا كان الامام غير معصوم لم يكن له امام اخر لم ينقض الغرض لان دفع المعاصي ووقوع الطاعات
 لا يصح ولا من المعصوم ولو لم يكن الامام معصوما لم ان يكون الله تعالى ناقضا لغرضه وبطلان الثاني ظاهر
 التاسع والتسعون لو لم يكن الامام معصوما لم ان يخرج من غير مرجع والتسلسل والثالث بعبثية باطل فالمقدم
 مثله بيان الملازمة ان نصب الامام انما هو لنفع المكلفين غير المعصوم فان لم يكن الامام معصوما لم يكن له
 امام اخر لم يخصص غير الامام بالنفع دون الامام وهو مرجع من غير مرجع وان كان له امام اخر فقلنا
 الكلام البتة وتسلسل المائة القوة المدركة والقوة الشهوية والمدرك والقدرة على حصول اللذان و
 بقاء النوع وذلك منع جناب البعض المعاني بها الاخر او عملا وبالعكس الموجب مجمل الشروع المعاوضة على
 نظام النوع لكن يلزم هذه الاشياء المتعاقبة الفساد كما ان خلوها التاخر وان استلوت خلوها لا
 يستحق خلوها والقوة العقلية المتعاقبة لغير التكليف مع التكليف ومع نصب نفس معصومة كل زمان
 فانه مانع لهذه الشهوات هو عملة زوال هذا اللان الذي هو المفسدة لاعلى وجه مجبر بحيث يمنع بتكليف
 وهو مفدور لله تعالى ولا يحسن انتفاء هذه المسندة على الوجه المذكور لا بهذه الاشياء الثلاثة فلهذا
 خلفها ولا لكان الله تعالى فاعلا لسبب المسندة مع قدرته على فعل سبب انتفاها على وجه لا ينافي

التكليف وهذا يتبع عقلا لا يجوز الحكم ان يكون هو سبب العسدة فعلا الله عن ذلك علوا كبيرا
ب
ما لله الرحمن الرحيم المائدة الرابعة لا تدرك الاذهان على
وجوب عصمة الامام عليه السلام الاول القوة الشهوية والوهيية منشا العسدة والقوة العقلية منشا
الصحة وهي المائدة لها والامام اما جعل معاضد الثابتة ومتممات الفعلية في كل وقت فغلبة الاولى
في كثير من الناس لا يستلزم ذلك الامع كونه معصوما او غير المعصوم فلهي الشهوية والغضبية عليه
يكون العقلية مغلوقة معه فلا يحصل المنع منه الثالث على الحاجة الى الامام في القوة العقلية اما غلبة
القوة الشهوية بالقوة او بالفعل والثالث اما اذا ما اوزن بحيلة وهذه مانعة لخلو وهو طاردا
لو كانت القوة الشهوية مغلوقة للعقلية كما في كل الناس لم يتحج فصل الطاعات والانتفاء عن
المعاصي مع العلم بها الى الامام لا يتحقق سبب الاول الذي من جملة القدوة والداعي لانتفاء الضاويجب
انتفاء سبب الثابتة ويستحيل وجود ذي البتد بدون مبدئية فمتنع فثبت صحة التفصلة فنقول
الاول يستلزم وجوب عصمة الامام لان تقيض الممكنة اتماما للضرورة ولشئ ذلك الى الاما
غير المعصوم فحاج الى الآخر ويستلزم وبالتالي بلزم الاستغناء عن الامام في اكثر الوقت لا كذا
في اكثر الاصناف ولا يكون الحاجة اليه لا نادرا وهو محال والثالث هو المطلوب في غير المعصوم يتحقق
فيه هذا احتياج الى امام اخر وسلسل في ابدان يكون معصوما وهذا القسم الثالث هو الحق الثالث
لو كان الامام غير معصوم لم يحجز نسبة بالنسبة كذا في الثاني باطل فالمقدم مثله بيان للملازمة
الامة متساوية في هذا المعنى فترجح احدهم للامامة بترجح من فترجح وهو محال ولو جود علة
الاحتياج منه فلا يتفاد المكلفون اليه لا بامر النبي واما بطلان الثالث فبالافتقار ولا يستعمل
من النبي عليه الصلوة والسلام الامر بطاعة من يجوز عليه الخطا في جميع ما يأمرون به وينهون عنه ولا يثم
بوجود لان الناس يترفعان بين من شرط العصمة فواجب النص ومنهم من لم يشترطها فلم يوجب النص
الرابع الامكان هو شأ وطرف الوجود والعدم بالنسبة الى الماهية وملوثة وهو علة الحاجة
الى العلة المتساوية للنسبة في الطرفين بل الواجبة وعلة احتياج الامة الى الامام هو امكان
المعاصي والطاعات عليهم فلا يبدان يجب للعلة في الطاعات وعدم المعاصي ان لا يكون ذلك ممكنا
لها وهو معنى العصمة الخاص الممكن محتاج الى غيره من حيث الامكان والمغايير من حيث الامكان هو

الواجب فالممكن حيث هو محتاج الى الواجب فكل الطاعة محتاج الى واجبه وهو المصطفى ان يكون
الامام معصوما السادس الممكن محتاج الى العلة في وجوبه ولا شئ غير الواجب من حيث هو ضرورة
واجب يفيد الوجوب فكل علة للممكن فهي واجبه اذا تقرر ذلك فالامام علة في فعل الطاعة
فيجب وجودها للامام وهو معنى العصمة وهو المطلوب لا يقال هذا التمايز في العلة الثانية التمايز
على اننا منع عمومها فان الامكان بنفسه عند قوم علة لكن ناقصة ومما انتم فيه كذلك والامام ليس
من العلل الموجبة والامام يقع معه معصية من مكلف البتة وايضا فلان المطلوب من الامام بتقريب
المكلف لا وجوب وقوع الطاعة والا لا يقع التكليف وكان بها لا يطاؤ وهو باطل قطعاً لانه
يلزم ان لا يكون لطفاً فلا يجب وهو يخرج بالابطال وايضا فلان المطلوب من الامام ترجيحاً
عند المكلف مع امكان التيقض والا لزم الجبر فيجب فيه ترجيح مع مكان التيقض فلا يلزم العصمة
ولا وجوبها وايضا فانه لو وجب وجود الطاعة مع الامام لزم الجبر في حقه فلا يكون مكلفاً بل
نفي فضيلته في العصمة لاننا نقول كل علة سواء كانت تامة او ناقصة فانه يجب ان تكون واجبة
في الجملة فان المشكل في الشاوية لا يصلح للعلة فان الشاوية من حيث هو لا يصلح للجبر وهو
والامكان لا يصلح للعلة لانه علة ولا لزم وجوب الممكن والسل وكل علة فلا يتحقق له في
نفسه ولا يعين ولا شئ مما لا يقتضيه ولا يختص بعلة بل امتناع علة الامكان في وجودها
بل هي مما يذكر تنبيهه وايضا فان العلة المقتضية للجبر لا بد من وجوبها رجحاناً والا لم يقفل
علة مقتضية فيقتضيه حال الشاوية بالنسبة الى الله تعالى فتعني ما لم يرجح بداهة وازادة في وجوب
التيقض او بالامتناع ولا يعنى بالعصمة الا ذلك والامام فتدلى انه ليس العمل الموجب بل من
المرتجة مع قدرة وعلم المكلف وهذا يكفي في الواجب لا لخاله خرج المكلف عن التكليف هذا
خلف والامام المطلوب منه التيقض في حق المكلف عصياناً له ثم يتيقظه ما لا يترك له مجوراً مرسوماً
ما بالعصية فلا يكون مقرباً فلا يفرض كونه مقرباً الامع وجوب الطاعة منه وامتناع العصية هو لطف
وايضا فانه معنى كونه مقرباً لانه علة ناقصة وقد قرنا ان كل ما هو علة لا بد من وجوبه وهو
موجب عن الثالث واما الرابع فباطل لاننا لا نقول بوجوب الطاعة لنا في القعدة بل الوجوب
الى الداعي الذي للامام باعتبار اللطف الزايد والوجوب بالنظر الى الداعي لاننا لا نعلم ان الامكان حيث

يختص

القدرة لا خلافا لا اعتبارا فلا يجبر السامع كل مكلف ما أمور يجمع الطاعات مع اجتماع شرائط
 الوجوب ومنها من الغالبية كذلك وهذا هو العصمة فالعصمة مطلوبة من الكل وغاية الأمام
 التقرب منها فكل واحد من الأمة ممكن العصمة بحسب الأماكن فلو لم يكن واجب العصمة لم يكن غلة
 ما في ثبوت الممكن لما تقر في المعقول من وجوب جود العلة الثامن لو كان الأمام غير معصوم
 لزم احدا من الأماخون أو كون يفيض الملائمة علة غائبة بحاجته في الوجود للمسلمين والثامن
 بقسمة باطل فالقدم مثله بيان الملائمة بتوقف على مقتضى أحدهما ان بقاء نظام النوع و
 ودفع الهرج والمرج علة غائبة مفصولة من نصب الأمام وتباينه بها ان ساواة الأمام لبعضه في
 عدم العصمة وعدم التقرب عليه مع اختلاف الأهواء وبناي الأراء موجب للتنازع والهرج و
 المرجع وهو عظم الأسباب في اتاده الفتن وإقامة الحروب لأننا من في الرياسات المنصوبة ذلك
 فكيف مثل هذا الأمر العظيم إذ يفتر ذلك فقولوا لم يكن الأمام معصوما كان تعيينه لنا
 ان يكون نص النبي صلى الله عليه وآله والا ولا يلزم منه خرافة لأجاء إذا لم يكن من وجوب
 العصمة والنص ومن يفهمها ولا ثالث فالثالث خرافة لأجاء والثاني وهو ان يكون نص النبي
 يلزم منه اختلاف نظام النوع والهرج والمرج وهو ظاهر لكن ان نظام النوع واضدا دائما ذكر فإية
 مجامعة في الوجود للأمام فيكون يفيض الملائمة علة غائبة بحاجته في الوجود للمسلمين وأما
 بطلان الثاني بقسمة نظام الناس فقد انفا على الظلم جاز لو فقهه واستحاله الصبيح
 ثلثه ولا سئلزم عدمه عدم التكليف وثبوته بالحال والظلم فيجب فوجب في الحكمة التكليف بتركه
 والا لكان اغراء بالبغي والتكليف غير كاف في التقرب من تركه والا لم يجب الرتبس والشماعة
 فلما وجب طاعته على المكلفين كافة وحرم معصيته وانا جلد فقال فإصبه ان يقتل او يرد في
 طاعته مع عدم لطف زايد يمنع معه اختيار المكلف للظلم وان كان فاداعية بحيث لا يرتفع التكليف
 لكان اغراء بالبغي وقباده ممكن منه مع عدم الصفات اذ تجرد التكليف لا يكفي وهذا فيجب قطعاً
 فلا بد من إخراج الله بطاعته وحرم معصيته ولم يقتل فإصبه ان يقتل او يرد في طاعته من لطف
 زايد يمنع معه اختياره للظلم وهذا هو العصمة وهو المطلوب العاشر علة الاحتياج إلى الأمام
 هو القلعة على المعصية والقوة الشهوية وعدم العصمة ولم يكف التكليف وحده فلا بد من إيجاب

يمكن الأمام من التكليف بإيجاب طاعته لم يبحث بتسلط على الكل ويكون قادرا عليه ثم من غير كسر
 اذ نفرد ذلك فنقول بحكم غير المعصوم كاد كذا زيادة في افادته على أنواع الظلم والمعاصير وقد
 بان فيما مضى وجوب الأمام المعتبر والتقدم مع وجود الفلذة على المعصية ولم يكف بالتكليف مع ما
 الفلذة وزيادة التمكن في ان لا يكفى التكليف وحده ويجب للأمام مكان يجبان يكون مؤثرا لا يهين
 لكن باستدراجه بالطاعة من الكرامة ولا يكون من فرض ما هذا خلف الحد بمشرا لا اعتبارا وجوب
 الأمام لمخصوصية المكلف بل الموجب لوجوبه هو فلو لم يكن المكلف وعدم العصية والتكليف فلو لم يكن
 الامام معصوما لم يتحقق الموجب فيجب ان يكون للأمام امام اخر ونقل الكلام اليه والذوالفلسفة
 محالان فتبين ان يكون الامام معصوما الثاني عشر ان يجبا الأمام لجميع المكلفين مع عدم العصية
 او بعصية او لا لو احدى منهم والثاني باطل والاولم الذي جميع من غير ترجيح والثالث باطل ايضا لما بينا
 من وجوب الأمام فتبين الاول فيكون للأمام امام اخر الثالث عشر علة الثاني منافية وهو ظاهر
 الامانة هي علة الفرع من الطاعة والبعده عن المعصية فلا بد ان تكون منافية للفرع من المعصية والبعده
 عن الطاعة وتحقق احد المناهضين يلزم نفي الآخر فيجوز على الأمام الفرع من المعصية والبعده عن
 الطاعة في وقت ما لتحقيق الامانة في جميع الاوقات فيشتمل عليه المعصية وترك الطاعة وهذا هو
 وجوب العصية والأمام وان لم يكن علة اامة فهو حكم لجزء الاخر من العلة وهو ظاهر الرابع عشر
 لا يجوز بفضان اللطف للوجوب لمكلف حصوله لاجز او النجاء بحرية مفصلة لمكلف لصلحة اخر
 وهو محال وقد تبنا ان يمكن غير المعصوم زيادة افادته على المعاصير والتكليف وحده مع علمه
 ان زيادة في افادته غير كاف فيها او لعدم الكفاية فلو لم يكن له امام لنفسه لطف لاجل لطف
 مكلف اخر فيحصل محض المنفعة المكلف لصلحة اخر وهذا ظلم لا يجوز لما سبق ذكره لو كان غير
 المعصوم في اللطف لكان اما ان يكفى نفسه ولغيره او لنفسه خاصة ولا لو احدى منها والا لاول باطل
 لوجوه احدها انه لو كفى فاما باعتبار التكليف واعتبارا واعتبارا الامانة الا غيرهما قطعاً
 الجماع والا لاول باطل والا لم يجز الى امام اخر والثاني كما يقال فحاش القول من التعبد وهو محال
 لان تسلط غير المعصوم زيادة في افادته وبمكينة بل في اخرائه لعلته القوي الشهيرة في الغلب
 الرعية لا فائدة لها على السلطان ولا غزله فلا يتحقق خوفه منهم وثابتها لو كفى لنفسه لغيره كان

فخص بعض البعض من البعض من غير علمه موجب مع فناء محال وقالها ان الامامة لو كانت في القريب
 لنفسه لو يمكن معيبدته اذا الامامة مقررة بمغلة وقد حصلت فيه وتكفي فيلزم قرب من الطاعة اما
 وبعده عن المعاصي واما وهذا هو العصمة ولا يمكن ان يتحقق هذا في حق الغير لان الغير يجوز علم
 علم الامام به ولا يقرب الامام هو باعتبار الحمل على الطاعة وترك العصية بمعنى انه مع علمه وقوة
 المكلف منه وعلمه يعلم التجاوز بوجود منه داعي الفعل والاضايف فقرب الامامة وقرب من العدل
 الموجبة وهي متحققة في الامام مع علم الشروط في غير خفي من قرب من الطاعة وبعده عن العصية
 هذا هو العصمة والثاني لما ذكرنا وتكلم ان لا يكون لطفا لغيره فلا يكون اما ما له هذا خلف
 الثالث باطل والا لخلابعض الكلفين عن اللطف او كان للامام امام اخر والرابع برفع امامته هو
 المطلوب فلا شيء من غير المعصية بامام السادس عشر لا شيء من غير المعصية ممكنه واجاب طاعة جميع
 ما بامر به وبني وبقتل وتبطل لطف وكل امام ممكنه واجاب طاعة في ذلك كله لطف ينتج لاشي
 من غير المعصية بامام وهو المطلوب لا يقال هذا ما ليس الشك الثاني بشرط انتاجه وام الصغير كون
 الكبير منعكته سلبا وعدم استكمال الممكنة الامع الضرورية او تجعل كبير لا حدى المشروطين و
 الصغير ههنا اخبرته او يمكنه اذ فلا يعلم الله تعالى ان بعض الكلفين من المعصية لا بامر باعتبار
 الامامة الا بالطاعة ولا ينهي عن المعصية فيكون يمكنه لطف والكبير يمنع كونه ضرورية ما البرها
 عليه لا نأفوقا اما ان يتفرد في العقول ان الامام النصيب يستعمل مدونة معصية منه ويستعمل امر
 بمعصية ونهيه عن طاعة ويستعمل عليه الخطاء ولا يتفرد ذلك فان كان الاول فهذا هو وجوب
 العصمة وان كان الثاني لزم احدا من اما امكن صيرورة المعصية طاعة بمجرد اختيار الانسان غير
 معصو واخر واما نقض الغرض لا لزم بغضه باطل فالمرم مثله اما الملائمة فلا تامة اما ان يجيب
 على المكلف في نفس الامر جميع ما بامر به وان كان معصية ويستعمل طاعة ولا يجب الاما يكون طاعة و
 الاول يستلزم الاول وهو ظاهر والثاني يستلزم الثاني اذ يجوز المكلف ان لا يكون ما امر به واجبا
 عليه في نفس الامر فلا ينفاد الفعل ويظهر الشائع وهو نقض الغرض فلا يكون لطفا بالضرورة
 ففعله ان لا ضرورة سلبنا لكن الثانية ضرورة قطعاً واختلاط الضرورية مع غيرهما

الشكل الثاني ينتج ضروريته وفلما وضحا ذلك في كتبنا المنطقية السابعة عشر يمكن غير المعصوم و
 الإيجاب طاعته في جميع أواصره من غير جهاد ولا نظر مفسدة ولا شيء من فيكس الأوامر والإيجاب طاعته
 بمفسدة ويلزمها لا شيء من غير المعصوم بأوامر والطاعة شأن طاعة وانما تقدم الشا من غير الإيجاب طاعة
 الأوامر لو علم أنه مقرب إلى الطاعة بعد عن العصية وانما يحصل ذلك لو لم يجوز عليه المكلف العصية
 ولا غيرها وذلك هو العصية السابعة عشر لو لم يكن الأوامر معصوما لما لم يؤمن به جواز المعصية
 فكان تخصيص أحد به وجوب الطاعة والزبابة ترجيح بل يرجح وهو محذور العترة لا شيء من غير المعصوم
 طاعته في جميع أواصره سواء علم بكونه طاعة في نفس الأمر ولا ينتج لا شيء من غير المعصوم بأوامر اما الصغير
 فلا أن لا مؤدبه انما يجب مع علم المأمور بكونه طاعة يستحق عليه الثواب ويطهره لا يجوز له كون المأمور
 ذنباً وان لا أمر فلا مؤدبه معصيته وبما لا بد من طاعته ثمة بقوله المكلف عن الأوامر لا يتبعه عن تركها شيئاً
 التكليف وانما الكبر فلا نذول ذلك لأن مقت فائدة ولم تخامد الحاد والعشرون الأنا بحت
 البتة في حفظ الشريعة وتقريب المكلف من الطاعة وتبعيد عن المعصية وإقامة الحدود والجماد وحفظ
 نظام النوع فنقول كل من هذه يكون معصوماً فلو لم يكن معصوماً لزم مساواة البتة الجماد فلا
 يختص بحفظ الشريعة ومنه بل يفهمون مقامه فيه فيبقى جنابهم إليه فيه وانما الثاني فإذا لم يكن
 معصوماً سائر غيره فلو صلح لتقريب غيره مع مساواة إياه لصلح لتقريب نفسه فلم يوجب إليه فيه
 والأمانة وإنما في التمكن وانما الثالث فنقول العلة الموجبة لضرب الأوامر لأقامة الحدود جواز
 وجوبها على المكلف المعلوم لعدم العصية فلو لم يكن الأوامر معصوماً لزم أحد الأمرين اما التبرج
 بل لا يرجح وانما الثاني والبال في بسمه باطل فالظلم مثله بيان الملازمة ان الأوامر اذا لم يكن معصوماً
 وجد منه علة نصب بهم لحدوده فانه ان لا يترجح لأحد فامة لحد عليه ويترجح فان كان الأمر
 لزم التبرج من غير ترجح اذ علة نصب بهم عليه موجودة فيه ونصبه على المكلفين الباقيين ومنه يستلزم
 ذلك وهو أيضاً خارج للأجماع وان كان الثاني فاما الرقبة فلم يرد عليه علمهم وعليهم عليه
 هو وثنا قض وانما الرابع فان لم يكن معصوماً جواز المكلف خطائته في الدعاء إلى الجهاد فلا يبدل
 نفسه لعدم يقينه بالصواب وانما الخامس في تسلط غير المعصوم على المؤمنين عليه خلال النظام
 فلو ظهر ان مع عدم عصية الأوامر لا يحصل شيء من هذه المفاصل فلو ظهر ان عدم عصية الأوامر لا يحصل

والمعصية لا تكون إلا بغير طاعة ولا يجوز عليه إلا ما لا يوجب طاعة

والأوامر لا تكون إلا بغير طاعة ولا يجوز عليه إلا ما لا يوجب طاعة

والمعصية لا تكون إلا بغير طاعة ولا يجوز عليه إلا ما لا يوجب طاعة

الغرض وينبغي فائدة نصبه الثاني والعشرون لا شئ من غير المعصوم فله حجة وكل امام فله حجة
 ينتج لا شئ من غير المعصوم بامام اما الصنعة فلا لا دليل شرطه عدم احتمال التفسير واحتمال
 الخطأ فيه ظاهر لوجود القلدة والداعي وهو انه يهوى والاضاف لغيره من المجتهدين اذ لا ضاف
 لا البيع والعلم يقبح وهو منافع غير المعصوم والامامة زيادة في التكليف في الصفات في المجتهدين
 هو معتبر الى خوفه من الزيادة ما اكبر فلا انه قائم مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في طاعة الثالث والعشرون
 عدم فعل البيع اما لعدم القلدة عليه والعلم يقبح مع انشاء الداعي وثبوت الصفات فلا يكون
 لعدم العلم بنفس الفعل في الاختيار اذ الفعل الاختيار تابع للقدرة التابع للعلم اذ مع ثبوت القلدة
 والجعل بالبيع وثبوت الداعي وانشاء الصفات والعلم بالفعل يجب الفعل قطعا فعدم انشاء الاما
 بالبيع ما لعدم القلدة والعلم يقبح انشاء الداعي وهذا العلم اذ لم يكن الامام معصوما ساو
 فيه غيره من المجتهدين ولو زاد عليهم لكان تلك الزيادة لا تطلع عليها الا اذا اذنا ودواعي الشهوة
 موجود متحقق فساو فيه غيره وعدمه مخفي لا تطلع عليه حجة الاغلب واما الصفات فليس لا
 التكليف والقوة العقلية ولا ما دخل لها عند انشاعه ولا يفي ايضا بمنع القوة الشهوية اذ لو
 صلحت الصفات في التامة دائما كان معصوما وصارفة التكليف لا يكفي في غير المعصوم ولا يجب
 نصب الامام لساواة غيره وايضا لان ذلك الصفات اما ان يجب بحقيقة دائما ولا والا
 ليس لم كونه معصوما مع انه خلاف الاجماع والثاني لا يصلح في الاغلب لساو المجتهدين العلم بحصول
 وهو ظاهر وايضا فان الامام اذ لم يكن معصوما لم يحصل بحجة بثبوت الصفات لان البحث في الصفات
 انما واثبات فان الامام اذ لم يكن معصوما ساو فيه غيره في الصفات ولو ثبت تفاوت لم يرد ذلك
 لعدم الاغلب لا بد من ذلك واما عدم العلم بالفعل فباطل لان القلدة عليه ولا انه يكون من
 باب الانقضاء والندقة ولا يجب فيه اذ انفق ذلك فنقول الامام اذ لم يكن معصوما لم يكن فله حجة
 على المجتهدين لساواتهم اباؤه العلم ولا على غيرهم لان الحجة اما تكون حجة مع عدم احتمال التفسير
 وساواة غيره من المجتهدين فليس ترجح بالتقليد او من العكس والامامة زيادة في التكليف في الصفات
 فيصلح للصفاته ومن ليس فله حجة لا يصلح للامامة لان الامام خليفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه
 وقائم مقامه الرابع والعشرون علم الحاجة الى الامام هو التكليف وعدم العصمة فلو لم يكن

الامام معصوما لم يحصل اندفاع الحاجة لشوق علمها فاخرج مع وجود الامام الى امام فلا يكون
 ما فرض اماما محالجا اليه الخامس والعشرون عدم العصمة مع غلبة القوة الشهوية في اكثر الناس
 هو سبب الخطا والامام عليه السلام مانع ومانع السبب يجعل ان يكون من جنسه مثله فلا بد من سبب
 ومضاد لهما فلا بد ان يكون الامام معصوما الشاشر والعشرون الامام لا سبب له في الخطا في
 الناس والاول فلو جاز عليه ذلك لا تنفصل العزلة التاسع والعشرون الناس على ثلاث مراتب الاولى
 الذين لا يجوز عليهم الخطا والثانية المصرون على ذلك الثالثة الواسطة بينهم وبين
 من يجوز عليهم الخطا ثالثة يفعلونه وباد لا يفعلونه ولهم مراتب في القرب من احد الطرفين فبعد
 من الاخر لا يتناهي فقط ما امر الامام التقرب الى الموتى والابتعاد عن الثانية فحال ان يكون
 من الثانية والثالثة فغير ان يكون من الاولى الثامن والعشرون انما الامام رفع الخطا وبعد
 عن المعاصي فهو علة في تنقيص الخطا والمعاصي مع علمه وقدرته وطاعة الكلفة وعلة في تنقيص الخطا
 اجتماعها معا لاجتماع التقيضان والشرائط في نفسه فاحصله بحتمه ففسيح صدره لخطا منه
 عليه لم يكون معصوما الناس والعشرون لو لم يكن الامام معصوما لم تكن الناس في الاذن باطل
 فالمرقم مثله اما الملائمة فلان المكلف مع اللطف القربا البعدا قربا الى الطاعة والبعدا عن العصية
 من المكلف المساوية له في عدم العصمة اذ لم يكن له ذلك اللطف فالمكلف الذي له امام اقرب الى الطاعة
 والبعد عن العصية من المكلف المساوي له في عدم العصمة اذ لم يكن له امام فاهو عليه فلو لم يكن الامام
 معصوما كان المأموم اقرب منه الى الطاعة والبعد عن العصية لاننا بينا ان الواسطة والقهر وزيادة
 في التمكن لا يقتضي منع ما توجب القوة الشهوية والغضبية والا قربا الى اللطف والى بالامتناع
 وامتثال امره وبالعامة مما لا يتردد في ان لا يوجب عليه امتثال امره الامام اصلا والبالغة
 بل فله يجب على الامام ذلك فلا يكون من فرض مائا ومن فرض واجب الطاعة واجب الطاعة وهو
 تناقض فاما بطلان الثالث فظاهر التلافيون الامام امره وكلامه دليل فاطع على الصحة من حيث انه
 كلامه ولا شيء من غير المعصوم كلامه دليل فاطع من حيث انه كلامه فلا شيء من غير المعصوم كلامه
 الصغرى ان مخالف كلام الامام مخطي فطعا ومجمل فانه الى ان يبقى الحكم امره وكما ليس دليل فاطع
 لا يقطع بخطا ولا يوجب قتاله واما الكبر فظاهر لاحتمال خطا الحاكم والثلاثون كلام غير

كيف لا وفقد نهى عن اتباع الطرق وأما الكبير في فظايم الاحتمال اخطاء السادس والثلاثون كلما
 كنا مكلفين بالحق والصواب في جميع الاحكام كان الامام معصوما لكن المقدم حق فالتالي مثله
 اما الملازمة فلان الصواب والحق في جميع الاحكام لا بد من طريق العلم به والام يقع التكليف به
 الاستحالة بتكليف ما لا يطاق والتسعة والكتاب لا يفيدان ذلك للجهل من قطعاً فغير ان يكون هو
 الامام واما حقيقة المقدم فلو جهل حدهما اما ان نكون مكلفين بالحق والصواب في جميع الاحكام او
 لا نكون مكلفين بالحق والصواب في شيء من الاحكام اذ في البعض دون البعض والثالث باطل قطعاً
 لانه ترجح من غير ترجح ولان البعض الاخير لم تكن مكلفين في ذلك البعض شيء فهو محال وبالخطا وهو
 محال لا لا لا يغني بالصواب الاما كلف الله تعالى به ولا ان الخطا يستحيل التكليف به فغير العلم الاول
 فتثبت ما قلناه وقاينهما ان احكام الله تعالى ليست مفوضة اليهنا ولا اجبارنا ونحن مكلفون بمخالف
 الوفايع اذ لم نختر في واقعة فيها حكم الله تعالى بل نحن مأمورون بذلك الحكم بغيره والمجهول لا يمكنه
 ذلك من الكتاب والسنة فغير ان الامام المعصوم اذ غير لا يفيد السابعة والثلاثون الامام لطف في هذا
 الواجبات والطاقات ومجبت البتحات وارتفاع الفساق وانظام امر الخلق وهو لطف ايضا
 الشرايع بان يفسر مجازها ويبين محملها ويوضح عن الاغراض الملبسة فيها ويكون المنفع في الخلاف
 الواقع فيها الادلة الشرعية عليه كالتكليف ويكون من وراء التالفين معنى وقع منهم ما هو خارج عنهم
 من الاغراض عن النقل بين ذلك وكان التحجيرة واعتراض فاضل الفضلاء عبد الجبار بان قال المكلفون
 يعلمون كون الامام حجة باضطرار او باستدلال فان قلتم باضطرار ونقصتمهم لا يثبت في ذلك قلنا
 يجوز ذلك في سائر امور الدين ان نعلمه باضطرار ولا يقدح النقص فيه فيقع الاستغناء عن الاستدلال
 وان قلتم باستدلال قلنا فنقصتمهم منه من قيامهم بما كلفوه من الاستدلال على كونه حجة فان
 قلتم نعم لموت الحاجة الامام اخر ويدل على ذلك الامام في الكلام في الامام الاول ومنع التسلسل
 فلا يثبت لاجل الله لا نشأه كما لا يثبت الواحد فلا بد من القول بانه يمكنهم معرفة الحجة والقبول
 بصحة من غير حجة فقول مجوز ومثل ذلك في سائر ما كلفوا به وان كان النقص قائما اجاب السيد
 المرتضى قدس سره بوجهين الاول ان هذا الاغراض منتهى على مقدمته من حجة ما ان عمدة الحاجة الى
 الامام هي ان يعلم منه ما لا يعلم عند عدمه لا غير وقاينهما ان ما كان لطفاً في بعض التكليفات

يمكن لطفها جميعها وهاتان المقتضيتان باطلتان فالاعتراض باطل أما بطلان المقتضية لأصلها
 انما ينشأ الحاجة الى الامام لأجل تعلمنا ما ينجزه بفقدنا بل فلنا بالاجتناب انية اشتباه منه
 العلم ومنها كونه لطفًا في غبابة البصيح وفعل الواجب لا يقع الاستغناء عنه ولو علمنا الكل بالاجتناب
 لأن الاخلال بها علمناه اضطرار المتوقع منا عند فقد الامام ولا يمنع العلم بوجوب الفعل من
 الاخلال به ولا العلم بيقينه من الامام عليه فان أكثر من يقدم على الظلم وفعل الفبايح يكون غاملاً
 بيقينه ولما بطلان المقتضية الثانية قلنا اللطف لا يجب عمومته بل في الاطلاق العموم والمخصوص
 المطلقان ومن وجهه فلا يجب في كون الامام لطفًا في رهنها في الظلم والبغي ووزم العدل والانتصاف
 ان يكون لطفًا في كل تكليف حتى في معرفة نفسه الثالثة انه متعارض بالمعرفة بالتوابع لطفًا في معرفة الله
 تعالى فانها اللطف في الواجبات والامتناع عن الفبايح فان كانت لطفًا في نفسها حتى لا يجب على المكلف
 حتى يعرف الثواب والعقاب ويعرف الله تعالى ولا يكون كذلك والاول ظاهر في نفسه والثاني بقوله
 ان اجاز ان يستغنى بعض التكليف عن هذه المعرفة كونها لطفًا في اجاز الاستغناء عنها في بعض
 التكليف لا يقال له في الثواب والعقاب ان لم يكن لطفًا في نفسه من حيث لم يتعمق لك فيها فهاشاك
 ما يقوم مقامها وهو الظن بما فاهم يعرف التكليف من لطف في تكليفه المعرفة وان لم يكن بما تالا للطفه
 في سائر التكليف لا نقول فافزع من اجابا الاستغناء فانا نقول ان معرفة كل الاممة يستحيل ان يكون
 اللطف فيها معرفة الامام لانه لا بد في اقل الاممة من ان يكون معرفته واجبه وان لم يتقدم للمكلف
 معرفة بانام غيره وان استحال ذلك جاز ان يقوم مقام المعرفة بالامام في هذا التكليف غير هذا
 ولا يجب ان يتم هذا الوجه سائر التكليف كما يجب ان يتم اللطف الحاصل للمكلف في استدلاله على
 معرفة الله تعالى ومعرفة ثوابه وعقابه الثامن والثلاثون على الوجود يخرج العقول من الامكان الى
 الوجوب وعلى عدمه يخرج من الامكان الى الامتناع والخرج الى الوجوب لا امتناع لا يجوز ان يكون
 في حد الامكان بل لا بد ان يكون واجبا او مستغنا والامام على في الطاعات وعدم المعاصي فيجب وجوب
 الاول له وامتناع الثانية وهو المطلوب للناس والثلاثون الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله
 اثامن شأنه ان يكون مقررا الى الطاعة ومبعدا عن المعصية ولا يكون مقررا لغيره ولا مبعدا عن الطاعة
 الاخير ولما ان يكون مقررا لغيره ومبعدا عن مقر لغيره في هذا الزمان ولا يبعد وهو طرف للبدل

واما ان يكون مقربا ومبعدا وهو الوسط وكل غير المعصومين في حكم الوسط وانظر الى الآخر لان علة
 الاحتياج الى المقرب المبعده هو عدم العصمة فلو لم يكن المبدء موجودا لزم ان يكون الوسط الآخر
 مبدء وهو محال لا يرغبون الامام عليه السلام يحتاج اليه المكلفون من جهة عدم العصمة ^{بما} يحتاج
 من جهة الاحتياج فالامام مغاير للترتبة من جهة عدم العصمة وكما هو شبيه من جهة عدم العصمة
 فهو معصوم وهو المطلوب ^{للمحتاج} والحادث ^{للمحتاج} ولا يرغبون كل محتاج فهو ناقص من جهة الاحتياج وكما ان
 يزول به الحاجة فالمكلف غير المعصوم يحتاج الى الامام من جهة عدم العصمة وكما انه في ذل هذا الوصف
 ففقدان الامام يحصل العصمة للمكلفين غير المعصومين على حسب ما يمكن فحال ان لا يكون معصوما
 لان الكمال كما لم يذنه ولا ان يحصل العصمة لا يصح من غير المعصوم اذ انما يلزمه بالجل على الطاعة
 والمنع من المعصية بحفظ الشريعة فبما يشبه هو التقوى والعلة المظلمة لغيرها التذني والالتفات
 وجوب نصب الامام في الجملة اما عقلا او شرعا مع كون غير معصوما لا يجهل ان اول ثابت
 فينفي الثاني اما الثاني فلان عدم عصمة المكلفين انما ان يقضي وجوب نصب الامام ولا الاول
 يسئل من اما عصمة الامام او يثبت علة الحاجة معه فلزم وجوب نصب امام اخر ويسئل عن علة
 عصمة ذلك علة الحاجة وعصمة الامام والاكتسبت الحاجة فيحتاج الى امام اخر خارج عن دائرة الغير
 المتناهية والكل باطل ظاهر لا يستحال والثاني يقضي عدم وجوب نصب الامام لان علة وجوب نصبه
 هو التكليف مع عدم العصمة اجاءا الثالث والاربعون المنقضي لوجوب نصب الامام اما علة عصمة
 مجموع الامة من حيث هو مجموع او عدم عصمة البعض الاول باطل لعصمة كل الامة والثاني يسئل
 نصب امام اخر لا لزام مع عدم عصمة لشبوت علة الاحتياج ويسئل من التمسك بالاقوال الواجب من
 عدم العصمة نصب الامام وقد حصل فلا يجب اخر لا فاقول كلما لم ينف علة الحاجة لم ينف الحكم
 فاذا كان علة الحاجة في البعض الموجب للنصب لم ينف في الجملة بهذا المنصوب جب اخر لا يقال منع
 عصمة الامام لم ينف علة الحاجة اليه العصمة وهو عدم عصمة بانه المكلفين يلزم المحذور ولا
 نقول مع طاعة المكلف وانقياده لامر ونهي ينف علة الحاجة فالخلا من المكلف هنا فلا
 يلزم المحذور وانما مع عدم عصمة الامام فلا ينف مع انقياد المكلف وطاعته فلا يمكن التكليف
 حيث لا ينف هذا المنقضي لا يحصل الطاعة بل طلب العصمة من المكلف مع عدم عصمة الامام يكون

تكتلفا بالحال الرابع والأربعون الحاج الشيء فهو من حيث هو بالقوة وإنما يحتاج في خروج من
 القوة إلى الفعل والحاج إليه حال الحاجة إليه لا يمكن أن يكون له ذلك بالقوة بل يكون واجبه
 إذا نقر ذلك فالحاج إلى الأمام هو غير المعصية يحصل العصمة فهي منه بالقوة فيجب أن تكون في
 الأمام أي هي العلة الفاعلية واجبه وهو المطلوب الخامس والأربعون المكلف ما بل للعصمة ولا ما
 فاعل ونسبة الفعل لا القابل بالامكان ونسبة إلى الفاعل بالوجوب فيجب العصمة بالنسبة إلى الأمام وهو
 المطلوب السادس والأربعون هنا مقدمات المقدمة الأولى الفعل حال المرجو حقه حال فكل حال الثاني
 وإنما يقع حال الرجاء المقدمة الثانية أما وجب الأمام لكونه مقربا سقيا بعينه حصوله في فعل الثاني
 ورجحان ثلث المعاصي المقدمة الثالثة بالنظر إلى المرجح لو لم يحصل الرجحان لم يكن فرض مرجحاً حقه
المقدمة الرابعة العصمة ممكنة لكل مكلف لأن معناها فعل الواجبات والاستناع عن الفجائع والله
 أمر بذلك كله لكل مكلف المقدمة الخامسة شرائط ترجيح الأمام للمقدمة الأولى قبول المكلف لأمر أو نهي
 ونواهي وعدم مخالفة ذلك في الشيء الثاني فلو أنه هذا ما يرجع إلى المكلف بحيث لا يلزم به المقدمة السادسة
 مع وجود دليلين الشرطين أما أن يترجح العصمة بالنظر إلى الأمام أولاً والثاني حال لا فرضناه مرجحاً
 وجود شرائط وقد تحققت شرائط فلو لم يترجح لم يكن فرضناه مرجحاً حقه وان ترجح يكون
 بغيره بما وجوه وقد قرنا أن الفعل حال المرجو حقه منسوخ فكون مع وجود الأمام وشرائط العصمة
 واجبه إذا نقر ذلك فنقول لو لم يكن الأمام معصوماً يلزم من تحقق هذين الشرطين وجوب الأمام
 وجوب العصمة فلا يلزم من قول غير المعصية أو أمر غير المعصية ونواهي وجود غير المعصية وحكمه
 انقباض الناس إلى وجوب العصمة وقد ثبت وجوب العصمة عند وجوده وتحقق الشرطين المذكورين
 العصمة فلا يكون مرجحاً ونحو ذلك فرضناه مرجحاً حقه السابع والأربعون هنا مقدمات المقدمة الأولى
 فإن بين وجوب الفعل إلى المكلف شيء أو فعلاً عند القابلين به وبين وجوب صدوره منه هذا
 ظاهر ولا يلزم من الأولى والثانية المقدمة الثانية أما وجب الأمام لكونه لطفاً مقرباً إلى الظاهر ومبغداً
 عن المعصية المقدمة الثالثة ليس المراد من الأمام التقريب عن بعض الظاعات والتباعد عن بعض المعاصي
 بل التقرب من جميع الطاعات والتباعد عن جميع المعاصي مع قبول المكلف منه وقد علمنا بالمراد منه
 التقرب إلى العصمة وعدم ذلك إنما جاء من قبل المكلف لا من قبل المقدمة الرابعة لأن التقرب من

خليفة

الطاعة والتبعية عن المعصية بوجود الأمام وتكليفه وقبول المكلف منه والافتداء بأفعاله بالاعتد
 الأمر والنهي منه وعدم فعله المعصية لا فتداء المكلف به ولا عنه بعد عن اشتغال نهته به وبسقط
 محله من القلوب وعدم تركه لتوابعه فاللطف هو فعل الأمام للطاعات ومنشأه عن المحامد كونه
 بحيث لو قبل المكلف لأمره في لطف أو اللطف واجب لا تأخذه عن هذا التقدير فالواجب هو
 ذلك وهذا هو المعصية ووجه خروجك عن كبح خلق الطاف زائدة بخلافه المكلف ذلك وخبر
 وإن كان بالنظر إلى الفتنة يتشاور الطرفان ولا منافاة بين الأمكان من حيث الفتنة والرجحان من
 جهة الداعي الثاني ولا يعون فظهر ما مضى أن الأمام مرجع الشرطين المذكورين في موضع اعتبارهما
 ومع عدم اشتراطهما يكون المرجح الثاني وفي نفس الأمام لا يمكن اشتراطهما فيكون المرجح الثاني
 بالنسبة إليه فيجب المعصية له ولا يمكن تأخير من رجحانها عن التاسع والأربعون كل غير معصو
 يمكن أن يقرب إلى المعصية ولا شيء من الأمام يمكن أن يقرب إلى المعصية بالضرورة فينتج لاشية من غير المعصو
 بأمام بالضرورة وهو المطلوب المحسوس الأمانة يتم فائدة ما يشاء الأول نصب الله تعالى للأمام الثاني
 نصب الأدلة عليه الثالث قبول الأمام للأمانة الرابع إيجاب الله تعالى على المكلف طاعته وامتناله
 أوامره وتحليله فقال من خالفه الخامس علامتهم ذلك بنصب الأدلة عليه السادس طاعة المكلفين له
 وامتناله أوامره ونواهيهم والحمد لله الأول من فعله تعالى وفعل الأمام والسادس من فعل المكلفين فلو
 لم يكن الأمام معصوا لا تنفي الأول أما أولا فلا إجماع فإن الناس بين فائدين منهم من قال بالنقض وجب
 العصمة ومن لم يوجبها لم يفل بالنقض القول بالنقض مع كون الأمام غير معصوم خارج والإجماع ولم
 يخرج المكلف بذلك بفئاسه بها فيبقى فائدة نصبه مع عدم جرم المكلف بذلك لم يحصل له نزع
 الاتباعه ولا يحصل الرابع أيضا والأمكن اجتماع التقيضين وخروج الواجب والقيض عن كلامنا
 ممتنع وامكان الممتنع ممتنع ولتفحص عقلا الحادثين الخمسون مع اجتماع هذه الشروط يجب التهرب
 لوجود العلة والشرط وارتفاع المانع ولأنه لو لا ذلك لانتفت فائدة الأمانة لأن فائدة التهرب
 المكلف من الطاعة ويتبعه عن المعصية وهو العلة فبقي مع اجتماع الشروط فإذا لم يجب ترك العلة
 فيه بل هو مع تنفي كل ذلك باطل إجماعا وضروره أيضا ولو لم يكن الأمام معصوا لم يجب التهرب
 الثالث والخمسون الممكن ما يجب لم يوجد وقد تقرر ذلك في علم الكلام والعلة انما تقتضي الوجوب

لا التبرجج التجرد والامام مع الشرايط المذكورة علة في التقريب والتباعد فيجب معه ولو لم يكن الامام
معصوما لم يجب التقريب معه وكما لم يجب معه لم يقض التبرجج ايضا لا بسحالة افتضاء العلة
التبرجج غير المانع من التبعض فلا يكون مرجحا للتقريب بل يبقى مع التقريب على صراحة الامكان
فلا يكون علة وتنبئ فابدا لا بسحالة وجوده حينئذ فيجب كونه معصوما الثالث والخمسون
الامام مع هذه الشرايط هو العلة في التقريب والتباعد فلو لم يجب بذلك فاما ان يجب تباعد
معه ولا علة له غير ذلك والاوّل محال لانغادا لاجماع عليه فان اجماع واقع على ان التقريب هو
الامام والثاني وهو ان لا علة له غير ذلك محال والا لكان اما واجبا او مستغنا او كون الممكن مع
ممكنا على خرافة امكانه هذا خلف فاكل محال الرابع والخمسون اذا اجتمع الشرايط الاربعة الى
الله تعالى والامام لا ينبغي ان يبقى المكلف عذرا البتة ولو لم يكن الامام معصوما لبقى له عذر
من وجهين احدهما انه جازان يخل الامام ببعض الاحكام فيكون المكلف قد ابرأ عذره ثانياً انه
يقول انه لا يوق في ما يقول ولا اعرف صحته الامر قول لا يقول لا يفتد في العلم والوقوف فيقطع
الامام فليزيم الاحكام الخاصة والخمسون والامام اما ان يكون شرطاً في التكليف والا والثاني ان يزيل
عدم وجوبه ولكن قد تحقق انه واجبا بشرط والاوّل اما ان يكون شرطاً من حيث انه مع جماع
الشرايط يمكن ان يقربا ويجبان يقرب والاوّل باطل لانه لو كفي الامكان بعد اجتماع الشرايط
لكفي في المكلف الامكان لانه يمكن ان يتقرب بمجرّد سماعه الاخر الا في الوعد والوعيد فلا يكون
الامام شرطاً وفلغرض ان شرطه والثاني هو المطلوب ذم مع وجود الامام والشرايط الواجبة
الى المكلف لو لم يكن الامام معصوما لم يجب التقريب السادس والخمسون اللطف الذي هو مقرب
الى الطاعة ومبعد عن المعصية الذي هو الشرط في التكليف اما هو عصمة الامام وهي واجبة
بالفصل الاوّل اما ثانياً فلان انتهاء الشرط لان الامام اما هو لطف من حيث قوته العلمية للعلم
العمل فلا يصلح ان يكون نسبتا اليه الامكان والا لساو في المكلفين فيه فكان الامكان الخاص لهم
او باللطيفة منه لان مكان الفعل من الفاعل او في الشرط وفي التقريب من الامكان من غير
الفاعل هذا خلف السابع والخمسون شرايط الفعل الوجودية لا بد ان تكون حاصلة للفاعل
بالفعل والا لم يحصل الفعل ولا يفتد التقريب من الامام الامر قوته العلمية للعلم والعمل فلو لم يكن

حاصله فيه بالفعل لم يكن مقرباً بالفعل عند الشرايط الراجعة الى المكلف لكنه مقرب هذا خلف
 الثامن والخمسون الامكان لا يصلح ان يكون علة لشيء والامام علة في فعل المكلف المكلف به ولا
 نفعه علة لآثر بل مع الشرايط العائدة الى المكلف وليس علة بوجوده وانما اثبتت بل بقاء
 العلم به بالعلم والعمل فلا بد ان يجب له وهو العنصر التاسع والخمسون مجموع ما يتوقف عليه
 الفعل المكلف به من المكلف هو التكليف والاعلم به ويصعب الامام والدلالة عليه وانما المكلف
 له وامره ونهيّه فعند اجتماع الشرايط العائدة الى المكلف يبقى موقوف على ما يرجع الى الامام
 واحواله والتكليف لو كان الفعل ممكناً باق على حد الامكان ما اعدم فعل الله تعالى بوقت
 عليه فعل التكليف ويكون شرطاً يجب فعله عليه تعالى من حيث الحكمة والتكليف فيكون الله
 تعالى قد اخل بالشرط الذي من فعله وهو لا يجوز لانه يحصل للمكلف العذر حينئذ وانما يجب
 المكلف وقد قلنا انه فلا يجمع الشرايط وانما من جهة الامام فلا يكون ما فرض تمام الموقوف عليه
 الموقوف عليه وهو خلاف التقدير فتعبر ان يجب الفعل مع اجتماع الشرايط العائدة الى المكلف
 مع توقف الفعل على ما يرجع الى الامام والله تعالى ولو لم يكن الامام معصوماً لم يجب لجواز ان لا يبر
 المكلف ولا ينهيه واثمه بالمعصية وينهاه عن الطاعة ومع انتفاء العنصر لا يحصل تمام ما يتوقف
 عليه الفعل ومع وجودها يحصل فيجب ان يكون الامام معصوماً وهو المطلوب لثبوت الاسباب
 اما التقاطع واكثرية او ذاتية وعلة الامام لفهم المكلفين بالتكاليف ودفع الهرج ودفع المفسد
 مع انتفاء التكليف لاما الاول فيحتاج معه ومع الشرايط العائدة الى المكلف الاطراف اركان
 الاسباب الاتفاقية لا يصلح للترجيح ولا يجوز ان يكون من الثاني والا لم يكن تمام اللطف فيجب ان
 يكون من الثالث وانما يكون منه اذا كان معصوماً والا لكان معه ممكناً فلا يكون سبباً اذا ثبتا
 المحاذية والستون البداهة التي يخرج ما بالقوة الى الفعل لا يجوز ان يكون بالقوة بل يجب ان يكون
 بالفعل والشيء خال وجوده بقبضه يمنع بالنظر الى تحقق بقبضه والامام هو المخرج للمكلفين بالقوة
 العلمة علما وعلما من القوة الى الفعل في كل حال يفرض بالتبعية لكل واجب تركه معصية يفرض
 احكامهم فيها اليه وذلك حكم عام لكل واحد بواسطة قوته العلمة علما وعلما فيجب ان يكون
 ذلك في الامام بالفعل لا بالقوة ولا يكون بقبضه في كل حال بالتبعية الى كل واجبة وقدر

وترك كل معصية وهذا هو وجوب العصمة الثاني والثالث اناس لما منع اخطاء واجاز
 والا ولا اذ لم يكن نهيته الامام لم ينجح الى امام والثاني هو الحاجة الى الامام فاما البيهقي عليه الخالة
 الجواز او يمنع والاول باطل والا لم يحصل له حاصل والثاني هو المطلوب وانما يمنع مع عصية
 الامام اذ مع عدم العصمة يبقى الامكان وهو ظاهر فلا يخرج الى غير الامتناع الثالث والثستون
 الامامة اما من جهة الفعل الواجب من حيث هو واجب ترك العصية من حيث هو ترك العصية
 ملزمة له ولا منافاة ولا ملزمة والاول محال قطعا بالضرورة وتثبت علته لانها علمية فيها
 والعلة في الشيء لا شائبة والثالث باطل والا بشرط في الامامة العبدية ولم تكن علته في واجب
 ترك معصية من حيث هو واجب ترك معصية ما فلا تكون مقربة وبخلافها كذلك هي
 فية الثاني وهو المطلوب ولانها اذا تحققت الامانة وكانت لانها مستلزمة لفعل الواجب حيث
 هو فعل الواجب ترك المعاصي من حيث هو ترك المعاصي فيجب ان تكون ملزمة لكل الامتناع مخلف
 المعلوم عن علمه فيمنع اجتماعا مع ترك واجبا او فعل معصية والان كل ملزمة بمنع اجتماعه
 مع بقية الامانة فوجبت العصية وهو المطلوب الرابع والثستون الامامة مقربة بمعدة لان معنى اللفظ
 ولا نولاه لما وجبت وقد تحققت في الامام فتكون مرجحة للطاعات بمعدة عن المعاصي لفعلها
 الثاني بمنع مخال الرجوع او فيمنع تحقق ترك واجبا وفعل محرم معها منه وهو المطلوب
 الخامس والثستون كلما لو كان المكلف مطيعا للامام كانت الامانة مقربة الى الطاعة بمعدة
 عن المعصية كان الامام معصوما والاعلى تقدير عدم اجتناب الامام للطاعة واجتنابه العصية
 وقهره عليها لم تكن الامانة مقربة فاذا لم يكن العام معصوما كان هذا التقدير ممكنا لاجتماع
 مقدم الشرطية التي هي مقدم فلا يكون الثاني الادعاء على هذا التقدير فلا تكون الشرطية كلية
 والا لم يكن الامام واجبا اذ ليس المراد منه التقرب في حاله والبعض الواجبات والبعض الكلي
 بل في كل الاحوال بالنسبة الى كل الواجبات لكل المكلفين ولانه تمام الشرط بعد طاعة المكلف
 الا لوجوب اطاعه بعده وهو باطل اجماعا لكن المقدم حق وهو ظاهر فالثاني مثله السادس
 الثستون وانما اما كلنا كان المكلف مطيعا له في جميع اقواله وافعاله كانت الامانة مقربة الى
 الطاعة بمعدة عن المعصية ولا يكون الامام معصوما نفع الجمع لما نفرد في المنطق من اسناد القول

الكلفة مانعة للجمع من عبث المقدم ونفي النكاح لكن الأول صادق بالضرورة فغير كذب الثاني
 فيجب أن يكون الأمام معصوماً الثاني والثالث دائماً أما البس كما كان المكلف مطيعاً فالأمانة
 مفترضة مبعلة أو يكون الأمام معصوماً مانعة خلواً لأن كل مقصلة تسلم من منفصل ما فاعلموا
 من نفي المقدم وعبث الثالث لكن الأول كاذب قطعاً فغير صدق الثالث وهو المطلوب الثامن
الثون أما وجوب الأمانة لدفع الفسدة التي يمكن حصولها من خطأ المكلف مع قبوله بحصول
 المصلحة المناسبة من فعله للمكلف بل ذلواً من غير خطأ على شيء من الكلفين لم يجب الأمانة فلو لم
 يكن الأمام معصوماً مع وجود الأمانة لم يحصل العلة الدافعة لتلك الفسدة والحصول للمصلحة
 مع زيادة مفسدة منها وهو جوار خطائه وحمله المكلف على الخطأ فالفسدة الممكنة المحصورة من
 أهملها يمكنه مع زيادة مفسدة الثاني شرط الوجوب خلوه من وجود المانع فلو لم
 يكن الأمام معصوماً لحازان بقرب المكلف إلى العصية وهذا وجه مفسد ولا مانع له إذا الأمانة
 لا تنافي فعل المعاصي والألزام بها ولا سبب أن يجاب طاعة من يجوز منه دفع المكلف إلى العصية
 ونفي سبب منها مع عدم مانع له ذلك لا الأمانة وهي نافية في التمكن من مفسدة من لا يمكن
 منها إيجابها الثبتون وجوب الأمانة مع عدم عصية الأمام فما لا يجتمعان دائماً والأول ثابت
 فنفي الثاني أما الثاني فلأن مجوز خطأ من كلفاً ما أن يسلم وجوب الأمانة أولاً والأول
 يسلم نفى الوجوب والثاني يسلم العصية والتسلسل لأنه مع عدم العصية يجوز الخطأ من الأمام
 على نفسه وإن يلزم به غيره فالوجوب كذا فاما أن يسلم وجوباً ما أخيراً التسلسل وهو مخالف
 والعصية وهو المطلوب وأما قلنا أنه إذا كان مجوز خطأ لا يسلم الوجوب لأن المقصود
 ليس إلا مجوز الخطأ فاما من كل المكلفين وهو باطل لا يستحال اجتماعهم على الخطأ عندهم فكان
 يلزم أن لا يتحقق المقصود للأمانة ومن بعضهم وهو المقتضو وأما ثبت الأول فلما ثبت وجوبها
 الحادى والثبتون دائماً أن يكون معصوماً موجوداً أو يجب نصب الأمام مانعة خلواً لا التكليف
 ومجوز خطأ موجب للطرف المقابل للطاعة المتعد عن العصية لا ثابتاً ذلك وجوب
 الأمانة وأما على هذا التقدير وينبغي نفي العلة وعبث العلول مانعة خلواً لا لانك العلول
 عن العلة هف فقول كلما لم يكن معصوماً مُحققاً وجب نصبه وإذ لم يكن الأمام معصوماً

وجب مضياً فاما الاول فليس يلزم تحصيل الحاصل وغيره فليدفع التسلسل الثالث والتسعون منى
 وجبت الفلذة والداعي وانقضى التصرف والادارة وجبت جود الفعل والامام ليس المراد منه هو
 إيجاد الفلذة للمكلف بل لايجاد الداعي والادارة فاذا كان المعلول هو الداعي والادارة وجبت ان يكون
 الامام معصوماً لان الفلذة هو الداعي للامام الى الطاعة مع انتفاء الصناعات فيكون واجبا لان الحاجة
 هو جابر الخطاء حيث ان داعيته يمكن فتكون علمته وهي اعي الامام واجبا واذا كان واجبا بقى المطلوب
 ولا نه لوساوي المكلف في جواز الخطاء لم يكن داعي حذرها بالعقوبة او المشاورة بما في الامكان ولنقوة
 المكلف غرض طاعة مثابه في جواز الخطاء ولا ان خطاء ينقضي المكلف عن اتباع فاعله ولو سوط محله من
 المطلوب الثالث والتسعون لو كان الامام غير معصوماً احسنت الامامة والثالث باطل فالعلم مثله
 بيان الملازمة ان وجود الفلذة والى كليف مع عدم وجوب المقتضي مع ولا لما وجبت الامامة لكن الامامة
 ليس بمقترب من حيث انما ينته ولا من حيث فلو تدرى وتكليفه ولا الامامة من حيث هي لا نه زيادة
 في التكليف لان مطلق الرئاسة ليس موجبا للتصويب فان بعض الرقش الذين ادعوا الامامة كناية عن
 فتاق في غاية النجوى بحيث لا يصح الاستدلال بهم في الصلوة وبعضهم بغاؤ في تقييدها بما يكون من حيث
 قربة من الطاعة وفعله باؤها والقرب ليس لذاته ولا من حيث التكليف ولا من حيث الفلذة لا نه بعض
 صالح للترجيح وحده والا لما وجبت الامامة ولا سائرهم العصمة ايضا فغير الواجب من جهة اخرى
 فاما امام اخر والعصمة وهو المطلوب الرابع والتسعون الممكن من حيث هو محتاج الى العلم مغايرة
 له من حيث الامكان ولا يمكن ان يكون ذلك هو الممنوع فتعين ان يكون هو الواجب داعي التكليف
 هو المحتاج الى الامامة في إيجاد المقتضي داعي الامامة الى الطاعات وصانعه عن المعاصي فيكون
 واجبا وعند وجود الفلذة والداعي وانتفاء التصرف يجب الفعل الحاصل التسعون الامانة ايها
 عمود اعوان حتى تشتم فابدها وقبول المكلف لاداره ونواهيها اما العمود فوجه الدلالة على ضد
 وجهه قوله وفعله واجباب طاعته على المكلف وذلك اما الادلة التفصيلية على خصوصيات
 المسائل وهو محال والا لم يجز ذلك الا على الوجه المذكور في التطبيق في الامامة فتعين ان يكون على
 كل فعل من اقواله وافعاله من حيث هي اقواله وافعاله ولو لم يكن معصوماً يتحقق الدلالة على ذلك
 لشام الاحتمال في كل فعل واما الاعوان فهو اقوال وافعال اما من غير كفضل النبي صلى الله عليه

الله والامام قبله والله تعالى ولولم يكن معصوما لما حصل المنع عليه لوجوب طاعته جميع افعاله
 واقضائه ومن حواله كدنيته وموافقته على العبادته ولولم يكن معصوما لكانت افعاله منفردة بها
 ما لكن الامام يجب ان يكون في اتمامها موحدا للدين والاطاعة المكلف ومن نفس قوله بان يتحقق
 المكلف بان يفعله بالفاضة معناها لا يقصد الاضلال ولا الاغرام بالجهل وذلك لا يحصل الا بغير
 وبان يتحقق المكلف حصه ويكون خجرا وكذا البحث في فعله ولولم يكن معصوما لما تحقق ذلك الشاشر
 السبعون الامام يحتاج اليه لتكامل المكلف في قوة العليته بحيث يحصل له العلم بجميع الامور الواجبة
 والانهاء عن المعاصي كلها هذا هو غاية الامام فلولم يكن الامام كاملا في هذه القوة لما حصل منه
 التكامل فيكون معصوما السابع والتبعون ولولم يكن علم العصمة علمه بحاجة الى الامام لم يكن له بها
 ناس في عدم الحاجة لان علمه عدم العلم في اجماع علمه ثابوت الحاجة لوجود المنقضي لها لان
 كل شئ من اذ نظر اليه مما من حيث هما من غير اعتبار ثالث لولم يكن احدهما علمه حاجا لثالثا
 عن الاخر ولو كان ان يحتاج المكلفون الى الامام مع عصمتهم لكان ان يحتاج المكلفون الى الامام منع
 الانبياء الى الامامة والديانة مع ثبوت عصمتهم والعلم بانهم لا يفعلون شيئا من الغيبيات وهو معلق
 الفساد بالضرورة فغير ان تكون علمه الحاجة ارتفاع العصمة وجواز فعل الصبيح فلا يجوز حال الاما
 اثان ان يكون معصوما ما هو ان منه فعل الصبيح وضرر معصوم والثاني باطلا ولا لاخارج الامام اخر
 لحصول علمه الحاجة منه ونفعل الكلام الى ذلك الامام وبذلك تسلسل وينبغي ان لا تنفي علمه الحاجة
 فيحتاج الى امام اخر فلا بد من عصمة الامام اضرر بوجهين الاول فلانهم الكلام على ان المعصوم لا يحتاج
 الى امام ويقولون في ذلك على امر الانبياء فلم نعم ان كل من ثبت عصمته لا يحتاج الى امام ولا يجوز
 ان يعلم الله من بعض عباد وانه اذا نصب اليه اماما اختار الامتناع من كل التبايع وفعل جميع الواجبات
 ومع لم ينصب له اماما لم يخبر ذلك ويكون معصوما الثاني لم لا يجوز ان يحتاج المعصوم مع عصمته
 الى امام فيكون مع وجوده اقرب الى فعل الواجب وترك الصبيح اجاب السيد المرتضى قدس الله سره
 عن الاول بان هذا التقدير الذي قد رتب له وقوع لم يطلع في قولنا ان المعصوم لا يحتاج مع عصمته الى
 الامام لان من كانت بالامام عصمته لم يحتاج الى الامام مع عصمته وانما يحتاج اليه ليكون معصوما
 فيستقر له العصمة بغير الامانة مع الحاجة الى الامانة وانما يكون فسادا لما اعلمنا موافقتنا

على معصوم لم يكن عقدة ثابتة بالأمام وهو مع ذلك يحتاج إلى إمام على أن ثابتاً عليه الدليل البسيط
هذه المغاضاة لا تأملنا وجوب حاجة الناس إلى المعصوم وعدم العصمة وقضينا بأن من كان معصوماً
لا يجب حاجته إلى إمام وإنما يقتضي أن يصح تجوز ذلك فالجواب لا يبالغ فيها احتمالاً لأنه لا حاجة إلى
الإمام لا يجب للمعصوم وعن الثاني باتفاقه فيما قد علم أنه لا يخل معاً بالواجب عنه وبكيفية وإدراكه
هذه الجهة بطل ما سئل عنه لأن المعصوم الذي قد علم الله تعالى أنه لا يحتاج شيئاً من إضماره عند ما
فعله من الإطاعة ليس يحتاجها إلا لأنه هو مستغن عن إمام يكون عند وجوده أقرب إلى ما ذكره وإنما
أقول إن هذا من الاعتراضين فيها بل هو المطلوب لأنه إذا كان المعصوم يحتاج إلى إمام يكون علمه قريباً إلى
الطاعة وأبعد عن المعصية فحاجة غير المعصوم إلى ذلك واعتراض غير الدين الزاوي على أصل الدليل بأنه
منتهى على أن المشتبه إن لم يكن أحدهما على الآخر فإن كان كل واحد منهما على الآخر وإن لم يذكر عليه
تجربيل علمهم الدعوى لا غير وهذا الاحتمال لو لم يكن له مثال من الموجودات لا فطرابطاً إلى البرهان
لأنها قضية مفقودة إلا البان لعدم ظهورها فإنه ليس المستبعد أن يكون كل واحد من المشتبهين شيئاً
في ذاته على الآخر إلا أن حقيقة كل واحد منهما متفقين يحصل لها هذا الوصف أعز معية الآخر وهذا
الاحتمال له مثال من الموجودات فإن الإضافات كالأبوة والبنوة وعينها لا يوجدان إلا معاً مع أنه
ليس لواحد منهما حاجة إلى الآخر لأن أحد الإضافتين لو احتاجت إلى الآخر لثا وجود المحتاج من
وجود المحتاج إليه فلا تكونان معاً وهو خلف اتفاقاً ولا تأفرض الحلال في إضافتين مما تلتزم في الدعوة
والمعاشرة فأنهما لما تماثلتا لو احتاجتا أحدهما إلى الآخر لا حاجة الآخر إلى الأول واحتاج كل
واحدة إلى نفسها وهو محال لأبنا هذا النوع من اللازم لا يعمل إلا في الإضافات لا نأفوق لما رأينا
لهذا النوع من اللازم مثلاً من الموجودات أفقر وعواخصه في الإضافات إلى البرهان الجواب عنه
افضل المحققين وجوبه يصير الدين محمد الطوسي بأن المفهوم من كون الشيء شيئاً عن غيره ليس بالمتصور
مع الغير وكون البان هو الذي يعمد بعينه يدل على أن الدعوى واضحة بنفسه غير محتاج إلى برهان وإنما
أبعد ذكره بعبارة أخرى لم ينع الإساس اللفظي وإنما المتضامان فليس كل واحد منهما اعتباراً
الآخر كما ظنوه وليس الاحتياج بينهما إذا لم يكن الزم بل هما إذا كانا شيئاً ثالث كل واحد منهما
صفة شبيهة بالآخر وبذلك الصفة هي التي تسمى مضافاً حقيقة فاذن كل واحد منهما محتاج إلى الآخر

بل في صفته تلك وهذا لا يكون دورا ثم اذا اخذ الموصوف والصفة معا على ما هو المضاف المشهور
 حدث بجملة ان كل واحدة منهما محتاجة لا في كلها بل في بعضها الى الاخرى لا كلها بل الى بعضها الغير
 المحتاج الى الجملة الاولى فظنيات الاحتياج بينهما اذا بر ولا يكون في الحقيقة كذلك فاذا نكس الثلاثة
 بينهما على وجه الاحتياج لاحدهما الى الاخر على ما ظنه ولا على سبيل الدور فظهر من ذلك ان المعينة التي
 تكون بين المضافين ليست من جنس ما تقدم بطلانه بل هي معية عقلية معناها وجوب تعللها معا وقية
 بتقرر ان كل واحد من معلولي العلة اذا نظر اليه مع علة كان مستغنيا عن الاخر ولا يصح وجوده مع عدم
 الاخر بهذا الاعتبار وكون الدعوى هو البيان فمقتضى المطلوب الاول ولا بد له على وضوح وقد
 في المنطق عن استغاله وكيف يصح شبهته بالبيان مع انه لم يستفد منه شيء والصفا فان في معنى جملة انا
 الذان ان اللذان موصوفان الصفا فان هما كذا في الآب وذات الابن اذ في نفس المعارض وفي نفس المضاف
 الحقيقي كالابوة والبنوة وذات المجموع من الذان مع الاضافة الحقيقية ويسمى المضاف المشهور
 مجتمعا في الاضافة الحقيقية فقولنا هنا صفا فان هما الابوة والبنوة وماذا ان وجودها عند عدم
 ولا يستحيل انفكاك احدهما عن الاخر وما معا لا يمكن تقدم احدهما على الاخر في الوجود البشري
 الذهني ولا احتياج بينهما لان اذ كان من الطرفين لزم الدوران كان من احدهما كان الاحتياج
 متاخرا والمحتاج اليه متقدما وهو هنا في المعينة الذاتية فقوله وانما المضافان الى قوله وهذا
 لا يكون دورا يشير به الى الذاتين اللتين عرضت لهما الاضافة وهي ذات الآب وذات الابن او
 احدهما مجزئ عن الاضافة فانها اذا ان افاد شي ثالث وهو سبيل الاضافة كالقول ليد ذات
 الآب صفة هي صفة الابوة بسبب ذات الابن وذات الابن صفة هي صفة البنوة بسبب ذات الآب وهما اذ ان
 الصفتان هما المضافان الحقيقي فكل واحد من ذات الابن وذات الابن محتاج لا في ذاته بل في صفة التي
 هي الاضافة الحقيقية لغا صفة الى ذات الاخر وليس البحث في هذا كما قررنا بل في الصفتين
 قوله ثم اذا اخذ الموصوف والصفة معا الى قوله وجوب تعللها معا يشير بذلك الى المضاف المشهور
 وهو الذات مع الاضافة وليس البحث فيه ايضا بل في المضاف الحقيقي لم يظهر من ذلك ان المعينة التي
 بين المضافين ليست من جنس ما تقدم بطلانه من الثلاثة مع عدم الاستغناء والاحتياج من
 الطرفين لان البحث في المضاف الحقيقي لم يذكر حكمه والمحقق عند ان الاضافة امر اعتباري لا محقق

له خادجا والارم التسلسل فلا يرد المعارضه به التام والتبعون الغاية من خلق الانسان هو
الكمال في القوة العلية والعلمية وعلى المرتبة في القوة العلية هو العقل المستفاد في القوة
العلية في العلم هو ذلك ايضا ثم اصابة التصواب في امان في العمل الامتناع عن الفسح وفعل الافضل
ثم الاقتصار على الواجب عدم الاختلال بشئ منه والامام عليه السلام لتحصيل المرتبة الثانية والثالثة
في الاولى والثالثة البها فليزمن ان يكون كاملا في المرتبة الاولى والا لم يصلح للتكامل فيكون معصوما
التاسع والتبعون الامام شريك القرآن في امانة الاحكام فانه لما كانت الاحكام غنى مشاهير الكفا
والاشنة مشاهير فليكن المجتهد يعلم الاحكام منه فلذلك اوجب في الامام فكما امتنع على القرآن الباطل
كذا امتنع على الامام تحقيقا للمساواة مع هذا الوجه فكان الامام معصوا القاطنون لو لم يكن الامام
معصوما لزم انتفاء الحاجة اليه خال بتوهمنا فليزمن التناقض واللام باطل فالمرزوم مثلية الملائكة
انه اذا تحقق وجه الحاجة لشيء منع تحقيق ذلك الشيء اما ان يفي وجه الحاجة او ينفي مع فرض وجود
والاول يلزم ان لا يكون هو المحتاج اليه لان تمام المحتاج اليه ما يندفع الحاجة بوجوده فاذا لم
يندفع الحاجة بوجوده لم يكن تمام المحتاج اليه فاما ان يكون شياؤه من غير الوجود والاول اضيق
هنا فطعا اذ مع فرض طاعة المكلف له جميع ما يأمرو به وينهون عنه بل الغرض لا يحتاج الى غير فاشقا
او امر التشريع والتاثير يقع الاستغناء عنه ورفع وجوه لا تنفي الحاجة ولا باقتضام غيره اليه فلا يحتاج
اليه فطعا اذ تنبته وجوده وعدمه الى انتفاء الحاجة واحدة اذا انقضى ذلك ففتقوا الطريق الى وجوب
الحاجة الى الامام هو كونه لطفا لا ارتفاع البصير وعمل الواجب قد ثبتت في فعل البصير والاختلال
بالواجب لا يكون ان الامم ليس معصوم وقد ثبتت ان جهة الحاجة هي ارتفاع العصمة وجواز فعل
البصير واقران العلم بالحاجة بالعلم بجهتها ومكان الحاجة الى وجوب الامام ما ثبتت من كونها لطفا
وجهة الحاجة الى كونها لطفا لارتفاع العصمة وجواز فعل البصير فالتاثير لجهة الحاجة ومقتضاها
كانت في نفس الحاجة فلو لم يكن الامام معصوما لم يخرج عن العقل المحوكة الى الامام ولم يندفع الحاجة
بوجوده فليزمن الاستغناء عنه خال الحاجة اليه واما بطلان التاثير فظاهر من التناقض من
بان خلاصته كمالكم هو ان المعصوم لا يجب حاجته الى الامام وهذا منافق قوله كمال لان امر
المؤمنين عليا عليه السلام معصوم في حق الله صلى الله عليه واله وهو مع ذلك كان محتاجا اليه و

المراد

مؤتمابه وكذلك القول في الحسن والحسين عليهما السلام في جوده امير المؤمنين فان زعمهم ان سائر المؤمنين
لم يكن محتاجا الى النبي صلى الله عليه وآله كان ذلك خروجا عن الدين وان زعمهم انه لم يكن معصوما
كان خروجا عن فاعلمنا ان الامام معصوم من اول عمره والاخره اجابا لتبدي المرتضى قدس الله سره
بانا اتما معنا حاجة المعصوم الى امام يكون لطفا له في محبة التبليغ وفعل الواجب لم يمنع حاجته اليه
من غير هذا الوجه لا نرى ان كلامنا انما كان في تفضل الحاجة الى امام يكون لطفا في الامتناع من التبليغ
ولم يكن في تفضل غير هذه الحاجة واذا ثبت هذه الجملة لم يمنع استثناء امير المؤمنين عليه السلام لخصته
في جوده النبي صلى الله عليه وآله فيما ذكرناه وان لم يكن مستغنيا عنه غير ذلك من يعلم وتوقف وما
اشبههما وكذلك القول في الحسن والحسين عليهما السلام مع انها مستغنيان بجهتهما عن امام يكون
لطفا لهما في الامتناع عن التبليغ وان جاز ان حاجتهما الى امام للوجه الذي ذكرناه احاديث والمثاقون
لولا ان الامام معصوم لزم العت والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان الغاية هو ارتفاع حجت
الخطا فاذا لم يرتفع ذلك لم يحصل الغاية فيكون ايجابه عبثا الثاني والمثاقون ادلة الشريعة على الكتاب
والسنة لا بد ان تنفسها لاحكامها ولذلك اختلفوا في معناها مع انما هم في كونها دالة فلا بد من
مبين عن معناها اضطراب من الرسول ومن امام فلو جاز خلافة لم يمنع ان لا يقول الله تعالى كتابا
ولا ينبت في الزمان فلما بطل ذلك من حيث انه لا بد من مبين المراد بالكتاب للاحكام الخاص في تلك
القول في الامام اعترض قاض القضاة عبد الجبار بان هذا ضيق على الكلام لا بد لظاهره ولا بد
فيما بعد ما به يدك وابطلنا الاقوال المحالفة لذلك وبقينا ما لم نعلم عليهما من النفس والجار عن تبدي
المرتضى رضي الله وجهه باننا لسنا نقول ان جميع ادلة الشريعة محتملة غير الله بنفسها بل فيها ما يدل
كان ظاهره مطابقا لبق اللغة وتقدم العلم المسند بان الخطاب به حكم ولنه لا يجوز ان يرد خلاف
الحقيقة من غير ان يدل عليه ولا يشهد ان جميع ادلة الشريعة ليست بهذه القصة لا نعلم ان في القرآن شيئا
في السنة بمجال وان العلماء من اهل اللغة قد اختلفوا في المراد بهما وتوقفوا في الكثير مما يصحح لهم
وما لوفى مواضع الطريقة لظن والاولى فلا بد والحال هذه من مبين للمشكوك من اجل اللغات يكون
قوله في قول الرسول صلى الله عليه وآله وليس بقي بعد هذا الا ان يقال ان جميع ما في القرآن مما معلق
بظاهر اللغة وفيه بيان من الرسول صلى الله عليه وآله لا يضر عن المراد وان السنة جازية بهذا الوجه

هذا فون يعلم بطلانه بالضرورة لوجود مواضع كثيرة من الكتاب والسنة قد اشكل على كثير العلماء
واعيانهم المخطع فيها على شئ بعينه ولو لم يكن في القرآن الا ما اخلاف في وجوه ولا يمكن من وضعه وهو المجلد الله
لاشك في حاجته الى البيان والابضاح مثل قوله تعالى اخذ من أموالهم صدقة وقوله تعالى في أموالهم
حتى معلوم للسائل والمحرم الى غير ما ذكرناه وهو كثير واذا كان هذا لا بد من ترجيح البيان على الماديه
فلو سلمنا ان الرسول قد دل على بيان جميع ما يحتاج الى البيان منه ولم يخلف منه شيئا على بيان خلفته
الظاهر بالامر بعده على تهايته ما افرجه الخصوم في هذا الموضع كانت الحاجة من بعده الى الامام في هذا
الوجه ثابتة لاننا تعلم ان بناءه عليه السلام وان كان حجة على من شأه به وبشيء من لفظه فهو حجة ايضا على من
يليه بعده ممن لم يخاصه ويلحق زمانه ونظر الامة لذلك البيان وفلذلك ان الله ليس بغير وقت وان غير ما هو
منهم العادل عنه فلا بد مع ما ذكرناه من انما مؤدلة حجة النبي صلى الله عليه واله مشكل القرآن وموضح عما
ضمص عنه من ذلك فقد ثبت الحاجة الى الامام المعصوم مع بطلان كثير فواعدا الخائف اعترض فاضل الفضاة
بالمناوذة بالامام بان مرغاب عنه ما ان ينقل كلامه اليه بالتواتر والا فان كان الاول فليجزم في الرسول
واذا كان الثاني فليجزم ايضا في الرسول مثله والجاب عنه السيد المصطفى بالفرق بان الامام من امر الدنيا والاخر
بعد قيامه من الغيبة بخلاف الرسول بعد الثالث والثمانون الامام يحبان يومئذ به ويحب القومون
الانقياد له ولو لم يكن معصوما لم يؤمن فيها بامر به وبغيره ان يكون شيئا ولا يجوز تكليف الرعية بغيره
لن هذه حاله والزام طاعته بل اذا لم يكن معصوما لا تمتنع ان يرتد وان يدعوا الى الارتداد وليس بعد
ثبوت العصية الا القول بانه لا بد من امام منصوب عليه في كل زمان واعترض على هذا القائل عبيد
لجبار بوجوده الاول انه انما يلزم هذا لو قلنا بوجوب اتباع الامام في كل شئ وليس بل الامام عندنا
هو الذي اليه القسام بامور مبينة في الشريعة والذي يلزم طاعته في ما بين الشريعة حسن ذلك كما دوى
عن ابن بكرا انه قال اطيعوا في ما اطع الله فاذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم وهذه طريقة على الله
السلام فيما كان بامر به لا قال اذا دعا قوما الى محاربة او غير ما هم لا يعملون وجهها يلزم طاعته فان
قلتم نعم لزم ان يكون معصوما لا تدين لم يكن كذلك خارجا فيها بامر به ان يكون شيئا وان قلتم لا لوجه
فقلتم في ما بدت لا نقول الواجب اتباعه فيما لا يعلم تجه وان كان لا يمنع امره بالبيع كزنا فاعلم قلتم
على حسن من حيث يفعله لا على الوجه الذي يقبحه ان العبد مكلف ان يطيع مولاه فيما لا يعلم تجه على

الوجه المذكور فكذا رتبة الامام الثاني فلو ثبت ان المأموم في الصلوة مكلف بان يتبع الامام في كل
 صلوة فاسدة ولا يخرج من ان يكون مطيعا وان يجوز في صلوة الامام ان تكون تيجية لانه انما مكلف
 ان يلزم اتباعه في اركان الصلوة ولم يكلف ان يعلم باطن فعله فكذا في القول في الامام وعلى هذه
 الطريقة يخرج الكلام في الفناء والاحكام وغيرها الثالث يلزم من قولهم ان لا ينفاد الرتبة للامر اذا
 لم يكونوا معصومين لمثل هذه العقلة التي ذكرها واذا لم يجب لاجل ذلك عصمتهم لم يمنع ذلك من
 وجوب طاعتهم فاما يعلم دغائهم في المعصية فكذا القول في الامام والجواب عما لا يرد من وجوه الاول
 انه لو لم يجب اتباعه لافنا يعلم حسنهم في حاشا لان المكلف يقول له لا اعلم حسن هذا الا يقولك وقولك
 ليس بحجة ووجوب اتباعه فيما لا يعلم تيجية لا يدفع وجبه المقتضى لان المقتضى انما لفت من علم ان المكلف
 من امره بالبيع ويجوز ان كتابه اخطاء ولا يدفع هذا الا يدفع هذا الاحتمال ويقض المصلحة الضرورية
 فيجب القول باسناع البيع عليه وهذا هو العصمة الثاني ما ذكره السيد من ان وجوب اتباع
 غير المعصوم فيما لا يعلم تيجية ينلزم امكن ان يتبع الله تعالى بفعل البيع على وجبه من الوجوه لا مكن
 ان يكون ذلك الذي ياربه معصيته لكن ذلك محال فيلزم عصمة الثالث ما ذكره السيد من ان
 هو ان الامام انما هو امام جميع الذين يكتسبوا من بيعه من الذين يخرج عن كونهم اماما وهذه
 الجملة لا خلاف فيها فليس لاحد ان ينافي فيها لان المناقضة في هذا الاطلاق خريف الابعاد وما فادوا
 عن ان يكونوا يفتيد علما واعمالا للبع من امامته ولا والله جبر واحد لا يفتد في المسائل المتبادرة ايضا
 فلا بد ان يبين ان كل ما يقوله ليس بحجة فاما ان لا يكون شئ منها حجة فلا حجة في الخبر لا بد ان
 يكون البعض حجة والبعض الآخر ليس بحجة فلا بد ايضا لجواز كونه من ذلك البعض ان لا يفتد
 لا يصلح كبره في الشكل الاول فيجيب ان لا يمكن الاستدلال بقوله هذه طريقة من المؤمنين عليه السلام
 ذلك زياده على الدعوى ولم يذكر رواية عنه تقتضي ذلك فلا بد من التمسك بعلمها والذي يفتد ايضا
 حاشا فاما الدلالة على امامته وفيما نعلم ان الامام يجب ان يكون معصوما ومقتضى جميع الذين
 قوله الواجب اتباعه فيما لا يعلم تيجية وان كان امره بالبيع لكن فاعله مقدم على من حيث يفعله لا على
 الوجه الذي يبيع فلنا محال ان يقع الفعل فيجاء على وجه من بعض الفاعلين ويقع على ذلك الوجه من
 فاعلا اخر ولا يكون فيجاء لان علمه بالبيع الوجه والاعتبار ان فالحاشا ان ادعى الاما انها فعلها

وكانت نتيجة منه لم يصح منه لأنه عالم بغيرها بل لأنه متمكن من العلم بذلك لأن المتكبر في هذا الباب
 يقوم مقام العلم وبقية الأمام إذا كانوا متمكنين من العلم بيقين المحاربة وما يعود به الفشل في الذر
 فثبت منهم وإن لم يعلموا وجهها في الحال لتمكنهم من العلم بغيرها فلا بد وأن يكونوا متمكنين فكيف
 يكون المحاربة بغيره من غير نتيجة منهم ولو سلمنا جواز عدم تمكنهم من العلم بحال المحاربة في
 الفتح والحسن لم يقدح أيضا لأن الكلام فيما مكثوا من العلم بحاله من جملة ما دامه الأمام في
 فعله ولو استقام له ما أضافه من المحاربة لم يستقم له مثله في غيرها من موالاتين لأن الأمام لا بد
 وأن يكون أماما في سائر الدين ومقتضى به في جميعه ما كان مغلوما وجهه للرتبة وفعله لم يكن على
 ما دللنا عليه من قبل فثبت على هذا أن لو دامه في غير المحاربة مما لا يمكن المنازع أن يدهي كونه
 حسنا أن يلزم طاعته والانقياد لأمره من حيث وجب لا قتله به فاما العبد فلما كلف طاعة مولاه
 فيها لا يعلم شيئا فاما متمكن من العلم بغيره حكم ما عليه فيجاء وأما ما لا يسيل إلى العلم بحاله فيجوز أن
 لا يفتح منه وإن فتح من المولى وليس هذا حال الأمام لأن كماله على ما أمرنا باتباعه فيه فاما متمكن من العلم
 بحاله فلا بد أن يكون البصير من شيئا متنا وقيل الثاني أن أمانته اقصاؤه ليست بأمانته حقيقة لأنه لم يثبت
 فيها معنى الاقضاء المحقق في سلمنا كونها أمانته حقيقة لكن الاقضاء هنا فيها التكليف فيه مشروط بالظن
 ونعم الاقضاء لتحصيل العلم وإزالة الاحتمال وإزالة الشك والرتبة وعن الثاني أن لا يبرر مولى
 عليه ولعصمة الأمام وعدم مساحته له بخلاف من الواحدة والغفل وخطاؤه بخبر ينظر الأمام عليه
 السلام ووجوده وبسند ذلك بخلاف من لا يبرر عليه ولا يخاف من عقابه أحد وهو المشاط على العفا
 وليس جلد متلطاعه وإبصاره فأن الأمام ولا يبرر متبعية عامة ولا يبرر خاصة وقال السيد
 المرتضى رحمه الله الاقضاء بأمام لا بد أن يكون مخالفا للاقضاء بكل من هو دونه من رتبته وفاضل حكم
 ولا نفى الأمانة أيضا لا بد أن يكون مخالفا لخصي الأمانة من غير رجوع إلى خلاف الاسم وإذا كان لا
 يبرر من رتبة بين الأمام ومن ذكرناه من الأمراء وغيرهم في معنى الاقضاء فلا رتبة يمكن إثباتها إلا ما ذكرناه
 ومنه نظر فإن الحال للادغم في وجوب اتباع غير الأعضاء ههنا ولا ينفذ هذا دفعه ولا تأمنع
 الحضا والرتبة فيها ذكرتم الرابع والخامسون الأمام له صفات الأوامر أنه واحد الثابتة أنه بولي ولا
 بولي عليه الثالث أنه بولي ولا يعزل ولا يعزل الرابعة يجب عليه طاعته ولا يجب عليه طاعة غيره خال كون

اما ما الحاشية كلامه وفعله كل من هذا دليل الشارحة اعتقاد الثواب في افعاله وافعاله ولجزء بعد
 خطائه السابقة له التفرقة المطلق التامة مخالفة مجمل مجازاته الى ان يرجع الطاعة بجزء مخالفة
 التامة يجب تعظيمه كنعظيم النبي صلى الله عليه واله العاشرة انه حافظ للشرع الحادي عشر المجازاة
 والمجازاة بامره ودعائه الثانية عشرة من تعظيم المحل والثالثة عشر ان ذاع الى الظاهرات مقولتها
 الرابعة عشر بعد عن المعاصي اذا نفرد ذلك فنقول هذه الاشياء مفقورة الى العصمة اما الاخرى فلا
 وعنده فوجب عدم من يقترب الى الطاعة ويبعد عن العصمة فلا يحتاج فتن في حله الحاجة منه وحى عند
 العصمة منه واما الثالثة فلا تامة لو لم يكن خطأ مطلقا لم يؤمن ان يؤمن من لا يفسد ولا يفسد في ولا يفسد سب
 هلاك الدين وفساد السبلين واما الثالثة فلا تامة اذا لم يغفل امن في ارتكابه الخطاء واذا غفل هو
 خاف ان يقول الاصلح في الولاة واما الرابع فالحاجة الى العصمة طامنة والا لزم احد بعينه ومما
 الحاشية او امكن وجوب المعصية في نفس الامر او يكلفنا الانطاق واللتاقت لان وجوب طاعة غيره
 يعلم صوابه لزم الحاشية لان قوله غير مجاز ان ودعوى المكلف يعلم الظهور بالدليل لا يمكن رد هذا
 ان وجوب مطلقا لزم امكن وجوب المعصية بجواز امر بها وان كان في بعض الاحكام غير معين لزم
 يكلفنا الانطاق وان لم يجب طاعته في نفس الامر وجوب طاعته واما الحاشية في انه لو كان الخطاء
 عليه فبان ان لم يكن كلامه وفعله دليلا واما الشارحة فلا تامة لو بان عليه الخطاء لم يحصل اعتقاد
 الثواب في افعاله وافعاله ولجزء بعد خطائه لعدم اجتماع الجزم مع امكن التيقض لا يبقا
 يتيقض بالعادية بان لا نأفقون ثبوت العادة غير معلوم ههنا فيستحيل الجزم واما السابع فلا
 التفرقة المطلق يستحيل من الحكيم ان يجعله لم يجز منه الظلم والكفر وانواع التعذيب والخطا
 الاموال والاموال واما الثامن فلان مخالفة غير المعصية مجزاة مخالفة في انه فيمكن ان لا يمكن الجزم
 باجباها للمجازاة والقتل بجواز كون الحق في طرفي المخالف فلو لم يكن كون قابل الحق وفاقله يمكن
 ان يجب مجازاته بجزء ذلك وهو محال بالضرورة واما التاسع فلان تعظيم النبي صلى الله عليه
 واله واجب في كل حال وغير المعصوم يمكن صدوره ما يوجب الحد والعقوبة منه فان لم يجب عقابته
 بالعقوبة كان اعز اربال التعبد وان وجبت عقوبته فان بقي وجوب التعظيم جتمع التناقض وان لم يجب
 التعظيم نافض الحكم بوجوب تعظيمه دائما واما العاشرة فلان غير المعصوم لا يحصل الجزم بحفظ الشرع

هذا هو الوجه في رد البرهان في هذا الموضع

فلا يحصل الوثوق بقوله فلتدعى فائدة وأما الخادع عشر فإن الإنسان لا يقتل نفسه ويقتل غيره لا يقتل
من غير مقتنيا صوابه وأنه ينزل منزلة النبي صلى الله عليه وآله ولا يتحقق ذلك إلا بالمعصية وأما الثاني
عشر فلا بد من حجة ولا بد من لا بد من لا يتحقق عليه سبيل أحد ولا كان غيره مقبها أيضا فلا يخص المعصية
أما الثالث عشر والرابع عشر فلأن القربا إلى الطاعات لا بد أن يكون أقرب من غيره دائما لأنها والمبتعدان
المعاصي لا بد أن يكون دائما بعيدا عنها وهذا هو العصمة الخامسة والثمانون وجوب عصمة النبي صلى الله عليه
وآله مع عدم وجوب عصمة الإمام بما لا يجهل معان والاول ثابت فينتفي الثاني أما المناقاة فلأن النبي صلى
الله عليه وآله يخبر عن الله تعالى وقتك بفعله وقوله ويجب اتباعه وطاعته طامان يقتضي ذلك وجوب
العصمة وإلا فإن كان الأول واجب عصمة الإمام لتحقق العلة فيه وإن كان الثاني لم يجب عصمة النبي صلى
الله عليه وآله وأما ثبوت الأول فلأن كونه حجة فيما يخبر به عن الله تعالى بوجوبه لا يجوز عليه ما يقتضي
كونه حجة من الغلط والسهو وفي ذلك ولعدم الوثوق حينئذ بقوله وفعله السادس والثمانون كلما
وجب عصمة النبي وجب عصمة الإمام والمقدم حق الثالث مثله ما أحسبته المقدم فله قوله تعالى لا يكون
لنبي على الله حجة بعد الرسل فلو لم يكن الرسول معصوما لكان للمكلف حجة لأن قول الرسول حينئذ
ليس بدليل لاحتماله التيقن من مع انقضاء الدليل وإن ثبت الأمانة بتحقيق الحجة وأما الملازمة فلا تقع مع
إمام معصوم سبق للمكلف حجة إذا المكلف الذي لم يسمع الرسول والجملة موجودة في القرآن والسنة والمنشأ
والأضمار وما يحتاج إلى التفسير في عدم القرب حينئذ قول غير المعصوم ليس بدليل والجملة والمنشأ ليس
بدليل فلو لم يكن الإمام معصوما لبطلت الحجة المنقذة التابع والثمانون كلما كان الإمام أفضل فثبت وجوب
أن يكون معصوما لكن المقدم حق الثالث مثله أما الملازمة فلأن الإمام لو عصى في حال فامتنع ذلك الحالة
بعض كل واحد واحد من الناس فجمع الأمتة على الخطاء وهو محال لما تحقق في أدلة الأفعال وأما أن لا يخطئ
ففي تلك الحالة غير الخطأ فضل من العاصي فغير الإمام أفضل فيخرج عن الأمانة فلا تكون الأمانة مستقرة
وهذا هو الفساد الواقع للترجى والمرجى يلزم تكليف ما لا يطاق وأما أن يكون الإمام مع وجوب كون
الإمام أفضل إذا لمع كونه ليس بأفضل في هذه الحال وهو ناقض وأما حقيقة المقدم فلا يستحال
تقديم المفضول على المفضل واستحالة تقديم المشاوي لا مشايخ العرج من غير ترجى والعلم بالاضمري
الثامن والثمانون الإمام هو الحاكم لكل من قبله من المكلفين بخلافه على الحق وإن كان لا يترتبة

في كل حكم ومقال وقهر وعلى ذلك مع تمكنه وموانع كل مكلف من الخطأ مع ممكنة زائما فلا خطأ وقشاشا
 لم يكن اما لان المطلقة العامة لا ينفصل الدائمة فخطاؤه معلوم للحال فيكون محالا التاسع والثلاثون
 يستحيل امكن تحقيق الشيء فرض وجوده وتحقق يقضيه والا اجتماع النقيضان فالامانة ضد
 الخطا والتشيان واخرى الاستثناء معاندة له فيستحيل اجتماعها في محل واحد وانما قلنا بالمعاندة لان
 الامانة هي المبعدة من الخطا والمعاينة والنفي للبعيد عن الشيء ولعدمه مضادة ومعاندة له فخطاؤه ان
 تحقق الامانة في محل موجب امتناع الخطا عليه وهذا هو العصة التسعون الموجب الى الامان ليس متنا
 الخطا بل هو المنع عنه في التيقن بالبعيد ولا وجوب الخطا والا لزم تكليف ما لا يطاق فبقين يكون هو
 امكن الخطا يحصل به عدمه فالامان هو الجرح للخطا من جهة الامكان الى الامتناع ولا شيء اقوى من
 في الوجود من عدم الامتناع فمع تحقق الامانة يستحيل الخطا وهو المطلوب الحادية والتسعون فبسته الوجوب
 الى الخطا مع الامانة اما الوجوب وهو محتمل لانه مع عدمها الامكان ويستحيل ان يكون مقبولة اليك فيكون
 عليه فنه وانما الامكان ايضا فوجودها كعدمها فيكون ايجابها جسا وانما جرح العلم لكن جرحا غير الشيء
 عن الوجوب محال والا لجاد فرض وجود المرجوح مع عدمه في وقت وعدمه في اخر فخرج احد الوقت
 بالوجود والاخر بالعدم اما ان يكون محابا الى مرجح او لا والتا في مح والاحجاز المرجح بلا مرجح والاول
 بسلام عدم كونه فرضا اما مرجحا اما ما هف واما الامتناع وهو المطلوب الثاني والثلاثون معلو
 الامانة ما ترجح عدم الخطا او امتناع الخطا واما ما كان يلزم المطلوب ما على التقدير الاول فبالاحد
 طرق الممكن مع التناوب يستحيل وقوعه مع المرجوحة او لا واذا استحال وجود الخطا انتهى الى الامتناع
 وان كان الثاني فالمطلوب ظاهر لان العلة متى تحققت وجب تحقيق المعلول فاذا تحققت الامانة وسع الخطا
 وهذا هو العصة الثالث والتسعون كل عرض يوقف على استعداد وسبوق باستعداد المحال لا الاستعداد
 الثام هو الذي يوجد عقبه بلا فصل الاستعداد فالامانة هي المبعدة عن الخطا والمبعد عن الشيء
 له لانه موجب لبطان الاستعداد الموقوف عليه وذلك الشيء فالامانة منافية للخطا وتحقق احد
 المشاهدين بسلام امتناع الاخر فالامانة موجبة لامتناع الخطا وهو مطلوبنا الرابع والتسعون
 كل شيء اذا نسب الى اخر فاما ان يكون مثله او لا والتا في اما ان يكون منافيا له يستحيل اجتماعه
 او لا وهذه قسمه خاصة ماردة به في النفي والاثبات فالامانة اذا نسبت الى الخطا فاما ان يكونا

في قوله الخطا

من الأول وهو محال والأما بطلان تعداده ولم يكن انتفاء مطلقا لخطأ والمأهبة المطلقة حيث
هي غائبة في وجودها وهو ظاهر لأن هذا المتلبي لا يكون عدم المأهبة المطلقة من حيث هي غائبة
في وجودها لا سبحانه عندها مع ذهوها مثل وجوده بل عدم وجود المأهبة المطلقة فكيف يطلب منه
العدم وأما أن يكون من الثالث وهو محال والأما لم يكن معها البعد لأن كمالها يمكن اجتماعه مع الشيء لا يكون
منازلة بجامع علم وجوده فلا يكون معه بعد ولنا في نسبة الوجود والعدم أو حجان الوجود قطعا
فغير أن يكون من الثاني وتحقق أحد المتنازعين بل يلزم امتناع الآخر والأما يمكن اجتماع البقعة
وهو محال المحلل المتقون الأمام ما دام ما دام والغاصب ليس بجاد بل محالة فالأمام ليس بغاصب الصغر
فلا ينفرد من الأمام إذ ليس المراد منه الهداية في وقت من آخر ولا في حكم من حكم آخر ولا لبعضهم وبعض
وأما الكبرى فلأن الغاصب ضال ما دام غاصبا والضال ليس بجاد ما دام ضالا السادس والتتقون
الأمام مقيم للشيء حاصل على العمل به دائما ولا شيء من الغاصب كذلك ما دام غاصبا فلا شيء من الأصابع
أما الصغر فظاهر لأن الغائبة من الأمام ذلك وأما الكبرى فظاهره التابع والتتقون بعد الغائبة
والأمامة إنما هو ارتفاع الخطأ والعلة الغائبة على غائبتها معلول بوجودها فذلك على أن ارتفاع
الخطأ معلول الأمانة وقد تحققت الأمانة فيتحقق ارتفاع الخطأ ما دام من تحققت في محال وهو
الأمام فليزيم العصمة التامة والتتقون كل شيء إذا نسب إليه غيره فاما أن يكون واجبا معه وممتعا
معه وممكن معه فاذا نسب الخطأ إلى الأمانة فمع فرض تحققها أما أن يجب وجود الخطأ معها فتكون
مفسدة لأنه بدونها جازي فاذا كان معها واجبا كانت مفسدة هذا خلف وإن كان معها ممكنا فإذ
وجودها عدلها فانفتحت فإبديتها وهو محال قطعا وإن كان معها ممتعا ثبت المطلوب التاسع التسقوا
المكلف لأمانة له نسبة إلى الطاعة وارتفاع الغاصب وهو جواز الفعل والنزاع مع الأمانة إذا
أن يصير المكلف قريبا إلى الطاعة والتباعد عن المعصية مع تمكن الأمام منه وعلمه به ولا ثالث في محال
الأما كان وجوده كعدمه فغير أن الأول فكل مكلف يمكن الأمام من تقربه إلى الطاعة وتبعيده عن
المعصية ويعلم به يجب أنه ذلك فمتنع عنه الرجوع والأمام قادر على نسبة إلى الطاعة وتبعيده عن
ذلك فمتنع منه بغيره بحيث لا يعد مفهوما ولا مجبرا وهذا هو العصمة المأهبة امتناع الخطأ والأمانة
مع تمكن الأمام من المكلف مخدرة على صفة من الغاصب وحمله على الطاعات وعلمه به وبطاعة المكلف

له اثنان يكون الامام بينهما لوفهم ما اولا والثاني مح والامكن مع ذلك ان لا تقع الطاعة وينفع
 المعصية فلتنفذ فائدة الامانة لان فائدة الامام ان له طاعة المكلف له وممكنة وممكنة وقدرة
 على حملها على الطاعة ومنعه عن المعصية يحقق الطاعة ويبعد عن المعصية فبني ان يكون بينهما
 لوفهم فاما ان يكون الامانة مع الشريطة المذكورة من مرفوعة لرفع الخطاء او بالعكس والالتزام من
 الطرفين والاقل والثالث المظهر والثاني مح والا لكان مع تحقق الامانة وطاعة المكلف للامام
 تمكن الامام من بعده عن المعصية وتقرير الالطاعة فكان يمكن ان يكون المكلف ابعد على الطاعة
 واقرابا للمعصية وهو محال والا لانفت فائدة واما فلنا بلزوم المطلوب من الثالث والاقل
 لان المرفوع الامانة ويمكن الامام من حمل المكلف على الطاعة وتبعده عن المعصية وطاعة
 المكلف له والثالث لا يتحقق في الامام لان الطاعة لا تتحقق بين الانسان ونفسه فبني الاقل
 وهما متحققان فتثبت المطلوب **والله الرحمن الرحيم**
 المانة الخامسة من الادلة الدالة على وجوب عصمة الامام عليهم السلام الاول الامانة مع تمكن الامام من حمل
 المكلف على الطاعة وابغاده عن المعصية وعلم به بسبب لفعل المكلف الطاعة وامتناعه عن المعصية
 اتفاقا فاما ان يكون من اسباب الاتفاقية وهو مح لان الاتفاق لا يلزم وهذا السبب بدوم ثابت
 واما من اسباب الدائمة الدائمة وهو المطلوب الثاني كمال الامام يجب طاعته بالضرورة ما دام اماما
 اذ لو لم يجب طاعته لكان الله تعالى ناقضا لغرضه والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان
 الله تعالى اذا نصب اماما ووجب عليه الدوام للاثمة في فعل الطاعات لم يوجب عليهم طاعة بل
 قال ان شئتم فامثلوا به واجيعوه وان شئتم فلا تنف فائدة وانتفض الغرض ضرورة وقابلان
 الثاني فظاهر فلو كان امام غير معصوم لصدق بعض الامام لا يجبي طاعته بالامكان من هو امام لان
 الامام اذا لم يكن معصوما يمكن ان يدعو الى معصية فان وجبت وجبت المعصية حال كونها معصية
 هدف وان لم يجب ثبوت المطلوب ولو صدقت هذه المفاد مع صدق الاول لاجتماع التقتضيان ان
 المعصية الممكنة شافضل الشريعة العامة لكن الاول صادقة لما ثبتا والثانية كاذبة ضرورية
 كون الامام غير معصوم كاذب الثالث هنا مفاد الاول كلنا واجبا لله عز وجل على المكلف فهو
 واجب في نفس الامر بالضرورة لا استحالة ان يوجب الله سبحانه على المكلف وبما فيه فبني ولا يكون له

اوجبه عليه في نفس الامر والا لكان من باب الجمل والبيع لان الالتزام بما ليس بالذم فيجب ضروره
الثابته كلما كان طاعة الانام في جميع الاقوال والافعال التي بامرهم وانجوها ووجه الله تعالى على
المكلف يكون للمامورين من جهة الانام واجبا في نفس الامر الثالث قلتها هو معصية لا يجب بواسطة
امر الامام لو فرض والعياذ بالله تعالى ومحال ان يوجب الله تعالى والا لو لم التكليف بالصديقين الواقعة
الانام هو الموقف على الاحكام الشرع بعد النبي صلى الله عليه واله ومنه يستفاد احكام الشريعة
الخامسة التكليف بالمحال محال وقد بين ذلك في علم الكلام السادسة طاعة الانام واجبة دائمة في
جميع ازمرو ونواهيها لانه اما ان يجزئ ما في جميع ازمرو والنواهي او في بعض الاقوال وفي بعض ازمرو
النواهي دون بعض ولا يجزئ شئ والكل محال سواء لاول اما الثاني والثالث فلان ذلك البعض
اما ان يكون معينا او لا والثاني يستلزم التكليف بالمحال وقد فرغنا استحالته منه والاول اما
ان يكون معينا باسمه كما يقال في الفعل الفلان في الوقت الفلان او بغير ذلك كما يقال ما يظنه
المكلف صوابا في وقت يظنه على الحال المستقيم وهو باطل لوجهين احدهما انه يستلزم انما المكلف
يقول لانه لا يجب على ابيك ان لا يها حصل في ظني بانك مصيب فتدوا علم واقل مراتبه الظن في وقت
اعلمك وانظرك في الحال المستقيم وان لم يحصل في هذا الظن ينقطع الامام دخصول الظن والعلم
من الوجهين الثاني ان لا يمكن فائمة البرهان علمها وانما يحصل لصاحبها وثانيهما انه المعرف بالاحكام
فاذا لم يكن قوله حجة كان للمكلف ان يقول انه لا اعرف هذا الحكم واصابك لا يقولك وقولك مجرد
ليس حجة عنده فينقطع الامام ايضا فلا فائدة في نصبه البته والرابع محال فطعا والا لكان وجوده
كعدمه فعين الاول وهو وجوب طاعة دائمة في كل ازمرو والنواهي مطلقا اذا مقر ذلك فقول
كلنا اوجبه الانام على المكلف اوجبه الله تعالى عليه من وكلنا اوجبه الله تعالى على المكلف فهو
واجب عليه في نفس الامر بالضرورة من تلخيص كلنا اوجبه الانام على المكلف فهو واجب عليه في نفس الامر
بالضرورة فالامام اما ان يجوز عليه الخطاء والعصيان والا لاول يستلزم جواز ازمرو بالعصية فان
لم يجب ناقض ^{الشيء} وان وجبت في نفس الامر ناقض ^{الشيء} ولزم التكليف بالمحال وان لم يجز له كبر صدق
قولنا بعض ما بامر الله الانام غير واجب في نفس الامر وهو في بعض النتيجة الضرورية وهو محقق فظهر
ان جواز الخطاء على الانام ملزوم للتحقق فيكون محققا في الثاني وهو امتناع الخطاء والعصيان

العلماء اختلفوا

عليه وهو المطلوب اعرض بعض الفضلاء على هذا الدليل بأننا لا نمانع أن يكون صدق قولنا بعض ما
 بائر به الأمان بالفعل غير واجب نفس الأمر غير ثابت وصدق الضرورة لا يتألف في إمكان صدق قولنا لا يمكن
 صدق قولنا بعض ما بائر به الأمان غير واجب نفس الأمر إمكان صدق القضية والدليل في أصل القضية
 هو قولنا بعض ما بائر به الأمان بالفعل غير واجب نفس الأمر بالإمكان ولا يلزم من صدق الأول أنانية
 لأن إمكان صدق القضية لا يوقف على صدق الموضوع بالفعل بل إذا كان يكون المحمول والموضوع بالقوة
 بخلاف الثاني ^{المتضمنة} آجاب عنه أفضل المحققين ^{المتضمنة} خواجه نصير الدين محمد الطوسي قدس سره بأن هذا مجموع
 لوقوع ما يقابل الضرورة لأن إمكان صدق القضية هو وجود صدقها بالفعل ولو لم يكن الممكنة فالأطلق
 العامة اخضع من الممكنة وامتناع وقوع مقابل القضية الصادقة معلوم بالضرورة قوله لأن إمكان صدق
 القضية أن يكون الموضوع والمحمول بالقوة باطل لأن ذلك قريب من صدق إمكانها لا إمكان صدقها وإنما
 قلنا أنه قريب من صدق إمكانها ولم نقل هو صدق إمكانها لأن صدق إمكانها يكون أن يكون الموضوع لذلك
 البعض بالفعل والمحمول بالقوة وإمكان الصدق غير صدق إمكانه فإن الأول دون الثاني ربما بعض
 للقضية غير الممكنة كما بعض للقضية الفعلية كقولنا بعض ج ب بالفعل وهذه القضية من حيث إمكان
 صدقها تقابل صدق الضرورة من حيث هي صادقة ومن حيث كونها بالفعل تقابل نفس تلك القضية
 لأنها قضيتها إنما تنافضها لو كانت ممكنة بالإمكان العام وإذا كانت مغالبة للضرورة لم يكن اجتماعها معها
 ثبت مطلوبنا إذ يمنع صدقها مع صدق الضرورة واعتراضنا بأن هذا يدل على عصمة التبليغ و
 الأوامر والنواهي لا على عصمة مطلقا ومطلوبكم الثاني لا الأول والثاني غير لازم من الأول لأن الأول غير
 وقد ذهب إلى ذلك جماعة من أهل السنة والأنبياء والجواب عنه من وجهين الأول أنه لم يقل أحد بذلك
 صورة الأمان بل الناس بين ما يلزم منهم من قال بعدم عصمة مطلقا ومنهم من قال بعصمة مطلقا
 فالفرق قول ثالث باطل يخالف للأجماع الثاني أن المقضي بالفعل هو القدرة والتهمة وربما جلت
 الأثر والمنازع ليس إلا الخوف من الله تعالى والتهنى والتخدير وتجربة الفعل ونسبة الكل واحدة فإن
 أقصى المنع اقضي في الجميع وإن لم يوجب المنع كان الكل ممكنا ولم يوجب شيئا للشاورية على الحاجة إليه و
 وجوبه عليه ومعلولتها الرابع لو كان الأمان غير معصو لصدق كلما لم يكن الأمان معصوماً وجب عطا
 أو جعله ما من غير وجوب طاعة بعض المغرض بلزمه قولنا كلما لم يجب طاعة الأمان كان الأمان

معصوماً لأن انتفاء الملازم معها انتفاء الملزوم وبذلك قد يكون إذا كان الأمام معصوماً لم يجب طاعته
وكل ذلك محال لأن وجوب طاعة الأمام إذا لم يكن معصوماً ينبغي وجوب طاعته إذا كان معصوماً بطريق
الأول فيصدق دائماً أن يكون الأمام معصوماً ولا يجب طاعته مانعة جمع وبذلك كلما كان الأمام
معصوماً وجبت طاعته فهو باق في الشبهة المحاشر لو كان الأمام غير معصوماً كان ينبغي معصوماً لأنه
لو كان النبي معصوماً على تقدير عدم عصمة الأمام لكان عصمة النبي ثابتة على هذا التقدير وإذا كان
كذلك فلا يخلو ما أن يكون عصمة النبي لا وقت لعدم عصمة الأمام ولا تكون لازمة وكلها باطلتان
الأول فلا تروى بالملزمة بين عدم عصمة الأمام وعصمة النبي لثبتت الملازمة بين عدم عصمة النبي
عصمة الأمام وكان كلما كان النبي غير معصوماً كان الأمام معصوماً لأن انتفاء الأول لا يستلزم انتفاء
الملزوم لكن الملازمة محالة لأن عصمة الأمام مع عدم عصمة النبي مما لا يجب تعلقاً لأن النبي أولى بالصحة من
الأمام ولعدم التعلق به فعلياً لا يقدّر عدم عصمة النبي ينبغي عصمة الأمام قطعاً لأنه تابع له وخلفه في ما
الثانية فلا تروى تماماً فلنا على تقدير عدم عصمة الأمام ولا تغني بالملازمة إلا هذا القدر وجه نظر ولا تروى
ثبتت في الكلام وجوب عصمة النبي على كل تقدير دائماً فثبت عدم عصمة الأمام ثبت عصمة النبي أيضاً
ولأنه لا يقدّر عدم عصمة الأمام لو لم يكن النبي معصوماً لم يكن المكلف طريقاً إلى العلم بالنبوة ولأن الثابت
إذا لم يكن معصوماً والأصل معصوماً لا يخرج من نظره أتم مع عدمه فلا يمكن التحديد من خطأ مطلقاً أصلاً
بمع لا يقال انتفاء عدم عصمة النبي على تقدير عدم عصمة الأمام لما منع وهو أن النبي هو المخبر عن الله تعالى
الذي لا يمكن أن يعمل إلا النبي فلو لم يكن معصوماً لم يحصل الوثوق بخلاف الأمام المخبر عن النبي وهو
أشأن يمكن غيره الوصول إليه والعالم منه بالأحاسيس يمكن حصول الوثوق بالمكلف بؤثر المخبر عنه
بخلاف النبي عليه السلام لأن السلسلة فيقول لآتم أتم مانع متحقق على ما ذكرناه من التقدير فإن الحافظ
للشرع كما هو مستلزمه فان شرط عصمة للوثوق شرط عصمة الحافظ والأول فائدة فيها والوثوق كبرية
الخيرين ينبغي كون الأمام هو الحافظ للشرع لأننا لا نعني بالحافظ إلا الذي يحصل الوثوق بقوله والخبر
فيكون الحافظ هو المجموع لا الأمام وحده وهو خلاف التقدير السادس من مبادئ الأولى والاجماع
حجة لقوله عليه السلام لا تفتخروا مني على الخطاء ولا تدلوا بالاجماع الثابتة كلما وجب الله تعالى على الأمة
الاجتماع عليه وقوله وحرم التواضع فيه فإنه يكون حقاً الثالث واجب الله تعالى على الأمة كافة أمثالاً

الفضائل

أو الامام كلها ونواهيها وحقها وأفعاله لأن طاعته لا يختص بالمعصية على ما تقدم مراراً فكان
 جميع أفعاله وأقواله حجة صحيحة ليس شيء منها بخطأ وهذا هو العصمة الشايخ كلما كان نزاع لا شأ
 حواماً بالضرورة مع وجوب انكار كل منكر كان الامام معصوماً والمقدم حق فالثاني مثله ما الملازمة
 فلا تزلوم يكن الامام معصوماً لا يمكن تأني بالإنكار فاما أن يجب نكاهه أو لا والثاني بناقض وجوب
 انكار كل منكر أو لا يسلم وجوب نزاعه وهو يفيض القضية الأولى الثامن كل امام نافع لكل مكلف
 في القوة العلمانية بالضرورة فلو كان الامام غير معصو لصلب بعض الامام يمكن أن لا يكون نافعا لأنه
 يمكن أن يدعو المكلف إلى المعصية أو لا يدعو إلى الطاعة والترك المعصية فلا يكون نافعا لكن الثانية
 فيض الأول فضل الأول يسلم كدنيا الثانية فيكون ملزوما كاذباً التاسع لا شيء من الامام بضار
 بالضرورة وكل من معصوم ضار بالامكان العام ينبغي لا شيء من الامام بغير معصو بالضرورة أما
 الضعيف فلا تالامام اتما وجب لنفع المكلف ودفع ضرره فحال ان يكون ضاراً وأما الكبير فلا ت
 غير المعصوم يمكن أن يجل على المصلحة وأما الاستلاج فلما بين في المظن ان اذا كانت الحكمة المقتضية
 في الشكل الثاني تكون النتيجة ضرورية بثبوت الضرورة لاحدهما بالضرورة وبقيها على الآخر بالضرورة
 فيكون الثبوت في الحقيقة من ضرورية بين العاشر أو الامام ونواهيها وأفعاله سبيل
 المؤمنين لوجوب اتباعه على المؤمنين كافة وسبيل من خوف فكأنما يصدر عنهم خوف فيمنع منه
 الخطأ وهذا هو العصمة الحادية عشر لا ينقل الاجماع مع مخالفة الامام لأنه كبير الامة وسبيلهم وقوله
 وحده حجة لأنه يجب على الامة كافة اتباعه ولا يغني بالحق هذا فقوله وفعله بمنزلة قول كل
 الامة وفضل كل الامة فهو بمنزلة كل الامة وكل الامة معصومة فلا يمكن ان يكون الامام معصوماً الثاني
 عشر لان الامام ان يكون واجب الخطاء او جائز الخطاء او ممتنع الخطاء والضماني الأولان باطلان فغير
 الثالث باطلان الأول فلا تالامام يكون جديداً اسو خال من الامة اذا لزم يجوز عليهم الخطاء وأما
 الثاني فلا تالامام يكون ساء بالامة في علة الحاجة الى الامام فيعين امام لهم دون ترجيح بالمرجح في عينه
 اما ما لم دونهم ترجيح بالمرجح ايضاً الثالث عشر لا مائة مع عدم العصمة لا يجمعان في محل واحد
 الأول ثابت في الثاني اما المتأفاه فلا تالامام في محل واحد يسلم التسلسل والتدوير
 الشاخص واخلاق الله تعالى بالواجب والعرج بالمرجح والكل باطل اما الملازمة فلا تالامام

ان الأمانة واجبة اما على الله تعالى عندنا او على الأمانة عند الآخرين وعلة وجوبها جواز الخطاء على
 المكلف وهو يعلم العصمة فاذا لم يكن الأمام معصوما اما ان يجب له الامام الاخر ولا الاول بمثل
 الشبهة لا والدقوا وينتهي الى امام معصوم فيكون هو الامام لا الاستثناء به عن غير المعصوم وعدم
 الاستثناء عنه بغير المعصوم وعدم وجوب قبول قوله ووجوب قبول قول المعصوم فاما من غير المعصوم
 تكون عبثا خلفتني والثاني يستلزم احدا لا من اما اخلا لا الله تعالى بالواجب مع مناه وهو يتجمل
 لتحقيق علة الوجوب في الامام مع عدم امام له واجتماع كل الأمانة على الخطاء حيث لم يجعلوا له اماما
 فاخلوا بالواجب لكن الأمانة يستلزم اجتماعا على الخطاء وهو ناقض ايضا واما عدم كونه ناقضا لعلته
 وهو ناقض وان كان في غير الامام بوجوب الامام وبالا امام لا بوجوب لزوم العجم من غير ترجع لثبوتها
 في علة الحاجة وهذا ايضا راجع الى كون ما ليس بعلة علة لا نهج لا يكون علة نامة والدليل لا يتم بدونه
 واذا كان اجتماع الأمانة مع عدم العصمة في محل فاحتمل ان كان محالا وانما ثبت الاول
 فطاسي لحق الأمانة لا امام بعينه التي اربع عشر عدم عصمة الامام مع عدم كونه نقضا للغير
 مما لا يجهل ان والثاني ثابت فيبقى الاول ببيان الثاني ان فائدة الامام انقضاء الخطاء والام من منه
 وعقود المكلف فاذا لم يكن معصوما لم يبق المكلف به فلم يحصل له ذراع في قبول قوله فاذا وجب الله
 طاعة امام لا يحصل منه الغرض كان ناقضا لغيره وان كان معصوما بقت عدم العصمة واما ثبوت الثاني
 الخامس عشر كلنا لم يكن الله تعالى ناقضا للغير كان الامام معصوما والمقدم حق فالثاني مثله بيان
 الملازمة ان كل مانعة جمع تستلزم متصلة من عين ايم جرة كان ويتقضى الاخر الثاني عشر كلنا لم
 يكن الامام معصوما كان الله تعالى ناقضا والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان كلنا لم يكن
 الامام معصوما لم يحصل للمكلف وثوق بقوله بل يجوز ان يكون له ذلك في قوله وذلك مما ينقذه
 عن الطاعة فلا يحصل له ذراع في قبول قوله والغرض من نصب الامام قبول المكلف قوله وحصول
 الداعي مجرى قوله ومع عدم عصمة الامام لا يحصل ذلك فيكون نصب الامام غير المعصوم نقضا
 للغير السابع عشر كلنا كان الامام غير معصوم كان المكلف بعد عن طاعته واقربا الى معصيته
 وكلما كان كذلك كان تكليف المكلف بالعكس تكليفا بالتحال ينتج كلما كان الامام غير معصوم
 كان تكليف المكلف بطاعته والبعد عن معصيته محالا اما الصغر ^{في ذلك حال} فلان المكلف يعقده ساداة

لايجب من هذه الثلاثة على هذا التقدير وصف هذه القضية التي هي مانعة الخلو بل هي حقيقتها على
تقدير المقدم صلا لا زمانا ظاهرا واما الكبرى فلا بد وجوب طاعته دائما مع امكان امره بالمعصية يمكن
ان يجب المعصية ان وجبت بامر والاول يجب طاعته دائما او وجب على المكلف الفعل ولم يجب عليه كمالها
بسلزم اجتماع التقيضين في عدم وجوب طاعته دائما بسلزم العت في نصيبه عدم كونه اما مامفروض اقامة
وهو اجتماع التقيضين وجوب طاعته في وقت اضابته المعلومة ما بقوله وليس محجة حتى يعلم اضابته فيكون
علة اضابته ملزمة للوقوع فيكون محالا فيلزم استحالة ايضا واما باجتهاد المكلف فاذا زال المكلف اجتهادا
ولم يعلم اضابته انقطع فلزم اتمامه ايضا واما الاشاج فلما ظهر في القياس المنطقي الحاشي العشرون كما كان
كل من اجتماع التقيضين والعت بنصب الامام وانحاده وامكان وجوب المعصية محالا دائما اما ان يكون نصب
الامام غير واجبا ويكون عضوا مانعا خلو لكن المقدم خوف الثلاثة الذي هو المنفصلة المانعة الخلو وقفة
صاندة اما الملازمة فلا تباين ان عدم عصية الامام ملزمة لهذه الاشياء فاذا كانت محالة بلين امتناع
الامام غير المعصوم وامتناع المركب سئلزم لامتناع احدا جازما فاما ان يكون هذا لامتناع وجوب الامام
اولا امتناع عدم عصيته واما حقيقة المقدم فمقتضاها هي تبينه ايضا بنفسها يحتاج بعض
عرضه بشبهة لا ينفيه ما واذا ثبت هذه القضية المانعة الخلو فنقول لكن عدم وجوب نصب الامام باطل لما
تبين من وجوب نصبه فيجب ان يكون معصوما السادس والعشرون ما ان يكون الامام معصوما دائما امكن
ان يكون الله سبحانه ناقضا للعرض وكلما كان معصوما في وقت دون وقت امكن ان يكون الله تعالى ناقضا
للعرض ولم انحاده ويكليف ما لا يطاق فنتج ما ان يكون الامام معصوما دائما او يكون الله تعالى ناقضا
للعرض مانعا خلو وينبج ايضا اما ان يكون الامام معصوما او يمكن ان يكون الله تعالى ناقضا للعرض ونفهم
الامام او يكون يكليف ما لا يطاق واما الضمير مضد لها مانعة الخلو ظاهر واما صديق الملازمة
الاول فلا بد يمكن ان لا يقرب الى الطاعة في وقت من الاوقات فيكون الله تعالى ناصبا الامام لا يحصل منه
العرض لثبته فهذا هو نقصان العرض واما صديق الملازمة الثانية فلا بد يمكن ان لا يقرب الى الطاعة في
وقت عدم عصيته مع ان العرض ان يكون مفرقا في جميع اوقات مامته فلزم مكان نقصان العرض ايضا
اما الملازمة الثالثة فلا بد المكلف ما يجب في وقت عصيته وعدم عصيته بقوله وقوله وليس محجة
الا وقت عصيته وهو لا يعلم الا منه فيقطع النبي وكذا ان كان باجتهاد المكلف وان لم يمكن التيقن للمكلف

والذي معصوما دائما او يكون نقصان العرض في وقت دون وقت امكن ان يكون الله تعالى ناقضا للعرض ولم انحاده ويكليف ما لا يطاق فنتج ما ان يكون الامام معصوما او يمكن ان يكون الله تعالى ناقضا للعرض ونفهم الامام او يكون يكليف ما لا يطاق واما الضمير مضد لها مانعة الخلو ظاهر واما صديق الملازمة الاولى فلا بد يمكن ان لا يقرب الى الطاعة في وقت من الاوقات فيكون الله تعالى ناصبا الامام لا يحصل منه العرض لثبته فهذا هو نقصان العرض واما صديق الملازمة الثانية فلا بد يمكن ان لا يقرب الى الطاعة في وقت عدم عصيته مع ان العرض ان يكون مفرقا في جميع اوقات مامته فلزم مكان نقصان العرض ايضا اما الملازمة الثالثة فلا بد المكلف ما يجب في وقت عصيته وعدم عصيته بقوله وقوله وليس محجة الا وقت عصيته وهو لا يعلم الا منه فيقطع النبي وكذا ان كان باجتهاد المكلف وان لم يمكن التيقن للمكلف

يكون تكليفاً بما لا يطاق واما الانشاج ففقد ظهر في المنطوق فان منشاخ خلوص الشيء والمزوم يستلزم
 امتناع اخلو عنه وعن اللادم فاذا صدقت هاتان التبعات فان فقول في الاول ان كذا الله تعالى فاقضا
 للغير صحيح فكون عصمة الامام ثابتة وفي الثانية نقول كل واحد من الجزئين الاخرين صحيح فثبتت عصمة الامام
 التابع والعشرون اما ان يكون الامام معصوما بالضرورة او يكون ليس بمعصوم بالضرورة او يكون
 يمكن ان يكون معصوما ويمكن ان لا يكون معصوما وكلما كان ليس بمعصوم بالضرورة امكان يكون
 الامام اماما مع وجود النقص عليه والاجماع وكلما كان يمكن ان يكون معصوما ويمكن ان لا يكون يمكن
 ان لا يكون اماما مادام ما ينبج واما اما ان يكون الامام معصوما بالضرورة او يمكن ان لا يكون اماما مادام
 ما نفع خلوا ثانياً فخلوا ثانياً الصغرى فصدفها ما نفع خلوا طامر واما صدق الشرطين في ذلك فغير المعصوم
 يمكن ان لا يدعوا الى الطاعة واما اذا لم يكن بغيرها اصلا لم يكن اماما والا لكانت امامته حجتا واما حقيقة
 النتيجة فقول الثالث محال لانه لو امكان ان لا يكون اماما مادام ما مع وجود النقص عليه والاجماع لم يكن
 للمكلف طريق الى معرفة امامته اصلا والباقي يمكن تكليف التكليف بهذه المعرفة فلا يلزم فيه ضيق
 الاول وهو ان يكون الامام معصوما بالضرورة الشا من والعشرون اما انما ان يجب نصب الامام او
 يمكن ان لا يكون اماما مادام ما بعد ان يمتا اماما او حرق الاجماع ما نفع خلوا والشمات الاخران باطلان
 فثبتت الاول اما منع اخلو فان الامام اما ان يجب عصمته واما اول يجب عصمته واما اول وقت
 دون وقت اخر والاول هو احد اجزاء المنفصلة والثاني يستلزم الثاني اذا منع اذ عدم عصمة الامام يستلزم
 لجواز ان لا يثبت الى الطاعة وشي من لا وفان فلا يكون اماما او لا يمكن ان يكون الله تعالى فاقضا
 للغير واستحالة اللادم يدل على استحالة المزوم والثالث يستلزم حرق الاجماع واما بطلان الاخير
 فظاهر في ذلك ايضا الثالث والعشرون كلما كان نقض الله تعالى الفرض مستعاجلا يكون الامام
 معصوما لكن المقدم حق فالثاني مثل بيان الملازمة ان المراد من الامام التفريد الى الطاعة وقد عصمه
 يستلزم مكان عدم ذلك منه فليزى مكان تفضل الله تعالى الفرض لان مكان المزوم يستلزم مكان
 اللادم واما حجية المقدم فلما يثبت علم الكلام الثالثون اما ان يكون الامام معصوما او يمكن
 ان يكون تكليف ما لا يطاق وافعال الاعزام بالجهل من الله تعالى ويكون الصبي نجبا على الله تعالى
 ما نفع اخلو والكل سوى الاول باطل فثبتت الاول اما صدق المنفصلة فلا انما ان يكون الامام

معصوما

معصوماً أولاً والثاني يكون الأمام خارج الخطأ مخازن يدعو إلى المعصية ولا يقرب إلى الطاعة
 فبدني كونه لطفاً ووجه الحاجة إليه فاما ان تبقى امامته فكون عبثاً فنجوز البعث على الله نعم
 وان لم يبقى امامته فاما ان يكون المكلف مكلفاً بمعرف ذلك من غير طريق إليه فيكون تكليفاً بما لا
 يطاق وهو مستلزم امكان تكليف ما لا يطاق وان لم يكن مكلفاً بمعرفته ذلك فيكون الله تعالى
 مغرماً بالجهل لان الامر بالتباعد دائماً مع عدم وجوبه في بعض الاوقات يكون غرماً بالجهل واما بطلان
 الكل عن الاول فقد نفرد في علم الكلام الحادي والثلاثون كلنا واجب نصب الامام كان واجبة نفس الامر
 بالضرورة لان الوجوب هنا اشاعه الله وعلى كل الامة وعلى كل واحد من المتقدمين خلافه وكما كان
 الامام غير معصوم امكن انتفاء وجه الوجوب دائماً فكلنا واجب نصب الامام فاحداً الامر بين لان
 ما كونه معصوماً بالضرورة او امكان صدق قولنا لا يجب نصب الامام حين وجوب نصبه لانه
 على تقدير وجوب نصب الامام اما ان يكون معصوماً اولاً والثاني يستلزم امكان انتفاء وجه الوجوب
 المستلزم لامكان انتفاء الوجوب وعدم الخلو عن الشيء والمعلوم يستلزم انتفاء الخلو عنه وعن
 اللزوم لكن صدق الثاني على تقدير صدق وجوب نصب الامام محال لان الوقتية المطلقة والوقتية
 الممكنة متناقضان ولان حين وجوب نصبه يستحيل ان يصدق مكان عدم نصبه فثبت على هذا
 التقدير صدق الاول فيكون معصوماً بالضرورة وهو المطلوب الثاني والثلاثون كلنا لم تكن عصمة
 الامام واجبة امكن انتفاء وجه الوجوب في كل وقت وكلنا امكن انتفاء وجه الوجوب امكن انتفاء الوجوب
 لاستحالة وجوب العلول مع امكان العلة ينتج كلنا لم يكن عصمة الامام واجبة امكن انتفاء وجوب نصب
 الامام فقلنا ان وجوب نصب الامام لا يتجامع عدم وجوب العصمة لان الاول ملزم لوجوب نصب
 والثاني يستلزم امكان عدمه وثالثه اللزوم يستلزم ثلثاً المعروفان والا اول ثابت فثبت في الثاني
 الثالث والثلاثون لو لم يكن الامام معصوماً امكن ان يكون مقر بالالمعصية ومبتدعاً عن الطاعة
 فكان نصبه مفقداً حين وجوب نصبه وكلنا كان نصب الامام واجب كان مقر بالطاعة ومبتدعاً
 عن المعصية بالضرورة ما دام واجباً والا لانقض فائدة الوجوب فيكون الوجوب جستا ويلزم
 من هاتين المقدمات مع استثناء عن غلبة هما اجتماع التقضين الرابع والثلاثون لو لم يكن الامام
 معصوماً لم يكن الفرق بين الصادق والكاذب لكن الثاني باطل فالقديم مثله بيان الملائكة ان الامام

[illegible]

التقريب والتبقيد انما هو بسبب ذلك امره بالطاعة والزامها ونهيه عن المعصية ونهجه عنها
 ذلك من غير المعصوم ممكن لا واجب فلو كان غير المعصوم انما كان فاجعل الامكان عليه في الوجوب
 لكن الامكان لا يصلح للعلية لما ثبت في علم الكلام فنصب غير المعصوم فيعلم جعل ما ليس بجعله
 عليه وهذا ضلال واما المقادير الثمانية فظاهر الحاديه والاربعون لو كان امكان التقريب كافيا
 لكان امكان القرب في نفس المكلف كافيا للشاوية الامكانين والاحتمالين فزيادة احتمال الكذب في
 القرب ولو كان كافيا لكان نصب الامام واجبا بطاعته خالبا عن لطف فيكون محالا لانه انما واجب
 لكونه لطف الثاني والاربعون كلما كان الامام غير معصوم فلما انما ان يشاؤهم والوجوب عندنا هو
 المعقنى للوجوب واليجاب شئ لا فائدة منه اصلا لكن الثالث باطل فالمقدّم مثل بيان الملائكة ان امكان
 التقريب لو كان كافيا لكان امكان القرب كافيا فشاؤهم نصب الامام وعده من وجه الوجوب وانما
 ان يكون ايجابه لا للتقريب ولا غيره اجماعا فيلزم ايجاب شئ لا لفائدة ولما بطلان الثالث فظاهر
 في علم الكلام الثالث والاربعون كلما كان الامام غير معصوم فلما انما ان يشاؤهم بل لا يرجح بلا
 مرجح او يكون كل واحد من الناس ما امر الله تعالى بسبيل البذل والجمع ما نفعه خلقه لانه اذا لم يكن
 معصوما كان فبسته التقريب ليه بالامكان لاحتمال التفضيل لو كفى لا مكان فيتحقق في كل واحد
 ثبت انما من دون كل الناس مع شأؤهم في وجه الوجوب لزم البرجح بلا مرجح وان يكون كل واحد
 انما اما تعالى البذل والجمع وبيان بطلان الثالث ظاهر اما الاول فمفروضة واما الثاني والثالث
 فمفروضة ايضا لا يقال انما من فعل الله تعالى عندكم والله تعالى فادع على كل مفرد والمقادير
 عندكم يجوز ان يرجح احد مفرداته لا لبرجح فكيف يمكنكم الحكم باسحاحه الترجيح بلا مرجح هنا ثم هذا
 سؤال وارد على كل تقدير وكل من خذاه من الامة للامانة يرد هذا السؤال عليه فيكون باطلا
 لانه لا بد من واحد لا نأفوق افعاله تعالى على جميع احد ما غير الاحكام الخمسة وقائمه الاحكام
 الخمسة فالاول يجوز منه الترجيح بلا مرجح فيه للتخصيص وقت خلقه به واما الثاني فلا يجوز فيه
 الايجاب والتخير بغير وجوده بنفسه والا لكان ظلما وقد نفرد ذلك في علم الكلام واما قوله
 سؤال باطل لانه يرد على كل تقدير فلنا بل هو سؤال الحق لانه وارد على كل تقدير الرابع و
 الاربعون كلما كان الامام غير معصوم فلما انما ان يكون الوجوب شرعا محصنا انقول

لا فائدة

بقتله

الاشاعة واقتضاء العلة الثامنة بمعلولاته في صورته دون اخره مانعة خلقه لكونه باطلا فاعلة
 مثله بيان الملازمة انه اذا وجب نصب الامام فلا ينع اما ان يجب لغرض ولا والثاني في جعله في الوجوب
 العقلي لانه ما ان يجب لذاته او لغيره وكلاهما مستحيلان لا يتخلل علي غايته وغرضه الا لكان عبثا
 وهذا الوجوب له غايته غير الفعل الجماع من ميثاق الغاية وانما يتحقق على قول الاشاعة ان الوجوب
 شرعي محض فثبت الاول من المنفصلة والاول فليس الا القريب والتباعد ما يوصل اليه ما هو مفقود
 عليه جماعا فلو كان غير معصوم لكان كون ذلك بالقوة المختصة كافيا لكون الكل مشاركا في ذلك و
 هذا هو العلة الثامنة في الوجوب فيلزم احد الامرين اما محقق الامانة لكل واحد واحد او وجوب العلة
 الثامنة مع تخلف معلولها عنها وانما بطلان الثالث فلما بين في علم الكلام من ان الحسن والفصح عقليتان
 لا يتخلل في المعلول من علمه الثامنة الخامس ولا يعون دائما اما ان يكون الامام معصوما ويعين
 الله تعالى لوجوب احد الشايعين في الوجه المقتضي للوجوب مع عدم مرجح او التحسين بين واجب وغيره مع
 شايعهما في الوجه مانعة خلقه لكون الثالث باطلا فالقدم مثله بيان الملازمة ان الوجه حينئذ امكان
 القريب وليس يختص به الامام بل شايعه غير منه فاما ان يجب طاعته عنها فيلزم الاجاب احد الشايعين
 في الوجه المقتضي للوجوب مع عدم مرجح وان خسر بينه وبين طاعته غيره من الخلو في التحسين بين الواجب
 وغير الواجب هو باطل لما بين في علم الكلام فان عدم الاجاب طاعته لا يخرج عن الامانة الشايعين
 الاربعون كلما كان الامام غير معصوم لم يكن اما على تقدير امانته والثالث باطل لاستلزامه اجتماع
 التفضيل والقدم مثله بيان الملازمة سحالة التي حجج بلا مرجح فلا يوجب طاعته عنها ولا طاعة الكل
 اجماعا فتعين ان لا يوجب طاعته البته فلا يكون اما ما قطع الشايع ولا يعون كل واحد عنها فاما
 لذاته او لمصلحة لا يحصل الامانة ولا امانه ليست من الاول جماعا في الثالث وكذا كان كذلك كان جوا
 للمصلحة مع قول المكلف ان لو ثبتت مكنة معها لم يكن لها بد من التسبب السبيل لم يوجب لم يوجب فاشاع
 وهو خلاف التقدير الاول ليس فيلزم استثناء الممكن عن المؤثر وهو محال ولا مصلحة في الامانة الا
 القريب والتباعد اجماعا فيجب ان يكون وجبا لهما مع قول المكلف ومع علم العصمة لا يكون وجبا
 بل يكون معه ممكنا هذا خلف فصدق معنا فثبت ان كلما كان مع قول المكلف يجب ان يكون مقررا
 سبعا ولا شئ من غير المعصوم مع قول المكلف يجب ان يكون مقررا سبعا لا شئ في الامام غير معصوم

وهو المطلوب الثامن والأربعون كلنا واجب لكونه لطفاً واجب متحقق للطف عنده وكلنا لم يكن لا
معصوماً لم يجب تحقق اللطف عنده وكلنا لم يكن لأننا لم يلزم ذلك صديقاً دائماً ما ان يجب العلم
لا لكونه لطفاً او يكون معصوماً ولا يجب غضب الامام وصديق هذه التفضيلة مانعة لظواهر
لكون الكل سوى الثاني باطل فتغير عصمة التاسع ولا يعبرون كلنا لم يكن لأننا معصوماً لم يكن
علمه الحاجة الى المؤثر هو لا مكان والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان الامام اذا لم يكن
كل الشرب والبيع بالتبعية اليه يمكن لا يؤثر فيه الامام ولا لم يجب بعينه لكن لا يجب للامام
امام والا تسلسل وهو مع وفاء لكل بشاؤون في علمه الحاجة فيكون امام اخر خارج والحاج عن كل
الا انه غير المعصومين مع كونه اماماً يكون معصوماً فيكون اثباتاً ولشك عشا هفت فيكون لا مكان
متحققاً والحاجة فلا يكون علمه الحاجة هي لا مكان وهو المطلوب فلما بطلان الثاني فظاهر في علم
الكلام فينبغي الاول وهو المطلوب المحسوس انما ان يكون الامام غير معصوم ويكون علمه الامكان
مانعة جميعاً لا كل مفصلة تسلم مانعة جميعاً من غير المقدمة وينبغي الثاني لكن الثاني ثابت لما بين
في علم الكلام فينبغي الاول الحادي والخمسون دائماً اما ان يكون الامام معصوماً ولا تكون علمه
الحاجة الامكان مانعة لغيره لان كل مفصلة تسلم مانعة خلوص من يقتضيه وجب الثاني لكن الثاني
فتغير الاول وهو المطلوب الثاني والخمسون كل ما يجب لكونه لطفاً فاما ان تكون لطيفته حاصلة
له بالامكان او بالوجوب والاول غير كان فاق الفعل لا يجب لا مكان لكونه لطفاً بل لانه لطيف بالفعل
والامام انما يجب لكونه لطفاً في ان يكون له بالامكان المحض بل بالوجوب وانما يكون كذلك اذا كان
معصوماً الثالث والخمسون شبه اللطف لا الامام اما بالوجوب او بالامكان او بالامتناع والثالث
محال والا ممتنع وجوبه والثاني يسلم عدم وجوبه لانه لا يكفي في وجبه الوجوب بتوبة للفعل بالامكان
والاول هو المطلوب ادعي المعصومان ان يكون مقرباً الى المعصية فلا يكون لطفاً الرابع والخمسون
هنا مفصلات الاول انما واجب الامام لكونه لطفاً الثانية وجبه الوجوب متى انتفى معنى الوجوب اد
المعلول يستحيل بقاءه مع عدم العلة الثالثة الضرورية والدائمة ملازمان لما ثبت في المطلق
الا انما في ذلك فقولنا ان يكون الامام لطفاً دائماً او ليس بلطف دائماً او يكون لطفاً في
دون وقت اخر والثاني يسلم في وجوبه والثالث يسلم لكونه اماماً في وقت دون وقت اخر وجوب

اتباعه في وقت دون آخر وهو متحقق لما تقدم والاولى تكليف ما لا ينطاق او انشاء فائدة فيه فنعين الاول
 كل ما تم ضروري لما تقدم في حق وانما يكون ضروريا اذا كان معصوما وهو المطلوب الحاشي الحسن
 كلما لم يكن الامام معصوما فاما ان كان يكون ليس بالامام دائما او في وقت دون آخر فانه خلوة لا بد
 كان هو مقربا مبعدا لوطاعة المكلفون فيكون معصوما لما تقدم وان لم يكن كذلك فاما اذا اوفى
 وقت فيخرج عن الامانة اما اذا اوفى وقت لكن النال باطل لما تقدم فالمقدم مثله السادس والحسنون
 كلما لم يكن الامام معصوما لم يجزم المكلف بكونه مقربا او لطفاله بل يجوز ذلك ويجوز ان يكون معصوما
 له ومضى كان كذلك حصل له نفرة على اتباعه ولم يحصل له داع فيبقى فائدة نصبه فليزيم نقص الفرض
 السابع والحسنون اتباع غير المعصوم جائز ان يكون هلكا مقربا او اخر زعم الضرر المتوقع واجب
 فكما كان الامام غير معصوم وجب ترك اتباعه وطاعته وكما كان كذلك سقطت فائدة ولم
 الشافعي فكما كان الامام غير معصوم سقطت فائدة ولم الشافعي لكن النال باطل قطعاً فكذا
 المقدم الثامن والحسنون كلما لم يكن الامام معصوما كان اتباعه ارتكابا للضرر المظنون وكل ما
 اتباعه دفع للضرر المظنون فلو كان الامام غير معصوم كان اتباعه دفعاً للضرر المظنون وارتكابا
 للضرر المظنون وترك اتباعه يكون ايضا دفعاً للضرر المظنون وارتكابا للضرر المظنون فيكون
 كل من اتباعه وترك اتباعه مثلهما للتحققين وانما قلنا ان اتباعه ارتكابا للضرر المظنون فلا
 القوة الشهادة في اغلب غائله على القوة العقلية في غير المعصوم ايضا سائر التواجبات و
 فعل المعاصي لان سبل القوة البشرية الى ترك المكلفان وفعل الملائكة التي هي المعاصي وانما قلنا ان
 كل امام يجب ان يكون اتباعه دفعاً للضرر المظنون فلا بد من شدة في الصواب ولا فائدة في السلام
 تركه لهما ظاهر الناس والحسنون كلما كان الامام غير معصوم كان اتباعه فيما لا يعلم المكلف صحة
 وفساد حراما لكن انما باطل اجماعا فالمقدم مثله بيان لللازمة ان اتباعه يحتمل على ضرر
 مظنون فيكون حراما الستون الامام ما ان يجزم المكلف بان اتباعه لطف او فسدة ولا يجوز يوجد
 منه ما لم يجوز كله ما والثاني والثالث يستلزمان فائدة نصبه فنعين الاول وانما يكون على بقدر
 العصمة الحاشي والستون ما ان يجزم المكلف بان الامام يدل على الهدى او الضلال او يجوز كله ما
 والثاني والثالث يقتضيان حصول الداعي للمكلف الى ترك اتباعه والى مخالفته وعدم الالتفات اليه

وهو بافضل من غيره في نصبه فغير الاول وانما يلزم ذلك على تقدير العصمة الثالثة والسنون كما لم
يكن الامام معصوما لم يجب معرفته تعالى بالدليل عقلا لكن الثالثة باطل فكذا المقدم بين الملازمة
ان امكن وجود الشيء اما كان في الحزم بدو لا والاول يسئل من ان يكفي بامكن بنوت الواجب في الحزم
فلا يحتاج الى الدليل والثاني يسئل من عدم الاكتفاء بقوله في الاصابة الا اذا كان معصوما الثالث و
السنون كما كان الامام غير معصوما كان مجزءا بلطفه اخذنا بالقوة مكانها بالفعل مع مكان عدمه
لكن الثالثة باطل لانه من باب لا عا لا فكذا المقدم والملازمة ظاهرة فان عدم عصمته يوجب ان كان
بغيره عن الطاعة ويقرب الى المعصية عكسه الرابع والسنون كلما كان الامام غير معصوما فلما امكن
ان يمكن وجوب المعصية مجزءا اختيارا خاصا او عدم وجوبها او وجبه الله تعالى على المكلف في كل
بعضه باطل فكذا المقدم بيان الملازمة ان غير المعصوم يمكن ان يامر بالمعصية فان وجبت لزوم
الاول والا لزم الثالث لان المكلف يجب عليه طاعة الامام في جميع ما يامر به والا انتفى فابدية وجوب
عليه فعل ما امر به وانما بطلان الثالث فالاول ظاهر بان المعصية لا تجب وجوبها باختيار خاص ضرورة
والثاني يسئل من الجمل الخامس والسنون كما كان نصب الامام واجبا كان عدمه استدحوا من وجوب
في تحصيل الغاية منه بالضرورة وكما لم يكن معصوما كان وجوده استدحوا من عدمه في تحصيل
الغاية منه بالامكان العام اما صدق الاول في نظامه وانما صدق الثانية فلا انه يمكن ان يامر بالمعصية
فان اعتقد وجوبها لزم مع ادراكها بالمعصية الجمل المركب والا لزم من عدم الامام جواز ادراكها بالمعصية
ومن وجوده امكن ان ادراكها مع الجمل المركب والغاية من الامام التباعد عن مكان فعل المعصية ونفسه
اتج يلزم مكان فعلها مع الجمل المركب ويلزم من صدقها بين الفصينين كلما كان الامام غير معصوما
كان عدمه استدحوا من وجوبه في تحصيل الغاية منه بالضرورة وكما كان الامام غير معصوم
كان وجوده استدحوا من عدمه في تحصيل الغاية منه فيكون عدم هذه الفصية مسئلا من
التبصين وكما كان كذلك كان صدقها لا بالضرورة والا لزم امكن اجتماع التبصين وهو
محال وكما كان عدم المعصية محالا كانت العصمة واجبة وهو المظهر وصورة القياس من ان يجعل
مقدمة الثانية مقدما ومقدمة الاولى نالها وصدق الملازمة بينهما والا لصدق قولنا ان
لا يكون اذا لم يكن الامام معصوما لا يجب نصبه لكن الامام غير معصوم وانما لان القائل بعد

العصية فالنجوا خطائه وهذا الجواز لا يختص بوقت دون آخر بل لما افلزم ان لا يجب نصيبته في
 الجملة وهو باطل اجماعا لزم من فرض صدق هذه القضية واذا لزم من فرض صدقها المحال كان
 صدقها محالاً لا يكون فقيضها حقاً الشاؤس والشئون كلها كان نصب الامام واجبا كان حصول
 الغاية منه واطاعة المكلف واجبا وكلما كان الامام غير معصوم لم يكن حصول الغاية منه مطاعاً
 المكلف واجبا واللازم منها كلما كان نصب الامام واجبا كان حصول الغاية وليس غير معصوم
 لكن المفدّم خوفاً مما فكّد الثاني فيكون معصوماً الشايع والشئون لا شيء من الامام نصيبه فيها الحق
 وكل غير معصوم نصيبه عت بالامكان فيخرج لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة وبإلزامه كل امّا
 معصوم بالضرورة وهو المطلوب اما التصغير فظاهر اذ يجب العت على الله عز وجل وعلى
 الاجماع لانه ضلال واما الكبير فلا ينفك عن عدم تقريره من الطاعة وسبب عدمه من العصية وكلما لا
 محصل الغاية منه ففعله عت بالضرورة واما الانساج فلما ابتدأ في المنطق من ان الحق ان الغاية
 الضرورية والممكنة في الشك الثاني فيخرج ضرورة ثبوت الضرورة للضرورة بالضرورة وانما
 عن الاخرية بالضرورة فيرجع القياس الى الضرورية وبين واما الاذم التي في المنطق
 ان الثانية المعدولة المحول مسئلة للسوجبة المحصلة المحول مع وجود الموضوع لكن هذا الموضوع
 موجودا لثام من الشئون كلها كان الامام مظهر الشريعة وكاشفاً لها لاجاعلا للاحكام كان معصوماً
 لكن المفدّم خوفاً مما فكّد الثاني مثله بيان المالدفة ان الامام يجب طاعته في جميع ما افترقا اذ لم يكن معصوماً
 امكن ان يامر بالعصية فاما ان يجب ومحرم وهو صحيح فيكون التكليف بالتح واطاعة ولا يجب طاعته
 وهو خلاف التقدير او يخرج من كونها معصية بامر فيكون جاعلا للاحكام كاشفاً لها وهو خلاف
 التقدير واما حقيقة المفدّم فاجابته التاسع والشئون كلها كان نصب الامام واجبا كان طاعته اما
 مصلحة للمكلف مقرباً له من الطاعة ومبعداً عن العصية بالضرورة وكلما كان طاعته المكلف له
 مصلحة للمكلف لاما ومقرباً من الطاعة ومبعداً عن العصية بالضرورة كان معصوماً فيخرج كلما كان
 نصب الامام واجبا كان معصوماً بالضرورة لكن المفدّم خوفاً مما فكّد الثاني مثله والمفدّم ثان ظاهر ان
 ما نفدّم السبعون انما وجب نصب الامام لكونه لطفاً في التكليف وكلما وجب على الله تعالى لكونه
 لطفاً في التكليف يكون التكليف موقفاً عليه بدون لا يحصل التكليف وكلما كان كذلك فاما

ان يوقف فابديه على فعل من افعال المكلف ولا فان كان الاول وجب على الله تعالى ان يجابه على المكلف
 فاذا فعل المكلف ثم اللطف وحصل الماطون فيه بالضرورة وان كان الثاني تم اللطف حين
 الماطون فيه وكلما لم يفعل الله تعالى ومن يعلق بفعله تمام اللطف ذلك الفعل انتهى التكليف
 بالفعل على المكلف اذا لم يرد ذلك فنقول ما يوقف عليه حصولا بانه من لطف الامام الذي فضل
 المكلف هو طاعته له في جميع الامور والنوامي فنقول اذا فعل المكلف ذلك وبذلك الطاعة فاما ان يتم
 لطفه الامام بالضرورة او لا والاول يسأل من العصمة والاولى يمكن القطع بتمام لطفه الامام وان كان
 الثاني فيكون علم اللطف الموقوف عليه الفعل من الله تعالى ومن الامام فينتفي تكليف المكلف بالفعل
 بحيث لا يبقى مكلفا بالفعل فلو لم يكن الامام معصوما يمكن ان يخرج المكلف عن التكليف وهذا هو
 معينه تكليف ما لا يطاق الحادج والتسعون كلنا كان الامام غير معصوم بقي للمكلف وثوق ببقائه
 بتكليفه بالواجبات الشرعية ولا طريق الى الجزم لانه ليس بهذا الدلالة الامام واجبا والامام ومعها
 يحتمل عدم بقاءه مكلفا بالفعل وجازع وجبه عنه وزواله والذم يبق له وثوق ببقاء التكليف وثوق
 ان لا يكون مكلفا كان من الطاعة ابقه فان التكليف فيه كلفه وشقته وميل البشر الى تركه وارتاب
 المعاصي فيكون مضطرا مضطرا من مضطرا تركه الثاني والتسعون الامام اما ان يترك التكليف
 ولما هو من نصب غير المعصوم فلا يحصل فاعاله فلا يصلح للامامة الثالث والتسعون الامام لان
 المكلف بالفعل المكلف به ومن نصب الامام غير المعصوم يحصل الخلل في نفس التكليف فيحصل خلل
 المكلف بالفعل وهذا بناقصر الفاية الرابع والتسعون نصب الامام بعد استجماع الشرايط المعينة ففعل
 المكلف التي من فعله تعالى غير الامام ونصب الامام غير المعصوم فلا يفي التكليف كما يبتدأ فلا يكون
 الامامة بعد استجماع الشرايط التي من فعله لا يقال هذا امتا بر على قول من يجعل الامامة من فعله نعم
 اما اذا جعلت الامامة من فعل المكلفين فلا وقد يبتدأ في الكلام بطلان الاول وجهه الثاني لاننا
 نقول بل قد يبتدأ في كتبنا الكلام بطلان الثاني وجهه الاول ثم نغير الدليل على وجهه ثم نقول
 الامامة بعد التكليف فلا يصلح ان تكون نافذة له والامامات بعده الحامس والتسعون غاية المناضل
 المكلف به وغاية الشيء فيحتمل ان يكون سببا في ضدها لكن نصب الامام غير المعصوم فلا يكون سببا في
 اصل التكليف فيبطل الفعل المكلف به فيكون سببا في ضدها السادس والتسعون الامام لتحصيل التواتر

فصل في معرفة الظاهر والباطن في الامام

المستحق بالتكليف ونصب الامام غير المعصومة لا يزيل التكليف فلا يبقى الثواب المستحق للاتباع
 السبعون كل امام لا تمام التكليف بالضرورة ولا شئ من الامام غير المعصومة لا تمام التكليف لا يمكن
 ينتج لا شئ من الامام غير معصوم الثامن والسبعون كل ذي غايه فانه فيحتمل ان يكون سببا في ضدها و
 الامام غايته تكسب التكليف بفعل المكلف ما كلف به وغير المعصوم لا يكون سببا في ضده ذلك كما بينا
 فيسجد ان يكون اما الساسع والسبعون كما كان الامام واجبا كان الامام مقربا للتكليف وغير الاثر
 على تقدير اطاعة المكلف له وكلما كان الامام غير معصوم فعلا لا يكون الامام مقربا للتكليف ولا مظهر
 لاثاره وبذلك ينافى كون اذا كان الامام واجبا لا يكون الامام مقربا للتكليف ولا مظهر لاثاره وهو سبب
 الاول الثمانون لا شئ من الامام يزيل التكليف لعدم فعل المكلف به بالضرورة وكل غير المعصوم يمكن
 ان يكون كذلك ينتج لا شئ من الامام غير معصوم بالضرورة الحادي والثمانون الامام تابع للتكليف وانما
 هو لاجله كالتأويل لا يجب فلو كان الامام غير معصوم لا يمكن ان يكون سببا في زواله الثالث والثمانون
 كل امام فان المكلف الطبع له قرب الى فعل المأمور به وترك المنهي عنه بالضرورة فلو كان الامام غير
 معصوم لصد بعض الامام المكلف اذا اطاعه لم يكن كذلك بالامكان الغام فيجتمع التقيض والمخاله
 فشاء من علم العصمة الثالث والثمانون كل امام فانه منشأ الصلحه للمكلف في الدين بالضرورة
 فلو كان الامام غير معصوم يمكن ان يكون منشأ للتفسد فيجتمع التقيض وهو حال والمفاد
 ظاهر ان الرابع والثمانون لا شئ من الامام يامر بالمعصيه ونه عن الطاعة بالضرورة وكل غير معصوم
 امر بالمعصيه ونه عن الطاعة بالامكان الغام فلا شئ من الامام يغير معصوم بالضرورة الخامس
 الثمانون فيحتمل من الله تعالى ان يجعل ما يمكن ان يكون سببا للتفريط مقربا للضد غير المعصوم يمكن
 ان يكون سببا في ضده الفعل المكلف به فيحتمل ان يجعل الله تعالى سببا له السادس والثمانون لا تمام
 اما حامل المكلف على الطاعة ومانع من المعصيه ومكفوف البذل لعدم طاعة المكلفين له الا
 مانعه خلو ولا يمكن له فائدة فلو كان الامام غير معصوم كان ان يخلو عن حاله السابع والثمانون
 اتما وجب الامام لكونه لطفا في التكليف مقربا الى الطاعة مبتدأ في المعصيه فيحتمل ان يكون ضد
 ذلك وكل غير معصوم لا فيحتمل ان يكون بضد ذلك فيحتمل ان يكون الامام غير معصوم الثامن
 والثمانون كلما كان الامام غير معصوم لم ينتج حجة المكلف على الله تعالى لان الامام انما وجب لكونه

لطفاً يوقف على فعل التكليف حتى يقرب المكلف إلى الفعل المكلف به فإذا لم يكن إلا ما معصوماً
 أن لا يتحقق ذلك للطف بل يمكن أن يتعد عن الطاعة فاما أن يقع هذا الغرض بالفعل ولا يقع
 فإن وقع فخر المكلف خاصة بالنسبة إليها ليس في محسوس التكليف إلا مع ذلك للطف فإذا لم يفعل
 ذلك للطف لم يجب على المكلف فعل ما كلف به ولا كان الله تعالى مريئياً للبيح فقال الله عز وجل
 علواً كبيراً وإن لم يتحقق كان الامكان متحققاً فلم يحرم المكلف بوقوع شرط التكليف فلا يحرم
 بالتكليف له ولا طريق له إلا بنفي هذا الاحتمال ولا ينفي إلا بعصمة الامام فإذا لم يتحقق لم ينبت
 وايضاً فان الامام اذا اجاز ان يدعو إلى المعصية وجاز ان يكون ضد ذلك للطف اشتمل اتباعه
 على ضرر وظنون ولهذا امر بدفع الضرر والظنون فلهذا تركنا اتباعه عند لكن الثاني باطل قطعاً
 فالعلم مثله التاسع والثمانون كلنا كان لا بد من اقامة غير المعصوم منفيها كان اقامة غير المعصوم
 منفيته لكن المفهوم حق فالثاني مثله اما الملازمة قطعية او انتفاء اللازم بوجوب انتفاء الملزم
 واما انتفاء اللازم فالثاني اقامة غير المعصوم مثل المالك بارتقاء التقصير في فعل التقصير
 محال بيان اسئلنا ذلك ان اتباع غير المعصوم وطاعة ارتكاب الضرر والظنون كما يتبادر ترك
 اتباعه وترك طاعته كذلك والاحراز على الضرر والظنون واجب فيجب ترك اتباعه للشعور فاما
 اما ان يكون اقامة غير المعصوم منفيته او تكون ثابتة مع انتفاء لازمه ما نافع خلو لكن الثاني مح
 فنبت الاول بيان صدق المنفصلة ان اقامة غير المعصوم مثل المالك بارتقاء التقصير في فعل التقصير
 لانه يشتمل على ضرر وظنون وفعل ما يشتمل على ضرر وظنون حرام وترك اتباعه حرام للامام و
 واجب لغيره اتباعه وهذا اللازم منفي لانه جمع بين التقصير فاما ان يكون اقامة غير المعصوم ثابتة
 اولاً لا يخرج الخيال منه ما فان كانت ثابتة ولازمها منفي على كل تقدير لزوم الامر الثاني وان كانت
 منفيته لم الاول واما استحالة الثاني فظاهرة اذ وجود الملزم مع انتفاء اللازم محال كالحاديه
 والشعور الامام شرط للتكليف وبسبب فعل المكلف به والا لما وجب التقصير ان يكون نافعا
 وغير المعصوم يمكن ان يكون نافعا فتح ان يكون الامام غير معصوم الثاني والشعور الامام مقرب
 الى الطاعة ومبعد عن المعصية وعلاقة الاستعداد بالشئ بالذات وعلة البعد عنه والاستعداد
 لصدة بالذات مثلاً فان لا يمكن اجتماعه في محل واحد بان يكون مع الشئ بالذات ومبعداً

عنه او معدا الضد في الحال وعدم العصمة مع استحصيل المعاصي وعدم الطاعة مع الشهوة والنزوة
 فلا يمكن ان يجمع مع الامانة العدة لضدها بالذات مع طاعة المكلف فلا يمكن ان يمانه غير المعصوم
 الثالث والشعون الامانة لمنع عدم العصمة مع قبول المكلف الامر ونواهيه وهذا الشرط لا يكون
 شرطا في الامانة نفسه لانه ليس له امام اخر حتى يقال يقبل الامر والامام ونواهيه ولا يتحقق امتثال
 الانسان في الامر نفسه ونواهيه لان الامر والمأمور متغايران ولا يمكن ان يقال الشرط امتثاله لا وليس
 الله تعالى واختياره للطاعة والا لكان خاليا عن اللطف فيكون مانعة من عدم العصمة في حق الامام
 مطلقا ويستحيل تحقق الشيء مع المنفعة وعدمه فيستحيل اجتماع عدم العصمة مع تحقق الامانة
 محلا واحدا وهو المطلوب وانما قلنا ان الامانة مانعة من عدم العصمة مطلقا لان الامانة للمؤمنين والطاعة
 والنبط عن العصمة لكل مكلف والامر يجب بالمعصية بالنسبة الى كل طاعة وكل معصية في كل وقت
 الرابع والشعون انما ان يكون الشيء والمانع منه وعلة عدمه متحققين في محل واحد وفي احد
 او يكون الامام معصوما مانعة خلو لان الامانة مانعة من عدم العصمة فانما ان يكون الامام معصوما
 او لا وكما لم يكن الامام معصوما اجتمع الشيء مع مانعة وعلة عدمه وامتناع الخلو عن الشيء والموضوع
 بسلطان امتناع الخلو عن الشيء واللازم لكن الاول غشفت فطعا وما يتبعه عليه انه لو لا انتفاءه لم يحد
 الامر من اما كون المانع ليس مانعا او يكون الشيء الواحد تابعا لامتنيابا واما مع فبقت التثنية وهو الظاهر
 الخامس والشعون انما ان يكون الامام ليس بمعصوم ويستحيل اجتماع الشيء مع المانع من وجوده
 وعلة عدمه مانعة جمعا فالامانة مانعة من عدم العصمة وبتسلزم العلة في عدم العصمة وتكون هي
 علة عدمه فلو كان الامام غير معصوم لم يجمع هذا الحكمان والثانية تابعا فطعا فتبقى الاول والثاني
 والشعون كل ناصب لغير لا يختص بالمعصوم اما ما محط والله تعالى او كل لانه يستحيل ان يكون مختلما
 فيجب ناصب غير المعصوم اما ما يستحيل ان يكون الله تعالى وان يكون كل الامة وكل من لا يفسد الله
 بغير ولا كل الامة يستحيل ان يكون اما ما يفسد المعصوم يستحيل ان يكون اما ما يابا لان الطاعة اامة
 غير المعصوم بسلطان اجتماع الشيء مع مانعة وعلة عدمه ما تقدم واما الكبير في طاعة واما
 الثالثة فلان ناصب الامام ليس الا النضر والاجماع السابع والشعون ناصب الامام غير المعصوم
 ان يمكن ان يجعل سبب حلا الضدين سببا في الاخر كما هو سببا للضد ويمكن ان يكون غيرهما بالجل

او يكون

أو يكون مكلفاً بما لا يطاق والكل خطأ وهو على الله تعالى وعلى الأئمة محال أما الملائقة فإن
 عن المعصوم يمكن أن يدعو إلى المعصية فإما أن ينهى ما أمراً مقرباً بمقدراً فيكون قد جعل سبب
 أحد المضدين سبباً في الآخر فلا يكون سبباً في الضد وإما أن لا ينهى ما أمراً مع أنه يقتضيه بغيره
 ولم يغيره فيكون مغرباً بالقبض وإما أن يكلف المكلف بعدم قبول قوله وعدم الالتفات إليه فوفاً
 عصيانه ولا يكاتبه مع أنه لا يعلم ذلك لا بقوله لكونه هو حافظ للشرع والمبتلي بالأحكام مع أنه لا يقا
 المحاكم لا يمكن مخالفة فعله من تكليف ما لا يطاق وإمكان المحال محال لا يقال هذا لأن الوقوع
 لا مكان الوقوع وفرف بين الوقوع بالفعل وبين إمكان الوقوع لا نأفول إمكان الالزام لأن لا مكان
 المردوم الاستحالة استلزام الممكن المحال والالزام استحالة الممكن وإمكان التبع لكن ذلك ليس يمكن
 بل هو محال على الله تعالى وعلى كل الأئمة فيسجد الأبطال أدلة الإجماع ذلك على عدم وقوع الخطأ
 لا على استحالة الضرف بين الدائمة والضرورية فلا بد من التخييل كون الأمام بضرب كل الأئمة لا
 نقول فليتبت في الكلام استحالة استناد بضرب الأمام إلى المكلفين بل هو من فعله تعالى وإيقنا أنه
 الإجماع ذلك على أن كلاماً فعله لا يمتنع حسن وكلنا هو حسن وهو حسن بالضرة لا استحالة الانقياد
 على الحسن والقبح وهما عقليان وإيقنا أنه ظاهر في الألفي بل لأن الضرورية والذاتية التام والذاتية
 إذا أوجب الله تعالى طاعة الأمام على المكلفين في جميع أوامره وهو غير معصوم وله دواعي المعصية
 له مانع لا يكفي فيه المعصية في المنع وهو الأمر والعقل فيكون أصلاً الله تعالى للعبودية بالخيار
 إنسان غير مكلف ولا يندفع بداعي محكمته لأنه لا يندفع إلا بعد علم احتمال إنسان إنسان غير معصوم
 بالمعصية لا غير الناسع والشعور بجوار الخطأ على المكلف ويجوز دفعه لا بد للمكلف من طريق
 النفس من عدم ورود خلل عليه من هذا الوجه فلا يحسن من يحكم إن يأمر إن يطلب من هذا
 النفس من سائر وجهه في الدواعي النفسانية لورود خلل مع عدم سائر خلل هذا المساواة وعدم
 طريقه إلى جبر هذا النفس وقبح هذا معلوم بالضرورة وبسبب **مر الله الرحمن الرحيم**
 المائة السادسة من الأدلة على وجوب عصية الأمام عليه السلام الأولى كلما كان الأمام غير معصوم
 فلما إماماً أن يكون الله تعالى مكلفاً للعبودية لا يقتضيه عقلاً كتباً من غير سبب ولا كاسب
 يكون مكلفاً للعبودية لا يقتضيه صواب ولا طريق له إلا الكسابة والنكاح باطل فالعقد مثله شيئاً

الملازمة انه لا يمتنع ان يكون المكلف مكلفا باعتماد صوابيا فاعاله والوامر ونواهيها والاول
 معلوم للاول اذ غير المحصوم يجوز عليه الخطاء والامر بالمعصية فالمرجع للصواب الذي لا يتوقف عليه
 على ترجيح اما ان يكون معلوم المحصول للامام عند المكلف والاول يسلم عنه ضرورة وجوب الظرف عند
 وجود المرجح الثام وان لم يكن معلوما كان تكليفه بذلك تكليفنا بعبادة ذي سبب من غير حصول سبب الشا
 اما ان يكون المحصول للمكلف فيكون التكليف به تكليفنا بالحاصل والعدم لزوم وجوب طاعة الامام وانما
 او يجوز ونقصه والاولان محالان اما الاول فلما تقدم وما الثاني فلان لطفية الامام وطاعته للمكلف
 انما يتم بذلك والثالث يسلم انجزه الثاني من التفصلة المذكورة لانه تعالى كلفه بطاعته في جميع وامره
 نواهيها فاذا جاء الخطاء بعضها امكن ان يكون الله تعالى ذلك كلفا بعد الخطاء واليمين وانما بطلان الثالث
 بعينه فظاهر لان الاول تكليفنا بالاطلاق وتكليفنا بالجزء وهو قبيح على الله تعالى والثالث يسلم ان مكان
 التقيض عليه وهو محال لا يقال هذا لا بد على مذهبكم لان عندكم ان الله تعالى قادر على الصنيع وقادر على
 الامر بالمعصية واليمين والى عن الطاعة والامر بها لا يطاق من حيث القدرة وان منع من حيث الحكمة فلا
 للنظام وكل مقادير ممكن فلا يصح استثناء نفرض الثالث الذي هو المتفصلة لامكانها الا ان نقول ان حال
 امكان ذلك منع فرض الحكمة لان وجود الممكن مع عدمه من هذه الجهة محال لذاته لانه اجتماع المتعبر
 فلو كان الامام غير معصوما لم يكن ذلك منع فرض وجود حكمه الله تعالى بالنظر اليها لان ثبوت المعلوم على
 نظير الملازمة الكسبية ثابتة على كل تقدير يمكن اجتماعه مع المعلوم بثبوت الاول على ذلك
 التقدير وامانة غير المعصوم مع فرض وجوب طاعته في كل وقت وحال في كل امر وهي لو ثبت لثبتت على
 تقدير حكمه الله تعالى مع استلزامها المتفصلة المانعة من اخلوكتنا الثاني هنا مقدمات الاول في كل
 سبب فلا بد له من سبب تام يجب عنده السبب الثاني كلنا واجب لكونه لطفاً واجب لا يمكن ان يحصل ذلك
 الواجب الا به والاما واجب الثالثه كلنا واجب علينا لكونه لطفاً في تهرب الكلف غير المعصوم من الطاعة
 في واجب لا يعتبر ذلك ثم نرى ضرورة في اللطفية في ذلك الواجب لا يتم بعينه الا بعد الامام واجبه لكونه
 لطفاً في تهرب الكلف غير المعصوم من الطاعة وبعبارة غير المعصية اذ نفرد ذلك فنقول عند ذلك
 الامام على حال المكلف على الطاعة قبيح من المعصية وعلم ان يفت السبب المرجح للمفعل المتعبر
 له على شيء اخر والاول والثاني نعم والاول لم يكن مغنيا بل يتوقف على شيء اخر كما يجب وعدم وجوبه بدلا على

عدمه والاول يسألون الوجوب عنده والا فاما ان لا يتوقف على شئ اخر فيكون في السبب ليس له
 سبب تام عقيب وكلما كان الامام غير المعصوم لم يجب الترجيح عند اجتماع هذه الاشياء بطلا
 المثال يسألون بطلان المقدم فنقول عند وجود الامام والتكليف وعلم المكلف وقدرته وقدرته
 الامام على حمل المكلف على الطاعة وده عن المعصية وعلم الامام وانقضاء المانع لما ان يقضي
 رجحان وجود الفعل وعلمته من المكلف في نفس الامر ورجحان خبره الذي يغيره في نفس الامر موقوف على
 شئ اخر والا فالتأنيح والا لوجب لنا الاخر لكونه لطفا لا يتم الفعل بدونه وكلما كان كذلك
 كان واجبا لكن لا يجب على الله تعالى شئ اخر خارج عن هذه الاشياء وان لم يتوقف فاما ان يجب
 الترجيح المتعقب للفعل والترك عند الامام لا والتأنيح لانه لا سبب غيره ما ذكرناه والا كان موقفا
 عليه فاما ان يكون هذا هو السبب التام ولا يكون له سبب تام والتأنيح لما تقدم في الاول فغير
 الاول واذا كان كذلك وجب عصمة الامام لوجود الامانة وقدره الامام في صورة نفسه لا لم يكن
 مكلفا فيتحقق سبب التام دائما فيتحقق السبب ويمنع بقضيه ولا يغيره بالعصمة لذلك لا يقال
 الامانة لطف للغير وبسبب صورة الغير لا في نفسه والا لكان اما ما لنفسه وفاهل النفس لا
 مفولا لغيره والتمهي والقدرة والعلم في حق الامام كاف ولا فان كان الاول حصل السبب التام وب
 المطلوب وان كان الثاني فاما ان يكون الموقوف عليه خاصا للامام اولا والتأنيح والا لزم
 الاخلاق باللفظ الواجب الاول يسألون حصول السبب التام وايضا فان الامانة لطف عام يوجب
 للامام وتبطل الامام وحمله لغيره فاستغنى بها من غيرها الثالث الامانة لطف لكل غير معصو
 في يحصل الواجبات ومنع العاصي لئلا يترك الكل في علة الاجتناب وعدم قيام غيرهما مقامها ولا
 لم يجب عينا وكلما كان الامام قادرا على حمل المكلف على الطاعة وابعاده عن المعصية غاها بذلك
 فوجب تحقق ذلك وانما انما انما يوجب على صراحة الامكان او يترجى بالنسبة الى الداعي والتأنيح
 مح والا لانفتت فائدة والتأنيح مستلزم الوجود والاول المضبوط لو كان الامام غير معصوما
 لكان معصوما لتحقيق ما يجب عنده لا فاعال فليزوم التح وهو اجتماع النقيضين فيحصل المطلوب
 الرابع لو لم يكن الامام معصوما لزم احدا الامور لا يبقه اما كونه في السبب لاسبابا تاما لا
 جعل غيره في السبب سببا او عدم ايجاب ما يتوقف عليه الفعل من اللطف والنجاة في حمل الشاة

في وجه الوجوب عنا بلا مرجع ما غفر خلقه اللازم بافتائه باطل فيبقى المفروض اما الملازمة
 فانه لا طريق للكلف الى تحصيل الحق والقرب من الطاعة والبعد عن العصية الامام لانه اذا
 ان يكون طريقا اول والثاني يستلزم جعل غير السبب سببا والا فلا مانع من قيامها مقامها او
 لا والا فلا يستلزم ايجاب احد المتساويين في وجه الوجوب عنا بلا مرجع والثاني ان يكون
 بعدها على شئ اخر ولا والا فلا يستلزم عدم وجوب اللطف الذي يتوقف فعل الواجب عليه والثاني
 اما ان يكون سببا تاما يتقرب المكلف معها ويعلم الحق ولا والثاني يستلزم كون ذى السبب سبب
 تاما له والا فلا يكون ان يكون مائة غير المعصوم سببا تاما لانها مع طاعته
 المكلف وامثاله لا وانه يمكن ان لا يتقرب من طاعته واما بيان بطلان اللازم بافتائه فظاهر
 الحاصل مائة غير المعصوم مع طاعته المكلف للامام وامثال امره ليس طريقا للخروج بالتجاهل والتفريط
 والتبعية لا طريق غير الامانة لما تقدم فلهذا ان لا يكون المكلف طريقا الى معرفته فحاجته وصحة العمل
 وهذا حال الشاؤم سبب الامام والدلالة عليه وطاعته المكلف في جميع احواله وعدم مخالفتها
 في شئ صلاحه لا سبب سببا تاما في التفريط والتبعية فلو لم يكن الامام معصوما لا يمكن
 انفكاك التفريط التبعية منه وكلنا امكن انفكاك امره عنه لم يكن سببا ذاتيا بل غائبا ان يكون
 اكثر نافع قول كلما كان الامام غير معصوما كان الله تعالى قد جعل السبب لا كثيرا والانتفاء
 سببا ذاتيا لكن الثاني باطل لاشتماله على الضلال فكذلك المقدم التابع كل امام فان طاعة الكاهن
 له مع نصبه كاف في اللطف باقتضائه ولا شئ من غير المعصوم طاعته المكلف له مع نصبه بكان
 في اللطف بالامكان ينتج لاشئ من الامام بغير معصوم باقتضائه اما الضعف لانه لو لا ذلك
 لكان الله تعالى محلا للطف الذي يتوقف عليه التكليف وهو محج واما الكبرى فلا انه يمكن ان
 يدعو الى العصية وينهي عن الطاعة ويجهل فيمكن ان لا يكون كاهنا في اللطف التام الامام غير
 المعصوم يمكن ان يخرج عن اللطف ولا يقوم به فان بقي اماما لم يحصل اللطف وكان قد اقيم ما ليس
 بلطف ولا يحصل منه اللطف مقامه وهو محج لاشتماله على العيب والجهل المركب وان لم يبق اماما
 فان لم ينصب غيره خلا عن اللطف الواجب وان نصب ما اعني مع عدم دلالة عليه ولا يتغير
 المكلف ذلك يستلزم تكليفه لا بطاق اذا لم يعرف لامامه الا هو وكل الامم وذلك هو الحق

الى الهرج والمرج والغفر وهو عين ما لزم من الحج التاسع كلما كانت الامامة ثابتة في كل وقت كانت
لطفا محاجا اليها في التكليف دائما وكلما كان كذلك استحال ان يخلو عنها وقت لوجوبها
على الله تعالى وعلى الامم على القولين فاهما لها خطأ وكلما كان الامام غير معصوماً مكن ان يخلو
وقت ما عن اللطف اذ اللطف لا يتم بنصب الامام خاصة بل بدعائه على تقدير طاعة المكلف له
وهذا يمكن ان يخل به غير المعصوم واجتماع الممكنة الناقصة للمعصومية معها يحل الفاسد كما
جعل الله عز وجل سببا موصلا للمكلف الى غايته مطلوبة له تعالى فيوقف حصولها عليه واتما
يحصل تلك الغاية منه لا من غيره فلا بد وان يكون واجبا ثابته اليها او يطلب تلك الغاية التي لا
يحصل الا من ذلك التسببا مما من المكلف مع عدم حصولها منه دائما اذ لو كان حصولها منه دائما
لكانت سببا ذاتيا اذ كل سبب يوقفي في مستتبته ثابته وكل سبب ذاتي يجب حصوله مع
فرض عدمه هذا خلف والطرب والبعث سببا لامام مع طاعة المكلف له فيكون واجبا عنه
كل من ليس بمعصوم لا يجب عنه التحارر عنه دائما اذ ان يكون الامام معصوما واما ان يخرج اولا
عن كونه واجبا حال كونه مشتملا على وجه يقضي وجوبه ويخرج الشرط عن كونه شرطا او يلزم
تكليف ما لا يطاق ما فاعده خاوية لانه اذا لم يقربا المكلف من الطاعة بل نهاه عنها فاما ان يفي
الفعل الذي هو هذا اللطف شرط فيه واجبا ولا يفي فان لم يفي ثبت الاول ولا يفي وخارج
اللطف عن كونه شرطا لزم الثالث وان يفي لزم التكليف بالشرط حال عدم الشرط وهو
الثالث لكن الثالث باقسام باطل فكذلك المقدم الثاني عشر كلما كان الامام غير معصوم مكن
ان يكون لشرطه ما اذا حال كونه شرطا لكن الثالث باطل وطعا فكذلك المقدم بيان الشرطية
يمكن تبعية المكلف عن المعصية حال كونه اماما شرطا في التكليف اذ لم يكن معصوما الثالث
عشر الامام اتما اوجب اليه لاجل عدم المعصية فالمراد منه يفي هذا الخلل مع طاعة المكلف له
في جميع احواله وكلما كان الامام معصوما اذ يستحيل ان يطلب من شيء من هو متحقق فيه الرابع
عشر لطفه الامام اتما يتم بما يرغب المكلف به في الكلف الطالب للمع في اتباعه فيما يأم به
فيها عنه من الامور والنواميس الشرعية وان لا يصد عن الامام ما ينقوه عنه وصلوا المعصية
عنه بما يعدم رغبة المكلف له في اتباعه وينقوه عنه فيستحيل عليه المعصية والا لا تنقضي

في كل حال

الخامس عشر اذا ارتكب الذمعي ضلما بدعا واليه كان من اعظم الدواعي الى عدم طاعة فلو
 ارتكب الامام معصية ما انفتت فابطله بالكلمة السادسة عشر لا اعظم في النفرة عن تباع
 من معرفة المكلف انه ساوله في وجه الحاجة وان لا يمتنع عنه بوجه فلا فائدة فيه السابع عشر
 كلما كان الامام غير معصوم فاما ان لا يجب تباعده او يكون الله سبحانه قد طلب من المكلف
 احدا نصين مع ثبوت علة الصدق الاخر وعدم ندوة المكلف على ان الله تعالى لم يمتنع باطل
 فكذا المقدم اما الملازمة فلان الامام اذا لم يكن معصوما كان موجبا للنفرة ساوله في جوان
 الخطاء وطاعة ترجيح بالمرجح وعدم الوثوق باقواله وافعاله وكلما كان موجبا للنفرة تابعا
 فان لم يجب طاعته ثبت القسم الاول وان وجب طاعته وجب له في الكفر والغيرة والنفرة
 ضد ان معنى الثاني فيكون قد طلب احدا نصين مع وجود علة الصدق الاخر وعدم تمكن
 المكلف من ازالها الثامن عشر ثبوت التكليف مع مائة عن المعصوم فلا يجمعها والاولى بان
 قطعا فينبغي الثاني بان الثاني ان التكليف انما هو بالمعز وهو موثوق على اللطف الذي هو
 الامام فاذا كان الامام غير معصوم فاما ان يثبت ولا يثبت فان كان الثاني فيجوز التكليف باستحالة
 منه فقال وان ثبت فالمكلف له نفرة عن اتباعه فلا يتبعه وانما وجب اللطف لانه لا يفعل حتى
 يفعل هذا اللطف ومع هذا اللطف لا يفعل لا يكون لطفًا فينبغي التكليف لا تنفاه شرطه
 اما ثبوت الاول فظاهر التاسع عشر كلما كان ولا لانه لم يبق له مما يثبوت عليه الاستعداد لبقاء
 كان لفاعله فله وجب من جهة الله هو بها فاعله والابقي وجوب لفاعله مع استعداد القابل وهو
 خلاف التقدير وفاعل التقدير لا الطاعة والبعيد عن المعصية هو الامام من جهة انه مصيب غير
 مختلط وجوده لم يبق الاستعداد المكلف للحصول واستعداد هو قبوله وامتناعه او اعوانا
 ونواهيته فله وجب من جهة الله هو بها فاعله وهي عدم الخطاء وملازمة الطاعات وقصد
 المعاصي وهذه هي العصمة العشر لو كان الامام غير معصوم لزم احدا من اما ان يكون استعداد
 المحل مع امكان جهة الفاعلية الذي جملة ما يتوقف عليه لا شرا او كون الامام ليس تمام اللطف
 الذي يتوقف عليه التكليف والثاني بضميمة باطل فالمقدم مثله اما الملازمة فلان الامام
 هو الغرض المبدى من جهة فونه العلية بالفعل فاما ان يكون امكان فعل الطاعات والامتناع عن

كافيا مع امثاله المكلف قبله الامر الاول وان لم يكف فاذا كان الامام غير معصوم يحصل
 منه الا لامكان فلا يكون هو تمام اللطف الذي يوقف عليه التكليف ما بطلان الخلق
 فظاهر الحاشي والعشرون عدم عصمة الامام مع استحالة اجتماع العلول مع عدم علمه شيئا
 بمجتهان والثاني ثابت فينتهي الاول اما المنافاة فلان عدم عصمة الامام يستلزم الاكتفاء بما كان
 جهة الفاعلية بالفعل لا بالتام والامكان يجتمع السلب والمراد بالامكان لامكان الخاص حيث
 اذا جامع السلب جامع العلول السلب لان ما جامع العلة جامع العلول فيلزم ثبوت العلول مع
 علمه واما ثبوت الثاني فظاهر الثالث والعشرون كلنا كان الامام غير معصوم كان الممكن واجبا
 والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان عدم عصمة الامام يستلزم الاكتفاء بالامكان في جهة
 الفاعلية فيكون كافيا في الوجوب من جهة الفاعل وهو واجب بالذات من حيث هو لا يمكن فرضه منه
 فلا يمكن فرضه في بعض معلول مع الذات وهذا هو الوجوب لا يقال هنا وجوب بالنظر الى العلة فلا
 ينافي جواز التقيض من هذه الجهة ولا ينافي الامكان لا نقول بل من منه انه حال فرض الامكان فيجب
 مع فرض التقيض من غير المنافاة شي اخر فلا يكون مكانا بل وجوبا الثالث والعشرون لو كان
 الامام غير معصوم كان معصوما لانه اذا استلزم عدم عصمة الامام الاكتفاء في جهة الفاعلية بالامكان
 وجب به فكان معصوما الرابع والعشرون كلنا كان الامام غير معصوم فكلنا كان المكلف طاعا في
 جميع اوامره ونواهيه يجب ان يكون معصوما والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة انه اذا كان
 الامكان كافيا في جهة الفاعلية وهو مع قبول المكلف كاف في تمام الثاني لزم وجوب لا شيء وهو
 القدر من الطاعات والبعد عن المعاصي فاذا حصل فاما امتنع المعاصي ووجبت الطاعات لكن
 الثاني باطل لامكان امره بالمعصية ونهيته عن طاعة لا يقال فانتهى عن الطاعة واما بالمعصية
 وجب على المكلف الانبعا من حيث امثاله الامر والنهاي من جهة الطاعة والمعصية فالمكلف مطيع
 من حيث امثاله الامر لا من جهة المعصية والطاعة وان كان الامام عاصيا لا نقول بجهة حسن
 طاعة الامام هو كون المأمور به طاعة وكون النهي عنه نهيا لا لانه فان وجوب اتباع الامام اما
 هو لاجل تعريفه وحمله على الطاعات ونهيته عن المعاصي فهو تابع للمأمور به فلا يمكن ان يكون
 المكلف بامثاله فاعلا للحسن الامام فاعلا للبيح فاذا انتفى وجه الحسن انتفى وجه الخي والشر

كلما كان الامام غير معصوم فقد لا يكون عدم العلة علة لعدم غلبة العلول او الثاني باطل فالقد
 مثله بيان الملازمة ان قدم عصمة الامام يستلزم الاكتفاء بامكان جهة الفاعلية المجامعة لعدم
 الفاعلية فيكون عدم العلة ليس علة لعدم واما بطلان الثاني فظاهر في علم الكلام الثامن والعشرون
 لو كان الامام غير معصوم لكان وجوب العلول مع مكان العلة او عدم اللطف الذي هو شرط في بطلان
 من جهة الله تعالى او من الامام مع طاعة المكلف الامام واما مثال جميع وامره ونواهيه انما هو باطل فالقد
 بيان الملازمة ان نصب امام وعده غير كاف في اللطف بل مع ذلك الامام الى الطاعة ويبدل عن العصية
 ان يكفي فيه الامكان فيلزم وجوب العلول مع مكان العلة عند طاعة المكلف في جميع وامره ونواهيه
 يكفي بلا بد من الامر بالطاعة والالتقي عن العصية في طاعة الامام فدل يحصل فيكون اللطف قد
 انفي من جهة الله سبحانه وتعالى ومن جهة الامام فلا يبرح العلة المكلف ويكون علة وان يكون له جهة
 السابع والعشرون لا بد في اللطف من نصب الامام ونصب طريق المكلف الى معرفة والى العلم بانه باهر
 بالطاعة ولا يخلد به وينهي عن العصية ولا يخل به وانه لا يفعل ضد ذلك فاما على سبيل الوجوب فيمكن
 فيه بالامكان الثاني يستلزم كون الامكان المشاوي الظاهر من سبيل التبرج ولا عفا ولا بد لسبب تحسن
 الجمل وهو محقق في اول وهو عصمة الثامن والعشرون ترجح احد طرفي الممكن لا بد ان يكون ذلك الظاهر
 واجبا لان المشاوي الظاهر في السنة البرح بان يكون مرجحا لاحد ما التاسع والعشرون كلما كان الامام
 غير معصوم كان قدرة على حمل المكلف على الطاعة وترك العصية مع تكليفه وامكان تخرجه الصحيح وارتكابه
 الطريق السوي هو المقرب للمكلف الى الطاعة والمبعد عن العصية وهذا بعينه يتحقق في المكلف نفسه
 فيلزم ان يكون ايجابه عينا اذ ليس العادة في ايجابه لحمل بالفعل ولا لزم ان يكون كافر مكلفا بطاعة
 الامام ولا الباغي الثلثون الوجوب لا بد ان يكون اما اذا ان الشئ كالمعرفة والصلاح ناشئة من الامانة
 من الثاني فنقول اما ان لا يحصل تلك الصالح الامنة ويحصل تلك الصالح منه وفي غيره بحيث يكون كل
 مصلحة تقتضي الوجوب بتساوي الفعلان في تحصيلها والاول وجوب ايجابه عينا والثاني اما ان يكون
 احدهما مشملا على صحة لا تقتضي الوجوب بل تقتضي تحججه فيكون افضل فيجلب ايجابها على التحسين
 ونقدية الاتان بالافضل واما ان يكون احدهما مشملا على بعض الصالح المقتضية للوجوب دون
 بعض فلا يوجب الثاني الا عندئذ الاول هكذا ينبغي ان يفهم الواجب المعبر والخير والذم على البذل

إذا تقرر ذلك فتقول الوجوه التي تقتضي وجوب نصب الإمام وجوب طاعة متحقق في المكلف نفسه كما
 تقرر فجعله إماما عليه والإيجاب طاعة عليه عنا مع مشاركته إياه في وجبه الوجوب مع اتخاذ الثلثون
 لو كان الإمام غير معصوم لزم أن يجبر لتعارض بين طاعة وطاعة إله مكلف كان بحيث لا يجب طاعته
 لأن فدية الإمام على حمل المكلف ليس شرطا مطلقا بل لو اطاع المكلف وكل واحد هذا المعنى متحقق
 فيه فيبقى فائدة الإمامة لا يقال لا يجب التجبر على تقليد إمامة غير المعصوم المانع وهو كون الإمام يجب
 يكون مقتضا لئلا نقول لا نسلم أن المانع متحقق على تقدير تساوي الإمام وغيره فإذا لم يخلو أيضا
 من أن لا يقال أنه مانع بل يستلزم ذلك على استحالة ذلك الأمر الثالث والثلاثون إمامة غير المعصوم
 يستلزم ارتفاع الواقع فليس بواقع ينتج إمامة غير المعصوم غير واقعة أما الصغر فلا يمتثل
 أحد الأمرين ما ترجح أحد الطرفين الشاويين في المصالح الناشئة منها مقتضية للوجوب من غير مرجح أو
 تساوي الإمام وغيره في وجوب الطاعة لما تقدم وكلاهما خلاف الواقع وأما الكبير فلا يمتثل
 ارتفاع الواقع لو كان واقعا لزم اجتماع التقيضين وهو ظاهر الثالث والثلاثون كما إذا لم يفتقد
 وعدمه في منشأ المصالح التي تجلب مقتضية للوجوب كان الفعل غير واجب قطعاً وإمامة غير المعصوم
 للمكلف تساوي عدمها فيها لما تقدم فليز أن لا يكون إمامة واجبة ههنا والرابع والثلاثون كلما
 كان الشيء وعدمه متساويين في المصالح اللطيفة لم يجب الشيء ولم يجب البه ولو كان الإمام غير معصوم
 لزم ذلك الخامس والثلاثون لو كان الإمام غير معصوم يجب الشيء مع مساوئه عدمه لوجوه في منشأه
 المصالح التي جعل الوجوب لأجلها مع اشتغالها على منفعة ليست في عدمه والثالث باطل فكذلك المقام الثاني
 الملازمة أن مقتضى فدية الإمام لو اطاع المكلف وتكليفه وعقله ورغبته في الثواب والمكلف
 لزمه جميع المنفعة اللازمة من وجود الإمام أنه يمكن إجباره على المعصية وكذا من غير علم المكلف
 فانه لو أراد الطاعة لم يتحقق إجباره على المعصية ولا يتحقق الكذب مع نفسه السادس والثلاثون
 لو كان الإمام غير معصوم لم يلزم الإيجاب أحد الشبهيين الشاويين في منشأه المصالح مع كون أحدنا يحتاج
 إلى شرط أكثر دون الآخر والثالث باطل فالقدم مثله بيان الملازمة أن فدية الإمام على الغير واجبة
 مشروطة بطاعة المكلف له بخلاف المكلف نفسه وأما بطلان الثالث فقد ظهر في علم الكلام السابع
 والثلاثون لو كان الإمام غير معصوم تساوي المكلفين وغير الحاجة لكن رفع حاجتهم موقوف على رفع

حاجة اذا احتاج في محصل شيء لا يفي غير محصله الا بعد استغنائه ومحصله فان كان اصله
 واقعة للحاجة لم العصة اذ وجه الحاجة جواز الخطاء وان لم تكن دافعة للحاجة وتحقق احبائه لم
 يرفع حاجته عنهم فلا يصلح للمامنة الثاني والثالثون كلنا كان الامام غير معصوم فاما ان يكون
 فرض معصيته وامر به ما يمكن او محال والثاني فيسلم العصة والاذن يلزم في فرض وقوعه في نفس
 انه وقع فاما ان يكون كلما اطاع المكلف في جميع امره ونواهيته جميع الاوقات يكون ليس بخطا
 دائما فاما ان يكون خطا في ذلك الوقت فيسلم كونه معصوما فيكون له بالاتباع فان اتي بالاتباع
 دائما او في من اتي بالمخطي بعض الاوقات خصوصا اذا لم يعرف وقت خطائه والثاني فيسلم لا يكون
 للمكلف طريق الى القرب من الطاعة والمبعد عن العصية اذ ذلك يكون ونوعا على الامام ولا يجب
 نصبه ولا طريقا لا لعدم وجوب طاعه وهو في حال امره بالعصية لا يكون قريبا ولا هاديا فلا يكون
 للمكلف طريقا الى الكتاب الصواب فاما ان لا يكون مكلفا فيخرج عن التكليف فلا يجب الامانة في ذلك
 الحكم لانه لما يجب للتكليف فاذا انقضى انقضى التكليف بالاتباع وهذا التكليف بالاتباع وجبة لعدم
 فغيره لا يتابع وقت عدمه وان بقي مكلفا كان تكلفا بما لا يوجب له التباس والتشويق كما كان
 الامام غير معصوم امكن في كل تكليف ان يكون في جماع فدره المكلف وعلم وجه وجوب الفعل لان
 الامام اذا اخطأ فهو وهو لطف في التكليف لا يحسن بدينه وليس لطفته باعتبار ذاته بل باعتبار كونه
 التكليف الذي كلف الله تعالى به يستحيل ان يكون صحيحا الا بدعوى امانته غير المعصوم فيسلم شدة
 حاجة المكلف وكلما اسلمت شدة الحاجة استحال ان يحصل به الغنى وكلما استحال ان يحصل به الغنى
 كان نصبه للغنى محال ببيان الاستلزام ان المكلف محتاج الى القرب والى من يحصل له الاصابة والى من
 يحفظه من جور غير عليه ودفع الظلم من القوي فاذا كان الامام غير معصوما احتاج الى معرفة انه اتم
 دعاه الى الطاعة ودفع ظلمه ان ظلمه فلان التكليف بالاتباع لا ينافي في التكليف لكن معرفة صواب
 ذلك لا يصلح من الامام لاحتماله اخطاء فلا بد من قرب آخر احاديثه والادعوى الامانة في زيادة التكليف
 للامام مع جواز خطائه وكونه غير معصوم في حاجة الى الامام او بد من حاجة المكلف الثاني والادعوى
 او كان في التكليف المعلق بنفسه محتاج الى اتمام الذي يتعلق به غيره ومبطل عنه فغنى عن غيره
 التكليف المعلق بنفسه في زيادة التكليف عند قبوله مضاعف غيره وهو الى القرب حوج لزيادة التكليف

الثالث والأربعون كل تبدد يخرج ما بالقوة الى الفعل نحو ان يكون بالقوة بلا بدلائل ان يكون بالفعل
والانما هو خروج المكلف في قوة العلم من القوة الى الفعل فاعلم فلا بد وان يكون بالفعل بالنسبة
الى كل واحد واحد من الوجبات وهذا هو العنصر الرابع ولا يقولون كل قبل المكالم فان كما ان بالفعل
والامام مكي المكلف من حيث علم العنصر فلا بد وان يكون كاملا بالفعل بالعنصر الخامس الاربعون غير
المعوم ناقص فاذا الله سبحانه وتعالى تكبيله وكان لا يتكلم الا بالامام فحسب الله الذي جعله عظمته
وتفقدت اسماؤه الانام لتكبيله فلا يمكن ان يكون ناقضا للتأويل والاربعون لو كان الاثنا
ذو عاصم لزم ان يكون احدا للشئ علة في الآخر والثاني باطل فالقدم مثله بيان الملازمة ان
غير المعصومين مؤايبه التبعة مشتقة بقوة الانام مشتقة بقوة الامام مع قوة الانام علة
التابع والاربعون لو كان الانام غير معصوم لزم امكان كون العاقل اقرب بسند الى الوجود
من العلة والثاني باطل فالقدم مثله بيان الملازمة ان العنصر والعجوز طر فان وفيه ما لم يرب
لاشتاها في لو كان الانام غير معصوم لزم ان يكون بقدر التكليف اقرب منه الى الطاعة ولو بعض
الانسان لكن قوتية العلية علة التأويل والاربعون لو كان الانام غير معصوم لزم امكان كون
الامام الذي رعى الوجود علة في الفعل والثاني باطل فالقدم مثله بيان الملازمة ان الانام
انما اخرج ليكون المكلف غير معصوم ويمكن له العنصر وفعل الانام بقوة العلية بقدر من طرف
العنصر منها امكن بحيث يوصله اليها ان اطاع المكلف فذلك هو بالنسبة الى الامام وما اقر بها
الا لا يمكن ان يكون المكلف الابعد من الوجود اقرب علة في الفعل وهذا الخاسع والاربعون لو كان
الانام غير معصوم لزم ان يكون في الذات بالغير وامكان الدور الثاني بقسمته باطل
فالقدم مثله بيان الملازمة ان الامام مع باقي ما يوقف عليه وجودها لا يخلو ما ان تكون علة
في امكان الطاعة للمكلف او في حصولها بالفعل والاول ملزم للثاني اذ امكان الطاعة لذاته
فلو كان معوقا للغير كان ما بالذات معلولا بالغير وهو الامر الاول والثاني ملزم للثاني لان
المكلف اذا لم يعلمها الا من الانام ولم يفعله الا انما ولم يدعه اليها فان بقي التكليف لزم تكليفه لا
بطان وان لم يبق التكليف خرج عن التكليف فخرج القضاء عن الوجوب والشرطية فيها فيكون الوجوب
منازع لعلام والدعاء والاعلام والدعا مشاخر عن الوجوب وهو الامر الثاني واقابطلان

الثاني بعينه فظاهر المحسوس الامام انما يجب لكونه مقربا بالفعل والا لم يتحقق وجوب طاعته
 بالنسبة الى الكافر بل يجب لكونه مقربا بالقوة ثم هذا له معنيان احدهما انه لو طاعه المكلف
 تمكن من حمله على الطاعة وتوقف فعله على تقريبه لا يمكن ان يكون مقربا وثانيهما انه لو حصل
 استيعاج الشرايط غير التقريب وما يتوقف عليه كالا زاده المستعقب للفعل مع توقف الفعل عليه
 لوجوبه بتقريب وليس المراد الاول والا لا يمكن تقيضه مع استيعاج الشرايط قبل المكلف نحو النفس
 ما يتوقف عليه فيكون المكلف معذورا والامام مهمل فينبغي فائدة بل المراد الثاني وانما يكون
 كذلك لو كان معصوما اذ غير المعصوم يمكن ان لا يقرب بالحداد والمحسوس الفعل موقوف على شرايط
 منها الامام وما يتعلق به وهو ضمان منها ما هو من فعل المكلف كما مثالي وادع وطاعته والداعي
 غير ذلك ومنها ما هو فعل الله عز وجل كضرب الامام او من فعل الامام كقبوله الاقامة وتقريره عند
 الحاجة ودعائه وحمله على الطاعة مع فائدة فعله انما يكون بغيره فاما ان يكون ذلك من
 فعل المكلف او من فعله فثاني او من فعل الامام على تقدير عدم الاول بان يكون ذلك الكلف مجعلا
 يرجع اليه غير تابع فعل الامام كما زاده الفعل فيكون ما هو تابع لفعل الامام بحاله لو فعل الامام فعله
 لفعل المكلف ذلك لو امكن تحقيق الثاني لكان الاخلال بالواجب حيب الامام فلا يكون مقربا الى
 الى الطاعة مع قدرته وطاعته للمكلف له فلا يكون ما في التصور وهو صحيح ومنع فلهذا ان لا يعلم
 امامه حتى يعلم امتناع ذلك وانما يعلم امتناع ذلك مع العلم بوجوب كونه معصوما وانما يجب طاعته
 مع العلم بكونه اماما او يمكن المكلف منه مع نصب طريق العلم لا بد منه من المطابقة فتوقف امكان
 العلم بامامه على عصمته وكذا امامته فاما غير المعصوم الثالث والمحسوس لو كان الامام غير
 معصوم لكان لطف بوجوده وعدمه والثاني باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان كل حكم لحي
 الممكن من حيث هو ممكن نشاؤه فيه وجوه وعدمه لنشأه بالطريقين من جهة الامكان فالامام انما
 يجب لكونه لطف الامكان بتقريبه والتعريض به بالفعل لوطاعه المكلف او يمكن من حمله وغيره بالفعل
 لا مطلقا لا باعتبار هذين الشراطين والثالث محال لما تقدم والاول باطل والا لنشأه في وجوده
 وعدمه وتعيين الثاني وانما يكون كذلك لو كان معصوما الثالث والمحسوس ان يكون الامام له
 لطف تاما علينا فينصحي موجه فعل الحرام والاخلال بواجب الاول والثاني فبذل من مساواة

فاما الذي في قوله

فيتوقف

لبيان التكليف في جواز فعل كل معصية فلازم جواز الكذب في التبليغ ويلزم ما ذكرنا من المحال والاول
 فلازم عصيته اذا لطف الزايد يقتضي منع الحرام من حيث هو حرام الرابع ^{والتحصيل} لا يلزم من كون الامام
 كون التكليف والقدرة والعلو في الامام كافيا في تقرب الامام بحيث بقوة ما يؤثر الامام المقرب لنا من الطاعة
 والمبعد عن المعصية مع طاعتنا له اومع قدرته وتمكنه من حمل المكلف على ذلك مع عدم خالاه بالفتنة والنعيا
 في حال ولا في شيء وانما ان يكون له لطف فابعد غير خارج عنه يقتضي ذلك كاستحضاره في ذكر الله تعالى مع زيادة معزة
 وبالجملة شيء من الاطاع يقتضي ذلك وانما ما كان يلزم عصمة الامام وانما قلنا ان احدا الامر من لازم ذلك الحقيقة
 متساوية في اللطف الذي هو شرط وقد بينا ان الامام لطف للعبادة في التكليف بحيث لو اطاعه المكلف او تمكن
 منه قربه من التكليف الذي يمكن من جملة عليه وجبت ليس للامام اما فاما ان يكفي التكليف في حق الامام
 في ذلك ولا فان كان الثاني يقتضي اللطف الذي يفعل ذلك الفعل والافضل التكليف ذلك والثالث متحقق وهو
 قدره محل اللطف على حمل المكلف بالتكليف على فعله والا يجب تكليفه ومع ذلك يجب وقوع الفعل وكذا في
 اللطف الذي في حق الامام والتكليف فلازم عصمة الخامس ^{للمستحسن} كل فعل من فاعل يستعمل عليه الخطاء ويجمل
 فان وجوده ينشأ في عدم غايته والا كان عبثا والامامة فعل من فاعل يستعمل عليه الخطاء لاها اما من الله تعالى
 او من كل الامة وكلاهما يستعمل الخطاء عليه ما والغاية من وجود الامامة هو كون المكلف بحيث لو اطاع
 الامام او تمكن الامام من جملة لم يحمل بشيء من الواجبات ولم يفعل شيئا من المحرمات والا لزم البرجح بلا
 مرجح وانفتت فابعد والثالث والثالث متحقق في حق الامام فلو لم يكن معصوما لزم انتفاء الغاية مع وجوب
 الفعل ولكن قلنا باسحالة اجتماعها والامامة ثابتة فلازم العصمة السادس ^{للمستحسن} لو لم يكن الامام
 معصوما لكان لطفه قل من لطفه وجبته والتفاوت في اللطف المعين في التكليف لكن الثالث باطل فالقد
 مثله بيان الشرطية ان اللطف الذي للمكلف هو عبارة عن الامام بخاله لو تمكن الامام من حمل المكلف
 على فعل التكليف حصل من المكلف ذلك ولم يحمل بشيء من الواجبات فالامام ان شاء وانما الاحتياج الى
 اللطف لم يكن لزاما بل كان لطفه من الاطاع القسائية فان فعل الطاعة والحد المحل تحقق الشرط لانه
 شرط التكليف ان لزم العزيمة لتحقيق العلة المستلزمة لتحقيق العلول وان لم يفعل فعل الطاعة كان نقص
 فلازم تفاوت المكلفين في اللطف المعين في التكليف وانما بطلان الثالث فقد بين في علم الكلام وهو
 ظاهر فان التفاوت في الشرط ليس له نفاوته في المشروط فلا يكون الذي لطفه نقص مكلفا لعدم

الشروط السابعة والخمسون لو لم يكن الأمام معصوما لم يكن كلفا لعدم الشرط والثالث باطلا فالقديم مثله
 بيان الملازمة انه اذا لم يكن معصوما لم يكن له لطف كالطفا والا لكان معصوما لما تقدم وليس له شأ
 ولا تسلسل واسيغى بالثاني فكان لطفه انقص من اللطف المشروط في التكليف فيبقى التكليف باثنا
 بطلان الثاني فلان غير الكلف لا يصلح للأمانة قطعا الثالث والخمسون لو لم يكن الأمام معصوما لم
 الامر من انما عدم عموم وجوب طاعته بالنسبة الى المكلفين والاحكام او امكان وجوب اجتماع الامور على
 الخطأ والثالث باطلا فالقديم مثله بيان الملازمة انه اذا للخطأ امر الامنة ياتبعه فاما ان يجب اولو
 الثاني اما ان يجب على الكافر في هذا الحكم واما ما كان ثم الامر الاول والاو لا يلزم الامر الثاني ولما اطلنا
 فظاهر التاسع والخمسون الامانة هي المقتضية للمعصية من الطاعة والتباعد عن المعصية فمعه قوله كما
 على جملة المكلف او طاعته له مانعة من المعصية والمانع من الشيء يستحيل اجتماعه معه لتسوق الامام حافظا
 للشرع لوجود حكم الله تعالى في كل واقعة لما تبرز علم الكلام من وجود التكليف وعدم وفاء الشرع
 والكتاب به فلو لا حافظ للشرع والامر ثم نأخر البيان عن وقت الحاجة فكل تسليق فيها خلاف يجب
 ان يرجع فيها اليه يعمل الكل بعبوله ويجعل على صحته ويقضي به المجتهدين وكل من ليس بمعصوم ليس كذلك
 لمساواة المجتهدين احاديث السنون قول الامام يجب على المجتهدين كافة الرجوع اليه وتزاد ما دل
 الاجتهاد عليه فلو لم يكن معصوما لم يكن كذلك الثاني والسنون قول الامام افوى من كل اجتهاد فمفوض
 فيكون مقتضاها فيكون شأوا بقول النبي صلى الله عليه واله ولا شيء من غير المعصوم قوله من القول الثاني
 صلى الله عليه واله في البقرة يحذر قوله اجابا فالامام معصو الثالث والسنون كل من كان قوله حجة
 اجابا وكل من كان قوله وفعله حجة كان معصوما اما الصغر فما جاعته ولا شأوا في الفدية والمانع
 واما الكبري فلان كل من كان قوله وفعله حجة دائما فاما ان يكون التكليف ما في نفس الامر ولا والاول
 المطلوب والثالث اما ان يكون كلفا بضدها ولا وكلا ما طرح الثاني فيسلم التكليف بالاضدين وقد
 يتبين ان الامام قوله وفعله حجة فيكون معصو الرابع والسنون لو لم يكن الامام معصوما لم يلزم احد
 الامرين اما حين خلق الكلف على التكليف الامر بالبائسين من غير مبين والثالث باطلا فالقديم مثله
 بيان الملازمة قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فكذبوا واذ كان الامام ليس معصوما جاز ان ينسحق
 وجاز ان يعلم احد من المكلفين بنسفه لكنه هو المستحيل للاحكام فاذا اجبر بخبره وجب عدم القبول

قوله
 قوله

قوله
 قوله

والمتبين ولا مبين الا هو فاما ان يخلو المكلف في تلك الواقعة عن التكليف فيعلم الاقوال ولا يخلو فيها
 الاقوال ولا يخلو فيعلم الثاني الخامس والستون صدور الذنب موجب لعدم قبول قوله والامامة جبر
 لقبول قوله والا انفتت فابدية وثباته للوائيم يتسلم ثباته للمزومات وثبوت احد المتناهيين
 بوجوب امتناع الذنب ما دام الامامة السادس والستون الامام قوله حجة ولا شئ من الذنب قوله
 حجة ولا شئ اما الصغر لان الامامة مبتدئة على ذلك والا لم ينظم له الجهاد والا انفتت فابدية
 الامام واما الكبير فلا لاية السابع والستون كلما كان الذنب موجبا لعدم قبول قوله عندنا كالجبر
 بقوله مشروطا بالعلم بعدم الذنب فان العلم بالشرط مشروط بالعلم بغيره الذنب بالشرط فيلزم
 ان لا يجزم بقول الامام فينفى فابدية نصبه الثامن والستون قوله تعالى ان جانتكم فاستغيثوا يغاثوا
 جعل صدور الذنب موجبا لعدم قبول القول فاما الاستلزام للكذب او سقوط حكمه او لعدم حجان
 صدقه فاذا لم يكن معصوما المكلف صدور المردوم منه مكانا فربما لوجود القدرة والذام وهو
 الشهوة وعلم وفاء الصافي بنهاج المانعة فيمكن للارزاق وثنى جواز المكلف عدم وجوب طاعته
 وترد فيها بوزن يكون مخالفا لله تعالى في شئ امر وثني عن المأمور به فانه لا يحصل له رافع الى عطا
 وتنفي فابدية التاسع والستون فعل المعصية مشا لجواز قبول قوله وكل ما ينافي جواز قبول قوله
 كان مستناعا في الامام حين الامامة فيلزم امتناع المعصية عليه اما الصغر فلا لاية واما الكبير فلا لاية
 لوجود المكلف ان يصد عنه ما يمنع جواز قبول قوله بحيث يكون قبول قوله منه باعنه ولا طريق
 الى العلم بغيره احد لوقعتين عن الاخر فانه يمنع ذلك عن طاعته فتتنفي فابدية السبعون الامام مقرب
 من الطاعة ويبعد عن المعصية ما دام اماما بالضرورة لو اطاعه المكلف وصدور الذنب يتسلم
 مجرم قبول قوله فيكون مغدا لو اطاعه المكلف حين هو امام فيلزم التناقض وهو محال احاديث
 السبعون كلما كان دفع الضرر او من جلب النفع كان الامام معصوما لكن المقدم خوفنا الى
 مثله بان الملائمة ان كلما كان دفع الضرر او كان السبب الغارض فيه بين كونه سببا لجلب
 الضرر ولو جلب النفع كان تركه او من فعله والملائمة ظاهرا ولو كان الامام غير معصو لكان
 قبول قوله وطاعته مردا بين جلبا للنفع او جلبا للضرر فيكون ترك ذلك او في هف فاما
 حفيظة المقدم فملا ثبت في علم الكلام الثاني والسبعون لا شئ من امانة غير المعصو ليجال عن جوا

في الامام ما لا يخلو في العلم

بان

في الامام ما لا يخلو في العلم

المفاسد بالامكان وكل واجب خال عن وجوه المفاسد بالضرورة فيخرج لا شيء من مائة غير معصوم
بواجبه وهو المطلوب الثالث والتسعون متى نقاض الشيء بالوجوب بالتحريم فعدم التحريم ولا
رب ان غير المعصوم يحتمل في كل ان ينسحق فيكون قبول قوله وطاعته مخرجا بين الوجوب و
التحريم فعدم التحريم فلا يجوز قبول قوله فيسحق الامامة الرابع والتسعون المولج لا يحتمل ان يكون
حراما واتباع قوله غير المعصوم يحتمل ان يكون حراما وكل امام فاتباع قوله واجب لا يمكن ان يكون
الامام غير معصوم الخامس والتسعون كل فاستوفى هو غير مقبول قوله بحدوده بالضرورة ولا يبرئ
الشرع كاشف وبمعكس بعكس التفيض الى قولنا كل من يجب قبول قوله بحدوده فلا يبرئ فاستوفى بالضرورة
وكل من منعه فنهى هو معصوم والامام يجب قبول قوله بحدوده السادس والتسعون لو كان الامام
غير معصوم احتمل ان ينسحق فيجب عدم قبول قوله ومعنى جواز المكلف ذلك كان المكلف في الامام اخر
مبني بخلافه فسقط او عدم فسقط وجوب من امام مبتدئ له كل مجمل الخطاب والاحكام فيكون اماما غير المعصوم
بحاجة الى امام اخر السابع والتسعون اذا كان الامام غير معصوم كانت حاجة المكلفين الى امام اخر اشد
من عدمه لان الامام غير المعصوم يمكن ان يحمل المكلف على العصية والعقل والامر والهي لا يكتفي
بالتكليف بل لابد من قرب مبعده فلا بد من امام اخر يامر بالمكلف معه لك التامر والتسعون كل امرا
ليس باتباع غيره من عصيته او لم يات باتباع بالضرورة ولما كان نشاط قبول القول العدا لا يكون لها
طرفان الفجور والعصية كانت فالبة للاقل والاكثر وكلنا كانت العدا والصالح اكثر كان له
بقبول القول فالامام اما ان يشترط فيه العدا او لم يشترط في محال لا يشترط في الشاهد والراي
فكيف احكام المستتر في موالاتين كلنا والا في اما ان يشترط فيه العدا الطفلة البالغة العصية
وهو المطلوب ثانيا ان لا يشترط ذلك يمكن بناؤه غيره عليه في الصلاة فيكون قبول قوله او لم
هو بناء على المقدمة الاولى التاسع والتسعون الامام مقرر في قدرته في الغير بل يكلفه فبفسر
اخرج الى امام اخر من عصيته اتفانون الشريعة كالتحاج الى مقرر وموثر هو البتة تحاج الى
حافظ ومقبول لها وهو الامام وعلة الاحتياج الى الاول هو حسن التكليف واهلية المكلف له
عدم الوحي اليه واما انقطع الحاجة من بوحي اليه لغيرها الاحكام بالوجه وعلة الحاجة الى الثاني هو
تكليف المكلف وعدم عصيته وعدم ضبط الاحكام ونقد بقاء النبي دائما فاما انقطع الحاجة

لفظ

بمعصوم جنابهما من ان في الاطراف المقرية بالمقد من ان في الوجوب الحارم والتمات
الانام قائم مقام النبي صلى الله عليه وآله في التبليغ وفي حفظ الشريعة وفي حمل المكلف عليها واما
البيان واما يفسر فان في التبليغ عن الله تعالى وعن الخليفة والوجه وعدة كما اشترط في الاول
العصمة لما يتر في علم الكلام فكذلك الثاني والثالث والاربع فانما مقام النبي عليه الصلو
والسلام في هذه الاشياء فكما لا يحتمل فعل النبي صلى الله عليه وآله وقوله فيهما التقيض فكذلك
الامام واما يكون كذلك اذا كان معصوما الثالث والتماتون لا يحصل الغرض الانام لا يشرط
منها ان ياتى المكلف من خطابه في الحكم وكذا في التبليغ ويجوز باشتغال بكلفه بغير ما كلفه الله تعالى
ولا يمكن ذلك الا في المعصوم الرابع والتماتون اذا كان الانام فانما مقام النبي صلى الله عليه وآله في
تعريف الاحكام وفي حمل المكلف عليها وفي محاربة الكفار وفي جميع ما ارسل به النبي الى الامة سوا
كان امره كامرهم وفعله كفعله ومخالفته كمخالفته ولو لم يكن معصوما لم يكن كذلك الخامس والتماتون لما
كان الانام فانما مقام النبي صلى الله عليه وآله في تبليغ الاحكام وبيان الخطا في حمل عليه لم يمتنع باجتهاد واحد من المجتهدين
مع التمكن من الانام لوجوب متابعة قوله كالنبي واذ كان كذلك فيكون قوله قطعي الصحة فلا شبهة
من الانام بغير معصوم قوله قطعي الصحة السادس والتماتون الانام واسطة بين النبي صلى الله عليه وآله
والامة واسطة بين الله تعالى والامة فلو جاز الخطاء عليه لا يمكن ان لا يكون اسطة في ذلك وفيما
لكنه واسطة واما فكيف يتحقق منه المعاصي السابع والتماتون كل غير معصوم يحتاج الى هذه الواسطة
لشواهم في علة الحاجة فلو كان الانام غير معصوم لا يحتاج الى واسطة اخرى بل احتياجه شدائد الثامن والتماتون
لما كان الانام هو الواسطة بين الله تعالى وعبدته وكما غير المعصومين لو لم ان لا يكون منهم والا لكان
واسطة لنفسه التاسع والتماتون لو كان الانام هو الواسطة بين الله تعالى والامة بعد النبي عليه السلام
السلام لا بد وان يكون اكمل من جميع فيها هو واسطة بينه كنه واسطة في العلم بالاحكام والعمل والاكمل
من الكل ومقتضى فرض وجوده المشاكلة لهم في علة الاحتياج الى الواسطة وهو عدم العصمة واما
لا بد وان يكون معصوما والا لم يكن كما لا يمتنع احد منهم عليه في وقت هف التسعون امام هو حجة
الله تعالى على كل مكلف في كل حكم فلا يصدق منه نب لا سبحانه ان يجعل الله تعالى حجة على العباد
فاعمل الذنب في ذلك الحكم خاله وهذا ظاهر لا يحتاج الى برهان الحادي والتسعون كل من يجوز

ولا يمكن من الانام ان يكون اسطة

في كل حكم

والله اعلم

خطاة

خطأه يحتاج إلى هاد أمّا على العمل أو كليهما وهو لا مأم وما كان واحداً في كل زمان كان
 للكل فلا يمكن أن يحتاج هو إلى هاد والآ لم يمكن هاداً به لغيره لا بعد تحقق هاد به فلا يكون قوله
 وفعله خجراً بكونه إماماً آخر الثاني والثالثون يستحيل من الله تعالى أن ينصب للأمة هاداً
 يحتاج إلى هاد من غير أن يجعل له هاداً وهذا ظاهر وكل غير معصوم يحتاج إلى هاد من غير أن يفتي
 بالهداية هو المضرب إلى الطاعة والبعده عن المعصية فلو لم يوقف عليه الفعل لم يكن واجباً فلو كان
 الإمام غير معصوماً إماماً له استحالة أن يجعله الله تعالى هاداً للأمة فكل إمام هاد الثالث لا يتصور
 حيث الأمانة شرطها العدالة والأمانة أمانة مطلقة لا أعلى منها أصلاً غير النبوة فشرطها العدالة المطلقة
 التي لا أعلى منها وهي العصمة الرابع والشعون لما كان الفاسق لا يقبل أخباراً في الأمور المحترمة
 فالأموال الكسبة التي هي تقرير الشرايع بحيث تبقى لما بعد لا يقبل منها إلا أخبار من يخرج قطعاً بعد
 جواز التصديق عليه وهو العصمة الخامسة لا تتصور يستحيل من الله تعالى أن يثبت في شخصه الهداية
 من يمكن أن يصلح ولا يهدى بها مع وجود الفلذة والداعي وانقضاء انصاف والمانع الذي هو التكليف
 والعقل غير كاف لغير المعصوم وعلم الله تعالى مطابق بعلم الاشياء كما هو فإذا كان يمكن الإضلال لا
 يعلم خلافاً وإنما يعلم مكان الإضلال لا يقال لا يلزم من هذا الامكان الوقوع فجاز أن يعلم الله تعالى
 أن هذا لا يقع لا نأفول لكن المكلف يجوز ذلك فلا يحصل له داع إلى الشك فيه إذ لم يأم بأشياء إلا
 بل هو داع عظيم إلى تركه أمثال قوله فينبغي فإبدته الشاكر والشعون أمر الله تعالى وخبره ترعيه
 في الثواب وترهبه بحصول العقاب مع حزم المكلف جزئاً تاماً بأن الله تعالى صادق الوعد فيلزم
 له ترك حصول النجاة بأشياءه والهداية باتباعه والضلالة بعده المؤدى إلى استحراق العذاب
 لا يكفي في تحصيل داعي المكلف إلى الفعل وترعيه منه بل يحتاج إلى إمام ولا لما وجب لغير المعصوم
 يكفي في تحصيل طريق يجوز المكلف كونه سبباً لهلاكه وكيف يجوز من الحكيم الذي حكمه لا يثبت
 ما من يعلم أنه لا يكفي الطريق المؤدية إلى السلامة والثواب دائماً قطعاً باتباع طريقه في ذلك يمكن
 أن يكون طريقاً إلى الهلاك ولما لا بعد عن الطريق الأول وليس هذا الأمر المنفصل إماماً ويستحيل من
 الكامل المطلق أن يصل منه ذلك السابع والشعون السابج الضرورية إنما تحصل من الضبط
 الضرورية لما ثبت في علم البرهان فلو لم يكن الإمام معصوماً لكان الله تعالى قادراً على أن يثبت

القضاء بالضرورة من غيرها وانما لا باطل لانه انما يتحقق من الحمل والبعث فالقدم مثله
 بيان الملازمة ان الاصابة في امثال الامر لله تعالى ونواهيته استحقاق الثواب والعقاب
 ضرورية يحصل ذلك من غير المعصوم الذي لا يكون ضروريا منه ذلك لا مكان خلافة وهو
 الاستنتاج الضروري من غيره وهو محال التامر والتسعون امام وخبره اتباعا ان يكون
 في يحصل الاصابة في امثال الامر لله تعالى ونواهيته ويحصل استحقاق الثواب ومحال في
 استحقاق العقاب ليس بباب الاستفراء ولا التمسك لانهما البناديلين والله تعالى جعل الاما
 دليلا ولا من باب الخطابة لا خصاصة ما بالعوام ولا من باب الجدل لانه لا طريق بعده ولا من باب
 الغالط وهو ظاهر فغير ان يكون برهاننا فيجب ان يكون معصوما والا لا سنيج الشايع الضر
 من الممكن ان البرهان في هذا مح قد ثبت في علم البرهان في يحصل ان يجعل الله تعالى طريقا وان
 بامر به التاسع والتسعون لو لم يكن الامام معصوما لزم ان يكون الله تعالى قد جعل الطريق القرب
 ما يحصل اذوه الى المطلوب لانه باطل فالقدم مثله بيان الملازمة ان المطلوب يحصل جبا
 في الامر لله تعالى ونواهيته فضرورية والامام غير المعصوم طريق من القضاء الممكنة يحصل
 استنتاج الضروري من الممكن في البرهان واما بطلان الثاني فظاهر ادخل طريقا في يحصل
 شئ محال ان يحصل منه من الحكم العالم في المائة الامام اما ان يكون معصوما في التبليغ والا والتاسع
 جواز الامتثال والذم الى المعاص فلا ينبغي وثوق بقوله ولا يحصل للكلف وثوق بانه لطف
 والاول يسئل من عصمته مطلقا لانه كلنا لم يكن معصوما في الافعال لم يكن معصوما في الاخبار
 للاية ثم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين والحمد لله رب
 العالمين **بسم الله الرحمن الرحيم** المائة السابعة من الادلة الدالة على
 وجوب عصمة الامام عليه السلام الاول لو لم يكن الامام معصوما لكان اما ان يكون تكليفه حقة
 من تكليفنا او اقل واكثر او ساوياه والاول باطل لساوينا في الواجبات واما بخلاف نواهي
 المروية والزبانية ولا ريب ان الثاني اكثر واقل وهو ساوينا في علة الاحتياج الى اللطف الذي
 هو شرط التكليف وهو القرب والبعثاد علة الاحتياج هو جواز الخطاء فليزم في كل الحجة
 في الشرط والتكليف والزبانية مع ان هذا ما فعل الله تعالى الشرط الرابع البينة في الاول والاخر

وهذا فتح الثالث فيجعل من الله تعالى أن يجعل مصلحته من بدعيته غيره والأثر الظاهر إذا كان الأثر
مباوياً في الاحتياج إلى اللطف المتفرق بالمعنى ولم يجعل للأثر لطفاً لأمانته وديانته علباً
فانه يكون قد جعل مصلحته بمصلحة الأثر وهو منعه من اللطف وهو فتح الثالث إذا كان اللطف
لنبدته لا من فعل الغير وهو من فعل الفاعل في تكليف الفاعل به لا جل بند والأثر الظاهر وقد بذلك
في علم الكلام فالأثر إذا سألنا في علة الاحتياج وقوله الأمانة وفيما به من منعه عن الأثر
بغيره مع احتياجه إليه فلم يضره بذلك اللطف غيره وهو فتح الرابع لو كان الأثر من غير معصية
فأمانته ما أن تكون لطفاً خاصة ولنا وله ولغيرنا ولا له والاربع محال والأثر واجب الأول
والثاني محال لأن والأثر أن يكون لطفاً بعامته ويكلفه بآمانته والقيام بها بكيفية اللطف لغيره
وهو محال فثبت في علم الكلام فغير الثالث فثناؤه فعلها فثناؤه فيه مع تمكن من جعل الكلفة على
الطاعة والعبادة عن العصية وطاعة المكلفين له لكن فعلها فثناؤه مع هذا الشرط هو التفرغ عن الطاعة
محبته لا يخل بواجب والبعد عن العصية محبة لا يقع وهو يوجب عصيته وهو المطلوب كما سنرى
لم يشترط صحة العمل في الأثر لم يشترط فيه العلم لأن العلم إنما يتراد لصحة العمل فإذا لم يشترط صحة العمل
لم يكن المراد لأجله شرطاً فلم يكن الأثر خاصاً بجاهل فلا قابلية في أمانته أصلاً والبناء إذا
يرشد إلى العلم فيجب كونه مجزئاً بصحة عمله وليس كذلك إلا المعصوم فيجب كونه معصوماً
الفاضل الجاهل أو بالعدو من العالم فلم يكن الأثر معصوماً كان أمانته بجاهل أو بغير أمانته
العالم لأنه بالعدو إلى الشارع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل قضية مشروعة وإنما يتحقق الأمر
بما مور لا مرد لا بد وأن يكون معينا شخصياً والمأمور به هو غير المعصوم فالأمر الأصلي هو المعصوم
والأمر المضاد والمضاف إليه باعتبار واحد ومحال أن يكون كل واحد من الأمرين أصلاً للأمر ولا
لزم وقوع الفتن والهرج التام من الأثر هو الأمر لكل غير المعصوم بالمعروف والنهي عن المنكر
فلو كان غير معصوماً ما أمر النفس أو لا يوجد له أمر مع ما أئنه أباهم في علة الحاجة لله
الشارع كل من الأمر بالمعروف ولا فاهي له عن المنكر وهو الأمر لكل لا يصد عنه قبح ولا يخل بواجب
والأثر ما أن لا يجب مروه ونهيه وهو فتح ذلة الوجوب التصديق والترك واجب من غير يجب
عليه وهو محال لأن فرضنا أنه الأمر به والمعصوم والأمر له لأنه أمانته من عصيته وهو واجب

سقوط وقعه وعدم القبول منه وإيضاح أن ذلك صحيح فأن السلطان لا يمكن زعيمته من أمره وجهته
 فيكون الوجوب جالبا من الغائبة بالكيفية وأما أن يكون له إمام آخر وهو وجوب التمسك بالظاهر
 قوة الأمر عليه فاهتم للقوى الشهوية الموجودة في زمانه كلها ولو ضبطت بدهن فحان بغيرها
 قوة ماضية فبشيء عليها لعصية الحاد بعشر الأمام معتمدا الكل ويجب عليه لم لاقتداء به ومناجسته
 في أفعاله وأفعاله جميعا فلا بد أن يكون عفا له كل من الكل ولو عصى في وقت كان عفا له فغفر ذلك
 الوقت من الطبع وهو محال الثاني عشر في تقديم النقض على الفاضل فيجب أن يكون له الكمال الممكن
 للأفان لا أقصى في جانب العلم والعمل فهو معصوم الثالث عشر عدم عصية الأمام ملزمة لأما كان
 انقضاء الغائبة منه المعلوم لصديق كلنا كان الأمام المتكبر حينئذ مامته الممكنة غير معصوم ممكن أن يقصد
 لأشياء من الغائبة منه ثابتة حينئذ مامته الممكنة لكن كلنا كان الأمام أمما ممكنة كانت الغائبة منه ثابتة
 بالضرورة فإذا أمما مامتنا أمما صديق الأول فلا بد الغائبة من الأمام التقدير من الطاعة البعيد
 على العصية مع إمكانية فإذا لم يكن الأمام معصوميا أمكن عدم حصول هذه الغائبة وهو ظاهر وأما
 الثانية فلا بد أن لا يجب حصول الغائبة الأمارة لزم لحد الأمرين إما أن كان العبد والجمل وعدهما
 حال ثبوتها باعتبار ثبوتها وكلاهما محال والملازمة ظاهرة لكن صدق هاتين المقتضيتين جميع
 أمما جامع بالضرورة الرابع عشر قوله تعالى إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ عَلَى ضَرْطٍ مُسْتَقْبِرٍ ثَبَرْنَا عَلَى الْعَبْرَةِ
 الرَّحِيمِ لِنُنْذِرَ قَوْمًا مَّا أُنْذِرُوا بِأَفْهَمَ قَوْمٍ غَافِلُونَ لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ وَجِبَ لَاشْدَادِ
 يَتَوَقَّفُ عَلَى مَقْدَرٍ أَنِ انْزِلَ عَلَيْهِمْ مَّعْلُومٌ بِوُجُودِهَا وَعَلَى بَآهِنِهَا كَالِجُلُوسِ عَلَى السَّيْرِ
 فانه عليه الفعل الثاني له ومعلوله الثانية أن جعل ما ليس بعلة علة من إيجاب العالم به صريح محال
 الثالثة أنه تعالى عالم بكل علوم وهو جاكيم الرابعة اللام في قوله لننذر لأم الغائبة وهو ظاهر
 إذا تقر ذلك فنقول جعل الله تعالى الغائبة المذكورة وهي الأنداء استلزام حداثتها وجودها
 وثباتها أنه مرسل وثباتها أنه عليه السلام على ضَرْطٍ مُسْتَقْبِرٍ وَرَأَيْتُهَا أَنَّ ذَلِكَ الصَّوْطُ الْمُسْتَقْبِرُ
 الْغَيْرُ الرَّحِيمِ وَكَذَا رِيسَالُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَرَفْنَا أَنَّ الْأَنْدَاءَ مُتَوَقِّفٌ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَمَا تَوْقُفُهُ
 عَلَى نَصْبِ تَعَالَى أَنَّهُ وَسْوَ لَا طَبْعَ جَمِيعٍ وَجُوبِ طَاعَتِهِ مِنْ بَيْنِ نَبِيِّ نَوْصِهِ وَلَدَفْعِ عَرَاضِ الْغَضَبِ
 فَإِنَّ كَلَامَهُمْ مَعَ الْمَائِلَةِ فِي عَدَمِ نَصْبِ تَعَالَى أَوْجَهُ مِنَ الْمَائِلَةِ الْبَشَرِيَّةِ وَأَمَا تَوْقُفُهُ عَلَى كَوْنِهِ عَلَى

صراط مستقيم فلا تلوكان طريقه غير صحيح في الكل كان اتباعه فيجب ان يوجه الحجة للكافرين على علم ان
 وان كان في البعض لم يكن كلامه وفعله وطريقه الا على الصواب لانه اعم منه جند ولا دلالة للعام
 على الخاص فيكون حجة المكلف في تركه اتباعه انهم فاعين ان يكون طريقه صوابا دائما وانما توقعه على كونه
 منزلا من عند الله بمعرفة صحيحة ما لم يدرك العقل في الامور العقلية وانقضاء عذر المكلف بعدم ادراك
 عقله انما في الامور النظرية التفصيلية وانما يفر ذلك في شروط الامام ايضا كونه بحسب الله تعالى وبانه
 على صراط مستقيم اي كونه موهبه وخاره وفعله وتركه صوابا وكونه من عند الله لما ذكره النبي الامام في
 القائه وهي الاشارة وحمل المكلفين والزامهم بذلك ويكون الفارق ان النبي صلى الله عليه واله عليه باجمرو
 هذا بعلمه من النبي عليه السلام فدعا النبي والامام الى شئ واحدنا معا على صراط مستقيم وهو من عند
 الله الى النبي بالوحى والى الامام باخبار النبي عليه السلام باه وانما يتحقق ذلك كون الامام معصوما
 الخامس عشر انه جعل في هذه الاية ان بعد هذه الامور نحو القول عليهم رفع الاحلال النبي منها لا يلزم ذلك
 فيبعد موت النبي عليه السلام وان لم يوجد من له هذه الصفات اعني وجود المنفذ وكونه بحسب الله تعالى
 وكونه على صراط مستقيم وانتهى بد من عند الله والفارق بينهما ان النبي رسول من عند الله تعالى
 هذا نابع عنه لكن يتجسد في القائه والطريق لم يحق القول لا بهذا لان هذا ان الدين مبتدیان
 على القائه اذا تعقبت اجل رجعت الاكل وهو منوع لا نأفول فديننا وجهه تعالى باكل الناس
 عشر لو شاءوا الامام والمأموم في علمه الاحتياج الى امام لهم احدا من اهل البيت اما علو بعض الكفاية للطف
 واحتياج الامام الى امام اخر ولم يزل ايضا النبي يخرج من غير ترجيح السابع عشر قوله تعالى في صراط النبي ان غنت
 عليهم غير المعصوب عليهم ولا الضالين اثبت لهم اربعة اشياء احدها كون طريقهم مستقيمة الثالثة انه
 تعالى ارفع عليهم بهذا الطريق والثالث كونهم غير مغضوب عليهم والرابع كونهم غير ضالين فنقول اما ان
 يكون هذا الطريق مستقيمة في جميع الاحوال والتكاليف والافعال والاقوال وفي بعضها والثاني محال
 لان شرائك الكل فتسواله حيث فتعين الاول وانما تبعضهم بل هو صريح فيها وكذا انقول في نفى الغضب
 عليهم ونفي ضلالهم ولا في غلبتها عنهم اما ظاهر واضح وانما تبعضهم بنفول اما ان يكون
 هذه طريقة الامام او يكون طريقه الامام غيرها والثاني محال لانما مكلفون باتباع الامام واتباع
 طريقته ومن المحال ان يامرنا بنسب الالهات الى الطريقة ويكلفنا اتباع غيرها فتعين الاول ان يكون

معصوما الثامن عشر ان لا يكون شئ من الناس معصوما او يكون كل الناس معصوما ويكون
 البعض معصوما والاول باطل لقوله تعالى ان عبادك ليس لك عليهم سلطان الا من ابتاع من الغاوين
 وسلطان نكرة في معرض النفي فيهم جميع وجوهه وكل ان يذنب ظن سلطان عليه سلطان في الجملة وهو يتنا
 النفي الكلي والثاني باطل بالاجماع والثالث ما ان يكون ذلك البعض هو الامام وحده او مع غيره والثاني
 محال لقوله تعالى امنن محمد بن الحنفية ان نكح امرأ لا محمد بن الحنفية الا ان يحدك فما لكم كيف تحكمون
 ولان الاحتياج الى عصمة الامام اكثر من عصمة غيره ولنا اثرها فيه في غيره من الناس وعصمة غيره لا
 تقوت الا فيه فيكون هو اية بالعصمة والاول والثاني هو مطلوبنا التاسع عشر عدالة الامام في كل وقت
 ففرض على علة في غير سلكه من فعل الواجب ترك الحرام فلا بد ان يكون الوجود في بها وفدتين
 في العلم الاعلى ان الاولوية لا تنفك عن الوجوب ذلك هو العصمة العشرية العلة في الوجوب
 لها الوجوب حال كونها علة وعدالة الامام في كل وقت ففرض في كل حال علة في عدالة المكلف
 فيجب للامام والعدالة المذكورة هي العصمة لا يقال عدالة الامام علة معدة وهي لا يجب ان تكون
 موجودة بل جاز ان تكون عديمة لاننا نقول العلة الالمعداة اما بوجودها او بعدمها كالاجزاء المفترضة
 في الحركة والاول في حال علة ما يجب لها الوجود وهو المطلوب لا يمكن ان يكون هذه معدة بعدها
 لان عديمها في وقت ما بنا في لطف المكلف في ذلك الوقت الحادي والعشرون اما جعل الامام تكبيل
 القوة العلية والتكبيل اما يحصل من الكمال لا يستحال فادة النافذ الكمال والتكبيل المطلوب ليس
 العترة دونها فوفوها لا خلاف ذلك باختلاف المكلفين بل الكمال الممكن للنفس الانسانية
 وذلك هو العصمة الثالثة والعشرون غير المعصومة بالامكان ولا شئ من الظالم باثباتها
 ينتج لا شئ من غير المعصومة باثباتها بالضرورة اما الضعفي فلان كل غير معصوم مذنب وهو ظالم
 وكل مذنب ظالم لان الابان المصرفة بذلك كثر في الكتاب العزيز واما الكبرى فلقوله تعالى لا
 تنال عهدي الظالمين والداد بالعهدنا الامانة لقوله تعالى اني جعلتك للناس اماما قالوا ومن
 ذنبي قال انما انا نبي وعهدك الظالمين وجوب مطابقة الجواب للسؤال واستحالة تاجير البيان
 عن وقت الحاجة بوجوب ذلك وهذا ظاهر ولا تنفي الدائم والدائمة مسئلة للضرورة كما
 ينفي في المظن وهذا مبني على معلقا ثالثا عليه ما ان الممكنة الضعيفة الشكل الاول

وقد بيناه في لفظ وعلمه القدامى وانبتنا استلزام الدائمة الضرورية وقد بيناه في العلم الالهي لا يتحمله
 ان يكون الاثبات دائما واكثرنا وانما نشأ ان النتيجة ضرورية وقد بان في النطق ايضا الثالث والعشرون
 للانسان خالشان دار الدنيا ودار الآخرة والا في تمامها الله تعالى دار العز والاهو والمعبود
 مشاهدنا ان البليات فيها الاحقة للانبيا والاوليا وهي منقضية وقد احكمها الله تعالى واحكم
 خلقه بل الانسان وجعل منه من القوى المدركة والغاية وما يتوقف عليه وجعل له قوى العلوية بل فيها
 وفيه من التجانب ما يبرم فعل كل غافل ولا يعرف ذلك الا من وقف على علم النبوة ثم خلقت المخلوقات
 والمشمومات والركوبات والنبات والحيوان والمعادن وحركات الكواكب واناقتها بالبحر والبر وما
 يدل على بصر محج على تمام حكمته صاعقة فنبأ الله احسن الخالقين ثم قال تعالى خلقكم في الارض حبيبا
 ثم كرمه لئلا يرمي فالتغالفا المعنى الظاهر يصح الفكر ولا اعتبار بمجل هذه الدار التي فيها هو والعباد ودار
 العز وبهذه الحكمة ويكرم الانسان فيها بهذه الكرامة بهذه المنافع لم يجعل داره وداره وداره بان لا يفتن
 معصوما يحصل اليقين بقوله يحفظ الشريعة ويقوم نظام النوع ويهدى به ويبلغه الطريق الذي هو صله
 الى دار الثواب بل يجعل ذلك موكولا الى الجنون لا يجعل فيهم معصوما لئلا يخالل باب العقول الضعيفة
 الشهوية والغضبانية القوية بعقلهم من لا يحصل اليقين بقوله هو ولا يوتى بفعله اذ يجوز عليه
 الخطاء واكرمه فلا يحصل له طريق الى اليقين بحكم الله تعالى فكيف يمكن احكام امور الانسان في هذه
 الدار احوال اموره في تلك الدار مع ان هذه الدار وليست بمعصومة بالذات اتما المقصود تلك وهذا
 بناء الحكمة بالضرورة ولا بناء الحكمة بالضرورة ولا يقول به من له اذنه منطية تعالى الله عن ذلك علوا
 كبيرا الرابع والعشرون الدليل لا بد ان يتبع مع بعض الدلائل والالام يكره لئلا وحجة وقول الاما
 دليا وفعله دليل على الصواب فيمتنع عليه فيقتضيه ولا يغني عن الغضبة الا ذلك الحاصل العشرين خلق الله
 تعالى للانسان طرقا المعرفة منافعة في العالم المحتى الذي هو دار عز وروث تلك الطرق يقتضيه كالحق
 الظاهرة والباطنة ولا يجعل له معرفة منافعة ومضاحكة في دار الآخرة طريقا مفيدا لليقين وهذا
 بناء الحكمة والطريق الى معرفة احوال الآخرة واحكام الشريعة والانباء والائمة عليهم السلام فاذا لم يجعلهم
 معصومين لم يجعل الآخرة طريقا مفيدا لليقين وهذا بناء الحكمة السادس والعشرون لا بد وان يكون
 المطلق الراجح اقوى من المبطول والراجح اقوى من المبطول والرفوع لا يستحق ان يكون ضعفا واستلزام ان

الفرج بالارجح والممنوع منه هو ما تنقضي القوي انتهى وبه والعقبة واللذة والغيب
 من امور الوجه البند والمحسوس والمانع منها هو قول الامام فاذا لم يكن معصوما لم يفتقر العلم
 ولا الظن لان امكان الخطأ ثابت وجميع حله في الممكن لا يرجح فتح فكون المانع والبطلان متحقق
 ولا لمن المنوع والبطلان لا يلزم من الحكيم ذلك التاسع والعشرون كلها وجبت بسبب جبر حاجتها
 فاذا جبر عنه اعتبار وجوده وعدم المانع يرتفع وجبه الحاجة بالضرورة اذ لو لم يرتفع وجوده وجبه
 الحاجة حاج في دفعه الى شئ اخر اذ انقضى ذلك فوجبه الحاجة الى الامام جواز الخطاء على الكلف فاذا تم
 الامام واطاعة الكلف وعلم بافغاله ان يرتفع خطاء كل مكلف بتحقق بين الشرط الاول والثاني
 بطلان التسلسل والثاني باطل فكذا القدم بيان الملازمة ان الامام اذ لم يكن معصوما يرتفع وجبه الحاجة
 وهو جواز الخطاء وهو ضرورة فان جوازها له بل امره بالبطلان متحقق فحاج الى امام اخر
 بدليل الثامن والعشرون ما وجب لدفع وجبه الحاجة لا يمكن ان يؤكد وجبه الحاجة وجبه الحاجة الى
 الامام جواز الخطاء على الكلف فاذا لم يكن الامام معصوما الزامه للمكلف بالخطاء فيكون مؤكدا
 لوجبه الحاجة فيمنع كونه اما ما التاسع والعشرون اما غير المعصوم لا يرفع من عدم الامانة لا يرفع اذا امتنع
 فالاولى في الجواب لما الاول فلان عدم الامانة بطلان جواز الخطاء واما امامه غير المعصوم
 فجواز الخطأ ثابت مع جواز الزام الامام به وتمكنه من المعصية على غيره والظلم وانواع كثيرة من
 الفساد لا يقع مع عدم الامام فكان دفع هذا اليه من رفع عدم الامانة واجبا لوجوب نصب الامام ما ينبغي
 على الله تعالى عندنا وعلى الكليفتين عند آخرين بالاتفاق لا يفتقران وهو من لا يفتقر خلافه في
 الاجتماع على وجوب دفع عدم الامام بنصبه فيجب القول بعدم امامة غير المعصوم وهو المطلوب
 الثلثون كل ما يلزم مع عدم الامام من جواز الخطاء على الكليفتين من المحذورين مع شيون الامام
 المعنى المعصوم وبإثباته محذور اخر لان اللازم من جواز الخطاء على الكليفتين المحذور مع علمه ان
 اذا كان الامام غير معصوم ولا امام له لازم ايضا لانه مكلف جازر بالخطاء واما الزيادة فلا لانه
 زيادة افاد غير المعصوم وجواز فعله على الظلم وقل الانفس كذا وقع وشوهة من قبله من
 الرقضاء كبنى امية لعنهم الله تعالى فان الذي فعله من قبله عند الله بالحيثين والاولاه وما
 نظامه من يذهب من شرب الخمر وخراب بيت الله الحرام وولده رسول الله صلى الله عليه وآله

فذلك لم يحصل من احد من الرتبة وكلها يحصل من شيء وزيادة لا يحسن من الحكم الا ان لم يكن
 بجعله وانما المفسدة ذلك الشيء وهذا امر ضروري فلا يحسن من الحكم المالم غير وجب
 نصب امام غير معصوم ولا يحسن من ايضا الا من ينصبه على قول من وجب الامانة على التام
 بالاجاب لله تعالى لان الضرورة فاضته بان من يطلب وقوعه في ما لم يحصل منه ذلك مع بقاء
 عسكرة تكون له بالرفع بل انما يفعل ذلك الجاهل به او المحتاج والغائب والكل منصف
 في حق الله تعالى الخادم والثلاثون جواز خطاء المكلف وظلمه لنفسه جهة حاجة المكلف
 معصوم وخطاؤه على غير اشتد بخلاف من خطائه على نفسه فكونه جهة حاجة او لا وهذا الوجه
 في تمكيز غير المعصوم وبما سنده اشد من كونه دعية فاما من غير المعصوم تكون جهة حاجة الى الامانة
 اخراجه واشد من حاجته لرتبته فاهمال الاول والاستدلال بالنظر الى المجموع لا يلزم بالحكمة
 العالم بكل معلوم الثالث والثلاثون فائدة الاسماء في الاشياء الامور التي يتوقف على
 الاجتماع كالحروب والامانة الحدود والعقوبات الشريعة وغيرها وفيما يرجع الى كل واحد من
 المكلفين في نمادته ومغاشته وعيادته وفيما يرجع الى حفظ نظام النوع وفائدة في ذلك كله
 العمل على الحق والمنع من الباطل بالنسبة الى المجموع والى كل واحد من المكلفين بالنسبة الى كل
 واحد من التكليفات الامور الشريعة في كل زمان واما يمكن ذلك لو امتنع عليه الخطاء
 كل واحد واحد من الحكم لان المراد منه مشاع الخطاء في كل واحد واحد على غيره فعليه
 ويمتنع عليه الخطاء بالنسبة الى كل واحد من المكلفين والاخلال واحد عن اللطف في كل
 زمان وزمان والاخلال زمان عن اللطف واما يكون كذلك اذا كان الامام معصوما بالضرورة
 الثالث والثلاثون امانة غير معصومة مستلزمة لا مكان اجتماع المفيضين للملازمة محال
 فكذا المعلوم بان الملازمة ان غير المعصوم اذا اربا بالخطاء وتوقع من مخالفة الفتن
 كما اذا امر بسفك الدماء المعصومة مثلا فوجوب متابعتها مع تحريم ذلك الفعل اجتماع
 المفيضين وجوب مخالفة مستلزم للفتنة مع تحريمها واستلزام نقض الغرض من الامام
 اذا لم يمتد منه نظام النوع وفي الفتنة اخلال النوع وذلك يستلزم اجتماع الفقيهن
 فحقني تدرهم متابعتها كذلك الرابع والثلاثون وجوب طاعة الامام كوجوب طاعة النبي

وجوب

ووجوب طاعة الله تعالى لقوله تعالى بِأَمْرِهَا الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول
اولا والاخر منكم وثانها مثل الطاعنان في الوجوب لوقتا في الامران لكن امر الله تعالى لا يمكن
ان يكون خطاء فكذلك الامر الامام وفعله ولا يفتى بالمعصية لذلك الحامس الثالثون لو اجب الله
وان يخص بصفة زائدة على حسنة تقتضي وجوبها اذا جابها احد المشاويين دون الاخر بوجوب غير
مرجح لا يلبس بالحكم فان جابا اتباع الامام في افعاله واخواله لا بد وان يكون بصفة فيها وذلك
في كونها صوابا دائما ولا يفتى بالمعصية لذلك السادس والثلاثون قوله تعالى انك لئن لم تسئلك على
صراط مستقيم هذا يدل على عصمة النبي لان معنى كونه على صراط مستقيم انه لا يجوز عليه الخطاء ولا ان يفتى
صواب ولا يخرج عن الاستقامة في وقت ما لكن انما يقال انه على صراط مستقيم ان لو كان كذلك دائما ولا بد
توجب في وجوب اتباعه واعلام الامانة ان النبي عليه الصلوة والسلام على صراط مستقيم فاستقامه في ذلك
الصراط لكن النبوة له دائما وعلى كل الشايد وكذا وجوب اتباعه فيكون على صراط مستقيم دائما و
الفان مقامه وخلفه ذاع الى ما دعا اليه فينبغي ان يكون على ذلك الصراط الذي هو عليه فيجب كونه
معصوما بالتابع والثلاثون قوله تعالى يُنَزِّلُ الْمَرْيَمَ الْرُوحَ الْبَرَّاءَ هذا الرعب من وجهين احدهما انه قد
بان بانها نزلت الرسول في وقتها من الله تعالى وثانها ان الذي نزل عزير عن غلام واما نزل ربه
بكم لا رعب فيكون بانها نزل ربه من الله تعالى ولا يعلم انه كذلك الا بكونه معصوما فالداع الى ثبوتها
اليه والفان مقامه في كل الاحوال والافعال يجب كونه كذلك الثامن والثلاثون قوله تعالى واخبر
كهم مثلا اجابا لقريته فاجابها المرسلون اذا رسلنا اليهم اشيس فكذبوا فعرز بابائنا
فقالوا وجهه لاسد لا يتوقف على مقدما واحد بان ربه الله تعالى مشاويين على انه محمد عليه السلام
اول الثمانية محمد صلى الله عليه واله اشرف من سائر الامم لقوله تعالى كنتم خير امت اخرجت للناس الثالث
ان لطف الامانة كاطف النبوة اذا انقرضت لك فقول لطف الله تعالى في خواصه الذين كذبوا
انكروا الرسالة عليهم بعد النكذب ولا لطفنا عظيم من طريق معبد العلم بطريق الاخرة ويحصل
الشهادة الابدية والدلالة على الاحكام الشرعية وحفظها بمقصود من لطف الله بالكفاذ لا
ينصب لانه محمد صلى الله عليه واله من قبتهم ويحجبهم من يفسد قوله اليقين ثم اشرف الامم وعناية
الله تعالى بهم انهم هذا البصير التاسع والثلاثون تكرار الثمانية من لا يفسد قوله اليقين يحجب

المكلف خطاه وكذبته بحيث يثبت بالثلاثة والاول في ذلك الاحتمال ولا يثبت العلم بهما كان في
الاول لا يدفع حجة المكلف ولا يثبت غير ما كان ولا فلا فائدة فيه وانما يتحقق دفع الحجة والافتذار
بالتكذيب لو ثبت امتناع الخطا قبلت نصب البرهان المقيد للعلم وكما لا قوة في دفع حجة وهو علم
لكن الامام هو قائم مقام النبي صلى الله عليه واله حيث امتنع بنية اخوانه عليه السلام خاتم النبيين
فيجب عصمة الامام الاربعون المراد من النبي والامام الدعاء للمكلفين الى امتثال امر الله ونهيه
فاما ان يكون المراد صورة الفعل لا خبرا ولا اعتقادا والفعل مع الاعتقاد والنية والاخبار والاول
يكفي فيه العلم بالسبب واما الثاني فلا يمكن بالسبب ولا بالبرهان في الادلة التي يمكن
اليها العاقل ويحصل العلم بها وهذا على قسمين اما عاقل او نقل في الاول فعل النبي والامام وفيه
التبعية والارشاد الى المقدّمات التي تركها البرهان منها واما الثاني فلا طريق له الا قول النبي والامام
اذ اقر ذلك فنقول التكليف الشرعي الذي النبي والامام اطع فيها امتنعوا في هذه الاقسام
وفعل النبي والامام في القسم الاول والقسم الاخر اكثر اذ عرفت ذلك فنقول القسم الاخر لا يحصل
برهان فيه الا مع عصمة المبلغ له وهو النبي والامام لانه لو لا عصمة كان قوله لا يثبت العلم فلا يمكن
نفس المكلف اليه الجوزية الخطا عليه فلا يحصل الاعتقاد المطلوب الذي لا يصح الفعل الا به من هذا الامام
فلا يحصل الغرض منه فهذا القسم الاول لا يوفق بانذاره بالقبول منه الا بعصمة فلو لم يكن الامام
معصوما لم ينفصل الغرض منه الحاد في الاربعون الامام افضل من كل رتبة لان تقديم المفضول في جميع
السادس يخرج من غير مخرج ما دام اما ما اكنه امام في كل زمان بالنسبة الى كل مكلف فلو لم يجمع الخطا
بلزم من فرض وقوعه على تقدير ما تمت وافضلته فاذا فرض فيه الخطا في زمان ما فاما ان يقع خطا
كل المكلفين في جميع الامم على الخطاه فلا بد وان يكون مكلف ما غير خطا بل هو مصيب في قوله
وافعاله فيكون افضل من الامام في ذلك الحال فيجمع التقيضات الثلاثة والاربعون السبب للشيء يمنع
ان يكون سببا لغيره والامام مع تمكنه وثبوت بله وحضور المكلف عنده وعلمه بافعاله وامتناع
المكلف وامره بسبب كون فعل المكلف صوابا وقربه من اطاعة وبعده عن العصية فيمنع ان يكون
الامام مع هذه التبادر سببا في ضده وغير المعصو يمكن ان يكون سببا في ضده فنقول لانه
من الامام بسبب ضده ما ذكرناه بالضرورة وكل غير معصوم يمكن ان يكون سببا في ضده لا ينجح

مخالفة

جائز

من الامام

مات

من الأوامر بغض معصوم بالضرر وهو المطلوب الثالث والأربعون دعاء الأوامر بمفيد المقتضى
 ولا شيء من دعاء غير المعصوم بمفيد المقتضى ولا شيء من الأوامر بغض معصوما الضعيف فلا شيء
 الأوامر كدعاء الله تعالى وهو مفيد المقتضى فكذلك الأول لقوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
 وأولوا الأمر منكم فجعل طاعة الرسول وأول الأمر واحدة كطاعة الله تعالى وكل من كان طاعة
 كطاعة النبي والله تعالى كان دعامته كدعامتها فطاعة الله تعالى لأن قول غير المعصوم
 لا يفيد المقتضى ليجوز الخطأ ومع مجوز النقص لا يحصل الجزم الرابع والأربعون قوله تعالى
 أن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحكم الله بغير من ذلك أن كل من لم يتبع النبي صلى الله عليه وآله
 لا يحب الله ولا يحب الله لا يكون طيعا لله ولا يكون الله عز وجل مثيلا له والاتباع إنما
 يتحقق بالمطابقة في قوله وأفعاله كلها الأمان على عدم وجوب الاتباع فيه وهذا إنما يتحقق
 مع العلم القطعي بكون فعله وأفعاله صوابا وإنما يكون ذلك في المعصوم فيجب عصمة النبي و
 الأوامر فأم مقامه ومثاله فيما أراد منه سؤال الوحي فيجب عصمته الخامس والأربعون اتباع الأوامر
 هو اتباع النبي فحكمه ما واحد وإنما يتحقق بعضه للأوامر السادس والأربعون الأوامر بطلب دعا
 ابليس ومنع عن شايعة بالضرر ولا شيء من غير المعصوم كذلك بالامكان ينتج لا شيء من الأوامر
 بغض معصوم بالضرر ولا شيء من الشايعة والأربعون الله تعالى كلف ذلك واقعة بحكم خاص والكتاب
 والسنن لا يمكن استخراج كل الأحكام منها فاما أن يكلف الله تعالى كمال الجهد بما يؤدبه جهادة اليه
 فلا يكون له تعالى في الواقعة حكم واحد وهو خلاف القليل وإنما أن يكلف استخراج الحكم من
 الكتاب والسنن مع عدم دلالة ما أمنا منها ههنا والوفاء غير منها ههنا وهو تكليف ما استطاع
 ولا ينبغي ولا حرج بعد النبي عليه السلام فلا بد من طهر يفرج عن المكلف اليه وليس إلا الأوامر فإن لم يكن
 معصوما لم يكن المكلف لطلب العلم بذلك إذ قول غير المعصوم لا يفيد الظن ولو افاد فقطد
 لا يقع المكلف به حضوا مع قوله تعالى وأخذبوا كتب من الظن فبقي أن يكون الأوامر الحافظة للشر
 يجب أن يكون معصوما الثامن والأربعون إذا كان فعل صفة في محل لغرض غاية بصد من ذلك
 المحل عند فعل تلك الصفة فاما أن يعلم الفاعل أن ذلك المحل مع فعل تلك الصفة فاما أن يعلم
 الفاعل أن ذلك المحل مع فعل تلك الصفة فيبطل منه بصد تلك الغاية ويتحقق بقبضها أو لا

يعلم

مصدق

يعلم واحدا منهما والثالث محال على الله تعالى والثاني بسميته مناقض للغرض معلوم من باب
الخطاء لا يصلح من حكمه فغير الأول اذا نفي ذلك فنقول الامانة صفة من الله لا يمتنع حقيقتها
في محل معتبر وهو الشخص المعنوي فغير من لا يجوز عليه الخطاء اما الله تعالى وهو الحق عندنا
او من اهل الاجماع عند المخالف والغرض من اهل المكلف على الحق وهذا ينافي الى الطريق القبيح
الضراط القوي فمن علم الله تعالى ان الامام يصلح منه ضد ذلك في وقت ما كانت الامانة في ذلك
الوقت مناقضة للغرض خطأ لا يصلح من الله تعالى ولا من اهل الاجماع فغير من شاع ضد ذلك
منه في وقت من الاوقات فيكون معصوما لا يقال هذا يدل على عيشة التبع لا مطلقا لا تفقد فيه
حاجز الخطاء ومخالفة الشريعة في شئ خارجا عن المعلوم فطعا ان من ضده خطأ فهو شرعيا يفتقر
غيره في ذلك ان يكون افضل منه ودينا به في ذلك المقام التاسع والاربعون بسبب اصل الامانة و
الامانة فام مقام النبي عليه الصلوة والسلام في اماله الدعوى وطف الامانة اعم من لطف النبوة
لنقله تعالى اما انت منذر لكل قوم هادي وشرط في الامام ما بشرط في النبي لاجل جرح المكلف
بصفته الدعوى لكن بشرط في النبي العصمة بشرط في الامام ذلك الحسن لان الامام هو الذي يجب
اتباعه وكل من كان كذلك لا يحتاج الى هاد فالامام لا يحتاج الى هاد اما الضمير فلما قلنا اما
الكبرى فلفظه تعالى اقم يهدي الى الحق الحق احق ان يتبع من لا يهدي الا ان يهدي فما لكم
كنتم تكفرون فاذا ثبت ان الامام هادي لا يهدي امكن عليه الخطاء فثبت المطلوب الحادي
الحسن قوله تعالى اما انت منذر لكل قوم هادي والهداية في القول والاعتماد والفعل
ولا يثبت ذلك الا بارتقاء شيئا والاول ان يكون غالبا بحيث جاء به النبي عليه الصلوة وكل حكم
لله تعالى في كل واقعة للمكلفين ولا يكفي الظن لقوله تعالى ان الظن لا يغني عن الحق شيئا
ولا ان الهداية لا تكون الا بالعلم ويكون كل اعتماد بهدائه التاثير في جميع الامور والنواميس
الشريعة لا يقع الاخلال منه بشئ من هذه الامور ولا ينافي الاول لا يتحقق لهداية الظاهر
الثالث ان يكون نصيبا في جميع قواها واولاها وثانها وثوابها للمكلفين الرابع ان يكون المكلف
حازما بذلك جريما يقضي بانه يتاخر في تسميته فادبته وبعثه اتباع المكلف له في جميع ما ياتوه و
نهاه عن موصوعا في الاشياء النبوية على الاحباط التام وجميع المعادضة مثلا اذا دعاه الى

هذا هو الامام

طائفة

الجهاد وهو ذلك بذل نفسه بغيرها للهلاك مع قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة فإنه
 لو لم يعلم علمنا بما يحصل من تبعة الشهادة من مثالي قوله بان يقتل ويقتل ولا يبدل نفسه
 للهلاك وكذلك باقية الأحكام وأما التبعة الثلاثة الأولى مع العتمة والجرعة وجوب العتمة فذلك
 على أن الامام يجب كونه معصوماً وهو المطلوب لثاناً ولحسن كون الامام هادياً لا يهدى به أحد ومن وجوب
 اتباعه وهو زمان امامته وكل من كان كذلك فهو يعلم الأحكام بقبضه وينتفع منه بفعله الصحيح
 الاخلال بالواجبات الصغرى ما أنه هادٍ فله قوله تعالى أئمتنا أنت مندر ولكل قوم هاد وأما أنه
 لا يهدى به أحد في زمان امامته والأركان اتباع ذلك في من يتبعه لقوله تعالى فمن يتبعني الحق الحق
 ان يتبع من لا يهدى إلا ان يهدى فما لكم كيف تحكمون فقد انكر على اتباع المهتدين وانذاراً وتنجيح
 عليه وأما الكبرى فاشاعره بالأحكام فلا تفرق لوجوه شتى منها الاحكام الهادية ولو ظنت فالظن
 مستفاد من مكان الاقوى وفيه بالاتباع والعلامة فاما ان لا يحصل لأحد فليدرك عدم شيئا لله تعالى
 حكماً تكليفياً وهو محال ويحصل لغيره فيكون هادياً له فيكون هو واجب الاتباع لكونه هادياً
 لقوله تعالى اخوان يتبعوا وأما امتناع فعله للبعث وتركه الواجب الا لوجوبه على الرغبة لا لكونه عليه
 وامره بالمعروف فيكون هادياً لكنه باطل بالآية الثالثة والحسن قول الامام وفعله وتركه وتقريره
 جهة لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وعطف المفردة
 بتفصي شأونهما فيه والطاعة الواجبة للرسول هي متابعة قوله وفعله وتقريره يجب ان يكون الامام
 كذلك ولان المفهوم من الطاعة الكلية ذلك فان غيرهما طاعة جزئية وقوله وفعله وتقريره مقدم
 على كل دليل ظني وعلى كل جهاد لان مجتهداً ما اذا حصل له ظن بسبيل على حكم يخالف حكم الامام
 فان وجب اتباع جهاده فقد خالف الامام فلم يثبت له حكم الطاعة الكلية وهو محذور ومناقض للعرض
 وموجب لافحام الامام فتعين اتباع غيره حكم الامام قولاً وفعلًا وتقريراً فهو مقدم على كل دليل
 ظني واجتهاد والمقدم على كل ظني لا يكون ظنياً قطعاً بل علماً ولو جوزنا عليه الخطا كان ظنياً
 هفت فيجب ان يكون معصوماً الرابع والحسن قول وفعله وتقريره وتركه من الامام سبيل المؤمنين
 ومن خالف سبيل المؤمنين استحق الذم بالضرورة ينتج من خالف قول الامام وفعله وتركه وتقريره
 استحق الذم بالضرورة اما المقدمة الاولى فله قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا

الرسول وأول الأمر منكم فوجب على الكافر كما في اتباع الأمام مطلقا وطاعة كتابه والظاهر
 التي وجب الله تعالى على كل المكلفين اتباعها ولا يجوز مخالفتها هي سبيل المؤمنين بالضرورة وإنما
 المقيدة الثانية فلقوله نعم وتبني غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى وهو فرض عام إذا انفرد ذلك فهو
 الأمام كل من خالفه مستحق للذم قطعاً بالضرورة ولا شيء غيره المعصوم كل من خالفه مستحق للذم قطعاً
 بالضرورة لا مكان خطئه وأمره بمعصيته فلا يصح مخالفة ولا لزوم أحد الأمرين ما انفصل الجرح
 إلا لوجوب الأمر أو اجتماع التيقضين للذم بغيره باطلاً للزوم مثله أما الملازمة فظاهر وقد
 أما بيان اللزوم بجلال أن الأمر الأول من جملة المسببات أما الثاني فالضرورة نبيج لشيء من الأمام بغير
 معصوم وهو المطلوب الشاشر المحسوس قول الأمام مساو للأجماع والإجماع دليل قطعي فقول الأمام
 دليل قطعي ولا شيء من غير المعصوم قوله دليل قطعي لأن غير المعصوم معناه جابر لخطأ عمداً فيحصل له
 التيقض وكلما حصل التيقض فليس يقضي فقول غير المعصوم ليس يقضي أما مساواة قول الأمام
 للأجماع فلا إن الكل أمر أو ابتاعه لقوله تعالى يا أيها الذين آمنواطيعوا الله واطيعوا الرسول وأول
 الأمر منكم أمر بالطاعة العامة للأمام وهي لا تباع في قوله كآها وأفعاله وإذا أمر الكل باتباعه لقوله
 والاعتقاد فيكون قوله مساوياً للأجماع وهو ظاهر وإنما كون الإجماع دليلاً قطعياً كما بين في الأصول
 لقوله نعم ومن يتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى الشايع والمحسوس أمر الأمام ونواهيها خبراً
 وأفتناه ونزوهه وقهر برأيه في الضراط المستقيم التي أشار إليها الله جل جلاله في قوله اهتدوا
 الضراط المستقيم لأنه تعالى جعلها مساقفة لطريقة النبي عليه الصلوة والسلام لا أمر الله تعالى
 ونواهيها لأنه مساوٍ بين وجوب اتباع الله تعالى والنبي واتباع الأمام وأخباراته لكن هذه
 صراط مستقيم قطعاً فيكون مساوياً كذلك الشايع والمحسوس أمر الله تعالى عباده وأمر شديداً إلى
 سؤال الله تعالى أن يهديهم إلى الصراط المستقيم فاما أن يكون أي طريقة الأمام وطريقة الأمام
 فتؤدي إليها ولا تؤدي إليها والثالث باطل لأنه يستحيل أن يأمر العباد بأمر يسألوا الهداية
 إلى طريقته بأمر يسألوا غيرها ولا تؤدي إليها هذا منافي للغرض فلا يصح أن يحكم تعالى
 محله لا يقال هذا يدل على عصيته في التلبيع لأعلى عصيته لا نأفوق بل إن الأمر الأمام بما
 لا يفعل في الجملة لكن يلزم أن تكون طريقة غير صراط مستقيم لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا

حاله

ما لا يفعلون كبر مقتا عند الله ويخرجوننا من طريقه لا امام صراط مستقيم التاسع وخمسون
 قوله تعالى غلب الغضوب عليهم ولا الضالين نقول هؤلاء ائمة ان لا يكون لهم وجود في الخارج
 اصلا او يكون وجودهم متحققا والاو لم يمتنع لا سيما في هذه الطريقة المعقولة الحاتية
 وهو ضروري وان كان لهم وجود فاما ان يكون الامام منهم او لا والثاني محال لا سيما انه قد
 عباده بان يسلوه الهداية الطريقة قوم لم يامر عباده باتباع طريقة من ليس منهم واستحالة
 ذلك بدية في شعبة ان يكون منهم وهو لا يصح لمعصومون الستون قوله تعالى اهدنا الصراط
 المستقيم صراط الذي انبغى عليهم غلب الغضوب عليهم ولا الضالين دلل هذه الآية على ان
 هذه الطريقة الهداية والمهتد هو الذي على هذه الطريقة فالامام يهدي اليه لانه لما ايدى في
 قوله تعالى ائمة انت منذر ولكل قوم هاد والامام لا يهدي غيره بعد النبي صلى الله عليه وآله فانه لما
 يتبنا قوله فمن يهدي الى الحق احق ان يتبع من لا يهدي الا ان يهدي فما لكم كيف تحكمون يعلمون
 ان يكون الامام على هذه الطريقة والا لكان له هذا اخر لان الهاد في قوله ودعلا وامر والزما
 بحيث لا يخرج عن هذه الطريقة هو المعصوم بالضرورة الحادية والستون قوله تعالى اقمن
 يهدي الى الحق احق ان يتبع من لا يهدي الا ان يهدي فما لكم كيف تحكمون امره باتباع هذا الهداية
 غيره وحرم اتباع من يهدي بغيره ائمة او يلمز ان يكون هذا الهاد في الآية لا يهدي غيره معصوما
 بالضرورة وهو غير النبي صلى الله عليه وآله لقوله تعالى ائمة انت منذر ولكل قوم هاد فاما
 ان يكون هذا الهاد الامام او غيره فان كان الاول والمطلوب ان كان الثاني فالامام ان لم يكن
 معصوما كان في يده لا حياجه اليه لان ذلك الهاد يجب اتباعه سواء فادنه امر الامام او فعله
 او لا والامام وحده بغير ذلك الهاد لا يتبع لانه يهدي بغيره لان غير المعصوم يهدي بغيره فيكون
 الامام حشا لا يابده فيه فبغيره يكون عبثا هفت وان كان الامام معصوما المطلب الثالث
 الستون الامام يجب طاعته في جميع اموره ونواهيها ما يقبضه وتوكل لقوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم والتعطوا على عتول الفعل يقتضي المساواة
 فيه فامنع امره بمعصيته والا لم يجب اتباعه فيه لانه لا يهدي فيه الا ان يهدي مع صدق الدائمة
 الموجبة لانه فكان يوقع بغيره وقوم امره بمعصيته ثم احتمل ان الفقيهي لان المصلحة استل

الامام

بوجه الامام

الطاعة

ثنا مضى لما تمته الموجبة والاوصاف واذا صدق احد النقيضين بالفعل امتنع صدق الآخر وكذا
معصوما في التبليغ والحكم فيكون معصوما مطلقا اذ لا مانع بالفرق بل الاجماع على عدم الفرق
ولان لعله في هذا الواجب ان الامتناع عن التمهين في الاحكام هو العلم بالله تعالى وعلمه و
عقابه واستحضار ذلك في تلك الحال على المعصية وهذه العقلة مشتركة بين علم الامام على
فعل المعصية وبين علم الامام على الامر بها ومتى تشركت علة الوجود اشتركت علة العلم
لانها علة الوجود الثالث والستون لاشي من غير المعصوم يجب تباعه في الجملة وكل امام يجب تباعه
داما لانه يقع من اشكال الشا لاشي من غير المعصوم بامام دائما وبفكر بالعكس السوي على
قولنا لاشي من الامام بغير معصوم دائما وهو باقضى قولنا بعض الامام غير معصوم في الجملة لكن
الاوصاف فذلك ثابتا لانهما فقضيها الرابع والستون قوله تعالى اتبعوا من لا يستلكم
اجرا وهم يفتنون والاول الحال هنا فكل من وجب تباعه اما في هذه الصفة فيه لانه لكن
الامام يجب تباعه دائما لما تقدم من الادلة فلكون هذه الصفة فيه دائمة ولا يغني بالمعصوم
المهتدي في جميع قواله وافعاله وتزكاته وتقراته الخ من الستون اذ ورد امران احدهما مطلق
والآخر مفيد بصفة واتخذ الحكم والموضوع وكان المقيد اعم حمل المطلق على المقيد لما تقرر
في الاصول فقيد الامر بظاعة او لا في قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واول الامر
منكم بهذا الوصف وهو كونهم مهتديا فان وجب ثبوت هذا الوصف له فالمطلوب الا فان
علم بقوله داروباجها ما لكلف لونه فحاجة لانه اذا امر المكلف لا يتبع حتى اعلم انك مهتديا
اعلم حتى اجتهدت وادى اجتهادى الى خلاف هذا الحكم فيقطع الامام
وكذا ان لم يعلم فالابتن وجوب هذا الوصف له وهو المطلوب لانه معنى لفظة السادس
الستون ببت من هذه الآية ومن قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واول الامر منكم
مفدتان هما الامام يجب تباعه دائما وكل من وجب تباعه فهو مهتدا امام يجب تباعه في جملة
مهتدا دائما وهو المطلوب السابع والستون لو لم يكن الامام معصوما لم اجتماع النقيضين
والثاني باطلا فالحكم مثله بان الدلالة انه قد ثبت في المفهاتين المذكورتين الدليل الثاني
كل امام مهتدا دائما فلو كان الامام غير معصوم لصدق بعض الامام ليس مهتدا بالفعل والثالثة و

المطلة العاشرة فصلان فبذلهم اجتماع القبيض هفت لا يقال هذا الخ لزم من المجموع حيث
هو مجموع لا من مقدته واحدة هي ان الامام ليس بمصوم في الجملة واستلزام المجموع للمخ لا يلزم منه
استلزام احدا جزاء لذلك فان كل واحد من القبيض قد يكون ممكنا والمجموع من حيث هو
نقولنا ان كان احدا القبيض صادقا بالفعل كان صدق اخر مستلزما لاجتماع القبيض فيكون
مستلزما للمخ فيكون محالا والتقدير صدق المفدنة الاولى وهي قولنا الامام مستلزم دائما الثامن
التشوق علة وجوب الانتاع كون التسبوع محسوبا وهو ظاهر في هذه كالشقيح به لان الوصف
لو لم يكن علة في الحكم لم يحسن ذكره يجب الحكم بكونه علة لكن هنا كذلك فان قوله نقرا يتبعون
لا يشتملكم اجزاؤهم مختلفون لو لم يكن علة لم يحسن ذكره لكنه حسن فيكون علة فان انقضى عزو الامر
وجبا نفاء وجوب اتباعهم لان عدم العلول يجب عند علة العلة فتكون هذه الآية ناسخة ومختصة
بقوله تعالى والى الامر منكم لا قضاء هذه الآية العموم مساوات طاعته طاعة الرسول صلى الله
عليه واله لكن ذلك باطل بالاجماع التاسع والتشوق لو لم يكن هذا الوصف لما لزم الاجمال وجوب
اتباع الامام لانه يكون في حال وجوده لا في حال عدمه لكنه ليس بمعلوم لكل من وجب عليه اتباع الامام
فلا يتم فائدة الامام التسبوع كون الامام غير معصوم بل لم نقض الغرض نصب الامام وهو على
الحكم مخ لانه انما يجب اتباعه حال كونه محسوبا وغير المعصوم تنفي في هذه الصفة في الجملة ولا يوجب
اتباعه في المعصية فان علمت بقوله وان كانا اتباعا مستلزما للذو للمخ فيكون محالا ويتبعوا المجتهد
يستلزم افعاله لانه يلزم ايضا وقوع الهرج والمرج والاختلاف والفساد من نصب الامام ورفع ذلك
الحاد والتسبوع عصم الامام امر ممكن خال عن وجوه الفاسد شمل على مصلحته نامة للمخلفين
واصلهم والله عز وجل قادر على كل الممكنات فنقول يجب عصم الامام لوجوب افعاله الداعي وبقا
الضار وهو ظاهر الثالث والتسبوع خطأ الامام تقديره استلزام مكان اجتماع القبيض لكن
اجتماع القبيض حال يكون هذا التقدير مستلزما للمخ وكل تقدير مستلزم للمخ فهو محال فيكون هذا
التقدير محالا اما استلزامه لا مكان اجتماع القبيض فلان وجوب اتباع الامام عام في الأشخاص
الاثنان والاكثر والنواهي فاذا اخطأ في امره وجهته فان وجب اتباعه وجبت العقبة وهو يستلزم
اجتماع القبيض وان لم يجب اتباعه لجملة مع وجوب اتباعه لزم اجتماع القبيض لا مع يستلزم

اجتماع الامام

والله اعلم

بفصل الغرض من نصبه وهو يستلزم اجتماع التقيضين ايضا اما الثاني فظاهر ان الشايع والسبعون
 قوله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان تعبدوا لا يستلزم ان يكون متوقفا على مقدمة بل هو كقول
 ان تابع الثاني فيها هو تابع فيه تابع السبعون في ذلك الشيء المقدمة لقابلية ان هذه الآية عامة في
 الأشخاص في الأفعال وفي المهيمنة وذلك بالاجماع والرد بخطوات الشيطان المعاصي ويزك
 الواجبات اذا نزل هذا فنقول غير المعصوم بالفعل أي من أجل بواجب فعل معصية فهو متبع
 لشي من خطوات الشيطان لا شيء ممن هو متبع بخطوات الشيطان يجب ثباته ما دام متبع الله
 ينتج لا شيء غير المعصوم بالفعل بواجب الاتباع في الجملة وكل امام يجب ثباته اما ما تقدم فنتج
 لا شيء ممن غير المعصوم بالفعل بامام دائما وبالعكس المستوفى قولنا لا شيء ممن لا امام بنفس
 معصوم بالفعل دائما ويستلزم قولنا كل امام معصوم دائما لان الثابت المعكوله المحسوسات
 الموجبة المحسنة عند وجود الموضوع والتقدير ثبوت الامام لا يقال بهذا الدليل على ثبوت عصمة
 الامام دائما والمذموم هو وجوب العصمة والذات اعم من الضرورية لما ثبتت في علم المنطق اننا نقول
 لجواب من وجهين الاول قد ثبتت في علم الكلام ان الدائمة تستلزم الضرورية لانه قد ثبت بالبرهان
 في علم الكلام ان الانقضاء لا يكون دائما ولا اكثر من الثاني انا لا نفي بوجوب العصمة الوجوب الذي
 بل الوجوب بالغير للعصمة من الأغراض الممكنة وقد ثبتت في علم الكلام ان الممكن لا يوجد الا بعد وجوب
 سببه والآنم الذي خرج من غير مرجح وهو محال للضرورة واذا دل الدليل على عصمة الامام دائما ثبت
 وجود سببها دائما وهو يستلزم وجوب التبيين دائما وهو المطلوب الرابع والسبعون وقوع الخطايا
 الامام مستلزم للمح والكل استلزم المح فهو وقع الخطا من الامام مع ما تضمنه قوله قد ثبت
 بهذه الآية الكريمة التي هي عن ابينا من يقع منه الخطا وتثبت بقوله تعالى ولا في الاثر شيكم وجوب
 وجوب اتباع الامام دائما فلو وقع منه الخطا في الجملة لم اجتماع التقيضين كما تقرر لم كون الشيء
 الواحد في الوقت الواحد عن المكلف الواحد ما موداه ومنهنا عند ذلك هذا الدليل على وجوب
 العصمة باي وجوب كان وهو مطلوبنا الخامس والسبعون قوله تعالى فسوف اقرن بالحكم تلك
 لمن لم يستلزم على غير طمينة تيم تميزا لغيره التي هي تميزا لا يستلزم لبيان بقول الطبري العج
 بدعوا النبي صلى الله عليه واله اليه طريقا مستقيما ومحطوفو العصمة لانهما تكون صفيا بحيث لا

يتخللها خطأ واللام يكن ضارطا مستقيما ويكون معلوما بحيث لا يتطرق اليه شك ولا احتمال
 التيقن لقوله تعالى نزل العزير الرقيم وصف الطريق المذكورة بأنها منزلة من عند الله تعالى
 لكن هذه الطريقة هي طريقة الأمام لأنه الهادي إليها والنبى صديقا فمداشركا في دعوى خلق
 إليها والهداية والدلالة عليها فيكون هي طريقة الأمام لأنه الهادي إليها أيضا فصحيح وصف الأمام
 بأنه على شرط مستقيم فيكون معصوما التاسع والتسعون ذلك هذه الآية المقدسة النبي
صلى الله عليه وآله على شرط مستقيم فوجوب طاعته لكونه على هذا الطريق يوجب تباعده لذلك
 وطريقه غير المعصوم بناءً على ذلك في وقت ما وقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
الامر منكم يدل على وجوب اتباع النبي دائما واتباع الأمام دائما فيكون قد كلف المكلف بالشيء
 في حالة واحدة في وقت واحد وهذا محال ما بين في علم الكلام من استحالة ذلك وهو ظاهر التابع
التسعون ثانياً يمكن في اللطفية بحيث يستكمل منه ما سداً للآخر ويقوم مقامه يدل على شأوه
 وجهه اللطف المقضى لوجوب الحكم منه وإتائه في كل واحد منهما في الآخر وقد بين الله سبحانه ونه
 في هذه الآية التبريق وجهه لطف نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله بقوله انك على شرط مستقيم
 وأشار إلى ذلك بقوله تعالى لننزلن قومًا ما انذرا باوهم فهم غافلون والأماقة قائمة مقام
 النبوة في اللطفية فيجب شأنها وجهه اللطف ونبوة عليه تعالى بقوله انما انت منذر ولكل
قوم هاد فيكون الأمام على شرط مستقيم دائما كما كان النبي عليه السلام فيقول الأمام على شرط مستقيم
 دائما وهذا معنى العصمة التاسع والتسعون النبوة لطف خاص بالأماقة لطف عام لقوله تعالى
انما انت منذر ولكل قوم هاد ولا شأن بالاحتياج إلى الهداية دائماً بخلافه الأنداء وهي أولى
 بوجهه اللطفية وقد بين ان وجهه لطف النبوة هي العصمة فيكون أولى بالأمام التاسع والتسعون
 احد الامور لا رتبة لان معنى اتمام وجوب مخالفة النبي في وقت ما ووجوب مخالفة الأمام في وقت
 ما والتكليف بما لا يطاق وعصمة الأمام والثلاثة الاولى باطلة فغير الرابع وهو المطلوب
 بيان للملازمة في طريقة النبي صوابا أما لو كان الأمام غير معصوما كان على خطأ في وقت ما
 لكن يجب اتباعه كل واحد منهما مادام لقوله تعالى اطيعوا الرسول واولي الامر منكم سواء
 بينهما في وجوب الطاعة ففي ذلك الخطأ اتا يجب اتباع النبي فيجب مخالفة الأمام في وقت ما

أحد أمور الثلاثة الواجب اتباعها معاً فليزِم تكليف ما لا يطاق وهو لا أمر ثالث وتكون
الأوامر على أصلها مستقيمة وهو الأمر الرابع إذا لا يفتى بالعصمة لذلك وإنما بيان استحالة الثلاثة
الأول فظاهر القانون في أنه تعالى فلا أعوذ برب الناس ملكت الناس له الناس من فسر الوسوس
اختصاص الذي يوسوس ضد الناس من الحجة والناس قهر لا يستدل إلا بربان يقول وقوع الخطأ
من الأوامر يستلزم أمور ثلاثة إما أن الحماة وأمر الله تعالى للكلف بالاستغاثة منه فيما استغاب
منه والناسل والأوامر باقتضائه باطل فالمرزوم مثله أما الملائكة فالله تعالى أمر باتباع الأوامر
فأما أن يكون هذا الأمر غامضاً في قوله وأفعاله ولا فإن كان الثالث فيكون أمراً باتباع الأوامر
والمصنوع بالعلم به هنا بالأجتهاد ويقول الأوامر وأقول ما لم أخرج من كان بالأجتهاد إذا
قال له المكلف أن اجتهادهم ما أدان في التبعات وأما للشأن فامر بهما يجب على منقطع الأوامر
أما أنه وإن كان يقول الأوامر ثم الدور وهو محال الأوامر أيضاً وإن كان يقول ما لم أخرج من
في الآية وإن كان لا يفتى في وقوع الخطأ منه يستلزم أمره تعالى باتباعه في الخطأ لأن مقتضى الأمر
باتباعه في الأمر وأفعاله يستلزم ذلك لكن الله تعالى أمر بالاستغاثة من شره فيجب المكلف
الخطأ في الحكم الشرعي فليزِم أن يكون الله تعالى قد أمر بفعل ما أمر بالاستغاثة بالله تعالى الحسن
بأمر بالاجتهاد وبرحمة فعله عند المكلف يقول وأفعاله وأمر وأما استحالة الأوامر باقتضائه
فاستحالة وقوع الخطأ من الأوامر وهو المطلوب الكافي والقانون الأمر باتباع الخطأ ولو غلب
بالعقاب على تركه من إضاد والصادق أشد من ستمائه المكلف مخجل لأن باطله الر فعل الخطأ
لكن أمر الله تعالى بالاستغاثة به تعالى من الثالث فين لا ولا فيكون أمر بالاستغاثة من نفسه
الاستغناء في ذلك علواً كبيراً في استحالة وقوع الخطأ من الأوامر وهو المطلوب الثاني والقانون المستغنى
به تعالى منه شره وأمر الله تعالى به خير من حال من وجوه المفسد لأنه شرط التكليف فلا يكون
شرطه بل يصح أن يكون خيراً من كل وجه فلو وقع من الأوامر الخطأ والمكلف ما مور باتباعه دائماً
لما قلتم لأجمع الصندان في شيء واحد وهو كونه خيراً من كل وجه وشر الأوامر من كل وجه ومنه
في حاله واحدة وهو صحيح الثالث والقانون العقل السليم والذهن السليم يحلان بدليهما أن
أمر الله تعالى المكلف بالاستغاثة به تعالى من شيء وهو قادر على إغاثة من ثم بأمره بامر آخر

ومجمل

ويجمل على العظم بالشرايع حربة ومقاتلة على ترك فعله الرابع والثمانون الخطاة في الأحكام
كفعل المعصية وترك الواجب المحمل عليه والدواما لئلا يدخل في امر الله تعالى بالاستغادة به
منه دائما في جميع الأفعال والأقوال والنزول لكن فلو وجبت اتباع الأمام دائما فلو وقع خطأ
من الأمام لم يوجب اتباع الأمر والنهي في الشيء الواحد الوقت الواحد وهذا من الخاسر والمثانون
لا شيء مما يصد من الأمام مستغادة منه دائما ولا كان الأمام دائما في قوله تعالى من شر لو سوس
والعقل الصريح يحكم به بغيره بأن الله تعالى لا يأمر باتباع شخص يجعله هاديا ثم يأمر بما لا تقوم منه
في وقت ما وكل خطأ يقع من دائما ينبغي لا شيء مما يصد من الأمام بخطا دائما وهو المطلوب
الثمانون والثمانون قوله تعالى وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ والاستغادة به توكل عليه
وأيضا يستغادة به تعالى مما يخاف منه فقد أمر الله تعالى بالاستغادة به تعالى مما يخاف منه فقد
أمر الله تعالى بالاستغادة به تعالى وعقد الله تعالى بكفى من ذلك فلو وقع من الأمام خطأ وأمر باتباعه
دائما كان الله تعالى مخلقا للعدل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا السابع والثمانون للطف الله
تعالى بخلقه وهو يوفق وهو يخلق القادة والأولات وتأتيها الهداية بابتهاج البرهان في
نصب الأدلة وتأتيها الأفاضل والحمل على الأفعال الحميدة والأخلاق المرضية وفائدة الاستغادة
به تعالى في وعده بالاجابة وإنما يكون في هذه المراتب والأمر باتباع من وقع الخطأ وعصوا
الأمر في الأوقات والأفعال بناء في هذه المراتب كلها فاحدا الأمرين لا زعم اما عدم وجوب طاعة الأمام
في الجملة أو عدم الاجابة في الاستغادة به تعالى في الجملة وكلاهما محال لصرف مقتضاها وجهه
اتباع الأمام دائما وحصول الاجابة في الاستغادة به تعالى مما استغاه منه دائما لأنه تعالى قادر
على كل مقدور عالم بكل علوم والفعل حال من المفاضلة لما أمر الله تعالى بطلبه منه فهو جد
القادة والذابح يذبح في الضاد فيجب الفعل به دائما الثامن والثمانون للأمام صفات
أحدها أنه هاد لفعله تعالى إنما أنت منذر ولكل قوم هاد وقائدها أنه يفتقر الطاعة والتأني
أنه في الناس كأنه يقول تعالى إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا ولا داعي للمكلف في
فعل مقتضى القوة الشهوية والغضبانية من المصالح مع غلبة الشهوية ووجود القادة أعظم
فضل الأمام المصنف هذه الصفات بها مع بقاءه على الأمانة فإنه إذا رأى من هو جده التزلة

عند الله تعالى بفعله ذلك وهو باق على من لته كان ذاعياً عظيمها للمكلف في فعل ذلك لا يفتد
 في الاستغادة بالله تعالى منه فيكون من الشيطان وابناً عمة العقل صريح مبعث ان يكون نائب
 رسول الله صلى الله عليه وآله والقائم مقامه فدا من الله تعالى بالفتوة منه الناس القافون
 هذا لما ثبت خلقها لله والقدرة والا لان والتكليف وثابتها حصول العلوم بالافعال ووجهها
 مثل الوجوب والندب والنجس ونالتهما الحيل عليها والمعاقبة على الفعل والترك في الاجور في
 الدنيا بحيث لا يلزم الاستحباب في الاجاء فالامام ليس المرتبة الاولى لانه من فعل الله تعالى فالمراد
 انما هو حصول المرتبة من الاجتناب بالنسبة الى من فعل شيئاً مما يتعلق بهما في كل وقت يمكن ان يحصل
 منه ذلك لبعض المكلفين الذي يمكن ان يفعل ويترك احدها ولا يمكن تحصيل ذلك الا من المكلف ولا
 لو كان منه ترك شيئاً منها لوجب جعل امام له ولا تحل لبعض المكلفين عن شرط التكليف وهو محج التفتون
 قوله تعالى هو الذي بعث في الامم رسولا منهم يتلوا عليه آياته ويترجمون ويعلمون الكتاب والحكمة
 نفي عن الاستدلال به بتوقف على مقدمان احدهما انه تعالى اراد بالرسول محمد صلى الله عليه وآله
 تركه كل واحد واحد وهو ظاهر وثانها ان المراد به التركيبة المطلقة وثالثها ان المراد بالامام ذلك هو
 تعالى ايما انت مسئلة وكل يوم لها اذا نقر ذلك فنقول الامام من غير العجز فلا بد ان يكون قد حصل له
 التركيبة المطلقة لقوله تعالى انا مرون الناس البيرة فتسور انفسكم انكر الله سبحانه وتعالى اجمع الامم
 بالشيء مع عدم فعله واشتر اكهما في وجبة الوجوب والتركيب المطلقة هي العصمة الحادية والسبعون
 هذه الآية تدل على انه عليه السلام بكل لقوى العمل والعلم فلا بد ان يكون كاملاً فيهما الكمال الذي يمكن
 حصوله للبشر والامام هاد الى ذلك فلا بد ان يكون بهذه الصفة كمال الذي يقتضي عصمة ولا يمكن
 نافي في القوة العقلية والعلمية هفت النائة والسبعون النبي صلى الله عليه وآله عام الدعوة للامانة
 وغيره فلا يتلو انما ان يكون فذلكت هذه الصفات الاربع التي جاء النبي صلى الله عليه وآله لتكليفها
 والثاني حال لانه ما تمح لا يكون مكلفاً بالبعض لاستحالة التكليف بالتح واما ما يمكن فيج حصوله بالنبي
 فاعل شدة بالحصر والامام فابل وهو ظاهر والا هو المطلوب وهو سلم العصمة الثالث و
 التسعون قد علم بهذه الآية الكريمة ان النبي صلى الله عليه وآله ما نعت بتكليفه هذه الصفات الاربع
 ووجب الله تعالى طاعته والتاسعي به يحصل للطبع له عليه السلام في كل امره ونواهيها المناسبة به

كمال هذه الصفات فكل من وجب طاعته كوجوب طاعة النبي ويكون أولى بالصبر في الأمانة كالبني
 فلا يكون قد ان يكون المطيع له في أمره ونواهيته المناسبة به يحصل له هذه الغاية كما حصل من
 اتباع النبي وطاعته لأن مساواة النبي وجوب طاعة الأمرين يسلم من اتحاد غاياته وما يشاوي الأمرين
 في الأداء إلا الغاية فلا بد أن يحصل كمال هذه الصفات في الأمام قطعاً وهو معنى العصمة الرابع
 التسعون قوله تعالى أَفَتَشْتَكُونَ فِي آلِ أَبِي هَاشِمٍ أَن تَكُونَ آمَنَ لَاهِبٍ يَدِي أَلَا أَن هُدًى فَا كَلِمَةً
تُكَلِّمُونَ جعل الهاديه هو الهاديه يهديه ولا يهديه فكل من لم يكل هذه الصفات فيه وهي مركزه المطلقة
 والعالم بالكمال العالم بالحكمة فهو يهديه والاسام هو الهاديه لقوله تعالى وكل قوم هاد فكون هذه الصفات
 كاملاً في الأمام وهي العصمة الخامسة والتسعون قوله تعالى فَرَجَعْنَا آلَ فِرْعَوْنَ عَلَىٰ نَفْسِهِمْ وَلَمْ تُجِبُوا
فَقَوْلَ النَّبِيِّ لِلْأَمَامِ إِنَّمَا هُوَ تَابِعٌ لِلْهَدَىٰ إِنَّمَا إِنْ لَّهِ فَعَالٍ أَمْرٌ بِطَاعَةِ أَمْرٌ كَلِمَاتُهَا فَهُوَ كَانَتْ
أَمْرٌ غَامٌ في الأوقات والكلمين فلو لم يكن الأمام معصوماً لم يكن تابعاً دائماً فابعداً دائماً لكن الثالث
 باطل فالمقدم مثله لا يقال أحد الأمرين لازم وهو ما عصمة المفتي وأمر الجش أو عدم وجوب اتباعها
 وكلاهما معاً أما الأول فاجماع وأما الثاني فلو وجب اتباع المفتي على العلة واتباع أمر الجش والأمر
 ثم الغرض لا نقول اتباع المفتي وأمر الجش أمر جاد ولا لكل الأشخاص ولا في أمور كليلة كالنبي
 بل في أمور جزئية خاصة وأما الأمام فاتباعه أمور كليلة عامة في الأوقات والكلمين وفي كل الشرائع
 فافهم فافهم فلا يلزم أحد الأمرين الذين ذكرتموهما السادس والتسعون قوله تعالى بِأَقْوَمِ سُبُلِ الْمَشَارِقِ
اتَّبِعُوا أَمَّنَ لَّيْسَ تَكَلَّمُ أَجْرًا وَمِمَّ كَسَلُونَ فَقَرِيرَ الاسْتِدْلَالِ أَن يَقُولَ عَلَّ وَجُوبُ الْإِتِّبَاعِ بِأَنَّهُمْ مُحْتَدُونَ
 وذكر ما يوجب نفعاً الهامة وهو سؤال الأمر لكن الأمام مثلاً النبي في وجوب الإتيان في كل زمان
 في العلة وهو الهاديه فانه لم يعلل وجوب اتباع المرسلين إلا بأنهم مهتدون فطرو العلة في حق العلو
 التابع والتسعون العلة الغائية لوجوب الإتيان حصول الهاديه في العاش والمائة واتباع غير المعصوم
 قد يودي إلى المضاد الهاديه فيما فيه الإتيان وقلة يودي إليها واتباع غير المعصوم يودي إليها إذا ما
 ما دام الإتيان موجوداً وبطل نام معصوم يمكن والله تعالى قادر على كل مقدور فلا يحسن بحكمهم
 نصب غير المعصوم والأمر باتباعه طلباً للهاديه مع مساوئها ضدتها وعلمه في نفس الأمر وعند
 المكلف مع قدرته على المعصومين والتسعون قوله تعالى قَالَ رَبِّ ارْجِعْنِي إِلَىٰ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ عَلَىٰ الْمُصْطَفَىٰ الطَّيِّبِ الْمُطَهَّرِ الْمُؤْتَمِرِ قَالَ وَلَمْ

نؤمن قال بلى ولكن ليطعن قلبي وجده لا سدا لان اطينان القلب امر مطلوب في الامور الدينية
 الكلية ولا ريب ان الامامة من الامور الدينية الكلية لان المكلف بفعل ومقتل و باخذ الاموال
 وبغيرها محذور وبفعل العبادات وبصح المعاملات بقوله وبامره وشاراه وهذه الامور كلية
 ولان الامامة نابعة النبوة في كل الامور فيكون اطينان القلب فيها احرام تاما مطلوبا ولا يحصل
 الا بعصمة الامام فيجب ان يكون الامام معصوما الناسع والاشعون لله تعالى لطيف بعباده
 رحيم في غاية اللطف والرحمة والامام المعصوم طريقا من المكلف من الخوف والامام غير المعصوم
 طريق خوف وهو ظاهر فلا يناسب نصب الامام غير المعصوم لطف الله ورحمته بعباده وازالة سدا
 وهذا بينهم والمناسب للمكلف والرحمة الامام المعصوم فعين نصبه المائة الامام مرشدا دائما ولا
 شئ من غير المعصوم مرشدا دائما فلا شئ من غير المعصوم بامام **بسم الله الرحمن الرحيم**
 المائة الثامنة من الأدلة الدالة على وجوب عصمة الامام عليه السلام الاول قوله تعالى **كَذَلِكَ يبين**
اللهُ لِبَنِي النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يُوقِنُونَ والتقوى ركوب طريق الصواب واجتناب ما فيه شبهة او يتوهم منه
 لزوم تحذره ومحطوره بالجملة فالمشققون هم الذين لا يخلون بما يحتمل وجوبه ولا يفعلون انما يعلنون
 انه مباح ويحذرون ما يحتمل تجريمه فعلم ان درجة مطلوبة لله تعالى من الناس كافة في جميع احوال
 ونهى عنه لان تخصيص بعض الناس وبعض الاحكام به ترجيح من غير مرجح ولا نه مخالف لعموم
 الآية ونصب امام معصوم اقواله وافعاله ونواهيته واوامره عالم مجمل الا بان ومتشابهها
 بعبادته وعلو مقامه الهامة من قبل العلوم فطرية الفلاس طريق صالح لذلك فيجب انما الغرض ما
 هو او ما يقوم مقامه والثاني منفع بالوجدان والاجماع فعين الاول وهو المطلوب الثاني
 قوله تعالى في الآية المتقدمة يبين ان الله جمع مضاف فعلم لما انفردوا بالاصول وان اجمع المضاعف لعموم
 سببها والاية يدل عليه فان المراد التقوى ولا يتم الا بعموم البيان لما يحتاج المكلف اليه من الواجب
 كباقي نبه والحرام بالعبادة والمباح ليكون مخيرا فيه ولا يتم الا مع العموم وقوله تعالى للناس ارجعوا
 بلان اجلس فيهم ايضا والمراد بالبيان ما لا يحتمل غير المعنى بحيث يكون مضافا بما ذكرنا في قوله
 اجنابا المشبهة بركوب طريق اليقين ولا يحصل الا بالبيان المذكور ولا يمكن لكل الناس اخذ
 ذلك من القرآن وهو ظاهر لان بعض ذلك لانه بالعموم وهو ظني ولا تنمالة على المجمل والمتشابه

السنن كذلك وليس للناس كلهم المطلوب منهم التقوى علوم بذلك كله من طرزي الالهام فلا
يلزم من ذلك تعلم ذلك يقينا ولا بد وان يكون قوله مستقن الصحة وليس ذلك الا المعصوم
القول به لانه لو لا ذلك لزم ان يكون لله تعالى ناقضا لعرضه هو محال الثالث قوله تعالى
اتقوا الله لعلكم تتقون التقوى لا يتم الا بمعرفة الاحكام كما مر في نفس الامر والعمل بما به يعلم
الاخلاص والاول اما ان يحصل بالعقل والنقل والاول عند اهل السنة ليس بطريق صحيح
لشي من الاحكام الشرعية وعند العدلية لا يعلم منه كل الاحكام بل القليل منها فلا بد من الثاني
اما في جميع على الراي الاول اذ لا اكثر على الراي الثاني ولا بد وان يكون ذلك النقل مما يبين
العلم اليقيني ولا يحصل الاكثر من الناس من النقل والسنن وهو ظاهر متفق عليه فلا بد من
لذلك ولا انا بالمشابهة ويكون عنده ظاهرها نفا وكذا السنة ولا يكفي ذلك بل لا بد وان
يتبين الكفاية صحة قوله وفعله وذلك لا يتحقق الا من المعصوم والثاني وهو العمل بما يعمل
الامام نطق فيه لانه المصرب الى اطاعة والمبعد عن العصية فنعين نصب الامام المعصوم والا
لزم نقض الغرض فان الحكم اذا اراد شيئا فان لم يفعل ما يتوقف عليه لك الشيء اذا كان من فعل
خاصة مع قدرته وعلمه فانه يكون ناقضا لعرضه ومناقضا لارادته تعالى الله عن ذلك علوا
كبير الا يقال هذا كله منبى على ان الامانة لا يقوم غيرها مقامها فيحتاج الى بيان شاف ولم يثبت
لانا نقول انحصار الدليل الموصول في العقل والنقل وانقضاء الثاني في اكثر الاحكام مما اتفق
عليه الكل وانحصار النقل في نصيبتين وامام واجماع اذ غير ذلك لا يبين اليقين معلوم ومما
اتفق عليه الكل والاول لا يفي بكل الاحكام فنعين الثاني ولا يحصل العلم به الا اذا كان من معصوم
وهو ظاهر الرابع قوله تعالى واتقوا الله واعلموا انكم اليه تحشرون امرؤ متدبد على الترتيب
مقدمة الحجاب ما لا يطاق مع العلم بانه ما لا يطاق يتبع عقلا وكذا الامر به على سبيل التذنب و
الاباحه عبث والعبث من الحكم العالم به يتبع مقدمة اخرى قوله تعالى واتقوا الله اما على سبيل
الوجوب والتذنب والا باحة لا يفي غرض هذه الامور الثلاثة مقدمة اخرى هذه الاية حكمها ثابت
بعد النبي عليه السلام اجابا اذا انقضى ذلك فنقول احد امور ثلاثة لازم اما الامر بما لا يطاق او
شون الامام المعصوم او يتوق ما يقوم مقامه لانه قد ظهر فيها ان التقوى لا يحصل الا مع الاما

المعصوم وما يقوم مقامه فلو أمر الله تعالى بالتقوى مع عدم إمام معصوم وما يقوم مقامه
 لزم الأمر بالإطاعة وقال بعضهم إحداهما لكن الأول صحيح الثالث منتهى لأنه إما أن يكون عقلاً أو
 نقلاً والاول منتهى في أكثر الأحكام فغيبنا الثاني وبعد البتة عليه السلام لا يعلم اليقين إلا من
 الإمام المعصوم لما تقدم فغيبنا الثالث وهو نصب الإمام المعصوم الخامس أمر الله تعالى بالتقوى و
 أمر بإطاعة الأمر وهو الإمام المعصوم فلا يخلو ما أن يحصل التقوى من طاعة الإمام ولا والله
 صحيح لأنه تعالى إذا أراد من أمته شيئاً وكان هو المقصود من أن جميع ما أوجبه الله من داخل في التقوى يتم
 أمرها بارتكابها بطريقه ليست مقصودة لذاتها بل لأدائها إلى ذلك المقصود وهو يصلح للأدائها ذلك
 بقضاء الغرض بل هو اضلال وهو صحيح فغيبنا الأول وهو أن التقوى يحصل من طاعة الإمام ولا يمكن إلا
 إذا كان معصوماً وهو ظاهر في الآية ولأن التقوى لا بد منها من العلم اليقيني ولا يحصل من قول غير
 المعصوم قطعاً فغيبنا أن يكون الإمام معصوماً وهو المطلوب السادس قوله تعالى فلا تتبعوا
 السبيل إن أنه لكم عند قبس فإن ذلك من بعد ما جئتكم بالبينات فاعلموا أن الله عز وجل
 حكيم عليم أن الله تعالى مجده قد بين في هذه الآية أمور الأول أنه تعالى عن اتباع خطوات السبيل
 هو خاف في الأصول والفروع أجماعاً التصاير والكبار وبالجملة فهذا تحذير عام لكل ما انتهى عنه
 ترك ما أمر به والثاني أنه تحذير عام لكل ما انتهى عن الزلل بعد مجي البينات ومع ما حذره من البيان
 وهو ما يبعد العلم أو نظيره وهذا من جهة الله تعالى لعباده أنه لا يؤخذ قبل مجي البينات فلا يقو
 مقام ما يبعد الظن ولا يحل في المظنون لأنه قبل مجي البينات والفتور أن التحذير بعده و
 الثالث أنه مطابق للمنتهى عن اتباع الخطوات فكأن ذلك عام فهذا أيضاً عام في كل ما دخل تحت المحذور
 وهو ظاهر ولا يخفى أنه البرجح من غير مرجح والأربع أن مجي البينات ليس من المكلف بل النظر فيها و
 الطاعة لها والاعتقاد إليها وسباق الكلام يدل عليه والخامس أنه يدل على مجي البينات ولا يمكن
 جنتاً منه وهو ظاهر أيضاً والبيته العامة وهي الدلالة المنبهة لليقين التي يمكن يحصل العلم بها
 في كل الأحكام هو الإمام المعصوم كل زمان لأنه إذا علم منه أنه يمنع عليه إخطار والتصاير و
 الكبار ومعلوم صواب قوله وفعله وتركه حصل منه اليقين فيكون الله تعالى قد نصبه لمقتبس
 من الكفاية وهو المطلوب لا يقال هذه الأدلة كلها منبهة على أن غير الإمام لا يقوم مقامه وهو نوع

لا نأفول الجواب من وجهين الأول أن البحث إنما هو في عصمة الإمام فإذا كان الإمام هو المولى
 للأحكام لا يقوم غير عصمته مقامها لأن العلم بصفحة ذاته وقوله ما أن يكون من العقل والنقل
 فإن كان من العقل فاما بالضرورة أو بالنظر والأول لم يحصل في كل الناس لأن النقل بخلافه
 فلا بد من أخذ أقوال من أحد الآخرين والنظر لا بد منه من قبلته حتى صدقه وإنما يعلم بعد العلم
 بعصمته وهو ظاهر وإنما النقل فاما أن يكون منه أو من إمام آخر والأول يستلزم الدور والتأويل
 السلسل الثاني أن المراد من الإمام اعلام الأحكام باليقين كما بينا والإمامة والقلم في الأمر في
 وإمامة الحدود ونصب الولاء والفضاء والخفا وغير ذلك وإنفاذ الشرايع وكل ذلك من باب
 النبي صلى الله عليه وآله وبإمر الله ونصبه ولا يقوم بذلك فيما عدا ما في أمور الدين والدنيا
 على الوجه المذكور إلا الإمام لأن كل من قام بهذه الصفات فهو إمام ودل على أن غيره لا يقوم
 مقامه فيه ولأن الأعلام بالأحكام إنما يقوم مقامها بعقد العلم وهو ما عقلي ونقلي والأول
 صحيح أما عند المخالفين فهو ظاهر لأنه لا مجال للعقل في الأحكام الشرعية خصوصاً كالأحكام لكل
 الناس وأما عندنا فلا خلاف الواقع فإن البحث إنما هو على تقدير الخلاف والثالث ما عرض
 الإمام وهو ما ينفر عن الإمام ويناقض الغرض في اتباعه فانه إذا كان الإمام موجوداً وقوله لا
 بعقد العلم وقول غيره حجة فيكون ذلك الغير أولى بالإمامة ويحصل له النص عند الناس إذا كان
 لم يقم غيره الإمام مقامه في الجوز لم يقم مقامه في الكل وهو ظاهر السامع لأنه المذكور في الوجه الأول
 نذكر على أنه تعالى لم يجعل ولم يشرع ولم يوجب شيئاً بضاده محجى التبينات ونصبها ولو كان
 الإمام غير معصوم لكان الله تعالى قد شرع ما يناقض التبينات لأنه تعالى أوجب اتباع الإمام في
 أفعاله وأقواله وتروكه فإن وقع منه خطأ ولا يعلم بل جواز الكلف عليه خطأ مع أن باباً
 فهذا أصلاً لا نصب يتبين الثامن لإدلة النقلية الموجودة من الكتاب السنة لا يقيد العلم
 بكل واحد من الأحكام في كل واقعة واقعة لكل شخص شخص في انقراض العالم وهذا متفق
 عليه بين الكل والتقدير أن الخطاب عام وإن الله عز وجل نصب التبينات لكل المكلفين في الأحكام
 والتقدير أنه لم يحصل للأعلام بالأحكام لكل مكلف بكل حكم فاما أن يعلم من الإمام أو غيره إذا
 الأحكام كلها عند انشاعه ونقلته ولا أكثر عند العزلة وهو ظاهر ولم يوجد من الأول

الاحكام ونصوص الكتاب والسنة انما يتبع غير المعصوم اتباعا تاما بل انما يتبعها الى
 وقد تقدم في ذلك ما ذكره فكل من يحصل اليقين من غيره ولم يذكره الله تعالى ومنه يحصل
 ويذكره وبما يتبعه هذا ضد اليقين وهو محال للناس قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا
 الرسول واولي الامر منكم هذا يدل على ان الامر من اليقين كما ان الامر الرسول من اليقين
 وهو ظاهر وانما يكون من اليقين اذا كان معصوما فان غير المعصوم لا يصلح قوله لعلم فلا يكون
 من اليقين انما شر لا يشك ان المسئلة الناشئة من جواز خطا حاله الناس الوعية امر جازي يتعلق
 بنفسه وفله بعدد ما في بعض الناس واما المسئلة الخاصة من خطا الامام في الاحكام والاعتقاد
 من ادراكه لانه انما انصب الامام لقوانين كليلة فاستلزم ذلك المسئلة لغيره بانام واما المسئلة
 الكلية فاما لا يناسب حكم الحكم بل وعلا فلو كان الامام غير معصوما ان يكون له امام اخر فينتهي
 الى المعصوم وهو المرداد ولا ينبغي وبذلك تسلسل هفت الحادي عشر والله تعالى ورحمته عانة العباد
 له قوله تعالى والله ووف بالنياد وانفق السلون على عمومهم والعقل الضيق بحسب العجم
 بذلك وقوله تعالى فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وانزل معهم الكتاب بالحق ليحكم
 بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم اليقينات
 فبعثناهم وهم وجه لا استدلالا في قول الله تعالى من على العالمين برافقه ورحمته بعث النبيين
 بالكتاب وعلم البعثة الفاعلية اختلف الناس في الاول في الاحكام والغاية هو حصول
 الحق وانها في الباطل والحكم ليس الكتاب بل الرسول صلى الله عليه واله لقوله وما اختلف
 فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم اليقينات فاذا كان الاختلاف في نفس الكتاب واولاه
 كان احكام هو الرسول فعلم من ذلك ان نعم الله تعالى واعظها ارسال الرسول ليعلموا ويبلغ
 الى الناس ما اوحى الله من الكتاب ثم يحكم بينهم بعد اختلافهم في ما اولاه وبعد النبي لا خلاف
 في الاول اعظم فان لم يكن من يقوم مقام النبي في كون قوله حجة وفي وجوب اتباعه وفي طهرته
 في عمله وافادته قوله اليقين لم يحصل العلة والغاية بدون الشيء مع القدرة والداعي
 هو الوافد بالعبادة مع عدم العلول وهو صحيح فلا بد من شخص بعد النبي يكون حاله ما ذكرناه وهذا
 الحضا للمذكورة لا يحصل الا بالمعصوم فوجب القول بعصمة الامام الثاني عشر قوله تعالى

وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَعْبَابِينَهُمْ مِنْ جَبَلٍ لَانْتَدَ لَدُنَّ
قَوْلُهُ نَعْلًا وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَعْبَابِينَهُمْ مِنْ جَبَلٍ لَانْتَدَ لَدُنَّ
وقوله من بعد ما جاءتهم البينات لبس المراد حصوله لهم بالفعل بل المراد نصب ما يصلح
ان يفسد العلم في الثنا وبل حتى يتحقق بجحى البينات وان لا خلاف بعد ما يفسد العلم يكون فيها
وهو ما عطف على او فاعلى والاول لا يصلح عند المخالفين مطلقا وما عندنا فائدة لبس بعام
في سائر الاحكام والثنا وبان فتعتبر الثنا في الكتاب والبحث في فائده والسنة ليست شاملة
للاحكام التي لا نحتاج الى بياننا واولها فان كثرتها بحالان وعموما ومجازا
واختلاف فليس الا المعصوم لان قول غيره لا يكون بغيره ويكون الاختلاف بعد ما يفسد العلم
البينة ما يفسد العلم البينة ولم يوجب الاختلاف بعد ما يفسد العلم الثالث عشر قوله تعالى ومن
التاسع من يجمل قوله في الحق الدنيا وليشهد الله على ما في قلبه وهو كذا خيرا
واذا نوى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد
واذا قيل له اتو الله اخذته العزومة بالانتم فحسبه حجةم وليبش الهاد ومن الناس من
يشترى نفسه ابتغاء مرضات الله والله روف بالوعظ الاسئلة لانه يبين في هذه الآية
اشياء اولها ان صلاح الظاهر ظاهر يعجز الناس خاله ويكون نفس الامر في غاية فساد الباطن
الثاني انه لا يصلح للولاية لقوله تعالى واذا نوى سعى في الارض ليفسد فيها فم هذا المحذور
الله عن توليته هذا الموصوف بهذه الصفة الثالث ومن الناس من يشترى نفسه ابتغاء مرضات
الله معناه انه في غاية صلاح الباطن وانه لا يفسد منه معصيته لان شراء النفس من الشهوات
المهلكة والارادة المحرمة انما يتحقق بترك الصغار والكبار وفعل سائر الواجبات الرابع
مثل هذا يصلح للولاية لان ذكره عقب النبي عن توليته الاول يدل على صحة توليته هذا
الخامس ان ذلك لا يعلم من صلاح الظاهر السادس ان ذلك انما يعلم الله ويعلمه غيره بعلمه
انما اذا نفرد ذلك فنقول هذه الآية الكريمة المفصلة تدل على بطلان الاخبار وعلى ان
الولاية من قبل الله تعالى لا تكون بغير ان تمانع الولاية وهو الاول فلا يعلم وانه لا يجوز
لنبي صلى الله عليه واله ان يولي له لا يضر بوحى من الله تعالى لانه تعالى فلا يبين ان المانع قد

بوجوبه لا يعلمه النبي صلى الله عليه وآله وإنما يعلمه الله تعالى والشطر لذلك لا يعلمه إلا الله
 عز وجل وهو كونه من القسم الثاني وإذا لم يكن للنبي أن يولي إلا بقض من الله عز وجل لم يكن لعينه
 والذين يوليهم الله تعالى لا يمكن أن يكون من القسم الأول ويجب أن يكون من القسم الثاني ويجب أن يعلم
 المكلفون بأنه منسحب أن يكون من القسم الثاني وذلك إنما يتحقق مع وجوب عصاة الأمام وهو المطلق
 الرابع عشر القرآن الكريم يشيرون إلى التحديد وجوب التفكير في أمور الدنيا وهو صلاح المعاشرة
 الآخرة وهو صلاح الآخرة والمعاد إنما جاء بعد أن نصب الله تعالى لكل خاطب بذلك ما يهتد به
 العلم إذا رجع إليه شواكنا في النبي صلى الله عليه وآله وبعد لقوله تعالى ذلك يسئل الله لتسم
 الأمان فتعلمكم ثم تذكرون في الدنيا والآخرة وقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أحكم
 أولئك يذمون في النار والله يذم على الجنة والغفوة يذم ويحسن إلى غيره للناس إنما هم
 سبب تذكرون بمعنى أنه عام لجميع المكلفين في جميع الأوقات وفي جميع الأحكام إجماعا لأن جميع بعضها
 دون بعض يرجع من غير مرجح ولا يختص ذلك بالأصول لأن الأحكام المتعلقة بأمور الدنيا ليست
 من الأصول وهو غفلى أو غفلى والأول لا مجال له في الأحكام عند أصل السنة ولا ينفصل عن الأحكام
 عند المعزلة والأمانة فهو متعلق بغير الثاني والكتاب والسنة لا ينفصلان اليقين في كل الأحكام لكل
 المكلفين ولا ينفصل ذلك الأقول المعصوم فنعين وجود معصوم ينفذ قوله اليقين ويجب على كافة
 المكلفين إتباعه ولا يجوز أن يكون لأمام غيره فالأمام معصوم وهو المطلوب الخامس عشر قوله تعالى
 أن تروا وآتوا فتقوا وتسلخوا بين الناس وجهه لا سدا لأن الله تعالى أمر بتلذذ الأشياء الأولى البز
 الثاني التقوى الثالثة الإصلاح بين الناس وينبغي له ألا يلبس عليه بذلك على أنه لا يكون إلا بطريق
 ينفذ العلم لأن البر والتقوى إنما يتحققان بالعدل عن الظنون إلى المعلوم وهذا في الأمور
 الكلية أولى بالتقوى من الأمور الجزئية وإن الأمانة أمر كلي إذا انفرد ذلك فيقول نصب غير المعصوم
 ممكن أن يكون منه فساد بل الذي شهد ووقع من خطأ غير المعصوم من الفساد خاص والبر والتقوى
 بناء على أن المعصوم لا يعلمها إلا الله تعالى فذلك على الأمانة لا تكون بالأختار وإن لم يكن يعلم
 الله تعالى ولا يجوز من الله تعالى نصب غير المعصوم فإنه سبحانه لا يبدل عباد من شيء ويفعل هو
 بهم هذا مح السادس عشر قوله تعالى وأذكروا نعمته الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب

وَالْحِكْمَةُ بِعَظَمَتِهِ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِشَيْءٍ عَنِّي عَلِيمٌ وَجِبَ لَا مَسْلَا لَ أَنْ تَقُولَ
 أَنْ اللَّهَ أَمْرًا بِالتَّقْوَى أَمْرًا مطلقاً غير مشروط ولا باسم الوجود لا مام المصوم وهو من فعل الله تعالى
 فبغير نصبه ولا لم يقض الغرض وهو مح عليه تعالى وكل المقتضات بنبه لا محتاج إلى برهان إلا
 المقدمة الثانية وفي قولنا أن التقوى لا باسم الوجود مام متصوفاتها مقدمة مسئلة لأنه محتاج
 إلى البيان فنقول ببيانها موقوف على مقدمة الأول في حقيقة التقوى وقد ذكر العلماء لها وسوقنا
 بعضها هي الأتيان بالعبادات والأحراز عن المحذورات وأخلف أهل هذا الزم في أن اجتناب الضغائن
 هل هو داخل في التقوى أم لا فقال بعضهم لا يدخل كما يدخل الصبغة في العبد فليست تحت التجديز
 وقال بعضهم لا يدخل ولا لم يستحق هذا الاسم إلا المصوم والحق الأول لأن الوفاة بفرط الصبغة
 عن المودعة وقبل كل ذلك نبودسوا كان صغبراً وكبيراً وقبل في الأخذ بالأحوط فنقول لا يحملان كونهما
 واجباً وبتركه ما يحملان أن يكون خيراً وهو مأخوذ مما ورد في الحديث أنه قال صلى الله عليه وآله
 يبلغ العبد درجة المتقين حتى يدع ما لا بأس به بخدا مام به الباقي من التقوى هي الخشية فكذلك لا
 يحصل من تركه الخشية وجب فعله وكلنا حصل من فعله الخشية لجنب فخالصه لا قولاً فيها وأجعله
 الأول الثانية العبادات والدعوات كلها في حقيقة الثالثة أن الأمر بالتقوى لا يحسن إلا بمقتضى
 أحدهما أن يكون الأمر عاماً بالسرار وما يشمل عليه الظاهر وما بينهما أن يجعل للمكلف
 بالتقوى طريق يقبده العلم بكل ما هو حسن ويتبع وغير ذلك من الأحكام وإنسان سخانة إلى المقدمة
 الأولى بقوله عقب الأمر بالتقوى وَاَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ وإنشأ إلى الثانية بقوله تعالى
 وَمَا تَعْلَمُكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ بِعَظَمَتِهِ وَلَا يَتَمِ الوَعظ ألا ما يعلم إذا انفرد ذلك فنقول وقد
 ثبتت المقدمة الأولى في علم الكلام بالبراهين الظن وفي علمه بكل معلوم فيجب تحقيق المقدمة
 الثانية وهي جعل طريق للمكلف إلى معرفة كل الأحكام باليقين ولا لزم بقض الغرض وهو ما
 عفى أو فظلى أو بما والاو لم يح ما على قولنا الأشاعة فظاهراً وما على قولنا فلا أن العقل
 لا يستقل بأكثر الأحكام فكيف بالك والالتا والثالث يعني أن بعض الأحكام يستفاد من العقل
 وبعضها يستفاد من النقل وبعض مقلداته عقلية وبعضها نقلية غير المقلدات التي
 يستفاد منها صدق المنقول عنه لأنه من الأصول لا بد منها من المصولات الكتاب العزيز شرفه الله

ووجه

تعالى وما وجد من السنة لا يمتكن كل احد من الكليفتين من تحصيل العلم بفتح الاحكام منهما
 ضرورة فلا بد من شخص بهذا قوله العلم وغير المعصوم ليس كذلك فدل على ان التقوى لا يتم
 الا بوجود امام معصوم ليس من فعلنا لان العصمة غير معلومة لنا فهو من فعله تعالى بان نصبه
 بذلك عليه فلو خلا زمان منه مع عموم الامر بالتقوى بجميع الكليفتين في جميع الاوقات لم يقض العرض في وقت
 ما وهو من الحكيم مع السابعة عشر المفاتيح وشراف المفاتيح لا وجهين الاول انها اجتناب الصغائر والكبائر
 في جميع الاوقات والاحوال ولا يتم الا بذكر الله تعالى واستحضار امره وحضبه والالتفات بكل سؤال
 الحق وهذا مقام شريف الثالث ان القرآن الكريم مشحون بالامر بالتقوى ومدح المبتغيين وهو ظاهر
 اذا كانت اشرف المفاتيح وانهم المهتمات بغيره في نصب من يوقع عليه وهو المعصوم في كل وقت
 فالاخلال به افعال عظيم لاهم المهتمات وهو لا يليق بالحكمة الثامنة عشر الامام يجب انصافا بالتقوى
 الكلية وذلك يستلزم العصمة والمفاتيح ثمانية السابعة عشر ذكر الله تعالى المبتغيين في
 معرض المدح والتمني في اللغة اسم فاعل من فوهم وفاء فانقي والوفاء شرط القضاة اذا عرض ذلك
 فنقول ما المقتضي انفق الكل على ان اجتناب الكبائر شرط خلق هذا الاسم ولحق ان اجتناب الصغائر
 شرط ايضا لانها تدخل في الوعيد لقول النبي صلى الله عليه واله لا يبلغ العبد درجة المبتغيين حتى
 يدع ما لا بأس به هذا مما يلبس الناس وقال تعالى في التحل ان نذروا انه لا اله الا انا فاتقون وقوله
 تعالى اتقوا الله يتقون وفي المؤمن وان اذ بكم فاتقون هذا كله اشارته الى فعل الطاعات و
 قوله تعالى واتقوا البيوت من ابوابها واتقوا الله انه فلا تعصوه وهذا يدل على نفى جميع المعاصي
 الصغائر والكبائر وقال تعالى ان اكرمكم عند الله اتقواكم ولا تنك ان اكرم هم من فعل
 الطاعات الواجبات وبترك كل المعاصي وهذا يدل على عصمة الامام لان اكرم الناس عند الله
 بعد الرسول الامام وهو ظاهر واكم الناس هو اتقوا الناس لا اله الا هو واتقوا الناس ليس الا المعصوم
 فنجب ان يكون الامام هو المعصوم العشرون قال تعالى تشرع مصان الدين انزل جنه القرآن هذا
 للناس وتبينات من الحكمة والفوائد وقال هنا هكذا للمبتغيين وهذا يدل على ان المبتغيين
 سبب هدايتهم الناس وبعيد المعصومين وبان الناس لا اعتبار بهم فاما ان يكون الامام من المبتغيين
 او من غيرهم والثالث باطل لان الحكيم لا يوجب على من لا اعتبار به ولا يثبت له اتباع من لا اعتبار

به ولا يتكاد لا بذلك الغنى فغنيان يكون الامام من على مراتب اليقين وهذا هو المعصوم
 الحادي والعشرون وصنف الله تعالى كتابه العزيز بانه هدى للتيقين ووصفه بانه هدى
 للناس فلا بد من امتياز اليقين عن الناس في ذلك بعد اشتراكهم فيه فليست الفلانة المشرك
 بينهم والمتميز عن قول الهدى في الاعتقاد والقول والفعل وقوع ذلك كله على الوجه الصواب
 فهذا هو الفلانة المشرك واما المتميز فامور الاول ان هذه المتقين يكون يقينها لا يجم
 الشك حوله في شيء من دلائله ودلائله بمقوله ولا ريب فيه الثاني ان جميع المطالب النظرية
 والعلمية فيه ملد جبهه وفلذلك عليه مقوله تعالى لا تغاور صغيرة ولا كبرى الا احصينها و
 قوله تعالى وكل من يتنبي احصينا في ايام مبينين الثالث ان دلائله على هذه كلها يقينية لان
 الدلالة افاضلية او علمية لانه لا بد منها من ترجيح لان الشك المحض لا دلائله فيه فاما ان يكون
 المرجح ما نسا من النقص ولا والثاني الضم والاول اما ان يكون مطابقا ولا والثاني لجل
 والاول اما ان يكون تابا اول والا وهو العلم والثاني هو اعتقاد المقلد الحق فوصف الله
 تعالى كتابه العزيز بانه دلائله خارجة مطابقة ثابتة اما الاول فلفظه تعالى لا ريب فيه تكو
 في معرض نفى فيهم واما الثانية فلفظه تعالى لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزل
 من حكيم حميد واما الثالثة فلفظه تعالى لا ياتيه الباطل ايضا ولا نه هدى للتيقين فخصيص
 مهنا دل على الثبات وهدى حميد النزول الرابع فعل الطاعات الواجبة الى امر الله تعالى
 به او تركه بنبي المعاصي الذي يهيى الله تعالى عنه او اشار اليه تعالى بقوله حق قاتله ذات نور
 ذلك منقول هدى غير اليقين ووقع اعتقادهم على الوجه الصواب سواء كان ظنا او يقينا
 او يقينا ووقع افواهم مطابقة في غير وقوع افعالهم على الوجه الصواب فاعلى مراتب
 هذا القسم يقينهم المتقين من حصول ذلك في كل الاعتقادات والافعال والافعال ثم يتلو
 من حصوله في الاكثر ومرتبة لا تخفى والقسم الاول وهم المنفون هم المعصومون لان لا
 يغني بالنسبة لذلك ومنهم يرجع اليهم في شكهم فالامام اما ان يكون من القسم الاول والغنى
 المتقين ومنهم ومنهم والثاني فتح لان الامام يجب طاعته كطاعة الرسول لقوله تعالى
 الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم ومحال من الحكيم ان يامر القسم الاول باطاعة

من هو من القسم الثالث ولأن الأمام ذكره الله تعالى ثالث الله والرسل فيكون من القسم
 الأول وهو من هذا القسم الثاني وهذا من الحكيم ومن قال بغير ذلك فهو لا يعرف حكمه
 الله تعالى آخر من الراد في هذا الدليل بوجوه الأول كون الشيء هدى ودليلا لا
 يختلف لشخص وإن شخص فكيف جعل القرآن هدى للمؤمنين فقط وأيضا فالشيء هدى
 المهم لا يهتد به ثانيا الثاني القرآن فيه مجمل ومتشابه وظاهر فكيف جعله هدى للمؤمنين
 بمعنى كون ذلك له يقينية لا يحوم الشك حولها خصوصاً على قول من جعل الأدلة اللفظية
 لا يقينية الثابتة كلها بوقف كون القرآن حجة عليه لا يصح الاستدلال به عليه كعرفة
 الصانع وصفاته فهذه الآية مخصوصة بجواب عن الأول من وجهين الأول نافية كونها في غير
 هذا الدليل أن هذه الآية للمؤمنين غير هذه الآية غيرهم فهو هدى للناس بمعنى هدى للمؤمنين بمعنى
 المغايرة بينهم بما مغايرة الكمال المحرر والغام الخاص ويجوز أن يكون التصديق بالشيء الاستشعار
 بيقيناً والى آخره فان تساواة ذلك بالثلاث لثلاث لثلاثين عند العالم باو قليدس
 يقينية وعنده غيرهم غير يقينية الثاني أن نقول كما أن القرآن هدى للمؤمنين وذلك لا يجر على
 وجود الصانع وعلى بنيه وصدق رسولهم وأيضا ذلك للكافرين إلا أنه تعالى ذكر المؤمنين
 مدحا ليس بينهم الذين هتفوا واستغوا بكما قال تعالى آتينا أنت منذر من يخفها وقال نعم
 آتينا منذر من اتبع الذنور وقد كان من منذر الكل لأجل أن هؤلاء هم الذين استغوا بأبدانهم
 وأعمالهم بعض الفضلاء فنزل الله بالدلالة الموصلة إلى المقصود والمؤمنين بالفعل لا
 بالقوة فتمامه عنهم هكذا سميت للشيء بما يمكن أن يقول الله وعن الثاني أن التشابه
 الأجل أنما هو لأجل أن المقصود هو من علم العلم اليقيني فاما من علم يقينا جريا على
 تعالى من هذا اللفظ وهم المقصودون الذين هم المتقون بالحققة وغيرهم بالجماد فانهم يعلمون
 ذلك اللفظ يقيناً ومراود الله تعالى منه فلا يكون مجالا ومثابها بالشيء اليقيني وأنا أقول
 أن ذلك الجمال والمثابة لا ينفك عن دليل بل على ما هو المراد على اليقيني أما دلالة
 العقل والسمع فصداً كله هكذا وإنما قلنا إنه لا ينفك لأن الله قد قصد بخطابنا الأهم
 والأكبر فكان نقضاً وهو على الحكم محال فاما أن يجعل على المراد من الجمال دليل لا عقلانياً

نطلبها أو يعلم الله تعالى المراد أو لا فان كان الثاني كان مكلفا بالمحال وناقضا للغرض تعين
 الأول وهو المطلوب عدم ظرفية بعض العلماء به لا يدل على العدم في نفس الأمر وعن الثالث يكفي
 في الهدى كونه هكذا في بعض الطالب والقرآن في تعريفه الشرائع وما كلفها في العقول وانا نقول
 من تدبر القرآن العظيم حق تدبره واجال فكره الصحيح في معانيه ونظره في ظنه بليته وفادته في
 تركيبه وجدته مشتملا على كل الأدلة العقلية على إثبات الصانع وصفاته ليست أقول انه يستدل
 به من حيث هو قول الله تعالى على ثبوت الصانع بل مقتضاها الأدلة الدالة على ثبوت الصانع
 وصفاته كلها المذكورة فيه بالفعل وفيه إشارة إلى تركيبها ونظم الأدلة منها في هذه البعثة
 بصيرة لئلا انه من باب التقليد ينسب انه تجر بدا لا يستدل بالعلمي بالمقتضيات المذكورة فيه
 لقوله تعالى ^{تفصيل} أفلا ينظرون إلى الأيل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الخرافة وهذا
 برهاناني وغير ذلك من الآيات وهو كثير الثاني والعشرون الإيمان واثره لا يتم إلا بالإمام المعصوم
 فيجب ان يكون الإمام المعصوم في كل زمان فيحتاج إلى بيان مقتضيات أحدهما الإيمان وثباتها ما
 اثره وثالثها توقفه على ما معصوم وأبنا ان اذا كان كذلك وجب نصبه في كل زمان على الله تعالى
 المقام الأول خلف أهل القبلة فيسمى إيمان في عرف الشرع وبجميع فرق أدبته الفرقة الأولى
 الذين قالوا الإيمان اسم لانفال المطلوب والجوارح والأثر باللسان وهم كثير من المعتزلة والزيدية
 وأهل الحديث أما المعتزلة فقالوا ان الإيمان إذا عدى بالبناء فالمراد به التصديق ولذلك يها
 فلا ان امن بالله ورسوله ويكون المراد بالتصديق أن الإيمان بمعنى إذا الواجبات لا يمكن فيه هذه
 التعدية ولا يقال فلان امن بكذا إذا صلى وصام بل يقال فلان امن بالله كما يقال صام وصلى لله
 فالإيمان المسمى بالبناء يجري على طريقة أهل اللغة وإنما إذا عني معك فقد اتفقوا على انه
 منقول من سخاء التقوى الذي هو التصديق المعنى الختم خلفوا فيه على وجوه أحدها ان الإيمان
 عبارة عن فعل كمال الطاعات سواء كانت واجبة أو مندوبة ومن باب الأفعال والأفعال لا اعتقاد
 وهو قول وأصل بن عطاء واليه الهدى والقاض عبد الجبار ابن حمد وثالثها انه عبارة عن فعل
 الواجبات فقط دون فعل النوافل وهو قول علي بن هاشم وثالثها ان الإيمان عند الله اجتناب
 كل الكبار والمؤمن عند الناس كل من جئت كل ما ورد فيه الوعيد قالوا ويحتمل ان يكون من الكبار

ما لم يرد هذا الوجه فظهر الفرق وهو قول النظام ومن اصحابه من قال بشرط كونه حقيقيا عندنا
 وعندنا للناجئنا بالكتاب وكما يروونها وانما اهل الحديث فذكرنا وجوبه لا ولان المعرفة ايمان كامل
 وهو لا يصل ثم بعد ذلك كل طاعة ايمان على حدة وهذه الطاعات لا يكون شيئا منها ايمانا الا
 اذا كانت مترتبة على الاصل الذي هو المعرفة ونقول ان الجحود وانكار القلب كفر ثم كل معصية
 بعده كفر على حدة ولم يجعلوا شيئا من الطاعات ايمانا ما لم يوجد المعرفة والاخر ولا جعلوا شيئا
 من المعاصي كفرا ما لم يوجد الجحود والانكار لان الفرع لا يحصل بدون أصله وهو قول عبد الله
 ابن سبيع بن كلاب الثاني في دعوا ان الايمان اسم للطاعات كلها وهو ايمان واحد وجعلوا الفرق
 والنوافل كلها من جملة الايمان ومن ذلك شيئا من الفرائض فقد انقضت ايمانه ومن ذلك النوافل
 لم ينقض ايمانه ومنهم من قال الايمان اسم للفرائض دون النوافل الفرقة الثانية الذين قالوا الايمان
 بالقلب واللسان معا وهو لا خلافوا على ما ذهب الاولان الايمان اقرار باللسان ومعرفة
 بالقلب وهو قول جمهور الفقهاء واليه حنفية ثم هؤلاء اختلفوا في موضعين احدهما في حقيقة
 هذه المعرفة فذهب من منسرها بالاعتقاد الجازم سواء كان اعتقادا قلبيا او كان علما
 عن الدليل ومن الذين يحكمون ان المظلة مسلم ومن منسرها بالعلم الصادق عن الدليل وهو لا
 دعوا ان المظلة في الاصول ليس بسم الموضع الثاني اختلفوا في ان العلم المعبر في تحقق الايمان
 علم بماذا فقال بعض المتكلمين هو العلم بذات الله تعالى وصفاته على سبيل التمام والكمال وليس
 المراد العلم بالذات بالتحقيقة بل ببداهة بالصفات ومعنى قولنا بالتمام ان كل صفاته ثم ان
 هؤلاء لما كثروا اختلفوا في صفاته تعالى كفروا كل طائفة منهم من عباده من الطوائف وقال جماعة
 من اهل الانصاف المعبر هو العلم بكل ما علم بالضرورة كونه من بن محمد عليه السلام المذهب الثاني
 ان الايمان هو التصديق بالقلب واللسان معا وهو قول الشريين غائب المرسى واليه الحسن بن عمر
 والحناض من قول الامامية قال ابو الحسن لا شعر في المراد من التصديق الكلام الغائب بالنفس وقالت
 الامامية التصديق هو الحكم على شيء بشيء انجاء او سلبا المذهب الثالث مذهب طائفة من
 الصنفية ان الايمان اقرار باللسان واخلاص بالقلب الفرقة الثالثة الذين قالوا الايمان عناية
 عن عمل القلب وهو لا اختلفوا على قولين احدهما ان الايمان هو عناية عن معرفة الله تعالى بالقلب

حتى ان من عرفنا الله بقلبيته ثم مجد بلسانه ومات قبل ان يفهمه ومومن كامل الايمان وهو
قول جهم بن صفوان اما معرفة الكتب والرسد واليوم الآخر فقد زعم انها ليست خلة في حد
الايمان هكذا نقل بعضهم عنه ونقل عنه الكعبي ان الايمان معرفة الله مع معرفة كل ما علم
بالضرورة كونه من غير محمد عليه السلام وثانيهما ان الايمان مجرد التصديق بالقلب هو قول الحسن
ابن الفضل البجلي القرني الرابعة الذين قالوا الايمان هو الاقرار باللسان فقط وهم فروقان الاول
ان الاقرار باللسان هو الايمان فقط لكن شرط كونه ايمانا هو حصول المعرفة بالقلب فالعقيدة
شرط لكون الاقرار باللسان ايمانا لا آثما داخله في معنى الايمان وهو قول غيلان بن مسلم اللشقي
والفضل الزبائشي وان كان الكعبي قد انكر كونه قولا لغيلان الثاني ان الايمان مجرد الاقرار باللسان
من غير شرط اخر وهو قول الكرامية وزعموا ان المتوافق مؤمن انما يكافر بالسيرة فثبت له حكم
المؤمنين في الدنيا وحكم الكافرين في الآخرة فهذا مجموع اقوال الناس سمي الايمان في عرف الشرع
والدين فذهب اليه ان الايمان عبارة عن التصديق بالقلب والاقرار باللسان وبغنى بالتصديق
الحكم الذي هي بالثبوت والانتفاء المجازم المطابق للثابت وهو المستند الى الدليل الصحيح مادته
وصورته والاقرار باللسان المطابق لذلك وذلك التصديق هو العلم التصديقي بوجود الله
تعالى وصفاته لا بجايبته والتسليم التي يجب معرفتها على المكلف كالوحدانية والنبوة وشيئها
لحمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وبصفاته من العصمة والعرف بما امامه الاثمة الانتفاع عشر
بعضهم ببقاء الامام صاحب الزمان عليه السلام وفدين ذلك في علم الكلام اذا فقه هذا فنقل
فقد يحصل من هذه الاقوال والمذاهب قول المختص الناس في قولين احدهما قول من شرط العمل
بجزء من الايمان وثانيهما من لا يجعله جزءا من الايمان فعلى المذهب الاول لا بد وان يكون جزء
الايمان هو العمل الصالح الفعيل لا بد وان يجعل الله تعالى طريقا الى العلم اليقيني بصحته فاما
ان يكون من طريق الاخبار او الاثر او الثاني لا يتم كالاقدام عادة والاول لا بد وان يكون علوم
الصدق والاجماع والتواتر نادرا فان فتن خبر المعصوم وحيث يطرق الموت الى النبي عليه
السلام ولا يتبع غيره وجبا الامام المعصوم اذ في خلاف الاجماع فقد ثبت احتياج المومن في ايمانه
على هذا القول الى الامام المعصوم القول الثاني قول من لا يشرط العمل في الايمان فنقول ان

الأمان العمل والمطلوب منه للتأدية الصريح المقتضى لقوله تعالى إِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِي مِّنَ الْحَقِّ
 شيئاً وذلك العمل الصريح المقتضى إنما يحصل من المعصية بالنظر الذي ذكرناه وقد ثبت أن
 المعصوم لا يمتنع ما في الأمان وفيه من بعض الأقوال به الثالث والعشرون قوله تعالى مَا يُؤْمِرُ
اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُظْهِرَ كُفْرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَكُونُونَ فَذَلِكُمُ
الْآيَةُ لِقَدْ عَلِيَ عَلَيْكُمْ وَجْهَ لَا سُدَّةَ لَكُمْ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْلَمَانِ الْآيَةُ إِذَا كَلَفَ اللَّهُ تَعَالَى شَيْئاً
 فاما ان يكلفه بعض ذلك وبل ان اذا واجهه الله به وان لم يؤد اجتهاده الله فانه يؤد اجتهاده
 الله ويقوم ما يؤد اجتهاده الله مقام ما كلف به والثاني قوله من كل اجتهاد مصدق قد
 ابطالناه في الاصول فغني لا ولا الثانية لا بد للكلف من طريق الاصابة لحكم المعين الذي يحكم
 الله تعالى به في الواقعة كانه لو لا لم يكلفه الا بطلاق فلا اقل من لزوم الجمع وقد يغناه الله
 تعالى بهذه الآية الثالثة الظن اعتقاد صحيح يجوز مع التيقض واذا جاز مع التيقض يكون
 اعتمد المطلوب واذا كان اعتمد فلا يصلح ان يكون طريقاً موصلاً الى المطلوب لان الغام لا يستلزم
 الاحتياج في كل ما هو اعتمد طريقاً الى اصابة الاخص لاقل من ان يكون حرجاً عظيماً في اربعة الطريق
 الى العلم اما الضميمة او النظر والنظر مختص بتميز قول المعصوم وغيره ولا فرق شرابط
 احدها ان يكون واجبا لصحة وثانيها ان يجعل الله تعالى المعصوم تلك الاحكام الى حكمها
 الله تعالى بقسما وذاتها ان يؤد المعصوم ما علم الله تعالى من الاحكام ونهايتها ان يقبل
 المكلف منه وان ياتم باجره وينتهي بنجسه ويتبعه قوله وافعاله ذاته في ذلك فيقول قد
 ثبت في علم الاصول ان الله تعالى في كل واقعة حكماً واحداً وقد ثبت من هذه الآية انه لا بد
 من طريق المكلف الى العلم بذلك الحكم يجعله الله تعالى وينصبه ذلك الدليل فلهذا انما
 اما المعصوم وغيره مثل الالهام والثواتر والاجماع والله تعالى قادر على ان يفعل ذلك لكن
 الثاني لم يتحقق في كل مكلف في كل واقعة من اول بعثه الانبياء الى اخره فهو خلاف جري الثابت
 فتعين الاول والا لكان الله تعالى محالاً بالواجب ناقضاً لغرضه تعالى عن ذلك علواً
 كبيراً فغني المعصوم فيقول يختص به بعض الاوقان وبعض المكلفين بوجوب بل مرجح
 فلا بد في كل زمان من معصوم واجبا لصحة يكون قوله سنداً للاحكام الشرعية ودليلاً

والاولى ان يكون طريقاً الى اصابة الاخص لاقل من ان يكون حرجاً عظيماً في اربعة الطريق الى العلم اما الضميمة او النظر والنظر مختص بتميز قول المعصوم وغيره ولا فرق شرابط

برهانها فاطعا عليها بهذا العلم وذلك هو الامام وهو المطلوب وطريق اخر في الاستدلال
 بهذه الآية وهو ان تمام النعمة قد يكون في الدين وقد يكون في الدنيا وفيها المقصود
 ففي الدنيا بخلاف الاشياء الضرورية للانسان المستفيع بها وبيان وجه الانتفاع بها وكيفية
 تمككها وكيفية نفعها للمعاملات والتعاوضات في الآخرة بالاعمال الصالحات واجتناب المحظرات
 واطاعة العادات وذلك لا يتم الا بمعرفه الاحكام الشرعية وطريق التكليف العقلية ولا يحصل
 ذلك الا من المعصوم فيجب نصبه وطريق اخر اعلم ان طهارة النفس اتمنى تركته اظهابا لسمها
 الشرايع الحققة والانتقاء لاوامر الله تعالى ونواهيته على حسب ما في نفس الامر ومصلحة السؤل في الغلا
 الذميمة وفائدة هذه الطهارة ان النفس تستعد لان يفيض الله عليها بكمرة ومنه وجود الصلوة
 القدسية فتحتلى بالكمال النفسانية وذلك انما يتم بارسال المعصوم اذا دلل على اللقبية لانه
 بذلك ولا مدخل للعقل في ترجيح كثير من الاحكام الشرعية فلا بد من الامام المعصوم وطريق اخر من
 جمل اذادة الظهور فافاة الحدود والتعزيرات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجعل ذلك مفتونا
 الى غير المعصوم لا يؤدي الى الظهور لان فعله اعم من السبب فلا يمكن ان يكون نسيبا فلا بد وان
 يكون معصوما وطريق اخر ان تدل على عظم من اخطاء في الاحكام وخصوصا المتعلقة بالعبادات
 ولا طهارة اعظم من الضمان من اخطاء في شئ من الاحكام اصلا والباية والضمان انما يكون
 بالمعصوم وطريق اخر امثال امر الله تعالى وامر النبي وامر الامام طريق الظهور وهو ظاهر لقوله
 تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم جعل امر الامام ثالث امر الله فلو لم
 يكن معصوما لجاز منه اخطاء في حكمه فلا يكون امثال امره مطهر ولا يصلح ان يجعل في ثالث
 مرتبة امر الله وامر الرسول بل هو مساو من حيث الصواب وانما يخرجه بالتعرف والذات والامداد
 انما هو من حيث الصواب وهو المطلوب طريق اخر قد بين ان الامام امره ونهيه وارشاده من
 مرتبة اولى بالظهور بل هو بالعلية القربية اشبه فلا بد وان يكون مطهرا من سائر الخصال الخطا
 وسائر الذنوب والعيوب والتهو والتشبهان وهذا هو العصمة لان يظهر امره من طهر
 واحد لا يكون بدا ولكن اذادة الظهور في غيره بالتوبة ومجمعهم في اللفظ فيكون الظهور له
 اولى ولم يتجج الامام الى الامام والا لزم التسلسل فلا بد وان يكون معصوما وطريق اخر لا تفرق اعظم

من نصب امام معصوم حافظ للشرع فيه الشرايط المذكورة فان تخلف حكمه فاعدم بقول المكلف
وهو من المكلف لا من الله تعالى وبإيدان يتم نعمته علينا وبحمل مثل هذه النعمة هذا حال
الرابع والعشرون قوله نعم فلما نكتم من الله نوره وكنيت مبين جهدي به الله من اتباع
وضوئه سبيل السلام ومخرجهم من الظلمات الى النور فبذلك هم الى صراط مستقيم هذه
الاية كذلك على نعم نصيب الله يعقبت في الكتاب مبدء بها من اتباع وضوئه واتباع سبيل
السلام الى المطرف التي يسفاد منها احكام الله تعالى باليقين واذا لم يمكن من الكتاب المجتهدين
ففي المعصومين فاما ان يختص بالبنية فيحصل اللطف للمكلفين في زمانه خاصة وهو مخرج
بلا مرجع واما ان لا يختص بالبنية بل يكون مشترك بينه وبين الامام فلا بد في كل زمان من امام
معصوم يعرف سبيل السلام وتلك الطرق اليقينية وتكون بان الكتاب بالقبول له نور الاله
لا شئ في الهداية مثل النور فانه يقبل الاضمار اليقيني الذي لا يقبل الشك فلهذا اشتبه بطرق
الكتاب وذلك لا يمكن الا المعصوم الذي نفسه فليسته يكون العلوم بالنسبة اليه فظهور القبا
وهذا هو الحق الخامس والعشرون قوله تعالى وبهم يهديهم الى صراط مستقيم يدل على ان المراد انه
تعالى اذا اراد الهداية الى امره ونهجه ومن ليس بمعصوم لا يمكن فيه ذلك فكما كان في النبي ينبغي في
كل زمان كذلك يكون الامام معصوما وهو المطلوب وهذا يدل على ترتيب من البديهي السادس
والعشرون قوله تعالى اطيعوا الله واجيعوا الرسول واحذروا فان توليتم فاعلموا انما
على رسولنا اتي بالبعث بقرير الاسد لا من هذه الاية من وجوه احدها انه تعالى امر بالجد
عن مخالفة الامر وعدم الاتيان بها امر الله تعالى به وحكمه تعالى في الاحكام التكليفية واحكامنا
نقرو في الاصول ومعنى لم يوجد معصوم في كل زمان يعقد قوله العلم بحكم الله تعالى يقينا لا خوفا
حاصل لا يندفع بكونه او بخلق علوم ضرورية بالصواب ولم يحصل لشاك لاننا بحث على
هذا التقدير فلا بد من الاول الثاني طريق دفع الخوف لا بد منه من خمسة امور احدها ما يتعلق
بالله تعالى وهو نصيب المودى والمبلغ وهو الرسول وحيث فناء البشر من حكم المحمود
عدم سماع الوفايع معلوم وعدم وفاء عقول شارب المكلفين باستخراج كل الاحكام الشرعية
من الكتاب العزيز والتمسك على سبيل اليقين بلا شك ولا ريب امر واقع لا نزاع فيه والمنابع

والاجماع قليل ومناثله مفدودة والنوامير كذلك ومن جعل شخصاً فانه مقام النبي في حفظ
الشرع والعصمة عالم بالاحكام باليقين ويجوز عن علم لا يقبل الشك طريق صالح الى دفع الحوف
ومعرفة احكام الله تعالى واذ لم يحصل غير من الطرق فنعين هو باليقين وثباتها مضى بليل
ذال على نبوة النبي وعلى امامته الامام وقالها البلاغ النبي وسعيه في الابلاغ وابتاعها خلقه
ودهن والاث حبة المكلفين لاجل التوصل الى فهم الاحكام وانضاب الامام ليعرفها احكاماً
ان نسلك المكلفون ودعائهم اليها ان امر على نفسه منهم وحاشاها امتثال المكلفين لامر الامام و
التعني في فهم الاحكام والامور الاربعة المنفردة من الله تعالى فلو لم يفعلها الله تعالى لكان
حصول الامن للمكلف مستعزلاً منعزلاً والامر بالحد والامر بالسعي الى ما يؤمن المكلف
والاجتهاد في دفع الحوف وهو ظاهر فلو لم يجعل الطريق الذي من فعله ولا يتمكن المكلف منه
لكان تكليفه بالخال تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً فيجب نفسه والحاشي من فعل المكلف فالايمان
الان من فعل المكلف فيجب نصب الامام المعصوم الثالث في القرآن الحكم والمقتضا والنص
والظاهر والقول فحصول الدلالة اليقينية منه في كل الاحكام للجهل بمجال من السنة او لو
مع كون الحكم واحداً وانما النقيض وعلم قسام غير حكم مقامه في مطلوب الشارع وفيها
بناء منه من المصالح وفي تركه من المفسدات يحصل الامع علم يقيني وطريقه شافى واجب
العصمة الذي يستعمل عليه التمسك والالتزام والخطا في التاديل مطلقاً وغيره وهذه قسمه
حقيقته لا ينقلب والثاني لم يوجد وهو ظاهر فلو لا وجود الاول لزم ان يكون الله تعالى ناقصاً
لغرضه وهو محال بالضرورة تعالى عن ذلك فنعين وجود امام معصوم في كل وقت التابع العصور
قوله تعالى انما على رسولي البلاغ المبين وانما يكون البلاغ مبيناً لوجوبه في طريقه الى العلم
ولم يجعل طريقاً غير المعصوم فنعين عليه النص على امام معصوم الثامن والعشرون قوله تعالى
انني جاعل في الارض خليفة بدم الله تعالى بالخليفة قبل الخليفة والابتداء من حكمه انما هو بالايام
فدل على ان الخليفة ايم فلا بد وان يكون الخليفة اكمل من كل المخلوق في القوة العلمية والعلمية
واشرافهم ومن يكون كذلك ولين ذلك الا المعصوم التاسع والعشرون فائدة الخليفة تكمل
قوى العلم والعمل لاسرار الخلافة وتكمل كل مستعمل على قدر استطاعته ولما كانت مراتب الناس اشد

الامر بانما على رسولي البلاغ المبين

متفارقة في الكمال والنفضان وجب أن يكون الكمال المرصّل كل مستند إلى أقصى تحجابه كماله
 كما ملا في القوتين العلية والعلية وأصله في الكمال إلى أقصى تحجابه الكمال البشري ولا يتحقق
 ذلك مع غير العصمة فوجب أن يكون معصوما وهذا المعنى الموجب مشترك في كل خليفة لله تعالى
 في أرضه فيجب عموم الحكم لعموم العادة وهذا مقتضى الحكمة الألهية والخليفة كما يقال على النبي
 يقال على الإمام. ولأن النبي لا يتم في كل عصر وهو ظاهر فلا يخفى ذلك بالنبي لا يخفى باللفظ
 بعض لأمته لكن رحمه الله غايته ما مله لكل وعنايته في حق أهل كل عصر فوجب للأمام التناول
 امتناهي خليفة خليفة لأنه يحكم في الخلق بحكم الله تعالى ويحكم على أمر وجهه فهو خليفة لله تعالى
 وهذا قول ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما وكذلك قولنا لا تجعلنا خليفة في الأرض
 فأحكم النبي الناس بالحق وفايته لا يحصل إلا مع العصمة فوجب عصمته أما الأولى فلا أن
 خلق الشهاب والنفرت في الطبائع البشرية من كمالات التكليف بحيث يحصل الثواب والثام
 بأمثال الأوامر والأجزاء من التواهي والبداءات بقوله تعالى ونهي النفس عن الهوى ومن الناس
 من يستصغر الكمال وحصوله في تحصيل مقتضى الشهوة ولا يبالى بحفظ ظاهر نظام النوع لذلك
 فوجب في الحكمة وضع الخليفة لبقوى القوة العقلية وبساعدها على القوة الشهوية والضعف
 ويجعل الناس على المعروف ويحرم عن المنكر ويردع القوى عن الضعيف وهذه عنايته من الله
 تعالى لا يختص بأحد بل يتم لخلائق في جميع الأصقاع والبلاد والأزمان ولجميع الأشخاص فالله
 منه عصمة غيره لو تمكن من الكل فكيف لا يكون هو معصوما ولا وجه الحاجة المكلف إليه إلا
 جواز الخطأ عليه فلو جاز عليه الخطأ لا يحتاج إلى خليفة آخر وذا رادئنا وهو محال
 لأن من به صلاح كل وجه وفائدة يجب أن يكون عن كل وجه والمفاسد ولأن المراد منه فجر
 الكل عن كل معصية في كل عصر وفي كل وقت والأمر بالاطاعات كذلك لا بد وأن يكون معصوما
 وهو ظاهر وأما المقدمة الثانية فلا تارة إذا لم يكن معصوما انشعب فإبدته وفعل الحكيم إذا
 كان لغرض وتوقف الغرض على شرط من فعله ولم يفعل لا شك أنه يكون ناقصا لغرضه هو
 مضاد لحكمه وأيضا الخليفة ممن يخلف على الأديان والديانة والأموال فالوجه عليه الخطأ
 والحجاجة منه من يحكم جعله أمينا وأمرنا باتباعه هو ظاهر وهذه الأدلة مستفادة

كلام الشيخ محمد بن بابويه من الامامية وجهه الله تعالى الحادي والثلاثون على قلبه السلام
 افضل من الملائكة والملائكة معصومون والافضل من المعصوم معصوم فعلى علمهم
 معصوم اما المقدمة الاولى فلفظه تعالى ان الله اصطفى ادم وقوفا والابراهيم والاسماعيل
 على العالمين والعالمون ثم ما سوى الله تعالى وعلى علمه السلام من الابرار والمصطفى افضل
 من المصطفى منه ولان النبي محمد صلى الله عليه وآله افضل من الملائكة وبفضل النبي وعلى ولده
 في الكمال فيكون على علمه السلام افضل من الملائكة اما افضل النبي عليه السلام فلما بين في علم
 الكلام ونشرهنا الى دليل يقين على ذلك فقولنا انه عليه السلام افضل من ادم وادم افضل من
 الملائكة فالنبي افضل من الملائكة اما المقدمة الاولى فاجابته واما المقدمة الثانية فلان
 الله تعالى الملائكة بالسجود لادم والموجود له افضل من الشايد وهو ضروري واما اتحاد
 نفس على نفس النبي بمعنى اتحادها في الكمالات فيقول تعالى وانفسنا وانفسكم والاجماع على
 ان المراد بقوله انفسنا على علمه السلام واما المقدمة الثانية وهي ان الملائكة معصومون فلو
 الا قوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون الثاني قوله تعالى انما يؤمنون
 ربهم من قلوبهم ويفعلون ما يؤمرون يتناول جميع فعل المأمورات وترك المنهيات لان
 النبي على الشيء سلبا الامر بتركه فان قيل ما الدليل على ان قوله ويفعلون ما يؤمرون يفيد
 العموم قلنا لا شيء من المأمورات الا يصح استثنائه منه والاستثناء يخرج من الكلام ما لو
 لدخل على ما يتناه في اصول الفقه ولا منه صفة ملح فلو لا التوصل لكانوا من عداهم في ذلك
 فلم يكن لاختصاصهم بصفة الملح فائدة الثالث قوله تعالى بل عباد مكرمون لا يسبقونه
 بالقول وهم باهرون يعملون صريح في برائتهم عن الغاصر وكونهم في كل الامور تابعين لامر
 الاله والوحي الرابع انه تعالى حكى عنهم انهم طغوا في البشر بالمعصية ولو كانوا اعضاء لما
 حسن منهم ذلك لطقن الحاسر انه تعالى حكى عنهم انهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون
 ومن كان كذلك امتنع صدور المعصية منهم واما المقدمة الثالثة وهي ان افضل من المعصوم
 معصوم فظاهره وقلبه الله تعالى عليه بقوله ان اكرمكم عند الله اتقاكم واذا ثبت
 ان عليا عليه السلام معصوم وجبان يكون كل امام معصوما اذ لا فائل بالفرق ا على ارضان

المقدمة الثانية فدلح فيها جماعة من الحشوية وكلموا فيها بالمنع والتقصير المعارضه اما
 المنع فلا نسلم عصمة الملكة وما ذكرتموه من الأدلة اما اولها فانه مختص بملكه النار وفي
 الأدلة يمنع عمومهم في كل الملكة واما التقصير فبقصته هاروت وماروت فانها ملكان
 وقد وجد منهما الذنب والاما غاية ما الله تعالى حيث جبرهما بين عذاب الدنيا والاخرة
 فاحدا وعذاب الدنيا عاجلا ففعلها ما يباين عنكوسين ثم في يوم القيمة وهما بعد ان الناس السحر
 يدعون اليه ولا يزالان احدا الا من ذهب الى ذلك ليعلم السحر واما المعارضه فوجوده لا قول
 تعالى حكاه عنهم اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك
 فهذا يدل على انهم اعرضوا على الله تعالى وذلك من عظم الذنوب لان طعمهم علي بن ادم بالفساد
 غيبته والغيبه ذنب ولا نهم ان يكونوا قد علموا ذلك بالوحى والاستبطاء والا ولينبغي فائدة
 اغاثة عليه تعالى والثاني فدلح في القديح في العبر بالظن ولا يجوز الثاني قوله تعالى وما جعلنا
 اصحاب النار الا املاكاً قدل هذا على ان الملكة معذبون لان اصحاب النار اما يكونون معذبين
 فيها كما قال الله تعالى اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون الثالث ان يلبس كل من الملكة هذا
 خلاصته كلام الحشوية والجواب منه اما المنع فهو باطل لانا اسند لنا على عصمة الملكة والقرآن
 مشحون به والعقل دل على انهم مختص حتى ذهب بعضهم انهم جبر محض لا مذلة لهم على الشرع والفساد
 ولا نهم لانه هو لهم ولا حاجة وعالمون بخلق الصنيع فلا يفعلونه لانقاء داعي الحاجة والجهل واما
 قولهم في الاول انه مختص بملكه النار قلنا ممنوع بل هو عام لصحة الاستثناء سلمنا لكن نهم
 مطلوبنا به فاننا قد تبنا انه افضل من كل الملكة فدخل المعصومون منهم ونهم الدليل وعرف منع
 عمومهم في الابان فقولنا انه باطل لا نقاى الكل على العموم وصحة الاستثناء لكل فرد من افراد
 الملكة وما ذكرناه من تمام الاستدلال سواء كان للعموم والخصوص والجواب عن التقصير بوجوه
 الاول قوله الحسن في الملكين بكسر اللام وهو مروي عن الضحاك وابن عباس ثم خلف هؤلاء فقال
 الحسن كانا مجلسين فلينسينا ايل بعد ان السحر وقبل كانا جلوسين فلينسينا ايل بكون فرد على هذه
 الفرائض تفسير قوله انزل فقال بعضهم بمعنى فلذ قالت ابجرتهم من القضاء والقدر وقال بعضهم
 القضاء عبادة عن وجود جميع الموجودات في العالي العقل مجتمع ومجمل على سبيل الاندفاع والقدر

الذين هم على هذه النسخة من الكتاب

عبادة عن وجودها في مواضعها الخارجية وبعد حصول شرائطها متصلة واحداً بعد واحد قال
الله وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر وجوب العقلية فوجد في القضاء
والقدرة واحدة باعتبارين والجحمان منه وما منها موجودة فيهما ترتيبين واجتمع من قو بكر
اللام بوجود أحدهما أنه لا يلحق بالملك تعلم السحر وإنما كيف يجوز أنزال الملكين مع قوله ولو
أنزلنا سلكاً لفضي لأمرهم لا ينظرون وقالها لوانزل لكان أمّا أن يجعلها في صورة رجلين
فإن كان الأول مع أنهما ليسا بجلين لكان ذلك محبلاً وتلبساً وذلك غير جائز ولو كان ذلك فلم
لا يجوز أن يكون كل واحد من الناس الذين نشاهد لم لا يكون في الحقيقة انساناً بل ملكاً من الملكة
إن كان الثاني فهو باطل لقوله تعالى ولو جعلناه ملكاً لجعلناه رجلاً وكفر هذه الوجوه كلام
يلحق بعلم الكلام ذكرناه في النهاية فلا نطول بذكره هنا الثالث أن قوله وما أنزل على الملكين
موضع جبر عطف على ملك سليمان وتقديره ما سئلوا الشياطين اقروا على ملك سليمان وعلم
ما أنزل على الملكين وهذا هو قول الجاهل وتفسيره قال كما أن الشياطين ليسوا بالسحر في ملك سليمان
مع أن ملك سليمان كان مبتلياً عنه وكذلك نسبوا ما أنزل على الملكين في أن المنزل عليها سحر وهو
مبتري عن السحر لأن المنزل عليه ما كان هو الشرع والدين والدعاء والخبر واجتمع عليه بأن السحر لو كان
ناراً لا عليه ما كان منزله هو الله تعالى وذلك غير جائز لأن السحر كفر وعيب لا يليق بالله تعالى
أنزال ذلك ولأن قوله ولكن الشياطين كفروا يجعلون الناس سحرة على أن يعلم السحر كفر ولو ثبت
في الملكة أنهم يعملون السحر لربهم الكفر وذلك باطل ولأنه كما لا يجوز على الأبقيا أن يقتولوا يعلم
السحر كما لا يجوز في الملكة بطريق الأولي ولأن السحر لا يضاف إلا إلى الكفرة والفسقة و
الشياطين لردّه فكيف يضاف إلى الله تعالى ما نهى عنه ويتوعد عليه بالغاب وهذا السحر إلا
الباطل الموقوع وقد اطلعه الله تعالى في عدة مواضع كما قال الله تعالى في قصته موسى عليه السلام
إنا لله سبب طله الثالث أن يكون ما بمعنى السحر ويكون معطوفاً على قوله وما أكثر سليمان كأنه
قال لم يكفر سليمان ولم ينزل على الملكين السحر لأن السحر كان تصديف السحر إلى سليمان ومزعم أنه
مما أنزل على الملكين نيابتهما دونت وما دوت فرد الله عليهم في القلوب وقوله وما يعلمان
من أحد جنداً بضاً إلى لا يعلمان أحد بل بينهما عنهما استدلالهم في ما قوله مع حق بقوله لايمان

وكانوا يقولون
انهم كانوا يقولون
انهم كانوا يقولون

مخ فثنته اى بلاده واجتاج فلان تكفر وهو كقولك ما امرت فلانا بكذا حتى قلت له لا تفعل ومنه
او حتى قلت له ان فعلت كذا نالك كذا ومعناه ما امرته حتى حدثته عنه الرابع ان انزل البحر ليعلم
صفته لانه منتهى عنه والى عن الشئ فيلزم معوقه لا سيما كلفنا الله نعم شخصيا بان يجتنب
مجهولا مطلقا لانه يكون كلفنا بالتحال فان الهى عن الشئ فيلزم العلم به لا يقال انه تعالى فاعلم الشياطين
كفوا وبعلمون الناس التحمل فاقول الشياطين علموا الناس ليعلموا به ويفسدوا في الارض فلذلك فهم
الله سائل الخاسر لفظ مشرك بين من بين احدنا مادق ولطف وتجب منه العقول ولا ذنبا
بقول من البيان لبحر وانما انا بدم فاعله وهو كمال او حتى سببه يخل على حقيقة ومجر
مجرى التوبة والحداد واذا اطلق لم يقيد فاد ذم فاعله قال تعالى وسحر واعين الناس بعيني وهو
عليهم فالنزل على الملكين جازان يكون من القسم الاول وهو خبا وبعض الاصول من الناس انهم
انزل علم البحر بلاده من الله للناس من علمه وعلم به كان كافرا ومن نعلمه لئلا يعلم به ويجتنب
مجتنب ومنه وليتوفاه ولئلا يغتربه كان مؤمنا كما قبل عرفت انشرا للترك لن توفيه كما ابتلى
الله تعالى طاكوت بالامر فمن شرب منه فليس منى ومن لم يطعمه فانه منى وهذا الوجه هو خبا
المعتزلة والجواب عن المعارضة اما عن الاول فممنع انهم اذوا الاغرض عليه تعالى بل طلب العلم
الشرف في خلق بني آدم مع صلوة الشريعة ومنهم لان الحكيم اذا علم بانفعال فعل على مقصد لا يصد
منه ذلك الفعل الا حكمه عظيمة ومصلحة فامة تستحق الحكمة تلك المفسد بالنسبة الى جوى
المضالح فاناد الملكة بنوالهم ان يعلم الله تعالى تلك الحكمة وايضا فان اراد الاغرض لغير
الجواب وهل وجه الاشكال والنسبة ليس يبيح ولا يشتمل على نكار واتصافا بنوالهم كما على وجه
المبالغة في اعظام الله تعالى فان العبد المخلص لئذ وجه لولاه بكونه ان يكون له عبد بعينه لم
يذكر واذا ذلك عن بني آدم غيبه لهم بل الما كان محل الاشكال في خلق بني آدم اقداهم على الفناء وسفك
الدماء ومن اراد ان اراد السؤال وجبان يعرض لمحل الاشكال لا لغيره فلهذا السبب ذكر ومن
صفات بنجادهم هاتين الصفتين قوله اما ان يكون قد علم ذلك بالوحى وبالاستنباط فلاننا
ان يكون بالوحى وجاز ان يكون بالالهام واعادته عليه تعالى على سبيل الاستغاثة كافر زافلا
فلا محذور عن الثاني ان قوله تعالى وما جعلنا احجابا لئلا تملكك لا بد ذلك على انهم

معلقون

معذبون بها بل يريد به خزنة النار والمقصود من النار والمدينين لامرهما وعن الثالث لانهم ان
 ابليس كان من الملائكة لانه تعالى اخبر عنه في موضع اخر انه كان من الجن الثاني والثالث فقولنا
 افضل من انبياء بني اسرائيل ومساو لهم وانبياء بني اسرائيل افضل من الملائكة فالامام افضل من
 الملائكة بطبقتهن والملائكة قد وصفهم الله تعالى ووصفهم بصفات جليلة ما انهم لا يعلمون
 الا بالضرورة فقل لا علم لنا الا بما علمنا وقال لا يسبقونه بالقول وانما ينهوا انهم لا يعلمون
 شيئا الا بما رآه لقلوبهم وبما رآه يعلمون وهذه الصفة في العرف العام انما يستعمل كل من
 فعله بما رآه تعالى وهذه صفات العصمة فهم معصومون فيكون لا افضل من المعصوم بمصنوعا فابننا
 بنى اسرائيل معصومون فالامام اوله بالعصمة لانه افضل من افضل من المعصوم او مساو له اما
 المقدمة الاولى فلقوله عليه السلام علماء امتي كالانبياء بنى اسرائيل والامام افضل من كل العلماء او
 مساو لهم فهو افضل من انبياء بنى اسرائيل ومساو لهم واما المقدمة الثانية فلقوله تعالى ان
 الله اصطفى ادم ونوحا والاهية والغالب كل ما سوى الله تعالى وذلك لان استقامته من العلم وكلها
 كان علماء على الله ودليله عليه فهو عالم ولا شك ان كل محدث فهو دليل على الله تعالى وكل محدث
 فهو عالم بقوله ان الله اصطفى الالهة معناه انه تعالى اصطفاهم على كل المخلوقات ولا شك ان
 الملائكة من المخلوقات فهذه الالهة الكريمة تقتضي انه تعالى اصطفى هؤلاء الانبياء على الملائكة
 واما المقدمة الثالثة فلما بينا واما المقدمة الرابعة فمضى وقته واعترض الامام فخر الدين
 على المقدمة الثانية بان الكلمة منقوضة بقوله تعالى يا بنى اسرائيل اذكروا نِعْمَتِي الَّتِي اتَيْتُكُمْ
 عَلَيْكُمْ فَاِيَّ فَضْلَتِكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ فانه لا يلزم ان يكونوا افضل من الملائكة ومن محمد صلى
 الله عليه وآله فكذلك هنا وايضا قال الله تعالى في حق محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان الله اصطفاه
 طهرا واصطفاه على نساء العالمين ولم يلزم كونها افضل من فاطمة عليها السلام فكذلك
 هنا والجواب لا يتج كبرى في الشكل الاول والجواب في هذا الاشكال مدفوع لان قوله
 وَاِيَّ فَضْلَتِكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ خطاب للانبياء الموقعين ذلك الزمان وحينما كانوا موجودين
 لم يكن محمد صلى الله عليه وآله موجودا في ذلك الزمان ولما لم يكن موجودا لم يكن من العالمين
 لان المعلوم لم يكن من العالمين واذا كان كذلك لم يلزم من اصطفاة الله تعالى انبياءه على العالمين

٢ ذلك الوقت ان يكونوا افضل من محمد صلى الله عليه وآله فاما جبرئيل عليه السلام فانه
 كان موجودا حين قال الله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والبرهيم وقال عمران على العالمين
 فبنينهم ان يكون فلما اصطفى ادم ونوحا والبرهيم وقال عمران على العالمين فبنينهم ان يكون فلما
 اصطفى هؤلاء على جبرئيل وايضا ذهب ان تلك الامة قد دخلها التحصيل لتمام الدلالة وبنينا
 لا دليل يوجب ترك الظاهر فوجب جراؤه على الظاهر في العموم وقد عرفت من ذلك الجواب عن
 الانداس بان مرتبه فلما اصطفاه الله على سائر العالمين ولم تكن افضل من فاطمة عليه السلام لكون
 موجوده في ذلك الزمان وتمام التبرير كما مر الثالث والثلاثون قوله تعالى وما أرسلناك
 الا رحمة للعالمين وهذه العبارة تدل على تحقير وضرب مقام فاطمة بمقام النبي صلى الله
 عليه وآله بقله لطف ورحمه بل هو اعظم من بيان التكليف الجبرئيلي والمندوبان والمكروهات
 الاقلية لانه امر كل واحد بالخير في الرحمة فيجب عليه بض الامام ودعوه المكلفين الى طاعته
 وتحذيرهم من معصيته ولان امره فاطمة ودعوه المكلفين الى طاعته وتحذيرهم من معصيته فاطمة
 امر النبي فيه فوافضل من كل الامة فيجب ان يكون معصوما لان تسليم الامه كلهم امرهم ونهيهم
 وفعلهم وتركهم في شخص واحد غير معصوم بنينا في الرحمة فهو معصوم فالامام معصوم الرابع
 الثلاثون هذه الامة تدل على شدة اهمية امره تعالى برحمته الامة وعدم بضاب امام معصوم
 بنينا فاض هذا الغرض فيكون محال من الحكم الخامس والثلاثون هذه الامة تدل على عصمة
 النبي صلى الله لان عدم عصمة من ارسله يخصص في القصة الرحمة بنينا في هذا الغرض فيكون
 محالا السادس والثلاثون الامام فاطمة مقام النبي صلى الله عليه وآله فيها ورسوله
 فيكون معصوما والامام فاطمة الغرض في هذه الامة تدل على انه عليه السلام افضل من العالمين
 فيكون محال افضل منهم وعليه نفس النبي في لقوله تعالى وانفسنا وانفسكم ولا نقول على ان
 المراد به علي فافضل من الملائكة والملائكة معصومون والافضل من المعصوم معصوم فافضل
 معصوم وكلما كان على معصوما كان الامام مطلقا معصوما لانه لا فارقا بالفرق فكل
 امام معصوم وهو المطاوع السابع والثلاثون الملائكة معصومون لقوله تعالى لا
 يسبقونهم بالقول وهم با امره يعملون وعليه افضل من الملائكة لما تقدم منكون على

فانما كان عليه السلام

فانما كان عليه السلام

بالملائكة العالمين

عليه السلام معصوماً لأن الأفضل من المعصوم معصوم بالضرورة التام والثلثون الله تعالى
 خلق الملكة عقولا بلا شهوة وخلق إليهام شهوان بلا عقل وخلق الإنسان جمعاً من بين الاثنين
 فضاءً والادنى بسبب العقل فوقاً إليهمته بدو حجاب لأحد لها وصاحب الشهوة دون الملكة ثم
 وجدنا الأدنى في أغلبه هو عقله حتى جعل بهواه دون عقله يصبر دون إليهمته كما قال الله عز وجل
 أولئك كما أنعام بل هم اضل سبيلاً فلذلك صامصبرهم إلى النار ودون إليهمته فيجانبها إذا غلب
 عقله هو واضل حتى صار لا يعمل بهوى نفسه شيئاً بل يعمل بهوى عقله أن يكون فوق الملكة أو مثاباً لهم
 اعتباراً لأحد الطرفين بالأخر إذا تقرر ذلك فنقول إذا أراد الله تعالى بأوامره ونواهيه خلق العقول
 ليخرج الإنسان من مرتبة جفينة مرتبة إليهمته والذوات إلى أوج مرتبة الملكة ونصب الأبناء و
 الإئمة لأرشادهم وودعائهم إلى ذلك بخلق الأئمة وحمل الناس على الأمثال فلا بد وأن يكون
 الأبناء في مرتبة ما يبدعون الناس إليهم وكذا الأئمة لأنهم قامون مقام الأبناء في جميع ما
 باق فلا بد وأن يكون الأبناء والأئمة معصومين ولا لناقض الغرض ولم يتحقق ذلك المطلب
 وهو ظاهر لا محالة التاسع والثلثون قوله تعالى في سورة بقره يوحى إليهم أجمعاً وعكس الله
 حقاً أنه ابتدأ خلقهم بعقله ليخرجي الذين آمنوا وعملوا الصالحات بالقياس إلى العقل
 وهو متعلق بيجري والمعنى ليخرجهم بقسطه وبوقته بهم جوارهم بقسطهم وبما استطاعوا
 ولم يظلموا حين آمنوا وعملوا الصالحات لأن الشرك ظالم لقوله تعالى إن الشرك أظلم عظيم و
 العضاة ظلام أنفسهم وهذا الوجه لمقابلته قوله بما كانوا يكفرون فنقول هذه الآية تدل
 على وجوب نصب إمام معصوم وأنه لا يخلو زمان منه مكلفون غير معصومين منه وبقره وهو وقت على
 مفاد ما لا يأتيه جعل غايته خلق الخلق وإعادتهم إلى جبري الذين آمنوا وعملوا الصالحات بالقسط
 أي بالعقل الثابتة أن الغاية في كل فعل أعظم وأشرف من ذي الغاية وهو مبني على علم الألهي لا يقدر
 من البين الثالثة بدو الخلق وإعادته أمر عظيم فيكون إصنافهم إلى خلائهم من الثواب على فعلهم أعظم
 ومن عقابهم هذا الأكرام والمفضل العظام نصب الإمام المعصوم الذي يعبد قوله العلم يمكن
 المكلفين عمل الصالحات بعينها ويخرج عن الشك ولأنه ذكر الجزاء على أمرين أحدهما الإيمان وهو
 من فعل القوة النظرية والثاني عمل الصالحات وهو من فعل القوة العملية والإنسان مجليح منهما

الى موصل اليهما ففي طرف القوة النظرية العقلية القضاء بالبداهة والضرورة الحاجة الى العلم
 الطائفة والباطنة فوجهه الله تعالى ذلك ولو اخل شيء من ذلك بحيث فقد علما موصل ذلك
 المقصود اليه لعد من جهل ذلك وفقد ذلك العلم ولم يحسن عناية عليه في النظرية والعملية الى
 موقف بالوحى المبين المقيد لليقين والى نأب ذلك الموقف لمطرق الموت اليه يحفظ شعره ويحمل
 الناس عليه ويكون قوله مقطوعا معلوما منه عدم الخطاء بل يتحقق منه الصواب في كل وقت وكل
 علة المكلف في القوة النظرية بفعله بهذا العلم بعد في القوة العقلية بفعله من بعد قوله العلم والى
 هو لا نام المعصوم لا تغيره يجوز الكلف خطاه فلا طريق له اليه اليقين الا ربهم اذا كان الحكم قد خلق
 الخلق وكلهم واعادهم لاجل جزائهم على الايمان وعمل الصالحات ولم ينصبهم معصوما بصدق قوله
 اليقين بقصر غرضه ويقصر الغرض باطل الحادى والاربعون قوله تعالى وَجَعَلْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا
اَنذِرِ النَّاسَ اَنذَارًا ويصغى وضع الله تعالى الاحكام جميعا لانه تعالى يعلم ما كان وما يكون الى الابد
 العالم فالابدية في كل واقعة ينصب حكما فواجب على النبي الانذار للمكلفين بجميع الاحكام وذلك
 يحتاج ولا يتم فابدية الانام معصومة كل زمان لوجوه احدها ان الانام لطف في التكليف الواجب
 واجب وهذا على راي المعتزلة وقائدها ان عقولنا لا تشغل باستخراج جميع الاحكام الواقعة في كل
 زمان من الكتاب العزيز والسنة وهو ظاهر للاختلاف الواقع ولان اكثر النظريات فيها الاستخراج احكاما
 بفصل الطريق فالبديهة ان يكون من جملة من ينذره النبي صلى الله عليه واله شخص من نفس قد سبته وقوة
 الهامة بعلة النبي طويها باستخراج الاحكام من الكتاب والسنة يقينا ويقرر عنده قواين كقائمة
 فبفعله العلم القطعي بتفصيل الاحكام ويكون حافظا لذلك وليس ذلك الا المعصوم وقاله ان
 غايته الانذار والعمل والودى الى الغاية منهم كما ان سببه الانذار منهم والودى اليه لئلا يحمل عليه فان القوة
 الشهوية تغاير القوى العقلية في اكثر الناس والحامل عليه هو الانام ولا بد ان يكون معصوما
 لنفسه الغرض لجواز ان يحمل عليه بل عليه منده وقد وقع في راسه غير المعصومين فمن ادعوا الانام كعقوب
 وقابح شبيقة وقضا ناقضه واشياء باطلية وحرى الشرع كثيرا بدع بذايع ذكرها عنه بويوسف
 غيره من الجهور وقائدها ان الفعل اذا كان له غايته وذلك الغاية متوقفة على امر غالب آخر يحصل كان
 ذلك الفعل من فعل الفاعل لذلك الفعل الذي هو ذوالغاية فان لم يفعل كان ذلك تعبدا من الحكم

وهو كما ذكره في كتابه الطائفة الثانية

لا ريب ان الانذار غايته الفعل وهو يتوقف على خامل للمكلفين غير المعصومين على صحيح لا عقلا
وهكم الله تعالى وغير المعصوم لا يعلم منه ذلك فلا بد من نصب امام معصوم فاستحال ان لا يفعل
الله تعالى الشا في الاربعون الامام فيه خصال احدها انه يعلم الاحكام لا باخذها بالظن و
الاخبار بل بقوله تعالى وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُمْ يَلْتَمِذُونَ فَيُخْرِجُهُمْ
وَمَا يَنْتَهُمَا أَنْ يُفْسِدُوا قَوْلَهُ مبدء الحكم الشرعي كما كشفه في الجرم المطابق لثابت بعينه لا
المكلف لا بد له من طريق الى العلم لانه لا بد له من طريق بعينه الحكم الشرعي فاما ان يفيد الظن والعلم
الاول لا ينبغي الخوف الحاصل من الاختلاف والخطأ معهما ولما وجبت عليه المعرفة وامثال التكليف
لدفع الخوف على ما ثبت في علم الكلام فلا يجوز ان ينشأ الخوف من نفس التكليف وقالوا انها لا يمكن
عليه التهور والسيان والغلط اذ لو جاز بشئ من ذلك لما حصل للمكلف الظمان بقوله وهذه
الحضال اما يحصل في المعصوم فلا بد ان يكون الامام معصوما دائما الثالث ولا يكون اماما
غير المعصوم فسلم الخوف على المكلف ودفعه واجب رفع الالزام فسلم رفع المزمع فيجب ان
غير المعصوم فلو كان غير المعصوم اما ازم اجتماع القبيض وهو محال الرابع ولا يكون يجب
على الامة اتباع قول الامام وفعله ولا يجوز لأهلهم مخالفاً عليه فيكون افضل كل الامة واما فيكون
معصوماً والا لجاز عصيانه في وقت وطاعته غيره فيه فيكون افضل من الامام في ذلك الوقت وهو
خلاف الفعل الخامس ولا يكون قوله ليس والقرا يا حكيم فكذلك المرسلين على ضرب من مستقيم
فترى بل العزيز الرحيم حكم في هذه الامة باحكام ثلاثة ان طريقة النبي صلى الله عليه وسلم مستقيمة فلا يكون الحق
الا في دينه وجعله يقينا لانه قال يترى بل العزيز الرحيم ولو كان الامام غير معصوم لجاز ان يقول عن
القراط فنزل نحن ولا يبقى اليقين بعينه فيجب عصمة الامام لانه لو جاز بشئ من ذلك عليه لما
حصل للمكلف الظمان بقوله السادس ولا يكون الامام قائم مقام النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا سمي خليفة
وسئل الله والنبي ليس به وبنده فالامام يكون ايضا بشيرا وبندها واما ان يكون فابدية مع العلم بصواب
قوله وفعله ولا يتم ذلك الا مع العصمة التابع والاربعون الامام حجة الله في ارضه على جميع من علمه
من عباده وكل زمان وبالنسبة الى كل حكم من احكام الشريعة فحال الذي يخطي حكمه و زمان ويصيب
غيره والا لكان قول الخطي الخطا حجة على الصواب هو صحيح اما المقدمة الاولى فلقوله تعالى يا ايها الذين

اسْمُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَاولي الامر منكم فهذا اول الامر هو الامام لانه اما
 ان يكون هو النبي او غيره والاول يلزم النكرا وبدا فابدا والثاني اما ان يكون هو الامام او
 غيره او اما والاخران باطلان فتعين الاول اما الثاني فلا سيحالة ان ينصب اماما على النبي و
 خليفة له يوجب عليه وعلى الامة طاعة غيره واما الثالث فهو باطل لا سيحالة مساواة الامام
 غيره ولا مكان الاختلاف فيجمع التقيضان وهو حال فتعين الاول وبما في المفصلات ظاهرة
 الثامن والاربعون الامام خليفة في الارض وكل خليفة اما المقتضون نصبه حكم بالحق في كل واقعة
 وحكم وفعل واجتناب الباطل والبرهي دائما في اقواله وتروكه وحكامه لقوله تعالى يا ادا وانا جعلنا
 خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق وهو عام في الكل واما يحصل لك في المقتضو التاسع
 الاربعون وقوع الدينس بافاته لحدود والتعريفات حسن مطلوب للشايع وليس بعض الذنوب في
 من بعض بذلك وكذا الزمان والكلفون كذلك فتعين نصب مقيم للحدود والتعريف على كل باب
 وكل وقت على كل غافل فلا بد ان يكون المقيم منزها عن سائر الذنوب كلها والا لاخذ المقيم المقام
 عليه وذلك هو المقتضو الحسون الامام نائب النبي وخليفته وقام مقامه فيها جابه النبي في
 الامة وهو عام والنبي اما جاء ليلو على الامة اثبات الله بعلمه الكتاب والحكمة وتوحيدهم لقوله
 هو الذي بعث في الامم نورا من رسوله الم لا ية والمراد من التركبة التركبة المطلقة لا من ذنب وذنوب
 فان لم يكن هو كذلك لم يثبت من تركبة غيره لان من ليس بركبة غيره لا يقال فاذا لم يحصل
 فابدا الاسم لا نأقول اما سعي الامام للتركبة المطلقة فان لم يحصل فالمانع من جهة المكلف لان
 غيره الحادي والحسون الامام فانه مقام النبي عليه ما السلام يجب ان لا يقول على الله الحق لقوله
 نعم حقيق على ان لا أقول على الله الا الحق فيجب ان يكون الامام كذلك ولا يعلم ذلك الا من العصو
 فيجب عصمة الامام ليعلم المكلف انه بهذه الحال ليطمن قلبه لثاني والحسون الامام لطف من
 للمكلفين بهذه مفردة والعلامة في جواز الخطا على المكلفين اما المقدمة الاولى فظاهرة فانه قد
 وقع الاجماع على نصب الامام ورأينا خلقا بل من رئيس يوجب اضطاره وضاده ولما المقدمة
 الثانية فظاهرة ايضا فلو جاز عليه الخطا لتحقت فيه وجوب الحاجة فكان يلزم محذور من عند صاحبنا في نصب
 امام له لانه ان لم يجز عليه الخطا فهو كان فلا حاجة الى غيره فلا يكون من ضرر اما اما هذا

وانما العذر

صاحبنا في نصب

خلف وان جاء عليه الخطاء تحققت وجوب الحاجة فيه وان كان امامه الاول فهو غير هذا القول
 الاختلاف ويستعمل ان يكون كل واحد منهما رافيا احكاما على الآخر يجب طاعته عليه لا فساد
 اعظم من ذلك وان كان غيره نقلنا الكلام اليه ونسلسل وقوع الخطاء والاختلاف فنجوز الخطاء
 على الامام بسلم المآل وكلما اسلم المآل فهو محال فنجوز الخطاء على الامام مع الثالث والحسن
 لو لم يكن الامام معصوما لكان لو كان ايجاب اتباع الخطي على المصيب وترك الصواب والرجوع
 الى الخطاء والثالث باطل اجماعا فالمقدم مثله بيان للملازمة يتوقف على ملازمات الاول وان المصيب
 في الاحكام واحد فلا يستلزم في الاصول الثانية ان تتبع ذمته معصوم الخطاء في القول والفعل وقد
 بين في الاصول الثالثة انه يجب على مجموع الامة بعد عصر النبي غير الامام اتباع الامام لان قوله
 مساو لقول النبي ففعله لفعله لقوله تعالى ولقد رآه الى الرسول واولي الامر منكم لقوله
 الذين يسبقونهم فيهم فاما ان يكون على سبيل الجمع ولا والا لم يحل لان معصوم النبي لا حاجة اليه
 الامام والثالث اما ان يكون قول كل واحد حجة من غير اشتراط قول الآخر وقول واحد شرط وطهور
 الآخر دون العكس الثاني محال لان المشروط اما قول النبي وهو محال بالقصور وقول الامام فمع
 النبي لا اعتبار بقول الامام ولا حاجة اليه ففعل الاول فساوى النبي في وجوب اتباع الواجب ان
 الايات الدالة على وجوب اتباع النبي صلى الله عليه واله مساوية اياه علاقة لكل الامة وهو اجماع
 من المبشرين اذا عرف ذلك ففقولوا وجب على كل الامة اتباع الامام في قوله وفعله فلو لم يكن
 معصوما جاز الخطاء عليه وانما جاز الخطاء في حكمه وبما رتب عليه من الامة في ذلك الحكم وجب
 عليه اتباع الامام للمقدمة المذكورة في المآل المذكور واما استحالة الثاني فظالم لا يحتاج
 الى البيان الرابع والحسن المطلوب من رجال النبوة والامام اشياء الاول هو هذا في التطبيق
 المستقيم الذي هو الحق وسؤال العباد الذي عليهم الله اياه هو هذا في الاضطرار الذين اتعت
 عليه ثم غير المعصوم عليه ثم ولا القائلين وهذا يدل على انه واحد الثاني حمل الامة عليه الثالث
 منهم من ركوب غيره بان منع الكلف عمل ذلك معناه في كل الاحكام والافعال والاوامر والنواهي
 ولا يتأتى ذلك الا من المعصوم يعلم الاحكام الشرعية الفرعية عن ادائها التفصيلية بقينها وهو
 الخامس والحسن الامام يجب طاعته على الكل ولا يجب عليه طاعة احد ففسل كل من الكل وحله

اعظم من الكل وهذا اعظم من هذا الكل وتقوي القول من قولي الكل فيكون معصوما وهو المظهر
 الشاكر والخشوع لا يقيم احد من الله قبله هذا الامام هو المظهر المحمدي على كل محدود فلا يكون لله
 قبله حد فيكون معصوما وهو المظهر اما الضعيف فبقوله تعالى اَنَّا مَرْوَنَ النَّاسِ بِالْبُرِّ وَتَسْتَوْنَ
اَنْفُسَكُمْ والجبر والاجماع واما الكبرى فطاعة الشايع والخشوع قوله تعالى هو الذي بعث في الامم
 رسولا امرهم بسلو عليهم انما اشارة الى ابداع الشرايع وهذا باب الظاهر باسرها وقوله ونرى
 اشارة الى تطهير الباطن من الاخلاق الذميمة وجميع المناقض وقوله ويعلمهم الكتاب اشارة الى
 الايات الحاصلة بعد ذلك من فائق الكتاب العزيز وحقيقته وقوله والحكمة اشارة الى الحكمة النظرية
 فلا بد ان يكون النبي كاملا في هذه الصفات كلها كما لا يمكن للانسان ولا يعني بالعظمة الا ذلك
 والامام قائم مقام النبي عليه السلام في جميع ذلك فهو كذلك وهو المطلوب الشايع والخشوع لامام
 عليه السلام واجب الطاعة كالنبي لقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا رَسُولَهُ ووجوب طاعته
 النبي غام في المأمور والمأمور به فيجب ان يكون وجوب طاعة الامام غاما كذلك واذا عرفت ذلك
 فنقول لو لم يكن الامام معصوما لزم احدا الا من وهو اما ان امره تعالى لو احدث وقت واحد
 بالضدين وهو يكلف الاطاعة ونقض الغرض ونصب الامام واللام بقسمه باطلا في المرفوع فله
 بنا ان الملاقاة لو لم يكن معصوما خاف ان يخر الكلف بقضائه امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاما ان يجب كماله
 هو اجتماع الضدين ولا يجب ولعدمهما وهو خلاف التقدير ولا يجب اتباع الامام الا اذا عرفت
 موافقته للنبي فاذا قال المكلف لا يجب علي اتباعك حتى اعرف موافقته امر الامر النبي ولا اعلم
 ينقطع الامام ويحرم وهو نقض الغرض لان غير الجهد لا يمكن من العلم فاما ان لا يكون امره بالاشياء
 مشروطا بالعلم بموافقة امر الامام الامر النبي ويكون فان كان الاول لزم مكان اجتماع الضدين
 وان كان الثاني لزم اما وجوب الاجتهاد على كل العالم في الاحكام الجزئية الشرعية وهو خلاف الحق
 على ما نفرد في الاصول وتقديم قول مجتهدا على قول الامام وهو خلاف المقتضى الفعلي بعبارة
 اتباعه وهو محال بل من ان يفتقر لاستحالة مخالفة النبي وذلك اما هو بالقول بوجوب
 عصمته وهو المطلوب التاسع والخمسون رد الاحكام في العلم الى النبي والامام يجب كماله
 على الامم وفي العمل هو الذي يحلهم عليه فلا بد وان يكون معصوما في القول والفعل لان المطلق

من الرضا إليه حمله الحق فلو جاز أصله و غيره الحق منه كان مثل واحد من الأئمة فلا يخرج في الرد
النية ولا تترجأ أن يحمل على الخطأ الستون قوله تعالى ولا تأتوا موسى الكتاب أنظر أن تعلمكم
تختلفون عرفنا بهذه الآية وبما فيها من الأمان أن تغض الله تغلا بالمكلف وبكفده بل يمكن
المكلف الأمان به ونفسه أن الرتل ونصب الكتب وهذا يكون المبلغ مقصود يعلم من وجوبه
أنه لا يؤدى عن الله تغلا الأمان به إذا نه ولا يفعل إلا الصواب ولا يترك الأمان يجوز تركه بل قوله
ضد وتركه وتقديره هذه قطعاً يجوز المكلف عليه الخطأ فيكون قبول قوله مثلاً على شرطه
والعصمة لا يمكن تكليف المكلفين قبول قول المبلغ بها فيجب أن يفعلها الله تعالى والأمان فأنه
في الدعوة إلى الحق وفي حمل الخلق عليه فيجب أن يكون حاله كحال فيجب أن يكون الأمان مقصود وهو المظهر
الحادى والستون عصمة الأمان هم من شرع الحدود في الغرض المطلوب في شرع الحدود وشرع الحدود
ولجب عصمة الأمان ولجبها أما الأولى فلا في الغرض المطلوب في شرع الحدود وشرع الحدود وحمل الناس
فعل الواجبات وترك المحرمات كلها ولا يتم ذلك إلا بحفاظ الشرع ومقيم الحدود في الغاية المطلوبة
من نصب الحدود لا يحصل إلا بحفاظ الشرع المقيم وذلك هو الأمان فالأمان أدخل في الغاية وهو
العلة القهرية محضاً لا كان هم وكونه غير مقصود إلى عدم الوقوف محضاً في الغاية بل يجوز أن
يحصل من ضلها فينا قد الغرض من نصب الحدود فكانت نسبتهم لنا فأنها تفيض الغاية منه
مع إمكانية وطاعة المكلف لم يجب حصول الغاية في الحقيقة العلة المحصلة للغاية في العصمة ولما
المقدمة الثانية فلما ثبت في علم الكلام من وجوب نصب الحدود وهو المطلوب الثاني والستون
قوله تعالى وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا أمرى لا تسلكوا
أجراً وهم يختلفون هذه الآية تدل على وجوب عصمة النبي والأمان عليهم ما السالم وتقررها
أن يقول علة وجوب الاتباع عدم سؤال الأجر وكون المتبع مهدداً وأما يجب الاتباع حاله
الأهتداء لأن الواو الحال وأما يعلم كونه مهدداً بالعصمة لأنها الضابط الكلى في السلامة من
الضلال والأمان متبع فيجب عصمة الثالث والستون الأمان هاد بالضرورة ولا شئ من
الهادى بغا بالضرورة ما دام هاداً ينتج لا شئ من الأمان بغا بالضرورة على قول القدماء
وإذا ما على قول المتأخرين أما الضرر فله قوله تعالى وحفظناهم أمة محمدون وآمرنا وأما الثانية

فظاهرة واذا ثبت ان الامام ليس بفار فهو معصوم لقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم امر
 سلطان الامر ايتبعك من العاوين فكل من اتبع الشيطان فهو فاسق ومجرب هذه الآية الحصة ثابتة
 بين العاوين وبين الخالصين الذين ليس عليهم سلطان ولقوله تعالى ولا يؤمنونكم جمعهم لا
 عبادك منهم المخلصين الرابع والتسعون الامام مقيم للدين وتمثل لقواعده ودفع اليه بالضرورة
 ولا شئ من غير المعصوم كذلك بالامكان ينتج لا شئ من الامام بغير معصوم بالضرورة اما الصغر
 فظاهرة لان المراد من نصب الامام ضبط احوال الدين وحفظ الشريعة والدعاء لله وبالحجة
 نبأته النبي بالتبليغ والتمهيد ولما الكبرى فظاهرة الخامس والتسعون الامام وليس مطلق لا بشر
 وزمانه على مرتبة منه فلا بد من بيان شرائط هذه الرئاسة وغايتها فلا بد من ان يشتمل الغاية
 اولا حتى يعرف الشرائط بطريق البرهان الا اني فنقول غاية الامام تكميل كل واحد من الناس
 بفعله استعداد ذلك الشخص الذي يورث كماله فغاية مخاطبة الناس بالحكم من الخطايا فادارة
 بالملائكة في المعقولات فادارة بالبرهان وفادارة بالخطابة وفادارة بالجلال فيرشد الناس كالا
 على قدر بصيرته ويرتب كل قوم في مرتبة هم التي تليق بهم الرئيس في موضعه ومرتبة والمروءة في رتبة
 ويراعى جانب الحق والعدل فيهم وبكل فواهم العائنة والعميلة وبكسر فواهم الغضبية والتهوانية
 والوصفية وبهوى الهوى العقلية في جانب العلم والعمل على الوجه الاصول وغايتها دفع الخطا عن
 العالمين ان اطاعوه وهذا الرئيس له شروط اربعة الاول ان يكون له حكمه في الغاية القصوى في
 جانب العلم والعمل الثاني ان يكون له حكمه في الغاية القصوى في جانب العلم والعمل الثالث ان يكون له
 الفضل التام الذي يؤدي الى الغاية المطلوبة في الدين والدنيا من العلم والعمل وارشاد الناس
 وغير ذلك من انواع الفضائل بحيث لا يكون حدا فاضل منه في العلم ولا في العمل لان الغاية المطلوبة
 من الامام هو عمل المكلفين على فعل الطاعة وترك المعصية فلا يتم الا بطاعة المكلف ولا يتم ذلك
 الا بان يعلم المكلف ان قبة صفات الكمال ليس لغيره ليحصل له ترجيح في نفسه لا يتم الا بصغر العلم
 والعمل الثالث ان يكون له قوة البرهان لاهله وجوده لا فناء لاهله ومهاولة لاهله لان ذلك
 من شرائط التكامل الرابع ان يكون له في نفسه قوة الجهاد ان سئل المكلفون وان يتبع في جميع ذلك النص
 الا في سنة النبي صلى الله عليه وآله وان يشهد بها هو مصدق هذا الرئيس يخرج به من غير

طريق الحق عقلًا أو شرعًا فلا بد أن يكون عارفاً بما يقابل الحق الألهي وسنة النبي ص ودلائلها
 التي هي حجة في الشرع بحيث لا يخرج عن طريق النبي والكامل هو الذي يجمع بين سنن الأبناء المتقدمين
 بحيث لو رد إليهم وادّعى أن هؤلاء إلى ملهم علم مطابق ما يحكم به أحكامهم لملكه وعلمه مطابقاً
 إلى هذا الشارح على علمه التام بقوله والله لو كسرت إلى الوساede محكمات بين أهل النبوة يقولون هم
 أهل الأجل بالعلم إلى آخر الحديث واختلفوا في اشتراط هذا وذلك كله لا يتم بجميع أجزائه ويظهر
 إلا في المعصوم العالم بجميع ما ذكرناه العام في جميع الأحوال بما هو وغيره من الكائنات مكلف به هو
 المطلوب السادس والستون قوله تعالى وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ إِنَّمَا عَظِمْنَاهُمْ بِالنَّبَا الكرامة وقال تعالى
 إِنَّا كَرَّمَكُم بِمَا عَلَّمْنَا بَنِي آدَمَ التَّقْوَى وَتَقَرَّبَكُمْ إِلَى اللَّهِ بِمَا كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ التَّقْوَى وَتَقَرَّبَكُمْ إِلَى اللَّهِ بِمَا كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ التَّقْوَى
 ليس كذلك فلا بد أن يجعل الله تعالى ما مأموراً به من أفعال الأحكام والأقوال والأفعال
 يفيد قوله وفعله اليقين فحصل التقوى باليقين وكيف يتصور من الله تعالى أن يعطي عبداً أستا
 الكرامة في الدنيا ولا يعطيهم في الآخرة ثم كيف يعطيهم الكرامة في الآخرة ولا يعطيهم أعظم الأستا
 والطرف إلى التقوى وهو الامام المعصوم وهو فاد وعليه تشايغ والستون غير المعصوم إذا علم من
 محتاج إلى الامام وما وجبه الحاجة إلى الامام وفيما احتاج إلى الامام فإنه علم أن الامام يجب أن يكون
 معصوماً أما أولاً فنقول المكلفون غير الامام والنبي على فهمي جعلنا المعصومين فامان يكون
 ممن يجب عليه الجهاد أولاً والأول محتاج إليه في اجتماع الناس والتقدم في الحربين الجهاد أولاً
 منهم لا يحتاج للناس فأمسح على ذلك وهو المتقدم يكون له بالأمر والهي وإن لم يجب عليه
 الجهاد محتاج إليه في نظام التوقيع لأنه لا يتم إلا بالربوبية ولا محتاج إليه في بعض الأحكام وما
 غيره لئلا يكون الامام معصوماً ما يات ولا يستحال تقلب المفضول على الفضل فيما محتاج
 إلى الفضل فيه وما وجبه الحاجة فيه المفضولة لأنه تضاد حكمه بحكمه وفائدها غير المعصوم محتاج
 إلى الامام في أمور لا تكون لطفاً في فعل الواجبات واجتناب القبايح وادفع الفشا لأن من لا
 يغلب عقله على قوته الوهنية وفواته الشهوانية والغضبانية وبفسه الامانة فعل الواجبات على
 تسليم القلب العاجل والامتناع عن القبايح يستلزم قواً لذات حشيه ووهنية والتقدير
 أن المقصود بهذه اللذات غالب على قوته العقلية والفشا دفعه بقتضيه القوة العقلية ومجي

القوّة العقليّة والثّقدير إنّها غالبته على العقليّة فكثير من الناس وهو الواقع في نفس الإنسان
 يعقوى القوّة العقليّة فكثير من الناس يعقوى القوّة الوهبيّة والشّهوتيّة والعقليّة وإذا لم
 يكن الإنسان معصوماً ثبت فيه وجبه الحاجة إلى إمام آخر ويدرّج النسل والانتها إلى معصوم الثاني
 الثاني في النظام أمر الخلو وقهر المفسدين على الوجه الأكمل وإتمام يحصل ذلك بالمعصوم الثالث حفظ
 الشّرع من الزيادة والنقصان ويكون من قريب التّأليف منّي قطعهم ما هو جاز عليهم من الأمور
 على التّقليل من ذلك وكان قوله الحقّه منه وبيان مجملها وكشف محملها وإيضاح لأغراض المنسبة
 فيها على الوجه البهنيّ الأكمل وإتمام يحصل من المعصوم وهو ظاهر الرابع إمام هو المخرج في المسائل
 التي وقع الخلاف فيها بين السّلمين وأئمّة الفقهاء المحققين ليس بها وجبه الترجيح في الأدلة الشرعيّة
 التي هي كما المتكافئة في التّأشّش وبيان واضح مما تقدم غلبه الشّهوة على أكثر المكلفين وذلك بوجوب
 نُشئت شملهم ونفرت جميعهم والإمام يرفع ذلك فلا بد أن يكون صفات الإمام ثلاثة الصفات التي
 اقتضت ذلك في غيره ولكن المقتضي في غيره عدم العصمة فتكون صفته إمام العصمة ولأن مقتضى
 في غير المعصوم ذلك هو غلبه القوّة الشّهوتيّة والوهبيّة والعقليّة ومعلوّة القوّة العقليّة
 فإذا صادف صفته إمام هذه الصفّة كانت القوّة العقليّة فيه كاملة غالبته لكل وعلى العقليّة
 لعدم الإخلال بالطاعات وعدم التّأني بالفتن والهدم من باب البرهان لا في والتي التّأني
 والسّتون الشّه وجاز على التّأليف الأخبار والنّبوة في صورته لا يحصل فيها الإجماع ولا التّواتر
 وفلسد باب الاستدلال على المكلف لأنّه فلا يفعل بعضهم عن بعض أو المالدّه على حكم شرعي
 فلم يكن للمكلف جرح في الاستدلال بمنقطع الحجّة فلا بد من جافظ للشرع والأخبار عن الله
 التّأليفين ويكون منه الحجّة لو فقلت الحجّة من غيره وهو الإمام ولا بد أن يكون معصوماً والأدلة
 المحدودة لأنّه لو جاز عليه الشّهوكما جاز على غيره ثبت المخدور وهو سد باب الحجّة على المكلفين
 لا يقال هذا مني على نفي حجّة القياس ولا استحساناً على تقلدنا فلا لا نأقوال قد يتأبطل
 القياس في الكتب الأصوليّة لكنّه إذا كان يكون هذا الشّه وفي الأسباب والكفّارات والحلود ولا
 يجوز القياس ولا الاستحسان فهما وهذا الدّليل ذكره المرتضى في حجة الله قال فاضى القضاء
 عبد الجبار بن أحمد يقال لهم يقولون كون الإمام حجّة باضطرار ونقصهم لا يوثق في ذلك فإن قالوا

انهم قبل لهم فحوز في سائر امور الدين ان يعلموه باضطرار ولا يفلح النقض فيه وان قالوا لا
 مثل لهم فنقضهم من غيرهم من المقام بما كلفوه من الاستدلال على كونه حجة فان قالوا نعم لم نمت الحجة
 الحاجة الى امام اخر لا الى نهاية فليعلم التسلل مع انهم لا يوثقون كما لا يوثقوا لو حلفوا بدين الفول
 بانه يمكنهم معرفة الحجة والمقام بقصره من غير حجة بين الامام قبلهم فحوزوا مثل ذلك وسائر كلفوا
 به وان كان النقض قائما اخاب المرضى بان كلامه هذا مبني على مفدمات الاولى انه فرض خلاف الواقع
 ان في النصوص الالهية والاحاديث النبوية ما هو مستأبر وما هو مجمل وما هو مشترك وما يجزى عن قول
 المكلفين بالعلم به يقينا وان كثيرا من دلالة اللفظية لا يفيد العلم منع وقوع ذلك في الواقع فرض نقضه
 وهو علم كل واحد واحد من المكلفين جميع احكام الدين باضطرار يكون محالا ونحو انما ادعينا حاجة
 المكلفين الذين لا يعلمون بعض احكام الدين باضطرار وعلى تقدير ثبوت الحمل والمشاركة وغير ذلك
 من النصوص يحتاج الى بيان وهذا التقدير واقع في الواقع وكما الرمز الواقع فهو واقع وهو مطلوبنا
 اعتراضه لا يفلح فيه التثابة ثبوت احدا من وهو انما استلزام العلم ببعض الضرورة وامثال
 امكان التثابة فانه مقام وجود الفعل في الفعل والتثابة وبيان ذلك بدليل هذا استدلال بالحاجة الى الاما
 في العلم بالاحكام في الجملة ولو تبعضها على تقدير كون العلم ببعضها باضطرار وانما يتم ذلك ان لو استلزم
 العلم ببعض باضطرار العلم بالكل بالفعل باضطرار لو كان امكان التثابة فاما مقام الفعل فان التأكيد
 باب الحاجة في العلم الى الامام كون المكلفين عاقلين جميع احكام الدين باضطرار بالفعل وهو قد بين
 الامكان فان ادعى كون الامكان فاما مقام الفعل فهو الامر الثاني واللام يحصل مطلوبه فان الامكان
 مع فرض وقوع النقض المحجج الى الامام لا يستد باب الحاجة وبطلان الامر من ظاهره فلهذا غير تمام
 الثالثة الخصا وجه الحاجة الى الامام في العلم واستلزام الاستغناء به عنه في العلم بالاستغناء عنه فلهذا
 وكلاما باطل الرابعة العلم يكون الامام حجة عاقل للعلم ببيان الاحكام الشرعية وهو متوجع لجواز العلم
 يكون الامام حجة ظاهر فان النتائج التي من مفدمات يقينية استدلالا أكبر من مفدمات غير يقينية والتجوية
 ان العلم يكون الامام حجة من قبل فطرية القياس التاسعة والثلاثون قوله تعالى ^{والتجيب} ^{من} ^{ان} ^{جا} ^{كم} ^{ذكر}
 من ربكم على رجل منكم لئلا تذكروا ^{والتفقوا} ^{اولئك} ^{كم} ^{ترجعون} ^{وجه} ^{لا} ^{استدلال} ^{ان} ^{استدلالا} ^{فما} ^{ارسل}
 الرسل لئلا تذكروا المكلفين يحصل المكلف التقوى جنب ما فيه شبهة والاخذ باليقين ولا يحصل الامن

المعصوم فيجب عليه الرضا بامام لا يقوم مقام الرسول عليه السلام في اذار الحلال بقوله يحصل للملك
 به القابلية المصوى التي هي القوي واثباته ذلك بالعصية فيجب عصمة الامام السبعون قوله تعالى
 لعلمكم ثم تحمون الرحمة الموعودة في مقابلة الاذار ليست بتفضل والرحمة الموعودة هنا هي عدم العذاب
 بوجه من الوجوه واثباته ان لو علم من المبلغ حجة وانه معصون في النقل والعقل وحجة قوله واثباته ذلك
 من المعصوم والامام قائم مقامه فيه عرض ابو علي الجبائي بان الامانة يجوز وان يكون الامام مغلوبا
 بالجواريح ومنه بالاعداء بل الواقع عندهم ذلك فان كان الغرض منه نفس وجود الامام في الرضا وان
 لم يبلغ ولم يقر بالامور وضع ذلك فما كان يكون القائم بذلك جبرئيل وبعض الملائكة المقربين في السماء و
 يستغنى عن وجوده في الارض لان المعنى الذي يطلب الامام لاحله عندهم يقتضي ظهوره واذ لم يظهر كان وجوده
 كعدمه وكان كونه في الزمان بمنزلة كونه جبرئيل في السماء اجاب عنه السيد الرضي رحمه الله بان الغرض
 لا يتم بوجود الامام خاصة بل مع وجوده بامره ونخبته وتصرفه في امته الحلال والجهاد لان امته
 الامور يكون المكلف اقرب الى الطاعة والبعض المعصية لكن الظلمة منعوا ما هو الغرض من الامور عليه
 والله تعالى المطالب لهم ولما كان الغرض لا يتم الا بوجود الامام ايجده الله تعالى وجعله بحيث لو شاء
 المكلفون ان يصلوا اليه وينفذوا له لوصولوا وانفذوا له بان يعدلوا عنه عن اوجوب خوفه وقبضته
 فيقطع من الظهور الدنيا ويجده الله تعالى عليه مع التمكن ولما كان المانع من تصرفه وامره ونخبته عن مانع
 من وجوده لم يجب من حيث امتنع عليه التصرف بفعل الظلمة ان يعذب الله تعالى ولا يوجد في الاصل
 لانه لو فعل ذلك لكان هو المانع للمكلفين اطعامهم ولم يكن للظلمة فيه فعل اصلا ولو كانوا انما اوتوا
 في فسادهم وارتفاع صلاحهم من جهة لانهم غير متمكنين مع عدم الامام من الوصول الى ما فيه تطعمهم
 ومصلحتهم فجميع ما ذكرناه يفرق بين وجود الامام مع الاستعداد وبين علمه وبما انهم ايضا يفرق
 بينه وبين جبرئيل لان الامام اذا كان موجودا مسترا كانت الحجة لله تعالى على الكافرين ثابتة لانهم
 قادرين على افعال تقتضي ظهوره ووصولهم من جهة الى موانعهم ومصلحتهم وكل هذا غير حاصل
 في جبرئيل فالتعارض به ظاهر الغلط واقول الحق في هذه المسئلة ان الامام المعصوم لطف للمكلفين
 ولا يتم الا بامور نصب الله اياها بان يوجد ونقص عليه هو والنبي والامام اخر وقوله الامانة وثباته
 بالذمومة وطاعة الكافرين لا ولا من فعله تعالى والتالي من فعل الامام والرايع لا يجوز ان يسند

لا يجوز ان يسند

التي رعا لا تنبأ في التكليف بل هو مستند الى المكلفين فعدم الجأزه يقتضي تحية المكلف على الله تعالى
وكذا مع عدم نصبه لبل عليه وعدم قول الامام بكونه مع اللطف منه وهو يبالغ فيه وفي عصمته فغيب
الرابع فالمكلف هو المانع ولما مع عدم عصمته فحمل على التثامسة الامكان لمحملة على الصالح فلا يكون
لطفا ولا قطعاً بحجة المكلف على الله تعالى الجأزه والتسبون الامام فيه صريح يقتضي وجوب نصبه
قطعا اما عندئذ في التبرع واما عند الظاهرين بوجوبها عقلا في العقل فنقول المصلحة الجاهلة
اما ان يكون حصولها من المعصوم راجح من حصولها من غيره او مستباحا لحصولها من غيره او لا من حصولها
منه والكل باطل الا الاول اما بطلان ما عدا الاول في الضرورة فيكون في اللطفية اقرب مع قدرة
القادر عليه فلا يجوز غيره من الحكم لان احكامه يقتضي ذلك فالقدرة موجودة والداعي ثابت و
القضاي منسفة فتعين نصب الامام المعصوم الثاني والتسبون اما بقرينة فائدة نصب الامام اذا كان
قوله وفعله حجة فنقول اما ان يصدق قوله العلم والظن ولا يصدق قوله واحد منهما والثالث ينبغي فائدة
الامام والثاني من الله تعالى على اتباعه لقوله تعالى ان يتبعون الا الظن ان الظن لا يغني من الحق شيئا
ذكره على سبيل الذم فتدبر في فائدة ايضا فتعين الاول فنقول هكذا لا شيء من غير المعصوم يصدق قوله
او فعله العلم ينتج لا شيء من غير المعصوم باتمام بالضرورة من اشكال الثاني وهو المطلوب الثالث و
التسبون واما اما ان يكون الامام معصوما او لا يندفع وجبه حاجته الى الامام به منافع خلق والثاني
باطل منسفة فالاول ثابت فمحتاج هنا الى مقدمة بين احدهما بيان صدق ما نفعه مخلوقه ويقر بان وجه
الحاجة انما هو جواز اخطاء على المكلفين وجواز التمسك واما الثالث فبطلان لاهمال حدود الله تعالى
لم يكن معصوما لتحقيق الامام وجبه حاجته لاهله ولا عن غيره ولما بيان بطلان الثاني وانقاذ
فلا يلزم له الاحتياج الى الامام اذ لو كان معصوما كان هو الامام والاول غير محتاج اليه وان لم يكن
معصوما احتاج الى امام اخر والتسلسل باطل الرابع والتسبون احد الامرين لازم وهو ما عصمته
الامام وجواز احتياج المكلفين الى امام مع عصمتهم والثاني باطل فتعين الاول منها مقدمة ثان
احدهما لازم احد الامرين والثاني بطلان الثاني اما المقدمة الاولى فنقول اما ان يكون عملة
وجوب الامانة وارتفاع العصمة عن المكلفين وجواز فعل البصيح منهم ووقوع التمسك عليهم والضايط
فذلك كل عدم العصمة او يكون القاعة غير ذلك فان كان الثاني لم يتغير في حيث خالفه الى الامام

صحة الجواب

صحة الجواب في قوله تعالى ان يتبعون الا الظن

صحة الجواب

مع عصمة كل واحد منهم لأن العلة إذا لم تكن عدم العصمة لم يكن ليعقلها تأثير وفجاءت بنيت
الحاجة بنيتون مقتضيتها الأبرى أن المحل لما لم يكن العلة في كونها كسود فجاءت أن يكون محركات
عدم سواد فثبت الأمر الثاني وهو جواز احتياج المكلفين إلى الإمام مع جواز عصمة كل واحد منهم
وإن كان الأول وجب عصمة لا نداء كان وجب الحاجة هو إمكان الخطأ وجب نداء باب الحاجة
يتمتع بجواز الخطأ ولا يمكن إلا من المعصوم وقبول المكلفين منه والثاني من المكلفين في الأول من الله
فلو لم يكن الإمام معصوما لثبت الجحود للمكلف على الله تعالى وهو محال واما المقدمة الثانية
هو بطلان جواز احتياج المكلفين إلى الإمام مع عصمة من فأنه لو جاز ذلك لكان من المحتاج إلى البناء إلى
الأئمة والدعاة مع ثبوت عصمتهم والقطع على أنهم لا يفعلون شيئا من الضال ولا يجوزون شيئا
من الواجبات وهو معلوم النفس بالضرورة وهذا الدليل ذكره المرحوم في بعض حكايات بعضهم بأنه
لو كان عصمة الإمام مع قبول المكلفين في فعل الواجب الحاجة لم يسقط حاجة المكلفين إلى الإمام لجواز
وقوع عصمتهم حينئذ لوجود الفعل والفاعل والمقابل وانقضاء الصاير فثبتت العصمة فتدفع حاجتهم
إلى الإمام فجاء عدمه وجاب بأن العصمة بالإمام لا تنفي الحاجة إليه وأما انقياس ثبوت العصمة لغيره
بغيره لا يقال هذا أصيب على أن البناء يحتاج إلى المؤثر وقد ثبت بطلان في علم الكلام لا نقول
بحجوب عنه من وجهين الأول أن الحق هو احتياج البناء إلى المؤثر وما ذكرتموه قد ثبت بطلان في
علم الكلام الثاني هذا البرهان من باب البناء بل هو من باب الحادثة لا من باب الكيفية وقضيتهم
فضل النبايع مجتهد في كل وقت وكل حال فوجه الحاجة مجتهد في الحقيقة في كل وقت والحاصل السبعون
علة الحاجة إلى الإمام المقضية لوجوب نصبه هي علة الحاجة إلى العصمة المقضية لوجوب نصبه بالحق
علة الحاجة إلى عصمة المقضية لوجوب نصبه بالكر وجوب نصبه ثابت فثبتت علة وثبت معلولها الآخر
وهو وجوب عصمة فثبتت بها مقدمات المقدمة الأولى ببيان اتحاد العلة وبقرره أن علة الحاجة إليه
المقضية لوجوب نصبه هو كونه لطفاً في ارتفاع البصير وفعل الواجب فثبت أن فعل البصير
الاخلال بالواجب لا يكون إلا من ليس بمعصوم فثبت أن علة الحاجة هي ارتفاع العصمة
فعل البصير فالبناء لوجه الحاجة هو عصمة الإمام ولا يقب الحاجة إلى الإمام فلا تنفي لإمام وجه
الحاجة ونقل الكلام الثالث وببطلان المقدمة الثانية وجوب نصبه ثابت وذلك لأننا

فبحث على هذا التقدير المقدمة الثالثة انه اذا ثبت وجوب بضبة ثبتت علمه وهو ظاهر لان
 ثبوت العلول يسلم بثبوت العلة المقدمة الرابعة انه اذا ثبتت العلة ثبت معلولها الاخر وهو
 وجوب المعصية وهو ظاهر السادس والتسعون لاشئ من الامام بداع الى النار بالضرورة وكل
 غير معصوم دافع الى النار بالامكان ينتج لاشئ من الامام بغير معصوم بالضرورة فهذه هي المقدمة
 المقدمة الاولى بيان الضعف ويقر به انه لو جواز المكلف انه بدعوى النار لوجب الاحتراز عنه و
 عن قوله لانه يحصل له الخوف منه ودفع الخوف واجب فكان يجب الاحتراز عنه وهو ظاهر الا ان
 المقدمة الثانية بيان الكبرى ومضى ظاهره فان غير المعصوم يجوز عليه الخطا والتسوؤا والمقدمة
 الثالثة فاشاجه طعنا المقدمة الرابعة فكون النتيجة ضرورية وقد بينا البرهان علمه في
 المنطق السابع والتسعون قول الامام وفعله مبذ من جملة المباركة كقول النبي صلى الله عليه وآله
 وفعله ولا شئ من المباركة التي يستفاد منها الاحكام بحتمل الخطا وبقرينة كلامه قوله وفعله لا
 يحتمل الخطا وكل غير معصوم قوله وفعله يحتمل الخطا ينتج من الشك الشان لاشئ من الامام بغير
 معصوم بالضرورة فهذه هي المقدمة الاولى في قول الامام وفعله من جملة المباركة الاحكام
 الشرعية وهو ظاهر لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر
 منكم يحتمل الله تعالى طاعة الامام كطاعة الله تعالى وطاعة رسوله المقدمة الثانية انه لاشئ من
 المبادي للاحكام الشرعية التي تكلف الله تعالى العمل بها بحتمل المغلط لانا لا نفى بالصواب لانا
 وافوا امر الله جل ذكره المقدمة الثالثة ان كل غير معصوم قوله وفعله يحتمل الخطا لانه اذا كان
 ليس بمعلوم بالضرورة ولا دليل قطعي عليه حمل الخطا قطعاً المقدمة الرابعة انه ينتج ضرورية
 لان الضعف وبه قولنا كل امام قوله وفعله ليس بخطا بالضرورة والشك الشان اذا كان لا يحتمل
 معصيته ضرورية تكون نتيجة ضرورية الثامن والتسعون الامام ذكر من ركن الدين لان قوله
 مبذ من المباركة وهو حافظ للشرع والفا عليه والذم يلزم العمل به فاذا كان معصوماً كان
 الدين كاملاً وان لم يكن الدين كاملاً لكونه قال الله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم فدل على ثبوت
 معصومه بالضرورة التاسع والتسعون كلما كان الامام بالنظر كان معصوماً لكن المقدم حق
 قالنا في مثله ان الملائكة متقويين النبي الخلق كافة الى من يجوز عليه الخطا وعقله في كثير من

فلا يخرج قولنا هذا ما لا يحتمل الخطا

لا يحتمل الخطا في قوله تعالى واولي الامر منكم

الاول فان مغلوب بشهوته وقوته الغضبية والنفس عليه امر بالخلايق بانواعه اقامته مقام بعد
 وفاته ولا يكون مجبوراً بنظر من هو مهاب عنده واكبر منه اغراء بالصبيح وهو من انبي صلى الله عليه
 اله لا يجوز ولا نه ترجيح من غير ترجيح لئلا ياتي الامام والمأموم في وجه الحاجة ولا نه بحث لاشغال القلوب
 منه وهو سداً لخلل المكلف وهو جوارح الخطاء ولما بان حقبة المظلم فلا ان النبي صلى الله عليه واله
 يخرج من الدنيا حتى ضار امر الذين كما لا قال الله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واممتت عليكم نعمتي
 والامامة عظم وكان الدين وهذا يقضي ان امر الامامة قد تم قبل وفاته والاحكام التي قد تمت في
 علمه الصلوة والتسليم فلا يضر عليها قطعاً خصوصاً فيما هو عظيم اركان الدين الثمانية الامام في القبر
 عن الشخص الذي يؤتم به ويقصد كالتواتر اسم لما يربى عليه والخلاف اسم لما يلحق به اذا ثبت ذلك فقول
 لو كان جواز الذنب على الامام محال الاقدام على الذنب اثنان يقتدي به ولا يقتدي به فان كان الاول كان الله
 قادراً بالذنب وان غير جائز وان كان الثاني خرج الامام عن كونه اماماً لان المأموم اذا راي ما علم حسنه
 فعله واذا راي ما علم قبحه لم يفعل فمحال ان يكون متبعاً ولا مقتداً به بل يكون متبعاً للدليل وذلك بقرآن
 في كونه اماماً ما ثبت ان الخطاء على الامام غير جائز الواحد والثمانون لو جاز الذنب على الامام لزم
 احد محالان خمسة فاعلم وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتوقف فعله على الحال والدور
 او اجتماع التقيضين في استمرار وجود المعلول بدون علته واللازم باقسامه باطل فالمرموم مثله
 بيان الملازمة ان الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال فلو جوزنا وقوع الخطاء من الامام فبقوله قد
 على سفك الدماء واستباحة الفروج والنواع الظلم اما ان يجيب على الرغبة بمنع هذه الافعال ولا
 يجيب فان لم يجب لزم الامر الاول وهو عدم وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان وجب اما ان
 يجب على مجموع لامة منع عن ذلك وعلى اجد الامة والاول يستلزم توقف الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر على ابقاء الامة الموجود في الشر والغرب على الفعل الواحد وسو محال فلو لم الامر الثاني
 وهو توقف فعله على محال ولا ان الشاهد المعلوم ان انرى الملك العظيم اذا قدم على فعله فيج
 فكل واحد من اجد الرغبة غاماً بخاف من انكار اظهر عليه ان يصبر غيره ومؤلفاً لذلك الملك العظيم
 في ذلك الفعل الصبيح وجب ان هذا الواحد لا يظفر انكار عليه ويقبلونه واذا كان
 هذا الخوف خالصاً لكل واحد من اجد الرغبة امتنع اجتماعهم على منع ذلك الملك عن ذلك الفعل

القسم الثاني وهو ان يجب على كل واحد من اجد الوعدة ظاهرا لا نكارا على الملك العظيم فنقول المقصود
 من نصب الامام ان يوثق كل واحد من الوعدة فلو وجب على كل واحد من الوعدة ان يوثق بالامام ثم
 الدوام فان هذا اتما يخرج عن عصبته بسبب ذلك وذلك يخرج بسبب هذا وهو دوام باطل وان
 وجب متابعتهم لزم اجتماع المعصية والوجوب في فعل واحد وهو اجتماع التقصير وهو الامر الرابع ولا بد
 بل ان يكون نصب الامام مسئلا لتكثر الفواخر والفتن في هذا الاموال ويعطل الشرايع كما حصل
 في زمن معاوية وبريد لعنة الله تعالى عليهما وهو الامر الخامس الثالث والثمانون رتبة غير المعصية
 التي والديا خالته بحون المكلف ودفع الحون واجبة في رتبة غير المعصية ودفع واجب لاشي من الدنيا
 دفع رتبته بواجب فالاشي من غير المعصية بالامام والصفري يثبته والكبرى في الكلام مبينة والكبرى
 الثابتة بديهة وهو المطلوب الثالث والثمانون كل من ثبت له الامانة تحصل منه الغاية المقصودة من
 ثبوت الامام ولا شي من غير المعصية يحصل منه الغاية المقصودة من ثبوت الامام بالامكان ينتج من ثبوت
 له الامانة بغير معصوم بالضرورة وبذلك ما كل من ثبت له الامانة مقصود بالضرورة ومنها مقدمات
 اربع المقدمة الاولى الصفري وبرهانها ان كل فعل صدر من عالم بفعلة بحاكم فله غايته في فعله وكذا
 كلما اوجبه الشارع فله غايته والامانة عندنا من فعل الله تعالى ومن نص النبي فلا بد لها من غايته وعند
 الغاية يجب بالشرع فلها غايته والا كان فعلها واجبا عبثا وهو محال لا يقال افعالا الله تعالى
 لو كانت معللة بالاعراض لزم استحالة بها والدوام باطل فكذلك المعلوم لا نقول بمنع ان كل من
 فعل لغيره فهو مستكمل بل العلم الصوري خاص بان من فعل لا لغيره ولا لغاية كان غايته في فعله
 وحكم بغيره المقدمة الثانية الكبرى وبرهانها الغاية في الامام كونه لطفا بغير الكيف من الطافة
 وسبقه من المعاصي ان قبلوا منه وطاعوه وسمعوا قوله واسئلوا امره ونهيه حفظ الشريعة والروا
 عن الله وقيامه بالحدود وسد باب الخطا وتكن الكافة من العلم بالسائل الاجتهاد ان اراد وحفظ
 نظام النوع ودفع الفساد والصلاح العباد وغير المعصية توقع منه مكان اضداد هذه وهذا ظاهر
 ضروري لا نوع فيه المقدمة الثالثة النتيحة فلما ثبتنا في كتبنا المنهجية كنه العرفان والاسرار و
 محرم الابحاث ان قرآن الصغورية بالممكنة في الشكل الثاني ينتج ضرورة المقدمة الرابعة لوزوم
 الدوام على النتيحة لاشتراك في النتيحة سائلة معدولة المحمول وهي تستلزم الوجبة المحصلة عندنا

الموضوع والامانة ثابتة عندنا وعندهم ولما بينا في كتبنا الكلامية وسنأخذ هنا في الزمان لا
 يخلو عن امام الرابع والثمانون انما نأمر الله بظاهرة واحدة كل امره ونواهيته بوجوبه على كل من
 اذا علم الله تعالى ان جميع الامور ونواهيته موافقة لآمره تعالى ونواهيته مطابقة لامر الشارع وامنا
 يجب اتباعه لذلك اذا علم انه في فعله وتركه موافق لآمر الشارع ونواهيته فقد اتى اخرى الامام قد
 امر الله تعالى بظاعته وهذا الامر عام في شئنا الاول في المكلفين في كل من وجد الامام بعد النبي
 عليه السلام لتبانه في الاذن ان في كل الاقضية الثالث في الاول والثاني في كل ما نأمر به ونهيه
 الرابع الامر على كل من وصيف بالامانة ومحال ان يطلق الله تعالى امره بظاعة شخص من شخص
 البشر بهذه العمومات الا بعد الا وبعلم منه تعالى انه مصدق في جميع قواله وافعاله وان غير خطيها
 لان العقل الصحيح والذهن الجليح والبدية السليمة والفتنة المستقيمة يدل على ان الحكم القاطع لا يأتينا
 كلها القادر المختار الغني عن جميع الاشياء لا بأمر عباده ووعيته كافة بايتنا عن شخص وامثال امره
 ونواهيته وبعلم انه قد يخالف غرضه وفرد من العباد في شئ اصلا ولا نفعه بالعصمة الا ذلك الحاشي
 الثمانون عصمة النبي لطف في جميع حواله التي هي الطاف للمكلفين والوجوه المطلوبة منه فطعا وشاكره
 الامام في ذلك لانه ناسبه مقامه معلوم من ان يكون عصمة الامام لطف في جميع حواله التي هي الطاف
 للمكلفين والوجوه المطلوبة فتجب عصمته الشاكر والثمانون كل من يعصو ما نهي من الطاف الامام
 بالامكان ولا شئ من الامام بما نهي من الطاف الامام بالضرورة وينبغي لا شئ من غير المعصوم بما بالضرورة
 والضغني يتبين والكبرى مبهره لان الامام انما نصب لطف بالضرورة فحال ان يكون هو مانعا
 منها بالضرورة لا يقال لان ان النتيجة ضرورية وقد ينفي المنطوق لا نقول فلا يبرهن عليها المنطوق
 سلمنا لكن كون النتيجة دائمة مما لا شك فيه وبه يتم المطلوب السابع والثمانون وجه الحاجة
 لوجه الاستغناء لانها متضادان ضرورية وجه الحاجة الى الامام لما استقرت الصفات التي
 ذكرناها وجه الحاجة الى الامام ولما نأمر بها واجبة في شئ واحد وهو جواز الخطا لان قولهم
 يحتاج اليه في اقامة الحدود واصلاح افعال الذنوب في امانه ليجار ويصحب على الكفر والبيعي ذلك
 من اكابر العقاب وهو في الذنوب في المحضون والحكومات واحدا على ذنب فوجوب الحاجة الى
 الامام كانا واجبة الى جواز الخطا والنافع في العصمة وهو وجهه فمع الحاجة فلو لم يكن معصوما لم

يحصل وجه دفع الحاجة فكان نصبه غير محصل للعبادة فيكون عبثا التامر والتماون امامته
 غير المعصوم فغفل بعض الشرع وشأن الحق بالامكان ولا شئ في الامامة الصحيحة بمقتضى شئ من
 الاحكام الشرعية ومنها فخر الحق بالضرورة فيجب لاشئ من امامته غير المعصوم بامامة صحيحة
 بالضرورة وهو المطلوب والمقدمان معلومان التاسع والتماون امامته غير المعصوم شأنه
 عرض النبوة بالامكان ولا شئ من الامامة الصحيحة المعبرة شرعا بمشأنه لغير النبوة في شئ من
 الاوقات بالضرورة فيجب لاشئ من امامته غير المعصوم بصحة ولا مقبولة شرعا اما الصغرى فلا في عرض
 النبوة ارشاد الخلق وحملهم على الحق ووقوع انفالهم على شئ من الطهر وان لا يخالفوا الشرع وغير
 المعصوم يمكن ان يحملهم على خلافه ويضفك الدماء وينهب الاموال ويحيط بنظام العالم وقد جرى ذلك
 في نقل غير المعصومين وادعائهم الرئاسة والامامة واما الكبرى فان الامام لما كمل الشريعة
 فهو بر جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه واله من الزام الشرايع الائمة ولا نه قائم مقام النبي في جميع الاحكام واما التبع
 فقد ثبت في المنطق وما عليها من الاعراض والجواب ملكا كونهما تقدم وبصحة وتيقن في المنطق
 التسعون سبيل الامام هو سبيل كل المؤمنين والثاني هو حق واما فذلك الاول وكل من كان سبيله
 حقا فاما هو بمعصوم لان السبيل هو الطريق ويطلق ايضا على احوال الانسان كلها اعني افعال و
 اقواله وتركه وجميع ما يتعلق به فاذا كانت كلها حقا كان ذلك الانسان معصوما واما قلنا ان
 الطريق يطلق على ذلك لان المشهور في العرف ذلك خطا انه بلغ الى الحقيقة العرفية واعلم ان القوة
 واما قلنا ان سبيل المؤمنين لان كل من عدا الامام يجب عليه اتباع الامام ولا يجوز له
 مخالفتهم واما قلنا ان سبيل المؤمنين حق لقوله تعالى ويتبع غير سبيل المؤمنين تولية ما تولي
 فهذا متخذ بغيره ويحذف بدل من عدل عن سبيل المؤمنين كادبه والتسعون لا بد في الامامة من مجموع بين
 احد ما يتولى وهو نفوذ حكمه على غيره اعني كل من سواه شرعا وجوبا بغير ادراك الكل والامر ونواه
 والثاني عدته وهو عدم نفوذ حكم شخص غيره عليه شرعا وكل واحد من الوصفين يحتاج الى العفة
 فالجوع يحتاج الى العفة ايضا اما الاول فلان نفوذ حكمه على كل من عداه اما وجب شرعا لاجل
 ارشاد الخلق وحملهم على الشرع المطهر وينبغي له الامر والنهي واما انه يتولى الكلف فيحصل
 الغاية منه ان لو جزم بانه لا امر ولا صواب ولا نهى لا بما يوافق الكتاب ولا بفعل شيئا ينافي

المشروع ولا يجوز بذلك إلا بالجزم بعصمته واستحالة المعاصي على حوزته وأما الثاني فلأن
 عدم نفوذ حكم غيره عليه واستقلاله بالرياسة العامة في الدنيا مع عدم العصمة فلما كان
 مجمله على التغلب وطاعة الشهوية والفتنة بل هو الواقع في أكثر الأحكام وذلك بخلافه
 الأمانة فليعتبر أن يكون معصوماً الثاني والثالث قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات واخلقوا الخ واخلقوا الخ واخلقوا الخ واخلقوا الخ واخلقوا الخ واخلقوا الخ واخلقوا الخ
 الأصمير والبصير السميع هل يتوهم أن مثلاً أقل من ذلك يكون هذه نكاحاً على أن الأمان
 معصوم وتعتبر أن يقول حصر العالم في فريقين أحدهما الذين يصفون بصفات أهلها الأمان ثانياً
 عمل الصالحات ثالثاً الأخبات في رجم والصالحان غلام في جميع الصالحات لوجوب أحدهما أنه
 جمع على بلام الجنس فثبت في أصول الفقه أنه للمعصوم وثانها أن قوله أصحاب الجنة والأصل في
 الأطلاق الحقيقة والصاحب ما يصدق على المالك والمشتق والثالث غير مراد جمع فغير أحد الأول
 وقوله أولئك أصحاب الجنة يفيد الحصر بالعرف العام فإن الربطة محذوفة وهي قولنا لم أصحاب الجنة
 والحكم إذا تقرر على الوصف دل على علم الحكم والأصل في العقل أن تكون ذاتية وإن لا ينافيها
 عنها فليعلم استحسانهم من عملهم وأما فنقول لا بد في هؤلاء من معصوم أو لا يستحق الجنة في وقت
 ما والثابت المطلقة الكلية فمنا ذلك الدائمة الموجبة الكثيرة والصدقان لا يجهلان والأول إضافة
 فكذلك الثاني منهم معصومون لأن عمل كل الصالحات بوجوب العصمة فالأمان إما أن يكون في
 القسم الأول والثاني والثالث في محال لأنها صفة ولا من هو أصح وأصح لا يصلح لهذا ولا صلاح
 الفاسد والأمان ما دام صالح للفاسد فغير الأول فيكون معصوماً لا يقال إلا على وجه وجوه
 الأول أنها دالة على عصمة المجموع من حيث هو مجموع فإن المجموع جائز أن يملك الدين لم يجزوا فيه من
 الطاعات وليس يدل على كل واحد واحد كذلك الثاني في دلالته ترتب الحكم على الوصف على العلة
 دالة مفهوم ودلالة المعنى وضعيفة وهذا المطلوب من عظيم مطلوب تمام فلا يصح الاستدلال به
 بالظن الثانيان المتبادلة بين البصر والسمع والعصم متبادلة لعدم الملكة وما يقتضيهما
 التقدير فلا يدل على الحصر الرابع أن قوله الذين آمنوا وباتت الصفات وأحوالهم مما روي وقوله
 السميع والبصير والأصمير هل كان أيضاً والمهمة في قوة الجزئية فلا ينافي أن كان

الاطلاق

يصلح

انه ذكر هؤلاء في مقابلة ومن اظلم من ان يرى تعالى الله كذا با اولئك انفسهم على ربهم و
 يقولون لا تشهدوا هؤلاء الذين كذبوا على ربهم الا لعنة الله على الظالمين الذين يصلون عن
 سبيل الله ويبيعون بها عوجا وهم بالآخرة هم كافرون كما قرأتم في الآخرة ثم لا تحزنون
 ولا شاك انه لا حصر في الرد بل بين الكافرين وبين المعصومين فلا يلزم ان يكون الامام من جهة ما
 اتنا يلزم ذلك لو كان الرد بل خاصا وهو متوهم لا نقول الجواب عن الاول ان الحكم المعلق على
 صفته بل وجدت الصفه وجعل هذا المعلق على صفته فان وجدت وجد ولا يشترط فيه الاجماع و
 الاضطرار وعلى الثاني ان الوصف ذا اليمين في ذكره فائدة الا التعليل وجب التعليل وهو هنا كذلك ولا
 خلاف في العبادة هذا خلف وعن الثاني ان مع وجود الموضوع وجوبه يبقى الثبالي بين المعلق والمك
 مساويا للثبالي بين المنفصل في هذه الصورة وعن الرابع ان المراد هنا الكلية بالاجماع وفي الخبر
 انه تعالى ذكر حكم التفرقة بين علمنا بوصفها عامين وهما يقيدان المنفصلين فدل على الحصر بين
 ذلك انه تعالى قال مثل التفرقة كما لا غنى الا صميم البصير هل يتصور ان شذلا فالتشديد
 والاضيق هو اتصال وهو يصدق باحاد الذنوب فيصاق في الجملة ايضا ذلك لانها مطلقة عامة
 والبصير بقايله هو الذي لا يضره على الاضلال فهو يقابل له وجود الموضوع وقوله الملكة قبلها
 المنفصل في تلك الحال الثالث والتشوق سئل الاصوليون على عصمة بقوله تعالى ومن يتبع
 غير يسى سبيل المؤمنين يوليه ما تولى ان حرم اتباع سبيلهم في شئنا تسلم وجوب اتباع سبيلهم في كل
 الاشياء والسبيل هو قولهم واقفالهم وتركهم فليعلم ان يكون ذلك كله حقا لانه لو لم يكن حقا لم
 يوجب الله عز وجل اتباعه ونوعه على تركه بالنار والعذاب ولا يفتي بالعصمة الا ذلك لان ذلك مقتضى
 الله اجمع للكافرين النبي وعنه بطاعته وامر من عند النبي بطاعة النبي عليه السلام وامر من عند الامام
 بطاعة الامام ثم جعل طاعة الامام مساوية لكل واحدة من الطاعتين لقوله عز وجل اطيعوا الله واطيعوا
 الرسول واولي الامر منكم فحفظ اول الامر على الرسول وصيغة الطاعة لهما واحدة وهذا صريح في
 ثواب وجوب طاعتها فما فيجب اتباع الامام على الامة كافة فليعلم ان يكون سبيل حقا في اقواله وافعاله
 وتركه وكل واحد منها حقا ولا يفتي بالعصمة الا ذلك الرابع والتشوق دلل هذه الآية واثبت وجوب
 طاعة الامام مساويا لها الطاعة النبي صلى الله عليه واله لان الاصل في علم الامام وفعله وتركه امر

فهيءوا بأخنة واستباحة فلا لذلك على عصمة الأمام وفي واجد الحاسن والذنون الله
نقالة حكم في كتابه العزيز بأنه يخرج المؤمن من كل الظلمات إلى النور ولا يتركه إلا بعد أن يسمع الأمام وعلم
خلق الزمان من إمام معصوم فوجب ذلك لأن وعد الله تعالى في حكم الواقع لأنه يجب وقوعه و
يُحصل خلفه بمقتضى ما المصلحة الأولى فلا في لفظ الظلمات عام لأنه اسم جنس يعرف باللام
فيتم لما تحقق في الأصول وأما المصلحة الثانية فتوقف على مقتضى الأولى أن لا يحمل ظلم وهو
الثانية ليحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى ظلم وكذا إذا لم يحكم بما أنزل الله لقوله تعالى ومن لم يحكم بما
أنزل الله فاولئك هم الظالمون الثانية عدم أصابة حكم الله في الأحكام ظلمة لأنه تجمل الرتبة المحترمة
والخوف ويجوز الخطأ أيضا ظلم وهو ظاهر إذا عرف ذلك فيقول لو لم يكن الأمام معصوما لكان
حمل الناس على الخطأ ولم يكن لهم طريق إلى العلم ليحكم الله تعالى في الواقع الشرعية فانها لا تنضب
فلا يمكن الخلاص من ذلك إلا بتبني إمام معصوم فلو لم ينصب إمام معصوم لما لم خلاف الوعد من الله
تعالى ومضات الوعد من الله تعالى مع عدم تبني إمام معصوم محال وهو المطلوب لتأخر والدستور
قوله تعالى ولا تكونوا إلى الذين ظلموا فتنسكم إناز والأمام يجب الركون إليه في أحكامه وأمره ونهيه
في أعظم الأشياء كالدماء والحروب وكما لم يحكم الأمام بما أنزل الله كان ظالما لما تقدم من النص
الاهتي في القرآن العظيم وهما مقتضيان عطفين أحدهما أن دفع الخوف واجب عقلا وفي مقتضى
مسألة لأن دفع الضرر المظنون واجبا لتأنيده أن الخوف والعمل بقوله تعالى لا يستبدوا بالأمور
إله في الدماء والحروب خلاف الأموال وفي الفرج يحوف لأن غير المعصومين يشبهان أحدهما أنه
لا يعلم الحكم في الواقعة يقينا فجاز أن لا يحكم بما أنزل الله فيدخل تحت قوله ومن لم يحكم بما أنزل الله
فاولئك هم الظالمون ويدخل الاعتماد على قوله في قوله ولا تكونوا إلى الذين ظلموا فيحصل الخوف
وفي مقتضى وجب تأنيده يجب الاحتراز عنه فلهذا من وجوب تباعده ومثال وأمره ونهيه وجوب
ترك اتباعه وترك أمثال وأمره ونهيه غير التكليف باليقين وهو محال ظاهرا لا سيما أنه
وهو المطلوب لا يقال هذا وأمره في المعنى لأننا نقول بصدق خلد مع وجود إمام فلا يمكن اشتراط
هذا الباب التابع والدستور قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم بظلم أولئك لهم
الأمر وهم محسنون فيقول كل من ظلم لقوله تعالى ومن تبع عدو الله فقد ظلم نفسه فالمراد

في كتابه العزيز ما أنزل الله تعالى ولا تكونوا إلى الذين ظلموا فتنسكم إناز والأمام يجب الركون إليه في أحكامه وأمره ونهيه

بالحدود هنا الأمر والنهي بإجماع الأمة وليس المراد الكل بل كل واحد بانفراد ظلمه بإجماع
 الأمة وقوله تعالى وَلَمْ يَلْبِسُوا إِلَهُاتِهِمْ بِظُلْمٍ قَوْلُهُ بظلم نكرة في معرض النفي فيكون المعنى فيلزم
 ألا يصدمع إلهائهم منهم ذنب وهذا معنى العصمة ولا شك أن النبي صلى الله عليه وآله هاتان المرتبتان لأئمة
 دواع للناس إلى الأوامر التي يحصل الأوامر والثانية في الظلم والذنوب فيكون معصوماً والأوامر ما
 مقامه لأن طاعته مساوية لطاعة النبي فيكون داعياً إلى المرتبة الأولى فلا بد من تحققها فيه فيكون
 الأوامر معصوماً الثامن والتشعرون الأمن والهداية بمحصل هاتين المرتبتين كما ذكر في هذا الباب
 والأوامر طرفي اليمين لأنه هادٍ وبه يحصل الأمن للسكف وغير المعصوم ليس كذلك بالضرورة وحصول
 المخوف من أمثال وأمره ونواهيها وخصوصاً ما يلبس على الاحتياط التام كاللقاء والفروج فإن
 غير المعصوم يحول الكلف فيه شيئاً أحدهما الخطأ والثاني نفعه للخطأ بغلبة القوة الشهوية والتسبية
 فلا بد أن يكون الأوامر معصوماً وهو المطلوب التاسع والتشعرون قوله تعالى وَهَذَا بَشَاءُ اللَّهِ فِي الصُّلُوحِ
 مُسْتَقِيمٌ ذَلِكَ هَكَذَا اللَّهُ يَجْعَلُ مِنْ شِئْنِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ غَيْرِ إِذِ الْغَايَةِ مِنْ نَسَبِ الْأُمَامِ الْهَدَايَةِ وَهُوَ
 ظاهر ومساواة طاعة لطاعة النبي وكونه قائماً مقامه والضرورة السقيمة هو العصمة فهو داع
 للمخالف إلى هذه المرتبة ويحصل من طاعته والألم بأمر بها الله تعالى فلا يكون المعصوم وهو الظاهر
 المائة وقوله تعالى إِذَا قُلُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ شَيْءٍ فَلْيُذَكِّرْ بِهِ وَلْيُذَكِّرْ بِهِ وَلْيُذَكِّرْ بِهِ
 وَهَلْ لِي لِنَاسٍ نَمَّ قَالَ تَعَالَى وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَ
 لِيُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَواتٍ يُخَالِفُونَ
 وجه الاستدلال أن القرآن الكريم ناسخ للتوراة والتناسخ كمال من المنسوخ فيلزم أن يكون نوراً وهذا
 للناس وللفظ النور هنا مجاز والمراد به واضح الدلالة بحيث تكون يقينية لا يقبل الشك ثم أكد
 بقوله هَكَذَا للناس وهو عام في أهل كل عصر ثم ثبت كونه هَكَذَا للناس فلا بد من ثبوت هَكَذَا
 بالفعل لأن كل موضوع اليقينية الموجبة يجلب الحكم فيها على ما صدق عليه عنوان الموضوع بالفعل
 وكونه هَكَذَا بالفعل يثبت ثبوت هَكَذَا بالفعل ولا يصدق أن فلاناً هَكَذَا لأنه لا يمكن كونه هَكَذَا في
 جميع أفعاله لأن قولنا فلان ضل مطلقاً عامة يستعمل في تكذيبها فلا ضل مطلقاً عما استعمل
 في تكذيبها فلا بد من هَكَذَا بالعكس فإما في مسألة ليقبضها فتكون في قوة سألته كلبه عرفاً فقل

هذا الظاهر من كلامه تعالى ولا بد من تحقيقه في كل مورد

ثبت ان في كل عصر من له صفتان احدهما ان له علما بدلالة القرآن احدهما ان له علما بدلالة
القرآن بيننا علما ضروريا من قبل فطر على القياس والتأنيذ انه تعالى تفعل بالفاعل دائما في جميع افعاله
وهو المعصوم **الحكم الرابع** المائدة التاسعة من ادلة الدلالة على
عصمة الامام عليه السلام الاول قوله تعالى يا بني اقم اما يا بنيكم من قبلهم فبعضوا وعلينا
الاباء فمراقبوا صلتهم ولا خوف عليكم ولا تم تجزئون وجه الاستدلال ان هذه الآية عامة كل
عصر والامام لا بد ان يحمل الناس عليها ان امنوا امرنا وبعوا فاعله فلا بد ان يكون فيه هذه
الصفة فلا بد في كل عصر من امام متصف بهذه الصفة وهو المعصوم لان قوله فلا خوف عليكم ولا
تجزئون عام لان التكملة المنقبة للعبادة وهو جواب لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره
ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وقوله تعالى يوم نحمل كل نفس ما عملت من خير محضروا فاعلموا
من سوء تودون ان تبينها وتبينها امدا بعيدا ويجوز ان الله نفسه والله ووفى بالعبادة
فدل على ان من ذكرنا معصوم الثاني قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لا يكلفنا
الاثم والاعقاب اولئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون وجه الاستدلال ان الله سبحانه وتعالى نصب
الامام يحمل الناس على هذه الميثة فلا بد ان يكون فيه والصالحات لفظ جامع محلي بالذم فيفيد
العموم فالانسان وعمل الصالحات يشتمل على ترك المعاصي لانه حكم بانهم اصحاب الجنة المستحقون
لها فالآية لا تترك المعاصي فالامام معصوم وهو المظهر الثالث قوله تعالى وقالوا الحمد لله الذي
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالبحر والنور
ان نلكم الجنة اوردتموها بما كنتم تعملون وجه الاستدلال ان الهداية هداية الحق لا اله الا
بالمعصوم فلقد ثبت المردوم بهذه الآية فثبت للامام ان يكون الامام الذي هو هو المعصوم وهو
المظهر الرابع قوله تعالى ولقد جئناكم بكتاب ففصلناه على علم هدي وحرمة لقوم يؤمنون هذا
يتصور ان الاشارة بقوم بآية ناولهم يقول الذين تتوفى من قبل لقد جاءت رسل ربنا بالحق
الى قوله تعالى فاحذروا انفسكم وصل عمم ما كانوا يتفرون وجه الاستدلال ان قوله
فضل الكتاب الى احكامه على علم فحق الظن فيلزم ان يكون جزئيات احكامه معلومة وكذلك ان يقول
هذه وما يمكن ان يكون بالعلم فاما ان يكون في كل زمان او في غير واحد لا غير الثالث في عدم اختصاص

فقد ثبت ان في كل عصر من له صفتان احدهما ان له علما بدلالة القرآن احدهما ان له علما بدلالة القرآن بيننا علما ضروريا من قبل فطر على القياس والتأنيذ انه تعالى تفعل بالفاعل دائما في جميع افعاله وهو المعصوم

الماهية لا ينتمى إليها جميع جزئياتها فاذا كان الراشد من كملت هذه المراتب فبما رتب الله
 نصب الامام الذي هو نائب وقيام مقامه لا ارشاد الخلائق وحملهم على هذه المراتب كلها
 فلا بد ان يكون النبي والامام وراشدين حتى يتم دعوتهم ما ولا يحتاجان الى غيرهما ولا ينقطع
 حاجة من ليس فيه هذه الصفات الا من يكمل هذه الصفات فيه والارادة لتسلسل الحاجة على
 تقدير التسلسل لا ينقطع الحاجة وهذا معنى العصمة بالضرورة فيكون الامام معصوا الثاني
 هذه المراتب هي الخوارج والهداية الخاصة وهي المرتبة التي قال الله تعالى ولستم بآلهة لهم
 بظلم وخاجة الناس الى الامام لهديتهم وبجملهم عليها وبما يتشاكلوا به ونواهيها يتباع قوله
 وافعاله ينقطع حاجتهم ويحصل لهم الاستغناء فلو لم يكن فيه هذه الصفات المذكورة مجمعة
 لم ينقطع الحاجة لثالث قوله تعالى اولئك هم الراشدون يدل على ان هذا الراشد هو هؤلاء
 الامام صيغة المحضر وخصوصا مع التاكيد فغير هؤلاء ليسوا براشدين فالامام اشارة الى اولي
 الراشد والثالث حال لانه لا شيء ممن ليس بامام فلو لم يكن مطلقا بالضرورة وكل امام مرشدا لهم
 بالضرورة ينتج لانه ممن ليس بامام فتنصب القسم الاول وهو ان يكون الامام من
 هؤلاء فهو معصوم لما تقرروا وهو المطلوب الشايع اتباع الامام موجب بحجة الله تعالى بالضرورة
 ولا شيء من المذنب اتباعه موجب بحجة الله تعالى فلا شيء من الامام يذنب بالضرورة اما
 الصغرى فلما واد اتباع الامام لاتباع النبي لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول
 اولي الامر منكم فجعل طاعة الامام وطاعة النبي متساويتين واتباع النبي موجب بحجة الله تعالى
 لقوله تعالى فاني عوفي بحجكم الله واما الكبرى فللقوله تعالى ان الله لا يحب المعتدين وللمذنب
 معتد بالضرورة الثالث من كل امام مصلح بالضرورة لانه غاية امامته لقوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم ولجميع المضاف للعصمة ولا شيء من غير
 المعصوم بمصلح بالامكان وهو بدعي فلا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة لما بين في
 المنطق وهو تسليم كل امام معصوم بالضرورة لوجود الموضوع وهو المطلوب التاسع قوله
 تعالى والله لا يهدي القوم الظالمين وجه الاستدلال ان نقول الامام هاد لكل من هو مشا
 له بالضرورة وكل هاد يهدي الله بالضرورة ينتج ان الامام يهدي الله بالضرورة فمخالفها

في الامام

صغرى لقولنا لا شئ من الفاسق يهدى به الله للآية المذكورة فينج لا شئ من الأنام بفاسق
بالضرورة وكل غير معصوم فاسق بالأمكان ينج لا شئ من الأنام غير معصوم بالضرورة والوجود
الموضوع وهو المطلوب فهنا مفادنا الأول الأنام هاد لكل من هو أمام له لقوله تعالى وتجننا
هم أئمة يحدون بإمرنا فالأنام هو هاد المأموم إلى الحق الثابتة كل هاد يهدى به الله بالضرورة
لقوله تعالى ومن يهدي الله فهو المهتدى ولا تنافي لأمة عليه آما الأشاعرة فظاهر وأما
المعزلة فلأن العفل والأسعداد من فعل الله تعالى الثالث أن المراد من قوله تعالى القولا
أما كل واحد والكل وعلى التفسيرين فالمطلوب حاصل آما على الأول فظاهر وآما على الثاني
فلأن الفسق ليس مجداً به فالفاستق حال فسقه غير مجدد بالضرورة الرابعة أن كل غير معصوم
فاستق بالأمكان وهو ظاهر إذ خوف العصمة بامتناع الذنب والفسق بإمكانه الفاسق
قوله تعالى زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والأهبة لاستدلال أن القوة
الشهوية مرجحة لأرباب الشهوات ثم هي مجبوبة زين للناس حبها فقد حصل ترجيح من هذه
الوجوه الثلاثة وذلك يجب لمضعف عقله مقاومة هذه المرجحات وبم أكثر الخلق على
ما نشاهده وذلك يوجب ارتكاب المحرمات وعدم الالتفات إلى الشرع فلا بد من زاد على ذلك
غير معصوم فيه هذا بالأمكان ولأن لقوى متفاوتة غير منضبطة فالزاد هو الركن ولا
بدان يمنع منه هذه الأشياء والأشياء غير بل يكون الزيادة معنية وممكنة وعندها
غيره فإن غيره لا يقواه فوجب أن يحكم بامتناع ذلك منه حتى يكون الناس له أطوع ولا يعصى
بالمعصوم الأول ذلك وهو المطلوب الحاد بعشر قوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم
أولياء بعضهم أئمة بالعرف وبهتدون على الشكر ويعتقون الصلاة ويتقون الزكوة
ويطعمون الله ورسوله أولئك سبغهم الله إن الله عزيز حكيم وجه الاستدلال
محتاج إلى مفادنا حادها أن الله تعالى فكل واقعة حكما واحدا هو الحق وأنه لا يخلف
باختلاف الاجتهاد الثابتة هذه الآية عامة في الأوفان والمكافئين وهو ظاهر والمكلف
به من الأفعال والتروك آما الأول امر بجهته المعروف والنوامي من جهته المنكر ثم كذا فامات
الصلاة وإنشاء الزكوة لشدة الأهتمام بهما وكذا الجميع وعصومه بقوله ويطعمون الله

وَسُؤْلُهُ الثَّالِثَةُ اِنْ خِلَافُ الْاَوْدَاءِ وَمُقَاذَ الشَّهَوَاتِ وَاسْتِهَانَةُ الْجَمْعِ اِلَى الشَّبَعَةِ
يَقْتَضِي خِلَالَ نِظَامِ النُّوعِ اِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَنَقُولُ الْاَنَّهُ يَقْتَضِي اَنَّهُ لَا يَدْرِي نَصَبَ بَشَرٍ
وَاحِدٍ بِأَمْرِ الْكُلِّ فِيهِمَا وَبِحُكْمِهِمْ عَلَى ذَلِكَ وَالْاَوْدَاءُ وَقُوعُ احْدَايِهِمْ اَمَّا وَقُوعُ الْهَرَجِ الْمَرْجُ
وَالْخِلَالَ نِظَامِ النُّوعِ اِذْ كُلُّ وَاحِدٍ يَقُولُ اَنَا اَمْرِي هُوَ الْمَعْرُوفُ وَخُبْرِي هُوَ الْمُنْكَرُ لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مَعْنَاهُ
فِيهِمَا حَكْمٌ وَلَيْسَ كُلُّ احْدَاكُم مَعْلُومًا لِلْكَلِّ وَجَعَلَ الْجَمْعُ اَدْمَرًا يَمْنُ أَنْ يَقُوعَ مَسَاطِيقُ الْوُدَى اِلَى وَقُوعِ
الْفَنَسِ وَالْخِلَالَ نِظَامِ النُّوعِ وَنَقْضُ الْغُرُوبِ مِنَ التَّكْلِيفِ اَمَّا زَوَالُ التَّكْلِيفِ اَوْ عَمُومَةُ اَحْدَاكُم اَوْ
وَهُوَ بَاطِلٌ بِالْاِجْمَاعِ وَلَا يَدْرِي اِنْ يَكُونُ ذَلِكَ اَلْوَيْسُ لَا يَحْزَنُ عَلَيْهِ لِحُطَاوِيْنِ عَمَلِنَا نَكْرًا اَوْ يَسْرُورًا
وَالَا حَاجَ اِلَى اَمَامٍ اُخَرٍ وَمُسْلَسٍ وَوَقُوعِ الْهَرَجِ وَالْخِلَالَ نِظَامِ النُّوعِ وَلَا يَدْرِي مِنْ كَيْلِ رِشَا
لَا نَحْصِرُ بَعْضُ النَّاسِ بَعْضَ الْاَوْقَاتِ بِالْمَعْصُومِ دُونَ بَعْضٍ رَجِيحٍ مِنْ غَيْرِ مَرَجٍ وَذَلِكَ هُوَ لَا مَامَ نَظَرِ
اِنْ اَلْاَمَامَ مَعْصُومٌ وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ رِيَايَا النَّاسِ عَشْرُ قَوْلَةٍ نَعَالَةً وَمِنْ بَعْضِ اَللَّهِ وَرِسُولُهُ وَبَعْدَ حُدُودِهِ
بِدُخْلِهِ نَاوُخًا لِدَايِعِهَا اَلَّهْ عَذَابٌ يَجْزِي رَجَاءَ اَلْاَسْئَلَةِ اِنْ يَقُولُ كُلُّ غَيْرٍ مَعْصُومٌ يُمْكِنُ اِنْ يَكُونُ جَعْلُهُ
الْصِّفَةِ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْاَمَامِ مِنْ هَذِهِ الصِّفَةِ بِالضَّرُورَةِ وَيَتَّبِعُ لَا شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ بِأَمَامٍ بِالضَّرُورَةِ
لَا اِنْ اَلْاَمَامَ مَرْكُوبٌ لَيْتَهُ بِالضَّرُورَةِ وَمِنْ جَعْلِهِ الصِّفَةِ ظَالِمٌ بِالضَّرُورَةِ وَلَا شَيْءٌ مِنَ اَلْاَمَامِ مَرْكُوبٌ اِلَيْهِ
لِقَوْلِهِ نَعَالَةً وَلَا تَرْكُوبُ اِلَى اَلَّذِينَ ظَلَمُوا وَفَتَنَكُمْ اَلنَّارُ اَلثَّلَاثُ عَشْرَ قَوْلَةٍ نَعَالَةً وَجَعَلْنَا لَكُمْ اَمَةً
يَجْعَلُونَ بِاَمْرِنَا وَاجْعَلْنَا اِلَيْهِمْ فَعِلَ الْخَيْرَاتِ وَاقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَكَانُوا لَنَا اَعْيَادًا
هَذَا يَدُلُّ عَلَى اَنَّا لَا نَمْنَعُهُمْ صِفَةً اَحَدَهَا اِنْ اَللَّهُ نَعَالَةً وَصَفَهُمْ يَقُولُهُ وَجَعَلْنَا لَكُمْ اَمَةً وَفَاتِنَةً
اَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ بِاَمْرِ اَللَّهِ مِنْ اَمْتِهِمْ وَقَالَتْ هِيَ اِنْ اَلْهَدْيُ بِاَمْرِ اَللَّهِ اِي لَا يَأْمُرُونَ اِلَّا بِاَمْرِ اَللَّهِ وَلَا يَنْهَوْنَ
اِلَّا عَمَّا هِيَ اَللَّهُ عَنْهُ وَلَا يَقْبَلُونَ اِلَّا بِمَا حَكَمَ اَللَّهُ وَفَاتِنَةً اَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ الْخَيْرَاتِ وَاقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى
الزَّكَاةَ وَوَصَفَهُمْ بِالْبَغَاةِ هُوَ عَامٌ فِي الْخَيْرَاتِ وَالصَّلَاةِ وَكُلِ الْاَوْقَاتِ وَكُلِ الزَّكَاةِ وَالْعِبَادَاتِ
كُلِّهَا اَلرَّابِعُ عَشْرَ قَوْلَةٍ نَعَالَةً اِنَّ اَللَّهَ لَا يَنْظُرُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَاِنْ تَكُ حَسَنَةً رُبْنَا عَنْهَا وَفُوتَ
مِنْ لَكُ نَحْنُ اَعْظَمُ اَلْحَامِسُ عَشْرَ قَوْلَةٍ نَعَالَةً وَلَا تَحْجَادِلُ عَنِ اَلَّذِينَ يَحْجَانُونَ اَنْفُسَهُمْ اَلْاَنَّهُ وَجَبَ
اَلْاَسْئَلَةُ اِنْ كُلِّ غَيْرٍ مَعْصُومٌ يُمْكِنُ اِنْ يَكُونُ كَذَلِكَ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْاَمَامِ يُمْكِنُ اِنْ يَكُونُ كَذَلِكَ بِالضَّرُورَةِ
وَالَا يُمْكِنُ اَلْوُفُوقُ يَقُولُهُ وَلَا يَحْصُلُ اَلظَّاهِنَةُ وَالْاَمَانُ يَتَّبِعُهَا وَتَحْجَازُ اِنْ يَصْدُقُ هَذَا الصِّفَةُ

الصلوة

المنعوتة

المذمومة فيكون بعبته سببا في الحوق ودفع الحوق واجب فترك بعبته واجب فلهذا في قوله
 ايمانهم ونبيهم لاشي من غير المعصوم با امام وهو المطلوب السادس عشر قوله تعالى وَيَقْتُلُونَ
 مَا لَا يَمْسُحُ مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرًا هَذَا آيَةُ الْكِتَابِ الَّتِي تَعْلَمُونَ أَنَّهَا آيَةُ الْكِتَابِ الَّتِي تَعْلَمُونَ
 الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ عَمَّا تَعْلَمُونَ آمَنَ بِكُلِّ الْفِتْنَةِ آمَنَ بِكُلِّ الْفِتْنَةِ آمَنَ بِكُلِّ الْفِتْنَةِ آمَنَ بِكُلِّ الْفِتْنَةِ
 غير معصوم كذلك بالامكان ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة ونبي لاشي من غير المعصوم
 با امام بالضرورة وهو المطلوب السابع عشر قوله تعالى وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَكْفَرُوا وَاسْتَكْبَرُوا
 فَيَعْلَمُهُمْ عِلْمًا بَالِغًا أَلَمْ يَجِدُوا أَنَّهُمْ إِحْسَابُنَا أَوْ يَتَّبِعُونَ أَحْسَابًا أَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ الْيَوْمَ عَذَابٌ لَئِيمٌ
 نقول كل غير معصوم يمكن ان يكون له هذه الصفات ولا شيء من الامام بهذه الصفات
 بالضرورة ونبي لاشي من غير المعصوم با امام بالضرورة وهو المطلوب الثامن عشر قوله تعالى
 مَا آتَاهَا النَّاسُ فَلْجَاءُكُمْ تَرْجَاهُنَّ وَمِنْ رَبِّكُمْ وَآتَيْنَاكُمْ نَبَأَ الْغَايَةِ وَمِنْ رَبِّكُمْ وَآتَيْنَاكُمْ نَبَأَ الْغَايَةِ
 ان هذه اشارة الى القرآن وفيه مشابهة ومجانة فلا بد ان يكون له مبدء لا لانه مع بعبته وهو
 في غير المعصوم محال فثبت المعصوم التاسع عشر قوله تعالى مَا يَرْبُوا اللَّهُ لِيَجْزَلَ عَلَيْكُمْ فِي
 الْبَينِ مِنْ حَرجٍ وَجِبَ لَكَ اسْتِئْذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ الصَّغِيرَاتِ مِنَ الذَّكْوَى
 والاعذار ابو ذر في الطاعة واجتناب المعصية بعبته وكل ما عرض في شبهة فحرم بعبته مع
 اشتغال القرآن على الجملة والمقول ومع كون الامام الدال على المراد من البين والناو بالغير
 معصوم وجوب طاعته على سائر عظم لعدم حصول البين بقوله فلا يحصل لنا التقوى
 والحرج منفى فلا بد ان يكون الامام غير معصوم وهو الحرج العظيم منفى في الدال على سائر منفى للمردم
 العشرون قوله تعالى وَلَكِنْ يَرِيدُ لِيُظْهِرَ كُفْرَكُمْ وَلِيُتَبَيَّنَ لَكُمُ الْوَيْبَةُ الْكُبْرَىٰ فَلَا تَكُونُوا
 وَجِبَ لَكَ اسْتِئْذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ الصَّغِيرَاتِ مِنَ الذَّكْوَى
 قوله البين في امام النعمة محصول النجاة بعبته في الآخرة بفعل جميع الطاعات الواجبة اظهارا
 للسكف بعبته لا يتم الا بامام معصوم بفعله قوله البين بعد ان من فعله وترك بعبته بعبته بعبته ذلك
 فيجب ان ينصب ما ما معصوما كل زمان والا لكان نافعا غرضه وهو مع فعله الله عز ذلك
 علوا كبيرا الحادية والعشرون قوله تعالى فَيُتَقَضَّىٰ قَوْلُهَا بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهَا فَيُتَقَضَّىٰ قَوْلُهَا بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهَا

ودخول الألف واللام بعد هونه الموجبة بذلك على انحصار المحمول في الموضوع فغير ملبس
 بهذا إلا لم يحصل انحصار هذا خلف الشايع والعشرون قوله تعالى وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَىٰ
 اللَّهِ كَذِبًا وَجاء الاستدلال أن كل غير معصوم ممكن له هذه الصفة ولا شيء من الأمام له هذه
 الصفة بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة وهو المطلوب الثاني والعشرون
 قوله تعالى وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ فَهَلُولُونَ كُلِّ غَيْرٍ مَعْصُومٍ مِمَّنْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْأَمَامِ لَهُ
 هَذِهِ الصِّفَةُ بالضرورة لأنه إنما نصب لدفع هذه الصفة ولا شيء من الأمام له هذه الصفة
 بالضرورة لأنه إنما نصب لدفع هذه الصفة ينتج لا شيء من غير المعصوم بامام وهو المطلوب
 التاسع والعشرون قوله تعالى يُوجِبُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ذُرِّيُّوهُنَّ الْقَوْلِ غَيْرِ ذَاكِلٍ عَنْ مَعْصُومٍ مِمَّنْ
 لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْأَمَامِ لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم بامام
 الثلاثون قوله تعالى وَإِنْ نُطِيعُ الْأَمْرَ وَجاء الاستدلال أن نقول كل غير معصوم له هذه الصفة
 بالإمكان ولا شيء من الأمام له هذه الصفات بالضرورة والأركان ترك نصبه لطفًا ونصبه
 أصلاً لا فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة الحادية والثلاثون قوله تعالى وَإِنْ كَثُرُوا
 لَا ضَلَالٌ بِهِمْ فَأَيُّهَا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ عَالِمُ كُلِّ غَيْرٍ مَعْصُومٍ هَذِهِ الصِّفَةُ بالضرورة ينتج لا شيء من غير
 المعصوم له هذه الصفة بالإمكان ولا شيء من الأمام له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من غير
 المعصوم بامام بالضرورة الثانية والثلاثون قوله تعالى إِنْ رَبَّنَا هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُجْتَهِدِينَ كُلَّ
 كُلِّ غَيْرٍ مَعْصُومٍ هَذِهِ الصِّفَةُ بالإمكان ولا شيء من الأمام له هذه الصفة بالضرورة فلا
 شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة الثالثة والثلاثون قوله تعالى إِنْ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْأَرْثَ
 سَيَجْزُونَ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ كُلِّ غَيْرٍ مَعْصُومٍ هَذِهِ الصِّفَةُ بالإمكان ولا شيء من الأمام له
 له هذه الصفة بالظن فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة الرابعة والثلاثون قوله
 سَيَصْلِبُ الَّذِينَ جَرَمُوا صُغَارًا وَعِذَابُ اللَّهِ تَبْدِيلُ مَا كَانُوا يَكْمُرُونَ كُلِّ غَيْرٍ مَعْصُومٍ
 ممكن له هذه الصفة بالضرورة ولا شيء من الأمام له هذه الصفة بالضرورة ينتج لا شيء من
 غير المعصوم بامام بالضرورة ولا شيء من الأمام له هذه الصفة بالضرورة ينتج لا شيء من غير
 المعصوم بامام بالضرورة وهو المطلوب الخامس والثلاثون قوله تعالى أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الْأَنْفَالَ

قال كان لا شيء من الأمام له هذه الصفة

كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان ولا شئ من الامام المعصوم له هذه الصفة بالضرورة
السادس والثلاثون قوله تعالى **اريدعون** الا الظن وانهم لا يحرصون كل غير معصوم يمكن ان
يكون كذلك ولا شئ من الامام المعصوم له هذه الصفة بالضرورة ينتج لاشئ من غير المعصوم اما
بالضرورة السادس والثلاثون قوله تعالى **ولا تقر بها** الا قول اخر كل غير معصوم يمكن ان يفعل ذلك
كله على تقدير وقوع هذا الممكن لا يكون غافلا وكل غير معصوم يمكن ان يكون متصفا بفعل هذا
بعدم العقل ولا شئ من الامام متصف بشئ من هذه وبدعم العقل بالضرورة اذا الامام امتنا
نصب لهنع الكاف من هذه الملاحظة عليها فيستعمل اضافتها بالضرورة ينتج لاشئ من غير
المعصوم بامام بالضرورة الثامن والثلاثون قوله تعالى **فلا وقلة فاعدا** كل امام له
هذه الصفات بالضرورة ولا شئ من الامام غير معصوم وبسائرهم كل امام معصوم وهو الموصوف
الثامن والثلاثون قوله تعالى **فمن ظلم** ثم **كذب** بآيات الله كل غير معصوم يمكن ان يكون
كذلك ولا شئ من الامام كذلك بالضرورة ينتج لاشئ من غير المعصوم بامام بالضرورة وهو المطلوب
الاربعون قوله تعالى **قل اني هادي** وفيه الى **الضلال مستقيم** وفيه المراد الهداية الى الصراط المستقيم
الافعال والافعال والقرآن وهذا هو العصمة والامام قائم مقام النبي عليه السلام فيكون له هذه
الصفات لثبوت المراد منه احدى والاربعون قوله تعالى **ومن خفت موازينه** كل غير معصوم
يمكن له هذه الصفة بالضرورة ولا شئ من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شئ من غير
المعصوم بامام بالضرورة الثاني والاربعون كل غير معصوم غاوا بالامكان ولا شئ من الامام
بغاوا بالضرورة لانه نصب لدفع الغواية فلا شئ من غير المعصوم بامام بالضرورة الثالث و
الاربعون قوله تعالى **يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان كما اخرج ابوكم من الجنة**
كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة ولا شئ من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شئ من
غير المعصوم بامام بالضرورة الرابع والاربعون قوله تعالى **لا تتبعكم** منهم لا ملئتم بهم منكم
اجمعين كل غير معصوم كذلك بالامكان ولا شئ من الامام كذلك بالضرورة فلا شئ من غير
المعصوم بامام بالضرورة الخامس والاربعون قوله تعالى **انهم اتخذوا الشياطين اولياء**
من دون الله **والمحبون** انهم **محتدون** كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شئ المعصوم

قوله لا يفتنكم
الشيطان كما
اخرج ابوكم
من الجنة
يعني انهم
يكونون
محتدون

كذلك

كذلك بالضرورة ينتج لاشئ من غير المعصوم بانام بالضرورة السادس الاربعون قوله تعالى
 قل انما احرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والذين كفروا بآياتي وان شئوا بالله
 ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا نقولون كل غير معصوم ممكن له هذا انما
 ولا شئ من الامام ممكن له هذه الصفات بالضرورة فلا شئ من غير المعصوم بانام بالضرورة
 السابع والاربعون كل غير معصوم لا يعلم كل جزئيات الاحكام بل يحصل بعضها بالاجتهاد المقيد
 للظن وكل امام يعلم كل جزئيات الاحكام بالضرورة والا لكان فان لا في بعضها على الله ما لا يعلم
 من اجل ان الله لا يعلم كل جزئيات الاحكام بالضرورة فلا يجوز اتباعه وهل يحل فائدة الامام فلا شئ من غير المعصوم بانام بالضرورة
 الثامن والاربعون قوله تعالى ان نعنه الله على الظالمين كل غير معصوم ممكن له هذه الصفات بالضرورة
 بالضرورة فلا شئ من غير الامام بمعصوم بالضرورة التاسع والاربعون اذا ذكرنا فيها جميعا
 قالت والذين لا يخرجهم ربنا هؤلا كل غير معصوم له هذه الصفات بالامكان ولا شئ من الامام
 له هذه الصفات بالضرورة ينتج لاشئ من غير المعصوم بانام بالضرورة الحسون لم يعط الله
 للمفلس الخطر لانه لم يقبل عذبه حيث فالوارثنا هؤلا واصلونا ولا شئ في ان المفلس انما
 يقبل شئته وحيث اعتقاده لصا حبه التقليد وكل غير معصوم محتمل فيه ذلك فلا بد ان
 يكون الامام معصوما حتى يحصل اليقين من يقبل قوله ويعمل به اتحادا والحسن قوله نعم من
 اظلم من اني ترى على الله كذا كل غير معصوم له هذه الصفات بالامكان ولا شئ من الامام
 هذه الصفات بالضرورة ينتج لاشئ من غير المعصوم بانام الثاني والحسون قوله تعالى ولا يذوقوا
 عذابي حتى يجمع الجمل في سنة احباط وكذلك في غير المعصوم ممكن له ذلك ولا شئ
 من الامام له ذلك بالضرورة الثالث والحسون قوله تعالى فالوارثنا لا تجعلنا مع القوم
 الظالمين وجبة لاسئلة لان كل مأموم تابع للامام في افعاله وتروكه لا يترتب ان
 يجعله في الاخرة بالضرورة وبسيرة من ان يجعله مع الظالم بجدة الا انه فلا يكون الامام ظالما
 بالضرورة وكل غير معصوم في وظام بالامكان فالامام ليس غير معصوم والموضوع موجود
 فالامام معصوم الرابع والحسون قوله تعالى ولا تقبلوا في الارض بعد اصابها كل غير معصوم
 له هذه الصفات بالامكان ولا شئ من الامام له هذه الصفات بالضرورة فلا شئ من غير المعصوم

فلا شئ من الامام ممكن له هذه الصفات بالضرورة

فلا شئ من الامام ممكن له هذه الصفات بالضرورة

فلا شئ من الامام ممكن له هذه الصفات بالضرورة

بأوامر بالضرورة الخامس المحسنون قوله تعالى ولا تعبدوا بكل جبار طغوت الآية كل
 غير معصوم كذلك بالأمكن ولا شيء من الأوامر كذلك بالضرورة فلا شيء من الأوامر بغير معصوم
 بالضرورة السادس المحسنون قوله تعالى ولأن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم
 بركات من السماء والأرض المتقوى لأنهم الأوامر معصوم كما تقدم تقريره وغيره والمعصوم
 ليس من فعل المكلفين بل من فعل الله تعالى بفعل لطف بالمعصوم ما يجعله إلا الله تعالى ولا يملك
 الوجهة من فعله ولا من العلم به فلو لم يفعل الله تعالى ما يجب للمعصوم معصوماً ونصبه بنصب
 كان محضه على ذلك بمنزلة العت وكما ناقضنا الغرض لعل الله عن ذلك علواً كبيراً
 السابع والمحسنون قوله تعالى وآخرنا الذين ظلموا يعذب يبين أن كانوا يفتقون كل غير
 معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الأوامر يمكن له ذلك بالضرورة لأن الأوامر إنما نصب
 لرفع ذلك فلو أمكن منه ذلك لم يأن الكلف من مثاله لخصوص ذلك فالجزم بفعل ذلك
 ولا يمكن إلا بالعصمة فلا شيء من غير المعصوم بأوامر بالضرورة الثامن والمحسنون قوله تعالى
 من ضل الله فلا هادى له وجه الاستدلال بنوعه على مقدما المقدمة الأولى أن عدم العلو
 لعدم علمه وعدم العلم هي علم العلم المقامة الثانية أن الوهم هو سبب الضلال لأنه هو الذي
 يفاضل العقل في كثير من الظواهر العقلية الشهوات وسببها البعد القوة الشهوانية فخلق
 الله تعالى العقل للمكلف بحيث يمكن التكلف تضاماً بالوهم الباطلة ومقتضى الشهوات و
 القوى الغضبية فلو أن في كثير من الناس فهم وعقله ويذهبن لها أكثر وأعظم وأذاً بنا
 المطيع لقواه الشهوية والغضبية والوهمية المرجح لها على القوة العقلية المرجح القوة العقلية
 وجه ما لا تزال أكثر من أن في باطننا ومخاضنا عفة وكل ذلك سبب عدم العلم بعدمه فلو لم يوجد
 في نفس معصوم روح المطيع لقواه الشهوية وعلم كل مكلف في كل وقت بالحق لزم الضلال
 المقامة الثالثة أن هناك فكرة دخل النقيض عليها فلو لم عوونها فبغير كل هذا المقدمة الرابعة
 قوله بغير ضلال فكرة في معرض إثبات فلا يفتقر فلو لم أنه تعالى ما ضل مطلقاً لم يكن له هادى ولا
 إمام ولا غيره المقدمة الخامسة فلو يثبت أن المعصوم من فعله تعالى وهو سبب كونه طريق الصواب
 والصحة فلو لم يوجد الله تعالى كان الله تعالى سبباً لعدم المعصوم وعدم المعصوم هو سبب

الضلال

الصلوات فليعلم ان يكون لله تعالى سببا للصلوات تعالى الله وقيل من عن ذلك واذا كان
 سببا للصلوات اذا تقرر ذلك فنقول لو لم يكن المعصوم موجودا في كل زمان وبعض محبت
 لا يخلو وقت منه لم يزل الكافرين ليحقق علمه صلاهم ويكون اصل هو الله تعالى فليعلم ان يكون
 لهم هذا فليعلم انفاء فائدة البعثة وامانة غير المعصوم فليعلم ان لا يكون غير المعصوم اما فليعلم
 اما من غير المعصوم وهو المطلوب التاسع والحشون عدم عصمة الامام ملزوم للمحال وكل ما هو
 ملزوم للمحال من غير محال فعدم عصمة الامام مخبر بان الملازمة فلا تافا فليعلم ان الدليل المتقدم
 انه متى خلا الزمان من المعصوم بحيث لم يكن معصوما صلا لم يرد صدور دين من كل واحد من الكافرين
 فيكون ضالاً وفدا صلا الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومضى اصله لم يحمدا لله لا يصدق لا
 شئ من هذا لما تقدم من عموم في قتاله من هذا فلو هذه الله في كل وقت لكان له هذا والموجب
 الجزئية ثاقص السالبة الكلية وفدا صدقت السالبة الكلية فتكذب الوجبة الجزئية فلا يثبت
 بالبنية ولا امام يهدى في فائدة البعثة وفائدة نصب الامام وهذا محال واما استحالة كل
 ما استلزم المحال فظاهر الستون كل ما انتفى المعصوم انتفى الامام مطلقا ونفى الامام مطلقا لا يجوز
 فنفي المعصوم لا يجوز واما الملازمة فلا تافا فليعلم ان نفي المعصوم يستلزم صلا
 الله تعالى لم يعل دينا فان لم يوجد من يعمل دينا اصلا ثبت المعصوم وهو المطلوب ان
 وجد فالله تعالى فدا صلا فينتفي عن كل هذا لما تقدم من عموم قوله فدا من هذا فزنا
 من لا ومنه بل ينتفي عنه دائما لان له نكوة ورد عليه النفي وكل نكوة ورد عليها النفي في
 للمعصوم فتعم في الزمان ولاشخاص واما استحالة الالزام فلما ثبتنا من وجوب نصب الامام
 اما عندنا فغفلا واما عند اهل السنة فسرعا وبالجملة فقد تقدم البرهان على استحالة
 الحادية والستون قوله تعالى هو الذي بعث في الامم رسولا منهم الاية وجبة الاستدلال ان المراد
 من بعث الرسل التبليغ والبه اشار بقوله تعالى تباركوا عليه ثم انا بآية وبركته يسطرهم الظاهر
 بامثال الاوامر الشرعية والنواهي التمهية والحكمة الخلقية بحيث لا يخل بواجب لا يفعل
 فيحاطم بتركه الباطن من الاخلاق الذميمة وتكيل قوام النظرية بالعلم ان يوصلهم الى
 العقل المستفاد فان منعه من بعضهم ذلك فالامتناع من الكلف اما من عدم استعداد او من

فغير مطاعا ما يرجع الى فعل الواجبات وترك الفواحش كماها فكل ما لم يكن الكلفة من فلسين كلفه رطل
هو مكلف بما منعه عنه والامام قائم مقام النبي في ثبوت منابه في ذلك كله فلا بد ان يكون فيه هذه
الصفات كما لا يخفى يمكن ان يورث في غير ذلك وذلك هو المحصول لا لا يفتى البعض الا ذلك الثالث والستون
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله والرسول ولتحذروا انفسكم واسمعوا لعلكم تتقون كل امر
معصوم يمكن له هذه الصفات بالضرورة فلا شيء من غير المحصو بانام بالضرورة الثالث والستون
قوله تعالى وما كان لنبينا عليهم واسمهم ومنهم وما كان لنبينا عليهم وهم يستغفرون
لاستدلال من وجوه احدها انه تعالى نفى عذابهم والنبي فيهم كرامة للنبي عليهم فيكون النبي اكرم من
امته كلهم عند الله وقال تعالى ان اكرمهم عند الله اتقوا اكرم فيكون النبي اتقى كل الامم مقتضية
وكل الامم مقتضية ولا تفتى المحصو معصوم فيكون النبي معصوما والامام قائم مقام النبي لان طاعته وطاعة
طاعته كما يشهد به قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم سبعة
اطاعوا في هذا قال تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم حيث طاعة النبي
اولا الامر باقية لاطاعة الله تعالى ثم عطف اول الامر على الرسول وجعل الطاعة واحدا فينبغي
ان يكون للامام هذه الكرامة التي للنبي عليه السلام والا لزم تخصيص بعض الامم بالالطف الحاصل
من النبي ومن بعضهم هو حجج من غير حج وهو باطل واذا كان للامام هذه المرتبة ونفى العذاب
ما دام الامام في امته فيكون اكرم من كل امته عند الله تعالى فيكون اتقى الكل وله التقاء المطلق
ولا يتحقق ذلك الا بالعصمة وثانها ان الذنب موجب للعذاب ووجود النبي في امته علة لاسقاط العذاب
لانه من الاستغفار كما ذكر الله تعالى في اسقاطه والاستغفار موجب له لان التوبة موجبة لاسقاط
العقاب كما ينبغي علم الكلام فكذا مساوية وجود الامام مع الوجود النبي يلزم ان يكون وجوب الاسقاط
فيهم مسقطا للتعذيب فيستعمل من الامام وجود الذنب كرهية بالبلية وثانها قوله تعالى وان
فيهم وليس المراد تجرد الوجود في عصره بل يتحقق ذلك في حق الكفار بل المراد وان فيهم مطاع الامر
التمتي ومنه ما يعنون لك في الفعل والنسب يحتجون بكل حاله من جواله لا بالخالفون في شيء صلا
الباتة ولا ينفردون بامردون امره ويسلمون اليه في كل موطن ويجكونه محكما مطلقا فانفتي
التعذيب لا يستحقه صدور التعذيب منه تعالى بغير ذنب لما انفرد في علم الكلام فلا يثبت ذلك الا

بعضه النبي والامام من النبي جميع ما عدا الواسطة لان النبي مخبر عن الله تعالى بالواسطة
احد من البشر والامام مخبر عن الله تعالى بالواسطة النبي فهو سيد البشر فيكون معصيا واما
ان الناس يفسمون بالاعتبار الى انعام حسنة الاول ما النبي فيهم وهم الذين يخلدون احكامهم
كلها عن النبي صلى الله عليه واله ويرون بحكمه يسألون الله في كل امورهم ولا يعصون الله ما
امرهم به ولا يمانعونهم ان ياتوا بما يحلو لبعض الفروع مع حفظ الاصول وهم يستغفرون ان يتوبون قوت
صحة الثالث ما يشكون البعض يهلون البعض ولا يستغفرون وانما هي الخلقون للامان الاول
لا يعبدهما الله والاخر يخلدون والثالث والآربع حصل عفوف الله تعالى لكونهم العار وجوه الله
لا يثنى ما ابتداء وشفاعة النبي واحدا لانه مصدرها الكوم لقوله تعالى من الله يستغفر عنه
الا يا ذرية وقوله لا تشفعون الا لمن اراد فتنى فكل الكوم فكله ولا عذرنا بطلنا ما يستغفرون
فغوبه ثم ادخلوا الجنة بعد ذلك يسبأهم لان كل موضع يجب له الجنة بما يانه لكن بعد التوب
المستحق للعذاب فلان يدخل الجنة اخيرا لاسلام عليه السلام النبي فحصل الغاية في الواجب كلها فلا
يقدان يكون معصوما حتى يتم الغاية به واعترض بان هذه الغيبة شخصية فلا ينبغي حكمها بالاعتبار
موضعها وبانه تعالى علق نفي العقاب ما بطريق القبول وبطريق العارضة على الحد من كونه عليه
السلام فيهم واستغفروهم فلا يدخل الامام فيهم وبان هذه الامة بذلك على بعض مطلق لا بد
نفي العقاب يكون النبي عليه السلام وباستغفارهم فلا حاجة الى الامام وبان قوله تعالى وما كان الله
بعبده ثم بعد قوله تعالى واذا قالوا لك ان كان هذا هو الحق من عندنا فامطر علينا حجارة من
السماء واتنا عقابا ليمر الله تعالى على نبيه بنفي عقابهم فما ذكر وجه هو عايد السلام في البلد
الذي هم فيه لان الله تعالى لما كان ينزل العقاب على الامم السالفة كان يامر من كان بينهم من الانبياء
بالخروج من ذلك البلد والحالة التي يحويها كانت مستمرة كما ما التحم عليه السلام ينزل عليهم فالعقوب
في قوله وانت فيهم غائبا الى الكفار الله تقدم قولهم امطر علينا وجواب عن الاول مسلم انها شخصية
ولم ينس على النبي الامام بل على النبي لما اتحدت الغاية في بعضه النبي عليه السلام مع الغاية للامام فمفهم
اجلها وعموم نفع ذلك لان ان بدل الامة غاية البعثة الانصب الامام وكانت الغاية الشخصية
من النبي والامام وجه المشتركة لانهم الا بالعصمة فكل من حصلت تلك الغاية منه وجه في العصمة

فانما هو الجنة
فانما هو الجنة

شاركه فيما ذكرنا من التكرم والتعظيم والأقامة مقامه ومنه يظهر الجواب عن الثاني فإن نفي
 التعذيب مع وجوده عليه السلام من أمثالها والكرامة بحيث ينقاد الحق لطاعته ولا كشتال
 أو امره ونواهيها كما فرنا أولاً شاركه الأمام على كل واحد من التقيين فيه لأن طاعته مطلوبة
 كطاعته بل طاعة النبي لا تحتاج إلى المبالغة في التعجب منها والتخلد من مخالفتها بفقد ما يحتاج
 طاعته بل طاعة الأمام يحتاج أكثر وأيضاً نقول ولما بقينا ساواة الأمام للنبي في أكثر الغاية
 المطلوبة منه وهو صلة هذا التعلق وإنما يقوم مقامه مع عدمه لم يحتج إلى ذكره بل ذكر النبي كما
 عند وعن الثالث بأنه يسلم نفي الحاجة إلى الأمام في حال وجود النبي عليه السلام أتابعوه فإنه عليه
 السلام يحتاج إلى الأمام لأنه هو الباقى مقامه واللطف عام لكل الأركان والاستخلص لأنه لتمام
 النقص والوجود والكرم لا يخص غنايته تعالى بامته دون أمته ولا باهل عصره وعصره والرابع
 عود الضمير إلى الكفا والغائبين لأنه عليه السلام خارج عنهم واخفا والمبالغة على خلاف الأصل كما
 نفرد في الأصول وإن سلمنا لم يقدح في مطلوبنا بل هو أدل عليه ومطلوبنا أولاً بالحكم من قولكم
 لأنه تعالى أذاع العذاب عن الكفار بسبب جود النبي صلى الله عليه وآله في بلاءهم فالؤمنون
 الذين هم الصحابة أولى بذلك لأن النبي عليه السلام منهم حقيقة وفي بلاءهم فشارك الأمام بهذا الحكم
 لما ذكرناه في الغاية المطلوبة ونقول بالجملة كما دل على عصمة النبي عليه السلام دل على عصمة الأنبياء
 من غير فرق الرابع الستون قوله تعالى إنا أنزلناه بالقرآن على النبي عليه السلام فليسمع
 ولا تنفي من أن ذلك بالضرورة فلا تنفي من غير المعصوم بأمام بالضرورة الخامسة الستون قوله
 تعالى هو الذي أنزل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون
 وجه الاستدلال أنه تعالى حكمه وسعت كل شئ فيستعمل عليه ما ينافي حكمته ويقطع القوس
 بناءً على الحكم دائماً إذا تقرر ذلك فقول أرسل رسوله بالهدى والحق وهو باعلامه وتبليغ
 الأوامر والنواهي والأمرشاد وما أحمل وما يحرم على المكلفين ويحجم عليهم دفع من جانبهم فلا بد
 أن يكلفهم الله تعالى باتباع النبي وقول الأوامر ونواهيها حكمته والرحمة فيقتضيان نصب نائب
 للنبي في فعله وبه يقوم مقامه فيما ذكرناه من الله تعالى والأمر يتم الغرض من بغية النبي لأن رحمة
 لا يتحقق باهل عصره وعصره فان لم يكن ذلك الثاني معصوماً منه صلوة وصدا الغاية وإذا جاز

مجاوزه

المكلف ذلك لم يحصل له الظان بيقينه بأنه مجتهد به إلى الهدى ودين الحق ولا يحصل له اليقين بقوله
 لأن كما أمكن التيقن لم يكن الاعتقاد جازما فلا يحصل العلم وهو نقض الغرض وهو على
 الله تعالى فتح السادس المستوفى قوله تعالى إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما
 أوتيناك الله ولا تترك الخ الشئ من ضيق وجه الاستدلال فنقول لا مقام للنبي في ذلك فلو
 يكن معصوما لم يحصل للمكلفين الاعتماد عليه لأن قوله لا يفيد إلا الظن والظن لا يغني عن الحق
 شيئا ولم يحصل الغرض بإجازان يحصل منه ضد الغرض مما ذكر الله تعالى وهو الحكم بين الناس كما
 أراه الله وهو محال على الحكيم فيجب كونه معصوما وهو المطلوب الشائع والمستوفى قوله تعالى إنا
 هذا القرآن أنزلناه بالحق في آياته لا سند له أنه تعالى أراد من المكلفين الطريفة التي هي قوم
 وحى الصواب الذي لا يحتمل غيره ولا يعلم ذلك إلا بتوقف النبي ومن يقوم مقامه وغير المعصوم لا
 يحصل منه ذلك فيجب أن يكون القائم مقام النبي عليه السلام معصوما وهو المطلوب الثامن والمستوفى
 قوله تعالى فبشر عبادي الذين يسمعون القول فيستقيمون أحسن أولئك الذين هدانا الله وهم
 أولئك هم أولوا الألباب وجه الاستدلال كثير من آيات القرآن والأخبار مجتمعة وقد خلف
 الأراء في الحسن منها اخلافا عظيما وليس قبلنا حله من الجبهتين أو من العكس ولجميع بين الكل محال
 والترك يسلم العتاب فلا بد من شخص يفيد قوله اليقين في كل زمان بحيث يأخذون أهل ذلك
 الزمان من قوله ولا يفيد اليقين إلا قول المعصوم فيجب ثبوت المعصومات السبع والمستوفى قوله تعالى
 ما للظالمين من نصير والمراد ما يستحقون الامضاء ما يأمر الله بنصرهم فنقول كل غير معصوم
 بالفعل ظالم وكل ظالم لا ناصر له بالتفسير المذكور فكل غير معصوم لا ناصر له بالتفسير المذكور
 كل امام له ناصر بالتفسير المذكور فكل غير معصوم ليس بالامام بالضرورة السبعون قال الله تعالى
 قال الذين هاجروا واخرجوا من ديارهم وجه الاستدلال ان الخبر المذكور على كل هذه الجملة وعلى
 واحدة منها باجماع المسلمين والجهاد في زمان النبي في كل وقت وزمان فيه كفار وبغاة وخوارج
 اوجها على غير ذلك باجماع المسلمين والامام قائم مقام النبي عليهما السلام في ذلك فيقطع وقت
 التكليف بالجهاد وفيه القتال والقتل من الطرفين فيتحقق مع تحقق الجزاء المذكور ويتبرهن
 الانسان لنفسه للقتل وقتله غيره لا يجوز ان يكون مجرب نظره وامره والا لوقع الخلل في

فتثبت ذلك بغير ثبوت الأمان وإن لم يكن معصوما لم يحصل الغرض من التكليف بذلك لأن
 غير المعصوم يحمل الصواب إجماعا فجميع أحدها ترجيح من غير ترجيح ولا يكفى الظاهر هنا ولا يجوز
 أن يضر بفسده غيره للثقل الأمر بغيره قوله اليقين وهو المعصوم فلا بد في العمل بهذه الآية من
 المعصوم وبغيرها لا يجوز فتثبت المعصوم الحادي والتسعون قوله تعالى يا أيها الناس اتقوا
 ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها الآية وجعل له سدا لا أنفقوا
 من بعد إهمال وأمره وتواهبه على سبيل الاحتياط المحصل لليقين وذلك لا يحصل إلا من
 معصوم قوله بغيره اليقين وهو يعلم بالأحكام يقينا في كل زمان يجب ثبوت المعصوم في كل زمان
 والنبى محمد صلى الله عليه وآله هاتم النبيين ولا ينفى بعده فتغير الأمان المعصوم وهو المطلوب
 الثاني والتسعون قوله تعالى ومن نعص الله ورسله ويتعد حدوده يدخله نارا لخالدها
 وله عذاب مهين وجعل له سدا لا أنفقوا بغيره غير المعصوم يمكن أن يؤدي إلى هذه الأشياء
 ويتغير الأمان لا يؤدي إلى شيء من هذه الأشياء بالضرورة والأمر أحد أمور ثلاثة إما أن يفتقر
 الغرض من نصب الأمان وإتمام الأمان أو فيجب التكليف بغيره والكل محال أما الملاحظة فلا بد
 الله تعالى أن لا يكلف المكلفين بأشياء من أوامره ولا يواهبه فيلزم الأول وهو ظاهر
 أو يلزمهم بأشياء في الكل وهو غير معصوم يمكن أن يامر بالبيع وسفل دنانير لا يستحق
 كما أشهد وعلم من حكم غير المعصومين إذا غاب عنهم الأمان وتكليف الله تعالى المكلف بالبيع فلا
 هذا ويمكن أن يكون أمره بمعصية الله تعالى وترك واجب وسفل دم حرمه الله تعالى ويجب
 الآخر أن يفتقر المظنون ثبوت التقوى فيكون قد أمر الله تعالى بالتقوى في ما بيننا والتقوى
 وهذا فيجب لأنه تكليف بالاحتياط لأنه جمع بين الصلح فيلزم الأمر الثاني وإن كان تكليفه بغيره
 ما يعلم صوابه لا ما يعلمه صوابا يحصل التقوى فيلزم إتمام الأمان لأنه إذا مال للمكلف بغيره
 يقول له لا استعجل حتى تعرف صواب غلك وأمرك وإلى علمه ولا طريق إلى علمه في كثير من
 الأحكام الأمر قولك لو فوجع الأجل في القرآن والسنة فيلزم الدور فيقطع الأمان ويحرم
 هو حال الثالث والتسعون قوله تعالى يؤيد الله النبيين لكم تسعين الذين من قبلكم
 ويتوب علىكم والله عليم حكيم وجعل له سدا لا أنفقوا بغيره الله تعالى هنا مقصد من أحدهما

انه تعالى علم بكل معلوم والثانية انه تعالى حكيم اذا تر ذلك فنقول هنا مقدما ان لا يجعل
ما ليس بسبب سببا غلط لا يصدر من الحكم الثانية ما يفيد ان لا يمكن ان يجعل سببا للعلم
الا ان كان قد جعل ما ليس بسبب سببا الثالث اذا اراد الله تعالى شيئا وكان ذلك الشيء موقفا
على سبب من تعالى فان لم يوجد ما كان ناقضا لغرضه وهو على الحكم محال قطعا اذا نظر في ذلك
فاعلم ان الشيء انما يكون بالعلم وهو فيما يخرج به كسبي في الشرعيات كشوقنا في جعل ان القرآن
وظوايره وجمالنا السنة وظوايرها لا يحصل العلم منها فان لم يجعل الله تعالى العلم الكسبي فيها
فان جعلها سببا للعلم لزم احد الامرين اما عدم علمه تعالى بانه لا يصلح للسببية وهو باطل بالمقدمة
الاولى التي فيها الله تعالى من انه حكيم وحكيم يجعل ذلك منه وان لم يجعل سببا موحيا فذلك استحالة
المقدمة الثالثة فلا بد من سبب اخر ثم يقول امر بطاعة الرسول والامر ولم يجعل غيره ومن
الرسول يحصل الاصل من زمانه فيكون في غيره زمانه يحصل من اول الامر لم يجعل سببا غير انفس
يقول غير المعصوم وفعله لا يحصل منهما العلم فلو كان البتة والامام غير معصومين واحدا فما غير
معصومين لم احد الامرين اما جعل ما ليس بسبب سببا وعدم جعل سبب كلاما فامر استحالة فيجب ان
يكون الامام معصوما وهو المطلوب الرابع والسبعون ان الامام بغير المحلود والاحكام القائمة
كالا مر بالعرف والتميز عن المنكر منوط بقوله وامره ولا يجوز مخالفة فيها وكل من كان كذلك
يجب ان يكون معصوما اما الصغرى فاجابته واستحالة جعلها موقوفة بغيره فبطل العلم اما
الثانية فلانها امور كلية تتعلق بها الدماء وازافتها وانتظام الدعوى والكل منبى على الاحتياط
النام لا يجوز ان يجعل غير المعصوم فانه قد شوه خط غير المعصوم فيها واجراما منه على غير
الشرع ثم المكلف لا يبدل نفسه للجهاد والفضل ان لم يتيقن الثواب فعليه حصول الخوف فلا يجوز له
الامام فيبطل ذلك كله ولا نظام النوع على الوجه لا يبق وعلى سبب الشرع لا يحصل من غير
المعصوم بالاحصاء من غير المعصوم محال فيجب ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب الخامس
السبعون لو لم يجب ان يكون الامام معصوما لم يجب الامام والناظر باطل بالمقدمة فلهذا بان الملازمة
انه انما يجب الامام لان المأموم غير معصوم فيحوز عليه الخطا فلو كان الامام غير معصوم كان عليه
الخطا فانه لم يكن الامام معصوما جانحوا التكليف مع عدم عصمة الكلف من الامام كما في الامام

نفس فلا يجب لغوه ولا لزوم الترجيع من غير ترجع الشاكرين والتسبحون لو لم يجب أن يكون الأمام
معصوماً لأن منع نصب الأمام والثالث باطل فالقدم مثله بيان الملازمة أنه إذا كان جواز خطأ
الكلف على من شئ به يجب نصب الأمام فقدم عصمة الأمام بقضي منافع محكمات منافع إيجاب طاعة
خطيئة وإن أقر الدماء منه لأنه زبانه في الأقدام ولو لم يجب أن يكون الأمام معصوماً لوجب عدم نصبه
ممنوع الأجر بامتنال أو امره مطلقاً فيجتمع الضدان ويخرج الأمام عن فائدة التابع والتسبحون قوله
لعلنا أن أرسلناك يا حي القيتر وتذكر أو لا نقتل عن أصحاب الحجيم أقول وجبه لا استدلالاً أن جميع ما
جاء به النبي صلى الله عليه وآله هو خور ولا يوصل إلى الحق إلا العلم بقوله تعالى أن الظن لا يغني عن الحق
شيئاً وقول المعصوم لا يفسد العلم بل الظن ودلالة الظاهر لا يفسد إلا الظن فلو لم يكن الأمام معصوماً
لم يكن لنا طريق إلى الوصول إلى ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وهو مبني في فائدة البعثة الثامن والستون
الأمام فأم مقام النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله وخليفته والغاية المراد من النبي بعده تمحصل من الأمام
فلا بد أن يكون فلا نصب الله الأمام بالحق ويكون بشراً ونذيراً عن النبي كما أن النبي مبشرون ومنذر
عن الله تعالى فكما أن النبي جميع ما بقوله وبأمره وينهى عنه حق فكذلك الأمام وغير المعصوم ليس
كذلك فيستحيل أن يكون الأمام غير معصوماً بالضرورة التاسعة والتسبعون قال الله تعالى ولكن اتقوا
أهواءكم فعبداً لذي جانتكم من العلم ما لك من الله من شيء ولا يصير وجبه لا استدلالاً بقوله
هذه في تقليد شوطه سيدي في بعض ما لها تقليد ما كلنا انتجت أهوائهم من بعد ما جانتكم من
العلم لم يكن لك من الله من شيء ولا يصير لكن إننا لم نحال لأن لك من الله ولنا وبصير ولا لا نست
فائدة البعثة وهذا بعينه وأورد في حق الأمام لأن علمه تعالى الوحي والنصير يتابع أهوائهم بعد ما جاء
من العلم والأمام عنده علم النبي والأمر يصلح لأن يقوم مقامه ولا أن يأمر الله تعالى بطاعة كرامة
الله ورسوله وكما وجدنا العلة وجدنا العلول فنصدق مقدمات كل أمثلة من الله وفيه وبصير
بالضرورة ولا لا نست فائدة نصبه جعله اماماً والشئ من غير المعصولة وفيه وبصير من الله
بالإمكان ينتج لا شئ من الأمام بغير معصوم مؤسسل من قولنا كل امام معصوم لأن السالبة العلة
لنسلم الوجبة المحصلة عند وجود الموضوع المتأخر بقوله تعالى واتقوا يوماً لا يجزي نفس
عن نفس شيئاً ولا يقبل فيها عدل ولا نفعها شفاعته ولا ثم بصير وإن أقول وجبه لا استدلالاً

نصبتهم

ان هذا الامر لكل العالمين ومطلوب من كل المكلفين وان كان في معرض الخطأ البني اسرائيل لكن
 اتفق الكل على صوم خطاب لكل الامم وانهم مكلفون بذلك اذا تقرر ذلك فنقول غاية تكليف
 الامم ودعوة النبي ونصبا الامام عليهما السلام لهذه المرتبة ولا يثبت هذه المرتبة الا بالاثبات بجميع
 ما امر الله تعالى به والاخران عن جميع ما نهى عنه والنبي والامام عليهما السلام يدعوا الناس الى
 هذه المرتبة ويحسبنا لهم ان قبول ما نهى الله عنهم وعليهم عليها ان نكثنا منه فلا بد وان يكون النبي والامام
 عليهما السلام كذلك والاثبات في الغرض في نصبة ونفق الغرض على الله تعالى مح في عبته
 النبي والامام عليهما السلام وسبيل عليهما خلاف هذه المرتبة فتشترى الوجوه في شتى الاشياء
 والاولا الشايع لهم في ذلك والعاصم لهم ويكون له الحجة في انهم غير معصومين وهو غير الغرض
 وخلاف نفى الحجة عن المكلفين فلا بد من عصمتهم وهو المطلوب احاديثه والتماتون كل غير بالفعل
 بصلته من ذنب بالضرورة وكل امر صلا من ذنب ظالم بالفعل والاثبات والذلة عليه ينتج كل غير
 معصوم بالفعل ظالم بالفعل ليس بالامام دائما لقوله تعالى اني جاعلك للناس اميرا قال ومن
 ذريتي قال لا ينال عهدني الظالمين وقال يجب حجة لانه نكوه فلا يعم الاوقات فيقتضيه
 سائبة كونه وفراد الله تعالى اثبات التقبض لان ابراهيم طلب جعل امام في ذريته وهو حجة
 ولان النكوه اذا دخل عليها التضيض صارت للعموم وقد بين في علم الاصول والعموم في الاوقات
 هو الدوام والمراد بالعهدة الامامة والامم يحسن ذكره في الجواب ولا يشترط في الدائمة الوجهة
 دوام صلا موضوعها على ان الموضوع فظهر من ذلك ان كل من صلا من ذنب فهو ليس بالامام
 دائما ونعكس بعكس التقبض الى قولنا كل امام لا يصل من ذنب دائما ولا ينفى بالمعصاة
 ذلك وهذا هو المطلوب ايضا فان النتيجة وهي قولنا كل غير معصوم بالفعل ليس بالامام دائما
 صادقة للمؤمنين المقتدين بحسب ضرورة صحة حقه وما لم عن الحق فهو حجة في هذه النتيجة
 خوف قول احد الامر من لازم ما نفى الامام دائما او كون كل امام معصوما لانه لو ثبت امام
 هو غير معصون لكان عهد الله تعالى ظالما وهو مناف لان لانه لعومها الاوقات لان قال نكوه
 وكل ظالم لان قوله تعالى الظالمين جميع معرف باللام فهو يعرف لما تقرر في الاصول وثبتت عن
 الامة محال لان الكذب عليه تعالى محال بالضرورة فثبت لزوم الامر من لكن الاول من غير ضرورة

لشوق الأمام بأجماع الأمة ولو قوعه بالضرورة فنعين الثاني وكيف لا يتحمل اجتماع حرفي
مادة الخلو على الكذب لا يقال هذا الدليل مبني على أن المراد بقوله تعالى لا ينال عهد الظلم
السلب العام لا سلب العموم وحده والمخاطب محتمل لهما فترجح كما ذكرتم ترجيح بل ترجيح لا تنا
نقول مطاوعا برهيم عليه السلام في قوله ومن زعمني الموجبة بخبرته بالضرورة فانه لم يطلب أن كل ذلك
يكونون أئمة وقوله صريح في ذلك لا يحتاج إلى البيان فمما هنا غرض كل من ثبت له هذا الوصف كما
برهيم طلب الأمانة لبعضه وبته واطلاق وكان شرط الأئمة انتفاء هذا الوصف لا بقاءها
فقيل الله لا يثبت له هذا الوصف أنه لا يصلح ويقضل الموجبة بخبرته الثالثة الكيفية اعني ضرورة
لا سلب العمومات والثمانون قال الله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين
الآية وجه الاستدلال أنه من اتباع الشيطان به منه عنه ثم على النهي بانه يأمر بالسوء والفحشاء وإن
يقولوا على الله ما لا تعلمون يجب على المكلفين الآخر أن يأمروا بذلك مطلقا لوجوه العلة وعده
طاعته واتباعه غير المعصومين كما أن يأمروا بذلك والمكفر منشاوى الطرفين وإن فرضنا حصول
ترجح فلا يحصل علم به بل إن فرض خلافه فيمكن عند المكلفين أن يطابقا ويمكن أن لا يطابقا فيحصل
للمكلف من اتباع خوف ودفع الخوف واجب لما ذكره في الكلام فلا يجوز اتباعه فتبقى فائدة
الأمام ولأن اتباعه ح ظني فهو قول على الله بما لا يعلمون لأن الظن فيسلمون حمالا للقبض
والعلم الجرم لا يحمته وشأنه اللوازم يدل على شانه المرفوعات وقيل نهى الله عنه فيكون اتباعه
مسئلا لله نهى عنه وكل ما استلزم النهي فهو منتهى عنه فيكون اتباعه منتهى عنه فلو لم ير
تكاليفه لا يطابق وإذا نهى عن اتباع الأمام فاق فائدة من يمتنع بعبه بالمعنى الذي أراد
من الأمام وهو أن يكون واجب الاتباع ومحرر عصبانية ويكون طاعته مشابة لطاعة النبي عليه
السلام في وجوب الاتباع وهذا كله محال الثالث والثمانون كيف يجوز أن يخلق الله تعالى في
المكلف شهورات داعية ومضارة بأمره بالسوء والفحشاء والقول على الله ما لا يعلم ثم يجب
عليه الآخر من ذلك ولا ينصب إماما بها عن ذلك فيكون بهذا الأمام فكلف الله طاعته
ويعلم المكلف أن هذا الأمام لا يخطئ بحيث يكون أمره بمثل هذا اتباعه رضى الله وزافه بالمكلفين
وقد نطق القرآن بانه ذو خوف ورحم في عدة مواضع صلا الله العظيم وأما يحصل العلم من المعصوم

الضرورة

فحين

فغير نصب الأمام المعصوم وهو مطلوبنا الرابع والثمانون عدم عصية الأمام مسلم للمحال
 وكلوا هو مسلم للمحال وهو محال لعدم عصية الأمام مع أما الملائكة فلا إذا امر الأمام فأشأ
 الكلف امره ونهيه قول على الله بما لا يعلم لأنه إذا كان الأمام غير معصوم بعد قوله العلم لأنه
 لو كلف العلم بقول غير المعصوم وهو أن إذا فاد الظن فكلف بالتحال والتكليف بالتحال مح
 والقول على الله بما لا يعلم منه أي عنه فيلزم من اتباعه عصيا الله ومن علم امتثاله عصيا الله
 والآلة ثلث فائدة الأمانة وكيف ينصب أمانا ويكون اتباعه حراما وهذا محال تعالى الله عن ذلك
 وجوب اتباعه فيما يعلم المكلف صحة مسلم الحام الأمام وهو مناف للمعاني من الكمال محال
 وجوب اتباعه ونهيه مسلم لجمع بين الصلح وهو محال بالضرورة فيجب عصية الأمام فلهذا
 ثبت استلزام عدم عصية الأمام المحال فيلزم أحدا من أن لا ينصب أمانا ولا مسلم المحال
 الأول باطل لما ثبت من وجوب نصب الأمام لأنه خلاف الواقع واستحالة الثاني ظاهر الخامس
 الثمانون لو كان الأمام غير معصوم لاجتماع التفضي والملائكة باطل فالمراد من مثله بيان
 الملائكة أن الأمام دائما يجب اتباعه في أماره ونواهيه وأفعاله وأقواله ونزوه وفيما يعلم
 عدم وجوبه واعتقادنا علمه فيه ذلك وغير المعصوم بالفعل لا يجب اتباعه بعض ذلك بالفعل
 الجملة والذات الموجبة للكتابة مع السالبة لخرقة المطلقة العامة تدش اقتضان أما الصغر فلا
 تعالى قرن طاعته بطاعته وسأله وسأله وبه في قوله يا أيها الذين آمنوا اطيعوا
 الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم والعطف يقتضي المساواة في الحكم المطلق والرسول
 يجب طاعته في ذلك كله فكذلك الأمام ثم يتحقق المساواة ولأنه لو لا المساواة لكان هذا
 الأمر مجالا لم يربط به والمحطاب بالجل من غير بيان ولا في مستقبله مسلم العباد والتكليف
 ما لا يطاق وما على الله محال وأما الكبرى فلأن غير المعصوم بالفعل مسلم كونه متبعا
 لمطوأن الشيطان في الجملة فيجب ترك اتباعه في ذلك والأمر باتباع خطوات الشيطان لأن
 التابع للتابع فيما يتبع فيه المتبوع تابع لذلك المتبوع في ذلك الشيء والتمهي عن اتباع خطوات
 الشيطان من اتبعه فيها فيفسد الموجبة للكتابة لذات مع السالبة لخرقة الفعلية مع الوعد
 الثمان فيجمع التقيضان وهو المطلوب أما استحالة ضرورة فيجمع التقيضان السادس

التماثون قوله تعالى كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّاهُمْ يَتَّقُونَ وَجاء الاستدلال بان يقول
 احدا لا يرى لادامه عصمة الامام او ثبوت حجة المكلفين على الله تعالى الله عن ذلك
 علوا كبيرا فانما غرضه خلو عبادته وادامته موجبه لكن الشا في صنف فثبت الاول بيان الملازمة ان الله
 تعالى امر بالتقوى في عدة مواضع في كتابه العزيز الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه بل جلة
 فيه هذه الاية دلالة صريحة على طلب التقوى منهم ثم جعل فعل التقوى متاخرا عن بيان الايات و
 منوط به ومع وجود المتأخر والمجلد والظاهر فلا بد من معصو لا ينفاء البيان في النص كل زمان
 يبين لتناسخ القرآن والسنة فلا يحصل البيان بقينا بذلك وغير المعصومين طريقا لا الهام للناس
 كافة واخلاق العلوم الصفة وفيهم لم يوجد وجعل ذلك في ولعدا وطائفة لا يحصل اليقين بقولهم
 الامع عصمتهم وهذا ليس بمخصص بوقت دون واخر دون ارض وعصرون عصم بل هو
 عام لكل عصر وجد منه المكلفون والظن منتهى عن اتباعه في القرآن المجيد فلو لا وجود المعصوم
 لا الايات الذي يحصل بقوله اليقين لم يحصل ما شرط به التقوى وجعله هو ضارة عن ازالة العلة
 وكان للمكلف يوم القيمة ان يقول مرتضى بالتقوى جعلت التقوى منوطا بالبيان ويخفف عن
 ابلع الظن ولم يجعل طريقا الى البيان فثبت حجة ما بيان بطلان التل في ذاته تعالى قال لا يلا
 تكون للناس على الله حجة بعد الرسل الشايع والتماثون قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
 الله عز وجل عن شئ من احد ما ان علم المكلف بالتحريم والوجوب لا يكفي عن صرفه عن الحرام وفعله
 بالواجبات وانهما التماث الذي لا بد من الحكم الذي ليسوا بمعصومين هو شئان احدهما انهم
 لا يندفع بهم المكلفون فلا يدخلهم في اللطف ولا في اللطف بقولهم كما تقدم وتاين ما انهم
 يباعدون على اظلم وفعل الحرامات فيحصل منهم ضد اللطف من الامام فيكون ترك المكلف على
 العلة الطبيعية خيرا من قسب ما من غير معصوم وهذا الغير كاف في وجوب عصمة الامام التام
 والتماثون قال تعالى ان الله لا يحب المعتدين قول الحاكم غير المعصوم معك بالفعل وكل معتد
 بالفعل لا يحبه الله تعالى فيجب احكام غير المعصوم لا يحبه الله وكل من لا يحبه الله فهو غير متبع
 للنبي صلى الله عليه وآله لقوله تعالى فاتبعوه فيجبكم الله جعل اتباعه وجبا لوجه الله ولا
 لم يتم التحريض على اتباعه ولم ينفذ الغرض من تعينه وينعكس بعكس النقيض بل هو من كل لا يحبه

الله فهو غير متبع للنبي لأن نفي اللزوم يسلم نفى اللزوم ومما ينجحان أحكام غير معصوم غير
متبع للنبي عليه السلام في الجملة بل يخالفه بالفعل وكل من اتبع غير متبع للنبي في الجملة بل هو
خالف له بالفعل في الجملة فهو غير متبع للنبي في الجملة بل يخالف للنبي في الجملة وكلها لا يعلم الكلف
فإنما عهده بمحملة ذلك فنجب لأخبر عنه والامام لا يجوز أن يكون كذلك والآن شئت فابته
ولزم إجماعه وكل ذلك نقض الغرض وهو على الله تعالى فيستحيل أن يكون الامام غير معصوم
الناصح والتمائمون قوله تعالى وقائلوهم حتى لا تكون فينة فيكون الذين كلف الله لا يثبت
على شئ من الأول أنه يجب الفئال لا ارتفاع الفئنة والاجماع واقع على عموم هذا الخطاب في زمن
النبي ثم والامام بعده على المكلفين كإفادته ولا يمكن إلا بوجوده في نفس مقام النبي بعده والغرض
من الفئال المأمور به في الفئنة وكون الامام الذي هو امر بالفئال ويجب على المكلفين طاعة غير
معصومة بوجوب الفئنة فحال أن يكون الامام غير معصوم والآن يجب اتباعه لئلا يكون
الذين كلف الله لا يبقى كافرا ولا مشركا ولا يخالف الحق وذلك لم يقع في زمان النبي صلى الله عليه
وآله والتجربة ولا بد من وقوعه ولا لم يحسن جعله غايته للتكليف لأنه إذا كان ممنوعا لم يحصل
كان دأما السلب لا يحصل جعله غايته للأفعال المكلف بها ولا بد أن يكون الأمر بهذا الفئال
الذي ينسب فيه والقائم مقام النبي صلى الله عليه وآله هو المعصوم والآن الفئنة لأن غيره يقع
من قبالة الفئنة فيستحيل من الحكم أن يجعل غايته في الفئنة لأنه من باب جعل غير السبب مكانه
وهو من أغلاط وذلك هو الامام المهدي صلوات الله عليه لا تنفاه هذه النفس في غيره
اجماعا وهذه الآية تدل على عصمة الامام وعلى وجوده وظهوره وصحة الزمان عليه السلام
الفتنوع لا شئ من الامام يباح لأعداء عليه بالضرورة والآن شئت فابته فضته وفتح
الخرج والمخرج وأخل نظام النوع وكل غير معصوم يباح العدوان عليه في الجملة لأنه ظاهر في الجملة
وكل ظاهر يباح العدوان عليه لقوله تعالى فلا تعدوا أن الأعداء الظالمين وهو عام بالاجماع
دأما لا شئ من الامام بغير معصوم بالفعل وهو المطلوب الحاد والفتنوع لأن الامام متبع امر
الله تعالى في طاعته كطاعة النبي عليه السلام في قوله أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر
منكم فنكون امره وفعله ونهيه وتقريره حجة فلا بد أن يكون حجة ذلك معلوما منه للمكلف لا

لثبت الحجج للمكلف ولم يكن نصبه اذاعة لقوله تعالى ومن الناس من يعجبك قوله لا يغير
الامام يمكن ان يكون كذلك وظاهر حاله ومقاله لا يدل على بطلان نصه لانه المكفوف
ومتابعه مثل هذا ضرر ومضون فيجب الاحراز عنه لان رفع الخوف واجب عقلا وهو بناء على
اتباعه ومطاعا من غير قانون مفيد لغيره ففي ذلك عندنا في الضرر والمضون من اتباعه وليس
ذلك الا العصمة وهو ظاهر فيجب ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب الثاني والثالث قوله تعالى
واذا نزلت سورة فاعلم ان في السورة فسادا وبطلان فسادا والله لا يهدي القوم الضالين
لهما اي والله اخذته الغيرة بالامر فحسبه حجة وليست اليها اذ قول يستعمل من الحكم ان يكون
طاعة شخص بطاعته وطاعة رسوله ويمكنه تمكينا تاما وبوجوب على كل من سواه زمانه
اتباعه ويمكن فيه هذه الاحوال لانه تعالى ذكرها في معرض احراز عنه واتباعه وتقوية بده
بوجوب الماتلة لذلك وغير المعصوم يمكن فيه هذه الاحوال فيستعمل ان يكلف الله تعالى باتباعه
ويقرن طاعته بطاعته ويستعمل ان يكون اماما فيجب عصمة الامام وهو المطلوب الثالث
الشفعون قال الله تعالى والله كفوف بالعباد واجبه لاسئد لان يقال رافته نعم تجعل ان
يجعل الرب يس المطاع طاعة النبي من يمكن فيه هذه الاحوال المتقدمة التي ذكرها الله تعالى
وغير المعصوم يمكن فيه ذلك وليس للمكلف جرت الى معرفة انتفائه باليقين فراشه تعالى بعباده
بوجوب ان يكون الامام غير معصوم وهذا هو المطلوب الرابع والشفعون قوله تعالى فان زلتم
من بعد ما جئتكم بالبينات فاعلموا ان الله غير نرجحكم ذكر تعالى في هذه الآية وجبه
ازاحة علمه للمكلفين وحجهم وانهم لا عذر لهم بعد مجيئ البينات فدل على انهم عذر
توجه لا لزوم عليهم مع فتح مجيئ البينات اليهم وامامته غير المعصوم بنفي البينات لاجمال اكثر
من الا بان وكثير من الا بان والتسند دلالة بالظاهر لا بالنقض مع ذلك يكون المبعين الذي هو
الامام فانه الظاهر مقام النبي عليه السلام في البان وغيره بمحمل خطأ وبوجه الحمل المركب ذلك
ففي مجيئ البينات فيكون اثباتا لعله المكلف وحججه لا اذاعة علمته وهذا الحال نشاء من علم
البينات في طوائف الا بان وبجملها وكذا في السنة ومن عدم عصمة الامام والاو لا ثابت فلو لم يفي
الثاني والا لكان الله تعالى ناقضا لغرضه وهو محال من الحكم واذا نفى عصمة الامام مسلم لعصمة

لوجود الموضوع هنا وهو المطلوب الجامع والتشعُّون قال الله تعالى وَعَسَى أَنْ تَكُونُوا شِيعَةً
 وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُجِئُوا شِيعًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَجِبَ لَا سُدَّ لَا أَنْ مَعْرِفَتِهِمْ لَدُنْكَ لُطْفٌ
 لَهُ لوجود الداعي الشَّرُّ وهو المحبَّة وانقضاء الضاد وهو علم كونه شرًّا ووجود الضاد
 الحُبُّ وهو الكرم وانقضاء الداعي وهو العلم لا نه حكيم بأن الله يعلم وأنهم لا يعلمون فلا بد من
 شَيْءٍ لِحَدِّثِهِمْ بِمَا يَعْلَمُونَ ذَلِكَ وَمَنْ تَعْلَمُهُمْ مَا يَضَعُهُمْ وَتَحْتَهِمْ عَلَى مَا يَنْفَعُهُمْ لِأَنَّ ذَلِكَ لُطْفٌ وَاللُّطْفُ
 عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُومًا كَانَ سَائِرَ الْهَلْمِ فِي الْحَاجَةِ وَهُوَ مَحَالٌ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَقَامَةُ
 غَيْرِ السَّبَبِ بَلْ فَلْيَكُنْ سَبَبُ ضِدِّهِ مَقَامُهُ وَهُوَ مَحَالٌ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا وَهَذَا حَكِيمٌ عَالِمٌ
 فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَحَالٌ أَنْ يَخْلُو زَمَانٌ مِنَ اللَّطْفِ وَالْأَلَمِ التَّجَمُّعُ بِالْمَرْجِ وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي الْبَيْتِ
 لَكُونِهِ خَائِمًا لِأَبْنَاءِ وَلَمْ يَتَّعَيَّنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْأَمَامُ لِأَنَّهُ الْغَائِبُ مَقَامُهُ فَلَا أَمَامَ مَعْصُومًا
 يَخْلُصُ مِنْهُ زَمَانٌ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ السَّادِسُ وَالتَّشْعُّونُ قَالَ تَعَالَى وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ
 هُمُ الظَّالِمُونَ وَجِبَ لَا سُدَّ لَا أَنْ كُلُّ فَاعِلٍ لِلذَّنْبِ هُوَ مُتَعَدٍّ لِحُدُودِ اللَّهِ وَكُلُّ مُتَعَدٍّ
 لِحُدُودِ اللَّهِ فَهُوَ ظَالِمٌ يَنْتِجُ كُلُّ فَاعِلٍ ذَنْبٌ ظَالِمٌ أَمَّا الصَّغِيرُ فَضَرُورَتُهُ وَأَمَّا الْكَبِيرُ
 فَلَا لَبَّ لَهُ ثُمَّ يَقُولُ كُلُّ فَاعِلٍ ذَنْبٌ ظَالِمٌ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الظَّالِمِ يَجُوزُ الرُّكُونُ إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا
 تَرْكَبُوا إِلَى اللَّهِ يَنْتِجُ ظُلْمًا وَمَا تَقْتَضِيهِ الْأَشْيَاءُ مِنْ فَاعِلٍ لِلذَّنْبِ يَجُوزُ الرُّكُونُ إِلَيْهِ وَهَذِهِ
 مَقْلَعَةُ ضَرُورَتِهِ لِأَنَّ قَابِدَةَ الْأَمَامِ ذَلِكَ فَانْتَعَالَى وَاجِبٌ طَاعَتُهُ كطَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ
 الرَّسُولِ وَبِمَا عَامَّتَانِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ طَاعَةُ الْأَمَامِ غَامَةً وَجُوبًا وَلَا مَعْنَى لِلرُّكُونِ إِلَّا ذَلِكَ
 بَلْ هُوَ الرُّكُونُ الْكُلِّيُّ وَالْمَنْفَعِيُّ لِحُجْرَةِ عَلَى سَبِيلِ الْحُجْرَةِ وَبَيْنَهُمَا مَنَافَاةٌ كَلِمَةٌ ذَاتِيَّةٌ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ
 لِأَيُّهَا الْمَوْضُوعُ فِي الْآيَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تَعَدِّي كُلِّ حُدُودِ اللَّهِ لِأَنَّ لَفْظَهُ حُدُودٌ جَمْعٌ
 وَهُوَ مضافٌ وَلِجَمْعِ المضافِ لِلْمَوْضُوعِ فِي كِبَرِ الْمَقَاسِ لِأَنَّ الْمُنْعَدَّ لِحُدُودِ اللَّهِ
 اللَّهُ وَفَرَّقَ بَيْنَ مُتَعَدِّ الْأَكْلِ وَمُنْعَكِدِ الْوَاحِدِ وَالْآيَةِ عَلَيْهِ فَيُتَوَجَّهُ مَنَعُ الْكِبَرِ فِي مَنَعِهِ
 دَلِيلُكُمْ عَلَيْهَا لَا تَنْفَعُ الْمَرَادُ فِي الْآيَةِ بِالْحُدُودِ لِحُجْرَةِ تَعَدِّي حُدُودًا وَاحِدًا شَأْنًا لِحُكْمِ
 وَهَذَا بِالْأَجَاغِ وَلِأَنَّ الْعِلَّةَ هُوَ الْوَصْفُ وَهُوَ تَعَدِّي حَكِيمٌ اللَّهُ تَعَالَى وَالْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ
 فِي الْوَاحِدِ وَجُودُ الْعِلَّةِ يُسَلِّمُ جُودَ الْعُلُولِ السَّابِعُ وَالتَّشْعُّونُ وَلِأَنَّ اللَّهَ ذَكَرَهُ عَقِيبَ

وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ

وَكَانَ الْحُجْرَةُ الْكِبَرُ

قوله فلا جناح عليهما فيما افلح بينهما فذلك حله والله حكم المفسر وهو جنس خاص فاعل الذي جنس خاص ايضا وصنفها فدل على ان الحلو وجنس ليس
الحكم مختصا بالكل من حيث هو كل ولا نه تعالى اذ ان بين حكم الاندناء فلو لم يكن المراد من الحلو
الجنس بل المراد الكل من حيث هو كل كان من قبل جعلنا اليسر دليلا وكان ذكر القياس غير
متحدا للوسط وهو ممتنع على الحكم الثامن والمتقون قوله تعالى وقصّ يعمل سورة مجزئة الى قوله لا
تظلمون عاقبة منصف الامام كونه لطفا للسكّفين في يحصل ما بين اليقين احدهما ان يجب
جميع المعاصي وثبتهما ان يفعل جميع الطاعات ولا يتم ذلك الا بالمعصية ولا يملك الامام معصوا
لساوي غيره فلا ينفع حاجة المكلف به لان وجه الحاجة عدم العصية فاذا تحققت في الامام لم
يصح له دفع الحاجة ولا نه لو كفي غير المعصوم بالتحجج امام مساواة المكلف الامام ولا سئل المخرج
بلا مخرج التاسع والمتقون هذه الآية المذكورة في الوجه المقدم بلا فصلت على ان من فعل سؤ
مجزئة ومن فعل طاعة ثب عليها فلا يخرج اما ان يتوقف على اعلام المكلف الفعل وصفته ولا والثا
حال الا لو لم تكلف الطاعة والا واما ان يكون العلم بينهما او كسبها والا ولم تنصف بالضرورة
فتعيق الثاني فاما ان يكون عقلا او قلبا والا ولم تنصف عند اهل السنة والجماعة وعندنا
بوجود بعض الاحكام وهو ما علم بالضرورة وهو نادر جدا وليس من الغفلة والثاني اما ان
يكفي فيه الظن والا والا ولم يثبت في موضع المتبع للظن في مواضع وقوله تعالى ان الظن لا
يغني عن التحقيق ولا نه لو اكتفى بالظن كان ذلك لظن انا ممتن كلف بان يكلف بالاجتهاد
وبلزم منه الجرح العظيم في تكليف جميع المكلفين بالاجتهاد في الاحكام المجتنية الصعبة وهو محال
ونفي بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولا نه يلزم افحام الامام لا نه اذا امر المكلف
بشيء يقول لا يجب على امتثال قولك الا ادى اجتهادى اليه وان اجتهادى لم يقدّر الله فليزم ان
الامام من كل من اراد الامام الرامة بشي نفي وهو فائدة الامانة ولا نه يلزم ان يكون كل اجتهاد ميبا
وهو باطل لما بين في الاصول ولما من غيره وهو ترجيح بلا مرجع مع ثابتهما ولا نه الحجة للكلمة
ثابت جهته فتعيق الثاني وهو ان يكون نظير المودى الى الاحكام بفيد العلم وهو اما ان يكون
بوجود من علم وجوب عصمته بحيث يمكن ان يستفاد منه الاحكام بقينا او غيره والثاني منق

للاجماع على ان مثل هذا لم يوجد فلو لم يكن الا قول موجود لا ينفي الطريق الميئد للعلم وهو باطل
 لما قلنا وهو المطلوب وهذا هو مذهب الامامية فانه يقولون الاحكام مستفاد من النبي
 عليه السلام والصلوة لانه تبلغ للفران والمفسر له والبيان لمحكمه ومن ثمة ان السند يعلم يقينا وبالجملة
 ما دام النبي وجودا يتمكن الكلف من الوصول الى العلم فاذا كان النبي وجد بعد امام واجب
 العصمة فينبغي قوله العلم وهكذا كل امام يموت يوجد بعد اخر واجب العصمة لانها في الدنيا
 فدايما يحصل العلم بالاحكام للمكلفين وهذا طريقنا اذ جرد الانسان ذهنا وفكره عن المضاد
 وجرحه في المظهر فابعد عن سبيل الغلط فانه يعلم تحت هذا الطريق وفاد غيره وان الحكم الكافي
 لا يصلح منه الا الكمال وان هذا هو الطريق الاكمل والذين لا يقومون في الاعتناء به يشك لا يوق
 الحاجة الى الامام منسفة بقوله لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فلو لم يكف الرسول
 عن الامام لكان للناس على الله بانقضائه مع وجود الرسول لكنه نفى الحجة مع شؤن الرسول وهذا
 يدل على انه تمام ما يتوقف عليه التكليف لا يتوقف على شئ اخر بعده فافل من يشك ان يكون هو
 الخيرة الاخر فلا يكون الامام شرطا في شئ ولا في دليلكم هذا بل هو من بعد امور قلته اما ارتفاع
 التكليف مع عدم ظهور الامام للمكلفين او خلا له تعالى باللفظ ويلزم منه نقض غرضه بطلان
 هذا الدليل على تقديري حجة وهو يدل على اجتماع التقيضين اللزوم بانقسامه باطل فالتمس
 والملازمة وبطلان الثاني ظاهر في بطل دليلكم لاننا نقول اما الجواب عن الاول في الآية فما
 نقدره لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ونشرعهم الاحكام وبيانهم بالحلال من
 الحرام ونصب الادلة والبراهين جميعا محتاج اليه المكلفون في علمهم لانه لو كان ذلك لم يكن في
 نصب الرسول فائدة ولا في مجرى وجود الرسول بلا نصب ادلة ونشرعهم الاحكام لا يفي الحجة قطعا
 وفي جملة الادلة وجوه الارشاد في بيان نصب الامام وفي الاحكام وجوب طاعته وبيانه عليه السلام
 ذلك بنص جلي وعلى الثاني يمنع الملازمة لان الواجب عليه في نصب الامام والملازمة عليه في
 طاعته وعلى الامام القبول وعلى المكلفين طاعة الامام ونشرعهم ونحوها ومع ذلك ليس نقضه
 تعالى على سبيل الاجابة لانه بناء على التكليف فالكلفون يتبعوا انفسهم كما ان المكلف يحصى
 بترك الواجب من الصلوة والصيام لا يقال ان غيبة الامام ليست من كل المكلفين بل بعضهم

فذلك البعض الآخر ان ينبغي مكلفا والا والثاني ينبغي التكليف عن لو يكن له ما دخل في منع ما
والا وجب عنه وهو محام او لا ولا ما ان مكلف بالعلم وهو باطل والا لزم بكلف ما لا
يجان يتجى بكم الثمن فيه لا يكفى ابتداء لا نأقولا الا كفاء بالظن هنا وخصه وهو طريق
ما قصر لا بفعل الله ابتداء بل من قصير الكلفين والمعارضه بقول الانبياء ولا خلاص من هذه
المعارضه المانه قوله تعالى هو الذي انزل اليكم الكتاب بمقتضى العلم ان يقصير الكتاب
يعلمه بالحقه والتحقيق في كل الامور المعصولة بجملة كثيرة ولا جبرها لا يفتد الا الظن
لا يتقيد اليقين في دلالة على كل حكم حكم الامور المعصولة في العالم بما يرد بالحق منه حقيقة وعل
ان الحكم الفصل من منزلة كبرى الدليل الدال على حكم كلي وامور واقعة والصغر متخذه بها
فيكون كليا وهذه جزئية

المائة العاشرة من دلالة الدال على وجوب عصية الامام عليه السلام الاول قال الله تعالى
وبالذين آمنوا ولا ينقلوا ولا ذكركم واملاق محض نور فكم وانما هم ولا تقر بوا القوا وحس
ما ظهر منها وما بطن اعلم ان الفروغ غام لا يعلم يقصيرها بالتحقيق الا المعصية لا خلاف
الامة وليس ترجع قول بعض المجتهدين في من عكس والمخرج بالمرجح محال الثاني قوله تعالى
ولا تقبلوا الصدقة التي حرم الله الا بالحق اقول المراد هنا بالحق الحق المعلوم يقصير هذا
الحلود والنصا صلا لا يجوز الا بالسلطان والنام وهو منبى على قول الامام فان الحل والتم
الفضا هو الذي باقر فان لم يكن معصوما لم يحصل الاخطا والعام بقوله فذل على ان
الامام يجب ان يكون معصوما الثالث قوله تعالى ذلكم وصية لكم لعلكم تتقون اقول
هذا تأكيد لما سبق فيجب في ذلك الاخطا وانما ان المعصية الرابع قال الله تعالى ولا تقر بوا
ما لبيتم الا بالتي هي احسن حتى تبلغ آشفة اقول هذا منى غرايات ليد على بال لبيتم ثم استغنى
الا بالتي هي احسن فهذا الاستثناء للامام لا يه ولا يجوز غير النص وغير المعصية
بوقوع عابه ولا يعلم وجه الاحسن ولا تله عليه اسما وانه غيره لو لم يكن معصوما فلا بد من اتمام
معصوم وهو المراد الخامس قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كسروا واثروا
لاخيارهم انما اصر بوا في اصر او كانوا غفرا كوا كانوا عيدا ناعاما فوا وما فوا ليجعل

لما اذن الله تعالى ان يكون الامام معصوما

اللَّهُ ذَلِكَ خَيْرٌ فِي قُلُوبِهِمْ كُلٌّ غَيْرُ مَعْصُومٍ مَكِينٌ بِكَوْنِ كَذَلِكَ وَلَا شَيْءَ مِنْ أَلَمٍ مَكِينٌ
 بِكَوْنِ كَذَلِكَ بِالضَّرِيقَةِ الشَّامِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَيْسَ قَتْلُهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مَتْنٌ كَغَيْرِهِمْ
 اللَّهُ وَرَحْمَةُ خَيْرٌ مِمَّا يَجْعَلُونَ أَقُولُ ذَلِكَ مَدْحًا لِمَنْ قَتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَمُوتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
 وَهَذَا الْمَدْحُ لَا يَخْتَصُّ بِأَهْلِ زَمَانِ النَّبِيِّ بَلْ يَحْتَاطُ لِكُلِّ أَلَمٍ زَمَانٍ الَّتِي فِيهَا أَمَامٌ فَإِنَّ هَذَا لَطَفٌ
 عَظِيمٌ فِي حَقِّ الْمَكَلَّفِ فَلَا يَخْتَصُّ بِأَهْلِ زَمَانٍ وَدُونَ زَمَانٍ وَأَيْضًا الْإِجْمَاعُ مِنَ السَّالِفِينَ عَلَى عُمُومِهَا
 لِلْأَزْمَانِ الَّتِي فِيهَا أَمَامٌ وَذَلِكَ الْأَمَامُ هُوَ الْأَمْرُ بِالْقِتَالِ الَّذِي مَادَّ قَتَلَ فِيهِ الْمُؤْمِنُ كَانَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
 وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ الْأَمْرُ عَصَاهُ الْأَمَامُ فَإِنْ غَضِبَ الْمُعْصُومُ لَا يَوْمُنَ عَلَى سَفَكِ الدَّمِ وَلَا عَلَى قَتْلِ
 النَّفْسِ لَا يَقَالُ هَذَا مَعَ غَضَبِهِ الْأَمَامُ لَا يَحْصُلُ وَلَا مَعَ كُفِّ يَدِهِ لَا نَأْثُورُ الْقَتِيلَةَ وَكَفِّ يَدِهِ لَا يَنْصَحُ
 أَتَمًا هُوَ مِنَ الْمَكَلَّفِينَ لَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَمَنْ مَنَعُوا أَنْفُسَهُمْ مِنَ اللَّطْفِ الشَّامِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَوْ لَا ضَلَّ
 اللَّهُ مَلَائِكَتَكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَا يَنْتَعِمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا قَلِيلًا أَقُولُ هَذَا بِدَلٍّ عَلَى عَصَاهُ الْأَمَامُ مِنْ جِهَتِهِ
 أَحَدُهُمَا اتِّبَاعُ الشَّيْطَانِ مُطْلَقًا وَلَوْ فِي شَيْءٍ مَا خُذِرُوا بِكَرْهِهِ لِلَّهِ وَمَرَادُ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَتَّبِعَ
 الشَّيْطَانُ الْبَشَرَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَلْسَانِهِمْ لِأَنَّهُمْ لَا يَتَّبِعُونَ نَكْرَهُ وَمِنْهُ مَعْرُضُ النِّقْيِ لِلْعُمُومِ وَالْأَمَامُ مُنْصَوِّبٌ
 لِلدَّعَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي جَمِيعِ مَا وَضَعُوا النَّاسَ عَلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يَحِلُّ الْمَكَلَّفُ شَيْءٌ مِنْهُ صِلَاؤُ الْمَاءِ
 أَنْ طَاعَ الْمَكَلَّفَ الْأَمَامَ وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَمَامُ مُنْصَفًا بِهَذِهِ الْقِسْفَةِ لَكَانَ إِجْبَابُ طَاعَتِهِ عَلَى الْمَكَلَّفِ
 مَعَ مَسْأَلَةِ آيَاهُ بِإِجْبَابِ غَيْرِهِ مَرَجٌّ وَكَانَ إِجْبَابُ طَاعَتِهِ لِيَحْصُلَ بِأَلَمٍ بِفَعْلِهِ بِنَفْسِهِ غَيْرِهِ مِنْ
 الْحَكِيمِ بِحَالٍ وَتَأْنِيهِمَا أَنْ لَوْلَا بَدَلٌ عَلَى مَنَاعِ الشَّيْءِ لَوْجُودُ غَيْرِهِ فَضْلُ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْمَانِعُ
 لِلْمَكَلَّفِينَ مِنْ اتِّبَاعِ الشَّيْطَانِ فَأَمَّا بِأَمَامٍ مُعْصُومٍ وَغَيْرِهِ وَالتَّائِي لَمْ يَوْجِدْ ذَلِكَ عَلَى الْأَوْدِ
 لَا يَقَالُ جَائِزٌ لِيَكُونَ الْفَضْلُ بِالتَّكْلِيفِ وَخَلَقَ الْعَمَلُ وَالذَّلَالَةُ عَلَى الْقَبِيحِ لِيَحْزَرَ عَنْهُ وَعَلَى
 الْوَلُوبِ لِيَفْعَلَهُ وَذَلِكَ كَافٍ لَا يَحْصُلُ ذَلِكَ مَشْرُوطًا بِاتِّبَاعِ الْمَكَلَّفِ وَطَاعَتِهِ لِأَمْرِ فَلَا
 بِحَاجَةٍ إِلَى تَوْسِطِ الْأَمَامِ لِأَنَّهُ لَا يَمَامُ لَا يَكْرَهُهُ وَالْأَلَمُ فِي التَّكْلِيفِ فَإِنْ سَمِعَ وَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى
 أَطَاعَ حَصْلُ مَقْصُودِهِ وَالْأَلَمُ لَا يَسْمَعُ لِلَّهِ لَا يَسْمَعُ الْأَمَامُ لَا نَأْثُورُ فِي الْأَمَامِ فَوَالِ اللَّهِ جِهَتُهُمَا
 أَعْلَامُ الْمَكَلَّفِينَ الْجَمْلُ وَالشَّابِهُ وَتَأْنِيهِمَا الْحُكْمُ بِهِمْ فِيهَا اخْتِلَافُ أَقْوَابِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَرِيقًا إِلَى
 اللَّهُ وَالرَّسُولِ وَالْأَمْرُ وَبِحَبِّ عَلَيْهِمُ الْأَلَمُ وَتَأْنِيهِمَا الْجِهَادُ وَالْقِتَالُ وَأَمَامُهُ لِحُدُودِ

فانما من اعظم الروادع ورايتها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمعاينة عليه من غير زور
اكرامه لجوارحه المكلف عدم علم الانام ولا يتصور ذلك في حق الله تعالى فقد ظهر ان لا يتم ذلك
الا بانام معصوم ولا ينفي المعصوم من الخطي لم يجعل الله تعالى للآية المقتضية فقد علم انه لا يلبس
من انام معصوم التام قوله تعالى والله اركمهم بما كتبوا على غير معصوم يمكن ان يكون كذلك
بالضرورة وينبغي لاشي من غير المعصوم بانام بالضرورة او انما وعلى كل واحد من المؤمنين في العلم
حاصل التاسع قوله تعالى ومن يضل الله فلن يجده الله سبلا المراد من قوله يضل الله تعالى خلق
الهدى فيه وعدم اعطاء الطغ زليلا على ما هو شرط المكلف اذا عرفت ذلك فنقول وجب الاستدلال
كل غير معصوم كذلك بالفعل ولا شئ من الانام كذلك بالضرورة فلا شئ من غير المعصوم بانام
بالضرورة لا يضل الله تعالى ومن يضل الله الى اخره هذه شرطية والشرطية لا تنزل وقوع
الظرف من كونه تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسد فاع عدم وقوع احدها وذلك لا في المعصوم
فصل المباداة والمقدم والثاني خال كونها جارية المتصلة للبا بقضيتها بالانقضائها الوقوع و
عدمه لا باستثناء ولم يذكر او ايضا المقدم هو ومن يضل الله وغير المعصوم لا يلزم ان يكون باطلا
الله تعالى ومطلق الاضلال اعم من اضلال الله تعالى واسلامه لا يلزم اسلامه اسلام العالم
اباه لا نقول الجواب عن الاول ان الحدود الضلال وهو ممكن الوقوع من غير وجب العصمة هو
بالامكان ومن غير المعصوم بالفعل واقع في الجملة بقدر الفعل واتصاله بالاضلال من الله تعالى عند
الامانة والمعة في الحال واما عند اهل السنة فحاجب يقع لان كل واقع فاعله الله تعالى
فلو كان الانام غير معصوم بالفعل كان الضلال فيه موجودا فعند اهل السنة انه من الله تعالى فيكون
المقدم واقعاً واما عند المعتزلة فالضلال هو الحدود سواء كان من الله تعالى ومن غيره فانه هو
المسلم للثاني وهو اجواب عن الثاني فان الاسلام للثاني هو الضلال فان الضلال ليس على طريق
الضواب في ضلاله فاذا كان الامام ضالا في شئ ما عرف منه ان غفله ونسبه لا يقتضي كونه على طريق
الضواب لان كمالنا خارجا مع التقصيص فانه لا يصح ان يقتضيه احدنا بانه لا يلزم ان يكون على طريق
حصوله له لم يعلم ان كتابه بطريق الضواب والاحقر المكلف ذلك لم يتولد ونفق وقد ذكر هذا
البحث في ما هو بيني العاشر قال الله تعالى بل من انتم وجهه الله وهو يحسن الخيرة عند رب

لا شئ من الانام كذلك

لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ لَأَشْيَ مِنْ غَيْرِ الْعَصُومِ كَذَلِكَ بِالْفِعْلِ وَكُلُّ مَا مِمَّا هُوَ كَذَلِكَ بِالْفِعْلِ
 فَلَأَشْيَ مِنْ غَيْرِ الْعَصُومِ كَيْفَ مِمَّا بِالْفِعْلِ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ وَذَلِكَ عِنْدَ آخَرِينَ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ أَمَّا الْقَصْرِ
 فَلَا تَقِي خَوْفَ وَالْحَزْنَ يَفْتَضِي الْعُيُودَ فِي الْإِفْرَادِ وَالْإِفْرَادُ لَا تَنْكَرُ فِي مَعْرِضِ النَفْيِ وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْأَصُولِ
 مَعْنُومُهُ وَأَمَّا يَكُونُ عَمَّا نَالُوا مِنْ خَلِّ يُولِجُ وَلَا فِعْلَ مَحْرَمًا وَلَا لَكَ أَنْ عَلَيْهِ خَوْفٌ لَا تَنْتَقِي الْعِقَابَ
 الْآخَرِيَّ وَكُلٌّ مِنْ عَلَيْهِ عِقَابٌ فَعَلِيَّ خَوْفٌ وَهَذَا مَعْلُومٌ عِنْدَ كُلِّ غَاثٍ بِالْفِعْلِ وَرَدُّهُ إِذَا رَجَعَ عَقْلُهُ
 عَرَفَ لِلَّهِ تَعَالَى وَعَرَفَ السَّيِّئَاتِ الْعِقَابَ عَلَى فِعْلِهِ فَإِنَّ خَوْفَ ضَرُورَةٍ الْحَادِ بِعَشْرِ قَوْلِهِ تَعَالَى أَرْتَبَرَهُ
 الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْآيَةَ أَقُولُ كُلُّ غَيْرِ مَعْنُومٍ مِمَّا يَكُونُ كَذَلِكَ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْأَمَامِ الَّذِي أَجَبَ اللَّهُ تَعَالَى
 طَاعَتَهُ كَذَلِكَ بِالْفِعْلِ وَرَدُّهُ يَنْجِي لَأَشْيَ مِنْ غَيْرِ الْعَصُومِ الْمَتَّبِعِ بِالْأَمَامِ بِالْفِعْلِ وَرَدُّهُ عَلَى قَوْلِ أَوْ ذَمًّا عَلَى
 قَوْلِ الْمَطْلُوبِ حَاصِلٌ عَلَى كُلِّ قَدَرٍ الشَّائِي عَشْرَ تَبَاعِ الْفَضْلِ فَضْلُهُ بِحَصْلِ الْعِقَابِ مِنَ الْعِقَابِ الْآخَرِيَّ
 لِلْمَتَّبِعِ وَإِنْ كَانَ الْمَتَّبِعُ جَاهِلًا بِجَاهِلِ السَّيِّئَةِ الْآيَةِ وَكُلٌّ مِنْ حَصْلِ الْعِقَابِ بِإِبْنَاءِ لَا بِحَصْلِ النِّجَاحِ
 بِإِبْنَاءِ فِي كُلِّ أَمْرٍ وَنَوَاهِيهِ وَالْأَمَامُ الَّذِي افترض الله طاعته بِحَصْلِ النِّجَاحِ بِإِبْنَاءِ كُلِّ أَمْرٍ وَرَوَى
 نَوَاهِيهِ بِالْأَمَامِ الَّذِي افترض الله طاعته لَيْسَ بِكَوْنِ ضَائِعَةٍ مِنْ أَمْرٍ وَنَوَاهِيهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ وَخِبَارَتِهِ
 وَتَرَوُكِهِ وَلَا يُمْحِصُ الْوَبُوقُ بِحَصُولِ النِّجَاحِ بِإِبْنَاءِ ذَلِكَ هُوَ الْعَصُومُ فَلَيْسَ أَنْ يَكُونَ لَا مَعْنُومًا
 الثَّلَاثُ عَشْرَةَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَفَعَبَّرْتُمْ بِهِ لِيَتَّبِعُونَ وَلَهُ اسْلَمَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طُغَاوَةً
 كُفْرًا وَآيَةً يُرْجَعُونَ وَجِبَاسَةً لَا تَهْدِي الْآيَةَ الشَّرِيفَةَ الْكَرِيمَةَ ذَلِكَ عَلَى ذِمِّ كُلِّ مَنْ يَتَّبِعُ غَيْرَ بِنِ
 اللَّهِ فِي حُكْمٍ مِنْ حُكَامِهِ أَيْ حُكْمِ كَانٍ فَكُلٌّ مِنْ خَالَفَ حُكْمًا مِنْ حُكَامِ دِينِ اللَّهِ فَقَدْ أَتَى غَيْرَ دِينِ اللَّهِ فِي
 ذَلِكَ الْحُكْمِ وَكُلٌّ مِنْ يَتَّبِعُ غَيْرَ دِينِ اللَّهِ فِي أَيْ شَيْءٍ كَانَ مِنْ مَعْنُومٍ مِمَّا يَحْتَقِقُ الْعِقَابَ وَالْأَمَامُ أَمَّا أَوْجِبَ اللَّهُ
 لِيَعْرِفَ الْمَكْلَفَ دِينِ اللَّهِ لِيَتَّبِعَهُ وَيَأْتِيَ بِإِبْنَاءِ غَيْرَ دِينِ اللَّهِ فِي شَيْءٍ مَا يَخَالِفُ دِينَ اللَّهِ مَطْرًا وَبِحَصْلِهِ
 اتِّسَاعُ أَحْكَامِ دِينِ اللَّهِ الَّتِي افترضها على عباده وَفَرَقَ هَالِكًا وَأَمَّا بِحَصْلِ ذَلِكَ يَكُونُ الْأَمَامُ مَعْنُومًا
 فَتَشْتَرِطُ فِي الْأَمَامِ الْعَصْمَةُ وَأَمَّا بِحَصْلِ الْمَكْلَفِ الْوَبُوقَ وَالْأَمْرَ مِنْ لَحُوفٍ بِإِبْنَاءِ خُصُوصًا
 فَيُجَابِئُهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْإِحْطَاءِ بِالنَّامِ كَالْفَرْجِ وَالْقِيَامِ بِوَجوبِ عِصْمَةِ الْأَمَامِ فَجَبَّ أَنْ يَكُونَ الْأَمَامُ
 مَعْنُومًا وَأَمَّا بِعِلْمِ عِصْمَتِهِ مِنَ النَّصْرِ فَعَلَدَ لَيْسَ بِهَذَا الْأَشْيَاءِ عَلَى طَالِبِ عِصْمَتِهَا أَنَّ الْأَمَامَ
 مَعْنُومًا وَثَابِتًا إِنَّهُ وَاجِبُ الْعِصْمَةِ وَثَابِتًا إِنَّهُ لَا يَكُونُ الْأَمَامُ إِلَّا بِنَصْرِ الْحَقِّ عَلَى سَائِرِ النَّاسِ الْخِلَافُ

عليه السلام اوعلى الثاني الامام المنصور عليه وآله ان يجعل الله تعالى الاختيار في
نصيب الامامة الى الامة وقد تقرر في علم الكلام استحالة امر الله تعالى باتباع من لا يامر بالكف من
اصلا لا يكون الامام معصوما واتباعه بوجوب يقين ان الله تعالى بالضرورة وفخا لغيره بين الصلابة
هذا هو مطلوبنا وخاتمة ما ان كل زمان لا يدور فيه من ايام معصوما ولا تجاز اتباع بعض المكلفين
وبن الله في بعض الاحكام وقد اكلام وقد بان استحالة لوجوب اللطف الرابع عشر قال الله تعالى يا
اهل الكتاب لم تصدقن عن نبي الله وجبر الاسئلة لان هذا النوع قد وقع لكل من يتقدم من نبي الله
ويخبر عن اتباعه وكل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك فاتباعه ضرر ومضون لانه يحصل الخوف
من اتباعه ولا ضرر اعظم من الخوف وكل ما فيه ضرر ومضون لا يجزى اتباعه فلا يجزى اتباعه لانه يفتني
فائدة امامته الحاشية عشرة قوله تعالى يتبعونها عوجا كل غير معصوم لا يؤمن من اتباعه ذلك ولا كان
منصبه مفسدة فلا شيء من غير المعصوم بامام دائما السادس عشر غير المعصوم يمكن ان يقر بالكلمة
الذي يتبعه في ذلك الضرر ولا شيء من الامام يمكن ان يقر بالكلمة الذي يتبعه في ذلك الضرر فلا
شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة السابع عشر قوله تعالى وما الله بغير اعلم بما تعملون مجاز
من عمل الصبيح فلا يذنب المكلف من نصب امام مبيح من ارتكاب الخطايا والخطايا في الاعفاد وذلك هو
المعصوم وكيف يمكن ان يفرض الله تعالى طاعة من يمكن ان يامرنا بالفعل البتة ثم يجازنا من فعله
واكثر من دعي انه فيه الامامة على القبايح ومن نصب نفسه هذا المنصب تقتضيه هذا الاسم
امر بالفتنة كغواية ويريد واتباعها المعصوم لله لعنا وببلا فاتهم ظمروا الفساد وافسدوا
اعفاد كثير من العباد وسفكوا الدماء التي حرم الله وعصوا وامر واعصوا من امر الله بطاعته
وخرّبوا الكعبة وخرّبوا منبر النبي صلى الله عليه وآله فلهذا حوالة الاسلام لعنهم الله وبهتتهم ومن
لا يرضى بلغتهم الى يوم القيمة الثامن عشر هذه الصيغة تستعمل في عرف العرب الامر بالتحفظ
عن الله والذين والفقلة في الافوال والافعال بانه يقال للعد لا تفعل فنبذ غير غافل
عن فعله والحوالك فاتباع الامام الذي امر الله بطاعته واجب باتباعه هو طريق الامن من ذلك
والا لانفتق فائدة ونصبه وانما يحصل الامن بذلك اذا كان ذلك بمنفعة الامام وهذا هو واجب
العصية الذي لا يجوز عليه الخطاء والذين والذين هو المطلوب التاسع عشر قال الله تعالى

فانما هو من جنس الناس

نَابَهُمَا الْإِنْسَانُ آمَنُوا كَوْنُوا قَوَامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْعِصْمَةِ لَا يُمْكِنُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِمَامٍ مَعْصُومٍ
 الْجَمَلِ وَالظَّاهِرِ وَالْمُتَنَبِّهِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلَا يَحْصُلُ الْخَيْرُ إِلَّا بِإِقْنَامٍ بِالْعِصْمَةِ وَالْإِمَامِ عَالِمِهَا
 بِقَبْضِهَا وَكُلِّ مَنْ عَدَا الْمَعْصُومَ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ لَافِئَةٌ مِنَ الْبَقِيَّةِ يَقُولُهُ وَابْتِغَاءُهُ وَارْتِثَانُهُ فَلَا يَدْرِي إِمَامٌ
 مَعْصُومٌ يَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ الْعَشْرُونَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا تَجْعَلْ مِنْكُمْ شَتَّى قَوْمٌ عَلَى أَنْ لَا تَعْلَمُوا
 الْأَيُّهُ غَيْرُ الْمَعْصُومِ خَافَ مِنْ حُرْمَانِ الْعَدْلِ وَالْإِمَامِ لَا يَخَافُ مِنْ حُرْمَانِ الْعَدْلِ لِأَنَّهُ مُصَوَّبٌ لِلْعَدْلِ
 فَلَوْمْ يَقْضِي مِنْ حُرْمَانِ الْعَدْلِ لِمَا حُصِّنَ مِنْهُ لَاجِبًا بِإِجَابِ طَاعَتِهِ عَلَى الْكَافِرِ مُطْلَقًا فَجَبَّ بَكُونِ
 الْإِمَامِ مَعْصُومًا مُحَادٍ وَالْعَشْرُونَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِيَّاكُمْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ
 جَبَّارٌ عَزِيزٌ هَذَا أَمْرٌ بِالْعَدْلِ الْمَطْلُوقِ وَالشُّغْفِ فِي كُلِّ الْأَشْيَاءِ وَهَذِهِ سِيَاقُ الْعِصْمَةِ وَالْإِمَامِ هَادٍ
 إِلَيْهَا بِأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ فَيَكُونُ مَعْصُومًا ثَانِيًا وَالْعَشْرُونَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
 جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ الْعِلْمِ بِمَجْمَعِ الْأَحْكَامِ بِقَبْضِهَا فَالْإِمَامُ
 الْمَامُورُ بِاتِّبَاعِهِ يَعْلَمُ ذَلِكَ بِقَبْضِهَا وَغَيْرِ الْمَعْصُومِ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ بِقَبْضِهَا إِجْمَاعًا فَالْإِمَامُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ
 مَعْصُومًا ثَالِثًا وَالْعَشْرُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى جَعَلْنَا مِنْكُمْ آيَةً لِلْعَالَمِينَ وَهُوَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
 يَوْمَ تَكُونُ الْأَنْفُسُ كَرِهًا عَصِيْبَةً فَإِنَّهَا ثَالِثَةٌ لِأَوَّلِيَّانِ مَا مِنْهُ رِضْوَانُهُ تَعَالَى وَهُوَ فَضْلُ الظَّالِمَاتِ
 بِأَمْثَالِ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاحِي أَمَّا ثَانِيًا فَمِنْ تَابِعِ رِضْوَانِ اللَّهِ هَذَا بِهِ السَّبِيلُ الثَّلَاثُ وَاجْتِمَاعُ الْفَضْلِ الْعَمُومِ
 وَامْتِنَانُهُ بِتَحْقِيقِ بَاطِنَاتِ الصُّوَرِ فِي مَجْمَعِ الْأَحْكَامِ الْعَقْلِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ وَالْعِلْمِ وَالنُّصُورَةِ وَالنَّبِيَّةِ
 الثَّلَاثُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ الظَّالِمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالظُّلُمَاتِ جَمِيعَ مَعْرِفِ بِلَاغٍ لِحُجَّتِهِ فَيَكُونُ الْمَعْصُومُ فَلْيُزِيلَنَّ
 يَخْرُجُ مِنْ كُلِّ ظُلْمَةٍ وَكُلِّ جَهْلٍ وَكُلِّ فِتْنَةٍ وَكُلِّ غَلَبَةٍ وَكُلِّ ظُلْمَةٍ فَلْيُزِيلَنَّ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ الرَّابِعُ
 أَنَّهُ يَجْلِبُ لَهُ الْخُصْرَاءُ مَسْتَقِيمَةً فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ لِأَنَّهُ نَاكِدٌ لِكُلِّ مَلُومٍ عَصُومَةٍ وَوَقُودَةٍ وَلَا يَتَحَقَّقُ لَكَ
 إِلَّا فِي الْمَعْصُومِ وَالنَّبِيِّ وَالْإِمَامِ بِدَعْوَى النَّاسِ وَبِرِسَالَتِهِمْ إِلَى كُلِّ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ وَالْفَائِدَاتِ الْمَذْكُورَةِ فَلَوْ
 عَصَمَ عَنْهَا وَهُوَ الْمَطْلُوبُ الرَّابِعُ وَالْعَشْرُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا
 الْأَسَدُ لَا إِلَهَ إِلَّا وَجْهٌ نَحَاجُهُ إِلَى الْإِمَامِ كَوَجْهِ نَحَاجُهُ إِلَى النَّبِيِّ فَإِنَّهُمْ لَا يَخَاجُونَ إِلَّا مَسْلُوعًا يَخَاجُونَ
 حَافِظَ الشَّرْعِ وَالْمُكَاشِفَ لِمَاطِنِهِ مَعَهُمْ مُرَادُ الشَّرْعِ مِنْهُ وَمَلُومٌ بِهِ وَفَائِدَةٌ بِالْأُمُورِ وَالشَّرْعِيَّةِ الْمَهْمَةِ
 الْإِصْرَاءُ عَنْ نَبِيٍّ وَتَبِعٍ النَّبَا لَهْ فَلَا يَخْرُجُ الزَّمَانُ عَنْ إِمَامٍ وَلَا يَدْرِي بِكَوْنِ مَعْصُومًا وَلَا لَا يَحْصُلُ مِنْهُ

هذه القواعد الخمس عشرة قوله تعالى ولا تشعروا يا ايها الذين آمنوا اني اتقون كل
خالق منكم الا اني اتقون الله تعالى فاعلموا ان الله تعالى هو وحده وعز وجل لا يقدر
المعصوم بالفعل كذلك فلا يوثق بقوله ولا يامر ولا يفعله وغير واجب المعصية يمكنه ذلك فثبتنا
الوثوق به فينا في الغرض والامام واجب حصول الغرض منه اذا طاع المكلف من فعله لا ان يتأبى
فعل المكلف وفادته واختياره الشاذ من العشرين قال الله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا
تكمموا الحق وانتم تعلمون اقول لا بد في الامام من نفى لك عنه بالضرورة وغير المعصوم ليس
كذلك ولا في الامام نفى هذه الصفة بالضرورة ولا يمكن ان يكون فيه السابع والعشرون قال تعالى
انا مرور البشير بالبر هذه غايته من غايات نصب الامام ونصبه لا وصفاً لكونه لا من غير
الخصيان والافعال البشيرة ومن جعلها هذه الصفة التي وردت في قوله يمكن معصوماً لا خارج الى من
يؤكده ولم يحصل منه ذلك في الاغلب ولا في تسامح الترجيح من غير مخرج فهو لما امور ومساو فان
في ذلك الشا من العشرين قال الله تعالى واذا اخذنا ميثاقكم ان قولنا فلما تعلمون اعلم ان الامام
يدعو الامة الى خلاف ذلك ويمنعهم ويردعهم عن ذلك وغير المعصوم يمكن بفعله ذلك ويقترب
الناس الى ذلك فلا يوثق به ولا يوثق به ان يكون سبباً في زيادة العذاب ان يكون غائب المكلف عند
العقاب لأمع العلم بوجوب عصيته فيجب ان يكون معصوماً السابع والعشرون غير المعصوم يمكن ان يكون
من اهل النار والامام ليس من اهل النار بالضرورة فغير المعصوم ليس بالامام بالضرورة او اجماعاً على
اختلفوا في الرايين والمقدمان ظاهر ان التلانيون قوله تعالى ولا تلبسوا يا ايها الذين آمنوا
اعلم ان الله تعالى على من يهلك في الدنيا ويهلك في الآخرة وكلامه هذا من الثاني اصعب اشد
محمود واكد من الاول ويجب الاحتراز من ذلك والاحتراز من ترك الخوف والعمل
بقوله غير المعصوم في محذور ولجها والقتال تنضم المحذور والخوف من الوقوع في الهلكة والافعال
الحادي والثلاثون قال الله تعالى قوله معروف ومعه قومه وجه الاستدلال يقال الامام يدعو الى
هاتين المرتبتين فيلزم ان يعلم المكلف ان كليهما يدعو اليه الامام من الاقوال قوله معروف وكلما يدعوا اليه
الافعال هو سبب المغفرة من الله تعالى لانه لو لم يعلم المكلف ذلك لما امتنع من ذلك من غير ان يفتي
الى متابعتهم وحصل له التقوى منه ولا نه يحصل له الخوف من متابعتهم عند محذوراته بامر بما يوقى الى

هذا الكلام في قسم من قسم الامام

هذا الكلام في قسم من قسم الامام

هذا الكلام في قسم من قسم الامام

الهلكة

بنائه الغرض منه الاية في الجملة وهو محال والثاني اما ان يكون الامام هو المعصوم وغيره
الثاني بناء في حكم الله تعالى فيكون محالا والاول هو المطلوب الثامن والثلاثون قال الله تعالى ولا
تجدوا اباي الله هزوا كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شئ من الامام يمكن ان يكون كذلك
بالضرورة وينج لا شئ من غير المعصوم بامام وهو المطلوب التاسع والثلاثون قال الله تعالى والله
مع الصابرين الصابر بين الصابر على ما فقه ومناقة القوة الشهوية والغضبية هو الصابر وذلك هو المعصوم
فالمعصوم موجود فاما ان يكون هو الامام او غيره والثاني محال فنعين الاول وهو المطلوب الا ربعين
قال الله تعالى من امن بالله واليوم الآخر وجاهد نفسه لا انه تعالى بعث النبي ووضعه اماما عليه ما السار
لهذا في الخلق في هذه الطريقة ونفي الجوف والخرن مطلقا واما يكون المعصم فالله تعالى في الخلق
الهيما والاداعي هو النبي والامام عليه ما السلام فلو لم يكونا معصومين لم يصلح الحمل الامة على ذلك ولولم
يكونا واجبا المعصم لم يحصل للمكلف وفوق بذلك الحادي والاربعون قوله تعالى لا اكره في الدين
فديت ان يرشد من النبي فاما في كل الاحكام وفي بعضها والثاني فيسلم الحال من وجهين احدهما
الترجيح بالمرجح فان بيان بعض النكاحات دون الثاني ترجيح بالمرجح وثانيهما انه يسلم النكاح
بما لا يطاق فثبت اكرام الدين لانه غير تكليف مما لا يطاق لكن ثبت اكرام الدين بحقول الله تعالى
وهو نكرة منقبة فتكون للعموم فظهر ان الله تعالى بين الصواب في كل الاحكام وفي القرآن جمالات
ونا وبلات وكذا الاخبار ثبت لانفي بيان الاحكام فبينها الامام فلو كان غير معصوم لم يكن قوله
بيانا الثاني والاربعون انه تعالى حكم وحكمة بالغاية في الغاية وغايم بكل المعلومات وهو الغنى
المطلق بوجه لا يتصور فيه الحاجة ولا يمكن ان يقع في قوله وفعاله ما لا يناسب الحكمة والحاجة طاعة
غير المعصوم جميع الامر ونواهي بناء في الحكمة والامام يجب طاعته في جميع امره ونواهي فحاشا
ان يكون غير معصوم الثالث والاربعون قال تعالى يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد اوتي
خيرا كثيرا الحكمة علم بالاشياء كما هي من جهة النصف والتصديق واطباع الافعال على ما ينبغي
ترك ما ينبغي حسلا فاما ان يكون الامام حكما او لا والثاني محال في الحكم هو المعصوم على ما بيناه
الرابع والاربعون قال الله تعالى الا الذين ظلموا انهم فلا تخشونهم ولتخون وجهه لاستدلال ان
هذه الآية على النبي صلى الله عليه واله وسلم من الظالم والامر بحسبه الله وبما مضى ان تقول غير المعصوم

والثاني اما ان يكون الامام هو المعصوم وغيره
والثاني محال فنعين الاول وهو المطلوب الا ربعين
المرجح بالمرجح فان بيان بعض النكاحات دون الثاني ترجيح بالمرجح
والثاني فيسلم الحال من وجهين احدهما
الترجيح بالمرجح فان بيان بعض النكاحات دون الثاني ترجيح بالمرجح
والثاني فيسلم الحال من وجهين احدهما

والثاني

لا يخفى

لا يحصى منه دأما لأن لا يحصى نكرة والتكراه المنقبة للعصو وكل امام يحصى منه دأما ينبج
لا شئ من غير المعصو بامام وهو المطلوب الخامس والاربعون لا شئ من يجب طاعته غير شئ
منه بشرعا بالضرورة وكل غير معصو محصى منه شرعا بالضرورة فلا شئ من يجب طاعته
غير معصو بالضرورة ثم نقول كل امام يجب طاعته ولا شئ من يجب طاعته بغير معصو بالضرورة
ينبج لا شئ من الامام بغير معصو بالضرورة وهو ينبج كل امام معصو بالضرورة لأن الثالث
المعدول فسنلزم الموجبة المحصلة عند وجود الموضوع لكن الامام موجود فالامام يجب ان يكون
معصوما وهو المطلوب السادس والاربعون قال الله تعالى كما أرسلنا فيكم رسولا
لا سلا لا ان احصى غايات البعثة تركبة الامم من الذنوب باستعمال الشرايع الحققة والرا من كل
الذنوب اذا اطاعه المكلف ولا يجب ان الامام ناسبه فلو لم يكن له هذه المرات لم يحسن نصبه لجله
لانته عليها الذنوب فيهم به لا يتم وبسقط محله من المطلوب انه انج والاربعون قال تعالى ان الذين
يكفرون ما اتواكم من الكتاب من التبينات وجب الاستدلال في غير المعصوم يمكن فيه هذه الصفة فلا يمكن
المكلف من اباحة لعنه ولا الامام ممتنع ان يكون كذلك في غير المعصوم ممتنع ان يكون اماما التام
والاربعون غير المعصوم يمكن ان يحصل منه ضد الفأية منها اظها والاحكام الى انزلنا الله تعالى
وغير المعصوم يمكن ان يكتم ما اتوا من الله من الاحكام وسننا هو لا يجوز بغيره فلا يعلم انه امام وانما
يعلم ذلك بالعتبة فيجبان بكون الامام معصوما التاسع والاربعون كتبه اظها وما اتوا الله
غير المعصوم فنبهه الامكان وبنيته الى الامام فنبهه الوجوب بغير المعصوم فربما قطع المحسوس
قال الله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ وجب الاستدلال ان الفاطمة السابعة والاربعون
يحد وعنه غاية التحليل وكل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك والامام ليس كذلك والاربعون
غير المعصوم غير امام بالضرورة والامام ثابت لوجوب الطاعة فالامام معصو واحد ولا يجوز
قال الله تعالى ولا تغتروا به بينكم وما كانوا آمنون لا شئ من الامام كذلك بالضرورة وكل غير
معصوم يمكن ان يكون كذلك فلا شئ من الامام بغير معصوم بالضرورة فسنلزم كل امام معصو
بالضرورة لوجود الموضوع الثاني والخمسون اتباع النبوة واجب لقولهم انتم يحبون
الله فاتبووه لكن المقتضى ثابت اخبارا ونصا للقران والاهل في اتباعه فالثالث ثابت وفائدة الامام

لا يحصى منه دأما لأن لا يحصى نكرة والتكراه المنقبة للعصو وكل امام يحصى منه دأما ينبج

لا يحصى منه دأما لأن لا يحصى نكرة والتكراه المنقبة للعصو وكل امام يحصى منه دأما ينبج

لا يحصى منه دأما لأن لا يحصى نكرة والتكراه المنقبة للعصو وكل امام يحصى منه دأما ينبج

طريق ارشاد المكلفين الى اتباع النبي بحيث يحصل محبة الله وحمله على ذلك ولا يمتنع الانصاح
الانام لان يمكن ان يبعد عنه الثالث والحسنون قال الله تعالى قل اطيعوا الله واطيعوا
الامام انما هو ليحصل للمكلف طاعة الله والرسول ولا يحصل الامع كونه معصوما فيجب العزيمة
الرابع والحسنون ذم الله تعالى الاختلاف في كتابه العزيز في مواضع متعددة والحق ليس بمذموم قطعا
بالضرورة ولا في تعاليمه وباعتقاده ومذهبه فالاختلاف يقتضي على باطل والا لم يكن مذموما
الخطاب الوارد في الكتاب كثير منه متشابه وظاهر في كثير من الاحكام ولا يحصل من هذه التصيغ الا
الظن وهو يختلف باختلاف الناظرين فلو لم يكن هناك من يعلم قطعاً انه يعلم المراد من هذا
ويحصل اليقين بقوله وفعله لانه ان يدعوا الله الكلف في فعل ما لا يقدر عليه وهو محال
لا يمتنع وذلك الذي يحصل العلم بقوله وفعله هو المعصوم وهو المأمور الخامس والحسنون قال الله
تعالى تاتوا الله عليم بالبين غير المعصوم يمكن ان يكون من المبشرين ويمكن ان يقصد اذا
اعتقاد وعمل من قبله والامام لا يمكن ان يكون اماماً وهو المطلوب السادس والحسنون
قوله تعالى لا تجعلوا الدين على الكافرين كل غير معصوم يمكن ان يكون من الكافرين ولا شيء من
الامام يمكن ان يكون من الكافرين بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بانام بالضرورة والاتباع
والحسنون قال الله تعالى لا تجعلوا الدين على الكافرين كل ما هو حجة يجوز الحاجة به ولا شيء مما ليس
بمعلوم يبيح الحاجة به ايضا الصريح في خبره واما الكبرى فلا يمتنع المنفعة وينتج لاشي مما هو
حجة راسخة بل هو معلوم كماله في حجة فهو معلوم لموجود الموضوع ومناقضته صانعة وهي
قولنا لاشي من غير المعصوم خبره من حيث انه معلوم وكذا فعله من حيث انه من جهة اخرى فاذا
حاصلنا صحت خبرنا كما هو حجة فهو معلوم بالضرورة وينتج لاشي من غير المعصوم وفعله وقوله
حجة من حيث هو قوله وفعله من جهة المحنة والامام قوله وفعله من حيث هو قوله وفعله حجة لانه
يجوز قوله وفعله يجب اناسه فلو لم يكن قبل قوله العلم والا لم يكن حجة لما في حجة ان يكون معصوما
السابع والحسنون قال تعالى قل من جاءكم فبشر بآخرة من بعد ما جاءكم من العلم ذلك فليدرك الامر على ان
الحجة انما هي بالمعلوم وقوله غير المعصوم ولا فعله فلا يصلح الحاجة والامام قوله حجة
وبه يحتاج ان يكون معصوما السابع والحسنون قوله تعالى فلا تكونون من المتبينين كل غير

الحسنون قال الله تعالى لا تجعلوا الدين على الكافرين كل ما هو حجة يجوز الحاجة به ولا شيء مما ليس بمعلوم يبيح الحاجة به ايضا الصريح في خبره واما الكبرى فلا يمتنع المنفعة وينتج لاشي مما هو حجة راسخة بل هو معلوم كماله في حجة فهو معلوم لموجود الموضوع ومناقضته صانعة وهي قولنا لاشي من غير المعصوم خبره من حيث انه معلوم وكذا فعله من حيث انه من جهة اخرى فاذا حصلنا صحت خبرنا كما هو حجة فهو معلوم بالضرورة وينتج لاشي من غير المعصوم وفعله وقوله حجة من حيث هو قوله وفعله من جهة المحنة والامام قوله وفعله من حيث هو قوله وفعله حجة لانه يجوز قوله وفعله يجب اناسه فلو لم يكن قبل قوله العلم والا لم يكن حجة لما في حجة ان يكون معصوما السابع والحسنون قال تعالى قل من جاءكم فبشر بآخرة من بعد ما جاءكم من العلم ذلك فليدرك الامر على ان الحجة انما هي بالمعلوم وقوله غير المعصوم ولا فعله فلا يصلح الحاجة والامام قوله حجة وبه يحتاج ان يكون معصوما السابع والحسنون قوله تعالى فلا تكونون من المتبينين كل غير

معصوم

معصوم يمكن ان يكون من المبشرين ولا شئ من الامام يمكن ان يكون من المبشرين بالضرورة فلا شئ
 من غير المعصوم بامام بالضرورة وبمعكس بالمستوى الى قولنا لا شئ من الامام بغير معصوم بالضرورة
 او ذما وبلونه كمال امام معصوم بالضرورة لوجود الموضوع وهو المطلوب الستون قوله تعالى
 يقولون هو من عند الله وما هو من عند الله كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك بالضرورة فلا
 شئ من غير المعصوم بامام فكل امام معصوم لا نقدم الحاشية والستون قال تعالى ان الله ربي وربكم
 فاعبدوه هذا صراط مستقيم الامام طريقه هو الطريق الذي امر الله تعالى باتباعه ذلك الطريق
 الذي امر الله باتباعه صراط مستقيم ولا شئ من غير المعصوم بالفعل على الصراط المستقيم فلا شئ من
 الامام بغير معصوم بالفعل قلنا ولا بد من وجوب عصمته والامام من المكلف ولا يستحيل ان
 يكون غير معصوم بالفعل وهذا هو معنى واجب العصمة الثاني والستون كل امام ابتداء هداية
 بالضرورة ولا شئ من غير المعصوم باتباع هدايته بالامكان فلا شئ من الامام بغير معصوم وهو اخط
 الثالث والستون قال الله تعالى ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون كل غير معصوم يمكن ان يكون
 كذلك بالضرورة ولا شئ من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة وينبغي لا شئ من غير المعصوم بالضرورة
 بالضرورة فلا شئ من الامام بغير معصوم بالضرورة فليز من كل امام معصوم بالضرورة وهو
 المطلوب الرابع والستون قوله تعالى قل يا اهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله الا بامر من
 الموبخ والمهديد والذين على شبهة الا قول الصديق سبيل الله الى الطريقة المؤدية الى رضا الله
 والنجاة وذلك بامثال الامور والتولية واستعمال الطاعات لثلاثة صدق الموضوع الثالث فونبغي
 عوجا الى سريلون ان يكون السبيل الى الطريق وهو الترفيع واعطاء حق عوجا الى حق الترفيع
 اذا عرفت ذلك فنقول غير المعصوم يمكن ان يصلة منه ذلك ولا شئ من الامام يمكن ان يصلة منه ذلك بالضرورة
 فلا شئ من غير المعصوم بامام وبمعكس الى قولنا لا شئ من الامام بغير معصوم وبلونه كل امام معصوم
 لوجود الموضوع وهو المطلوب الخامس والستون قوله تعالى وما جعله الله الا بشرى لكم و
 لطيفين فلو كنتم بوجه الاستدلال انه علم من هذا ان طائفة الفلب مطعون خصوا بالاحكام
 الشرعية والا واما التفتة والتكاليف العقلية ولا يحصل الا بامام المعصوم ونقض الفرض على
 الله تعالى محاشا والستون قال الله تعالى ولا تحبب الدين كل غير معصوم يمكن ان يكون

كذلك ولا شيء من الأوامر يمكن أن يكون كذلك بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم بائنا بالضرورة
أو دائما وهو المطلوب السابع والثسون قوله تعالى والذين هاجروا وجهه لاسئد لا ان هذا الاشياء
لهما غيره ولهذا اشتركت فيها وهو كون ذلك في سبيل الله وبترتب علمه بالهجر وهو قوله لا يفر
الى اخره فاذا دعا الامام المكلف الى فقال فعلتم هذه الوازم وانما علم ان دعائه الى فقال هذه
خاصته وبترتب علمه بالهجر المذكور اذا علم انه معصوم والا لم يوجب له ولا يحصل الظاهر بغيره كماله
مطلوب خصوصا هذه الاشياء الثامن والثسون قال تعالى يا ايها الذين آمنوا الصبروا وصابروا
وذا بطوا وانفوا الله لعلكم تفلحون الامام يدعو المكلف الى هذه المرات وبجواب الى انما الغرض
بحصول ذلك للمكلفين بالطا فبقرب المكلف الى ذلك وذلك بالمعصوم وهو المطلوب التاسع
الثسون قال تعالى ولا تنبدوا الخبيث بالطيب كل امام متبوع مطلقا ولا شيء مقرر بتبدل الخبيث
بالطيب متبوع مطلقا ولا وكل غير معصوم يمكن أن يكون كذلك بالضرورة ينتج لا شيء من الامام
معصوم بالضرورة وبغيره كماله امام معصوم بالضرورة لوجود الموجود السبعون قال الله تعالى
واللذان ياتيانا منكهم اقول هذا الحكم عام لكل من صدر عنه ذلك فاذا كان كذلك فالطائفة
بالبائنا والاعراض عنها بالتوبة والاصلاح وكل غير معصوم يمكن فيه ذلك فاذا كان الامام
غير معصوم فان سقط هذا التكليف عنه يمكن الخطاب بغيره فاما هو باطل بالضرورة وان كان
مكلفا به فالمرادى له واليقوم المحل بدعيه ان يكون غيره فاما ان يكون معصوما او لا بالامامة
الناية فينقضي محله من القلوب وتسلم الهجر والخرج والفتن وتعطل حدود الله وذلك كله
لنا قاصر الغرض من نصب الامام ويندفع كل هذه المحذورات يكون الامام معصوما بالحد والسبعون
قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الاية اقول الامام اما وضع لا يرشد الخلق الى معرفة
الحق والباطل الباطل ليجنبوه وتحولوا بركبوه فاذا لم يكن معصوما يمكن ان يوجب في ذلك
ويجوز علم ذلك ولا يضمن المكلف والظاهر بغيره مطلوبه ولهذا ذكر الله في مواطن كثيرة منها
هذه وكذا قوله تعالى حكاه عن ابيهم عليه السلام والثامن والثسون قال الله تعالى ويؤيد الذين
يتبعون الشبهة ان يميلوا مبالغة عظيما واجبة لاسئد لمن رجح احداهما ان غير المعصوم تبع
الشبهات وكل من تبع الشبهات مبالغة عظيما لان قوله الذين يقتضي العمولة لا تجمع يعرف

والله اعلم بالصواب والذين آمنوا الصبروا وصابروا وذا بطوا وانفوا الله لعلكم تفلحون الامام يدعو المكلف الى هذه المرات وبجواب الى انما الغرض بحصول ذلك للمكلفين بالطا فبقرب المكلف الى ذلك وذلك بالمعصوم وهو المطلوب التاسع

ولا شيء من الامام يمكن أن يكون كذلك بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم بائنا بالضرورة

أو دائما وهو المطلوب السابع والثسون قوله تعالى والذين هاجروا وجهه لاسئد لا ان هذا الاشياء

بلازم وكل من يميل مبالا عظيما لا يتبع غير المعصوم لا يتبع والا امام يتبع غير المعصوم ليس
بابا امام بالضرورة وهو المطلوب وثانيتها ان الامام نصب حتى لا يمكن المكلف ان يتبع الشذوات
وميل عن الحق ولا يمكن ذلك الا باطمينان المكلف انه لا بدعوه الى الميل ولا يكون له وقع عند
المكلف اذا لم يميل هو فان من امر معروف ولم يفعل فهو مذموم وفلذا شأنا الله في كتابه العزيز يقول
اَلَا مَرُوفٌ النَّاسُ بِالْبِرِّ وَتَنَسَوْا أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ بَطِنٌ مِنَ الْكُفْرِ وَتَتَّبِعْتُمْ قُلُوبَكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ فَالْأَمَامُ مَعْصُومٌ
وهو المطلوب الثالث والتسعون قال الله تعالى وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ قَوْلَهُ بِرٍّ وَجْهٌ لَا تَقْتُلُوا
ان الامام يدعوا الى الجهاد وفيه القتل من الطرفين فيعرض نفسه لقتل الا ولا يميل غيره فحق كان الامام
الامام غير معصوم جاز ان يكون دعاؤه الى القتل ظلما كما هو مشاهد ومثوات يكون ذلك
علما ظاهرا وظاهرا ونفرض ان لا يصل الى دار وهذا من عظم العذاب في ترك الجهاد ولو لم يزل من علم عصمة
الامام عدم وجوب الجهاد لثبوته على امره فاذا جاهد منه خطأ وان يكون ضالما أصح قيل المكلف
والجاصل يترك منه الجهاد الامام عند الدعاء الى الجهاد وهو باطل فعلم عصمته باطل الواجب
التسعون قال الله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين كذا في الحديث لا يهدي الله القوم الظالمين لان الامام يجب
ان يدعوا الى ذلك بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم يدعوا الى ذلك الامكان يتبع لا شيء من
الامام بغير معصوم ولا يترك كل امام معصوم وهو الموصوف وهو المطلوب الخامس والتسعون
قال تعالى الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ وَبِأَمْرِ النَّاسِ بِالْحِلِّ وَهُدًى صَفَتْ ذِكْرُهُمْ فِي الْقُرْآنِ فَكَوْنُهُمْ
نقص قد حذر الله تعالى عنها والامام امتنا نصب لكل المكلف وعلينا ان نعلمه و
امنا باطن المكلف انه لا يعلم ذلك ولا يامر اذا علم وجوب عصمته ولا امتنا بطمن قلب المكلف
اذا علم امتناع هذه الصفة على الامام وامتنا يعلم امتناعها بعصمته فلا علم وجوب عصمته
الشادس والتسعون قال الله تعالى وَكَفَىٰ بِمَنَآئِمِهِمْ شَٰئِمُهُمْ اللَّهُ مِنْ فَتْنَةٍ وَجْهٌ لَا يَسْتَدِلُّونَ بِهَا
العلم هو المعصوم الا قضى من ذلك بحيث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امتنا جعلنا للبشير العلم العلي كما
من عظيم المراد من اعلام تكبيل المكلف في قوة العلمته فلو لم يكن الامام معصوما لم يمهنا هذا
الغرض والتقريب ما هو غير مقرر والقياس من الشكل الثاني السابع والتسعون قال تعالى وَالَّذِينَ
يَتَّبِعُونَ وَبِأَمْرِ النَّاسِ هَذِهِ صَفَةٌ وَمَنْ نَصَّبَ لَامَامًا لِبَطْنٍ مِنَ الْكُفْرِ هَذِهِ أَعْلَىٰ لَدُنْكَ

الامام مطهر عنها ولا يعلم المكلف بتبينا طهارة الامام منها الامع لجرم بوجوب عصمته وهو الامر
 الثامن والسبعون قال تعالى اَمْ تَرَ اِلَى الَّذِينَ اُولُوا بُضُبًا مِنَ الْكُتُبِ وَفُتِحَتْ اِلَيْهِمُ الصُّلُوكُ
 هذه صفة ذم والامام ينصب لظهور المكلف منها فتسجل عليه بالضرورة وكل من عصوا لا تسجل
 عليه فالامام ليس بغير معصوم ومعصوم التاسع والسبعون قال تعالى وَمَنْ يَكُ الذُّبُّ اَنْ يَكُنْ نَبِيًّا
قَسَا قَرِيبًا كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة
 فيجوز لشيء من غير المعصوم بانام بالضرورة او دائما على خلاف الرايين وينعكس الى قولنا لا شيء من
 الامام بغير معصوم بالضرورة او دائما على خلاف الرايين بل من كل انام معصوم بالضرورة وقوله
 الموضوع الثمانون قال الله تعالى اِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ قال ذوق وانك حسنة بضاعتهم او
 يؤت من كذا اجر عظيم اقول كون الامام غير معصوم ينافي هذه الآية من وجوه اهلها انه يترك
 على نفى ما هيبة الظالم وهو يسلّم نفى جميع جزئياته وهي صفة هلج فنكون واجبه لغيره وتسجيل
 صفة عليه ولو كان الامام غير معصوم لم يكلف ما لا يطاق لانه لا يجوز ان يامر بمعصية والمكلف
 ما مود بطاعته في كل اوامر ونواهي فنكون قد اوردنا بالمعصية لكنه تعالى نهى عن المعصية فنكون
 ما نورا بفعله ومنهاته عنه وهو تكليف ما لا يطاق وتكليف ما لا يطاق ظاهرا فنكون الظاهر ممكنا
 وقد تبينا استحالة بيان اجتماع الامكان والاستحالة وهو تناقض فانا انما نذكر على لطفه
 بالمكلف ولطفه به وحكمه عليه فكيف لا يجعل المكلف طريقا مفيدا للعلم بالاحكام وهو لا يطاق
 المعصوم هو المطلوب ثالثة لطف هذا وجهه على فعل الحسنات وتجرى بها عليها بدل على انه تعالى
 جعل طريقا مفيدا للعلم بالحسنات بحيث لا يبعد الشك وذلك هو المعصوم لا غير الحاد صوابا
 قال الله تعالى اِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ اَنْ تَدْعُوا اِلَى الْاَسَاوَاتِ اِلَى هِدَايَا هَذِهِ صِفَةٌ لِلْعَمَلِ الامام الهادي
 عن ضدّها وغير المعصوم يمكن ان يدعوا اليها والامام يستجيب ان يدعوا الى ضدّها ويجوز ان يدعوا اليها
 وهذا يدل على وجوب كون الامام معصوما وهو المطلوب الثاني والثمانون قال الله تعالى اِذَا
هَكَمْتُمْ بَيْنَكُمْ شَيْئًا غير المعصوم يمكن ان يحكم بذلك وكل امام يحكم بذلك بالضرورة فينتج
 لا شيء من غير المعصوم بانام وهو يسلّم عصمة الامام كما مر في سورة وهو المطلوب الثالث
 الثمانون قوله تعالى فَاِنْ مَنَّا زَعَمْتَ فَرَنِي وجه الاستدلال ان الرد الى الله والرسول وقوله
فَرَنِي الى الله والرسول والرد الى الله والرسول والرد الى الله والرسول

امّا

في هذا الباب من كتابنا في معرفة حقايق الدين

أمر بها وبها وجبرها برفع الشافع والأمام فأن مقام الرسول عليها السلام فالرد إليه والى الله
والرسول لا فالرد الى الرسول ودلى الله تعالى ونفع عدم عصمة الأمام لا يرفع الشافع فالنحو
مقام الرسول ولا في هذه الآية يدل على عصمة النبي وعصمة النبي تلزم عصمة الأمام لا نداهم مقار
هو المطلوب والرد الى الظاهر من الكتاب والسنة لا يرفع الشافع الرابع والقانون قوله تعالى
الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ أَجْرٌ كَبِيرٌ
الضد لها وغير المعصوم يمكن أن لا يفعل ذلك ولا يدعو إلى ذلك بل يمكن أن يكون فيه هذه
الصفة ولا شئ من الأمام كذلك بالضرورة فعصر المعصومة لأمانة الحاكم والقانون قوله
تعالى **فَالَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ** جعله نية عدم إيمانهم بحكم الرسول والتسليم اليه ثم أكد بقوله
لشأنهما لم يفعلوا ذلك وأصلوا بحكمه والتسليم اليه واقعاً تماماً شجر بينهم لم يكن موافقين
فلزم من ذلك عصمة الرسول لأنه لو جاز عليه خطأ والتساهل والتجاوز كان يحكم بخلاف الحق
فإذا ما ان يكونوا مكلفين به أولاً ولا التسليم أن يكون هو الصواب لا لا يقتضي بالقول أن لا تكونوا
بذلك لا يكون خطأ هفت مع أنه يسلم المطلوب الثاني هنا قض الحجة والتسليم الكلي الرضا بحكمة و
هو باطل بما تقدم فغني عن أن يكون عضواً وحكم الفقه حكم الأمام مضافاً وأن لقوله تعالى **وَأَطِيعُوا**
اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فوجب أن يكون الأمام معصوماً وهو المطلوب الثالث
القانون قوله تعالى والله لا يهدي القوم الفاسقين وجه الاستدلال أن نقول لاشئ من غير المعصوم
يهاد لكل من أسندناه جميع الأحكام بالأطلاق وكل الأمام هاد لكل من أسندناه جميع الأحكام ينتج
لاشئ من غير المعصوم يا أم دائماً أنا الضعيف لأن غير المعصوم جوباً فاقساً بالإمكان ولا شئ من
الأمام بفاسق بالضرورة ينتج لاشئ من غير المعصوم جوباً يا أم بالضرورة وإذا ما أنا الضعيف
فضروريته وأنا الكبرى فلا أن الأمام هاد بالضرورة ولا شئ من لفاسقونها بالضرورة فلا
شئ من الأمام بفاسق بالضرورة وأنا الضعيف ضروريته لأن الأمام إنما نصب لذلك وأنا
الكبرى لأن كل هاد فهو حيد بالضرورة وكلام هاد فهو حيد بالله تعالى ومن جهك الله تعالى
الميتة وهذه صيغة حصص الجوز الموضوع ويلزمه كل من لا يهديه الله تعالى فلان محلاً فاعلم
كبرى لقولنا الفاسق لا يهديه الله فلنسجد بالضرورة فالفاصوليس هاد بالضرورة ولا

شئ من الفاسق بهاد بالضرورة فينتج لا شئ من الامام بفاسق بالضرورة وهو المطلوب لتأثير
 العتاتون فإدبه مضب لاثام هذا به الفاسق ورد به باللسان والبدن فإدبه لحد ذاته
 ذلك فتقول لو لم يكن الامام معصوما لزم احد الامرين اما امکان العتات واما ان لا يكون
 عليه نقالة واللام بقصبة باطل فالمرور مثله بيان الملازمة انه اذا كان الاسم غير معصوما
 امكان ان يكون فاسقا فاما ان يجعل له امام اخر ولا الاول ليلزم امكان العتات عليه نقالة
 لان امامه اذا فعل جميع المطلوب من الامام كان الاول عتاتا والاولى لزم الاغراء بالجهل واما بطلان
 المثال فظاهر لا يقال انما يلزم ذلك عليه نقالة لو كان الناصب للامام هو الله تعالى لا باختيار
 الامة وهو متوقع ولو سلم لكم هذا المطلوب لم مطلوبكم كتمنا اول المسئلة لاننا نقول لا يجوز عنه
 بوجوه الاول اننا بينا ان الامام لا يمكن ان ينصبه الا الله تعالى والاختيار باطل وفرضي لك
 الثاني انه يلزم من نصب العتات والافراء بالجهل وكلاهما قبيح وكل المعلوم من القبيح هو قبيح يكون
 مضب الامام قبيحا والقبيح خطأ لا يجوز اتباعه فلا يجوز الاقرار بالامام ولا اتباعه وهو خلاف
 الاجماع الثالث يكون نسبة المفسدة الحاصلة من الامام والفتنة الحاصلة من الامام والمصلحة
 الحاصلة ممكنين متساويين فيستحيل ترجيح احدهما بالآخر والاولى ترجيح الممكن للمنفعة الطرفين
 لا يخرج فلا يجوز نصبه الرابع على التثنية لو سلمنا انه على اختيار يلزم الحال ايضا لانه اما ان
 يعرفه الاجماع ولا فان كان الاول استحالة منه العتات والافراء بالجهل لانه باطل واجماع لامة
 على الباطل وعلى ما يلزم منه تحقيق الباطل وان لم يعرفه الاجماع لم ينقض الغرضه ومقتضاه
 لو لم يعرفه الاجماع تجاز من بعض الناس يلزم منه وقوع الاختلاف والهرج والمرج واختلال
 النوع فيلزم خالان ما وقع منه هذا خلف ولا نه يلزم من وجوب اتباع الامام من لوفقة وقت الامة
 فوقيين مضادتين على شخصين متساويين متفاوتة الافوال والا لا يلزم اجتماع الصديقين وترجيح
 احدهما ترجيح بالترجيح وعدم وجوب احدهما مع عدم غيره باختلاف الزمان في الامام وخرق الاجماع
 والكل باطل لثام من القانونة قوله تعالى ان هذا صراط مستقيم فاتبوه الاية وجهه
 الاستدلال انه جعل طريق الصواب والتجاذف في جميع الاحكام الشرعية والعقلية والعلوية مستقيما
 وقد كان في الاختلاف صدلا لغير ذلك الطريق وهذه منه لان قوله فتفرق بكم عن سبيله معصوم

حاشية
 في قوله
 لا يجوز
 عنه
 بوجوه
 الاول
 اننا
 بينا
 ان
 الامام
 لا
 يمكن
 ان
 ينصبه
 الا
 الله
 تعالى
 والاختيار
 باطل
 وفرضي
 لك
 الثاني
 انه
 يلزم
 من
 نصب
 العتات
 والافراء
 بالجهل
 وكلاهما
 قبيح
 وكل
 المعلوم
 من
 القبيح
 هو
 قبيح
 يكون
 مضب
 الامام
 قبيحا
 والقبيح
 خطأ
 لا
 يجوز
 اتباعه
 فلا
 يجوز
 الاقرار
 بالامام
 ولا
 اتباعه
 وهو
 خلاف
 الاجماع
 الثالث
 يكون
 نسبة
 المفسدة
 الحاصلة
 من
 الامام
 والفتنة
 الحاصلة
 من
 الامام
 والمصلحة
 الحاصلة
 ممكنين
 متساويين
 فيستحيل
 ترجيح
 احدهما
 بالآخر
 والاولى
 ترجيح
 الممكن
 للمنفعة
 الطرفين
 لا
 يخرج
 فلا
 يجوز
 نصبه
 الرابع
 على
 التثنية
 لو
 سلمنا
 انه
 على
 اختيار
 يلزم
 الحال
 ايضا
 لانه
 اما
 ان
 يعرفه
 الاجماع
 ولا
 فان
 كان
 الاول
 استحالة
 منه
 العتات
 والافراء
 بالجهل
 لانه
 باطل
 واجماع
 لامة
 على
 الباطل
 وعلى
 ما
 يلزم
 منه
 تحقيق
 الباطل
 وان
 لم
 يعرفه
 الاجماع
 لم
 ينقض
 الغرضه
 ومقتضاه
 لو
 لم
 يعرفه
 الاجماع
 تجاز
 من
 بعض
 الناس
 يلزم
 منه
 وقوع
 الاختلاف
 والهرج
 والمرج
 واختلال
 النوع
 فيلزم
 خالان
 ما
 وقع
 منه
 هذا
 خلف
 ولا
 نه
 يلزم
 من
 وجوب
 اتباع
 الامام
 من
 لوفقة
 وقت
 الامة
 فوقيين
 مضادتين
 على
 شخصين
 متساويين
 متفاوتة
 الافوال
 والا
 لا
 يلزم
 اجتماع
 الصديقين
 وترجيح
 احدهما
 ترجيح
 بالترجيح
 وعدم
 وجوب
 احدهما
 مع
 عدم
 غيره
 باختلاف
 الزمان
 في
 الامام
 وخرق
 الاجماع
 والكل
 باطل
 لثام
 من
 القانونة
 قوله
 تعالى
 ان
 هذا
 صراط
 مستقيم
 فاتبوه
 الاية
 وجهه
 الاستدلال
 انه
 جعل
 طريق
 الصواب
 والتجاذف
 في
 جميع
 الاحكام
 الشرعية
 والعقلية
 والعلوية
 مستقيما
 وقد
 كان
 في
 الاختلاف
 صدلا
 لغير
 ذلك
 الطريق
 وهذه
 منه
 لان
 قوله
 فتفرق
 بكم
 عن
 سبيله
 معصوم

التحليل

التحذير من اتباع غير ذلك الطريق المستقيم وذلك بحجج الى استحسانه علموا ولا يحصل
 الامر بالنبي وبعده من الامام المعصوم فيجب ان يكون الامام معصوماً التاسع والثمانون قوله
 في هذه الآية تعلمكم تتقون فيه شبهاء الا قد تحترقون على النفاق الثالثة دلالة على انها اما تحصل
 من هذا الطريق المستقيم المعلوم بالضرورة الثالثة التقوى هي الاجتناب عن جميع ما يحال الفضل
 الطريق وحصل العلم بالنباهات والواجبات والمنهيات وبالحكمة بالصواب في كل باب والاحتراف
 بظن ان ضلال ولا يتم ذلك الا من النبي والامام المعصوم فيجب المعصومون قوله نعم ان يقينا
 موسى الكتاب تماماً على الذي اتيه وجه الاستدلال ان نقول القرآن الكريم كامل من النبوة وحتى قد
 فصلت كل شيء من الاحكام وطريق الصواب هدى للعباد ووجه لهم في العرش والمعاد ووجه للدين
 خوطوباتها وكلفوا افيح ان يكون القرآن كذلك وازيد ولا يعلم ذلك في كل حكم حكمه من النص
 الا من طريق العلم وهو النبي والامام المعصوم بالضرورة فيجب الامام المعصوم فبقية ان يكون النص
 غير معصوم لخادمي والتسعون قال الله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك فاسمعوه وانصتوا
 تعلمكم ترجمون وجه الاستدلال انه حصص الرخصة في اتباع هذا الكتاب فلهذا ان يخص فيه الصواب فلا
 يوجب الاحكام الا منه ومن سنة النبي وكل ما فيها وقد نطقوا القرآن بوجوب اتباعه ولا يجوز
 ذلك ويجب التقوى فيجب تحصيل العلم فيه ولا يعلم ذلك الا بالنبي والامام فانها المبنيان
 للاحكام بقينا فيجب النبي والامام المعصوم وهو المطلوب لثالثه والتسعون قوله تعالى في هذه
 الآية وانصتوا تعلمكم ترجمون امر بالتقوى عقيب الامر باتباع هذا الكتاب فهو محترق على عدم
 مجوز اتباع غيره ولا يمكن ذلك الا بالمعصوم وليس الا النبي والامام الثالث والتسعون قوله
 تعالى قل اني هادي في هذا الى صراط مستقيم ديباً فيها وجه الاستدلال انه ذكر الطريق الذي جله
 والهداه واوحاه الله اليه وجعله اليه وهو الذي بهد اليه الامة وهو مستقيم لا عوج فيه فهو
 وحده لا شافق في احكامه ولا اختلاف والامام اما جعل له هكذا الناس اليها رجوعهم علمها و
 بلزمتها ولا يتم ذلك الا من المعصوم فيجب عصمة الامام الرابع والتسعون قوله تعالى انتم اني
 مرجعكم فاني انتم بما كنتم فيهم متخلفون وجه الاستدلال انه قد عني الاختلاف ولا يندفع لا
 بالامام المعصوم فيجب الخامس والتسعون قوله تعالى قال الحق فيها مذمومة اسحقوا لمن

في نفس الكتاب قوله في هذه

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۚ

العلم به بقوله فخرج الرسول عنه والالهجه السابعة قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تحذقوا
 في قول الرسول ولا تحذقوا اما فانكم وانتم تعلمون اما جعل الحجة مع العلم فلا بد ان ينسب
 طريقا الى العلم وذلك الطريق هو لبني فيكون قوله يفيد العلم واما ان يكون بعصمة فيجب عصمة
 لبني فابده بعصمة وكذا الامام لا ينسب يحصل منه ما يحصل من النبي الشاغل قال الله تعالى و
 قالوا لهم حتى لا تكون فتنه ويكون الذين كله لله فان ائمة وفاق الله بما تعلمون يصبر وجهه
 الاستدلال انه تعالى طلب من عباده فانه ان لا تكون فتنه فجميع الايمان كان قوله حتى لا تكون فتنه
 دل على ان المراد في كل الاوقات فنقول احكاما وثلاثة لازم اما ان لا يكون امام واما ان يكون اماما
 ينسب الله ونقل الرسول ويكون فتنه فان الضرورة قاضية بانه اذا نصب الامام غير الله تعالى
 بل يكون مفوضا الى الخلق مع اختلاف واهلهم وازاتهم واهولهم ولا يتفقون على امام واحد
 يقع الفتنه وعدم الامام يقع منه الفتنه فيجب ان يكون ينسب الله تعالى فاما ان يكون معصوما
 او لا والثاني باطل لان نصب غير المعصوم مختلف فيه الاراء ولا يحصل الوثوق بقوله ولا يمكن
 لزوم الاعراض بالمجهل من نصبه هو من الله تعالى مح وامكان الحال محال فحال ان يكون غير معصوم
 وهو المطلوب الثاني من نصبه هو من الله تعالى مح وامكان الحال محال فحال ان يكون غير معصوم
 فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة او دائما اما الصغر فلان غير المعصوم غير مفيد للعلم
 لجواز الخطا ونقد الكذب عليه كل من كان كذلك فيقول غير مفيد للعلم والمقدتان بداهة
 وكل من قوله لا يفيد العلم مخالفه عند لان الله تعالى لا يفتي من له تعلم الحكم لقوله تعالى و
 ان احل من الشرب كبر استجارك فاجره حتى يجمع كلام الله ثم يبلغ سامعه ذلك بانه تم قومه
 لا يعلمون على علم معاقبتهم وقلم يعلم علمهم وطلبهم للعلم بما يفيد وهو كلام الله تعالى
 والامام اذا كان غير معصوم فكلامه لا يفيد العلم ولا مقتضاه واما الكبرى فلا انتفاء فايده
 نصبه حينئذ الفاشر غير المعصوم بالفعل ظالم بالفعل ولا شيء من الظالم بالفعل بالضرورة
 فلا شيء من غير المعصوم بهاد بالضرورة اما الصغر فلان القرآن الكريم ينطو في عدة مواضع
 ان تركب الذنب ظالم لنفسه فان كان الذنب بظلم الغير فلا كلام في انه ظالم قطعاً للغير لنفسه
 واما الكبرى فلقوله تعالى والله لا يهدي القوم الظالمين من لم يهده الله لا يصلح ان يحبله الله

هاد بابا بالضرورة فثبت قولنا لا شئ من غير المعصوم جاد بالضرورة فثبت قولنا لا كل ائمة بالضرورة
 ينتج لا شئ من غير المعصوم جاد بالضرورة هذا غير المعصوم بالفعل واما غير واجب العصمة اي غير معصوم بالامكان
 الخاص فنقول كل غير معصوم بالامكان ظالم بالامكان لا شئ من الامام بظالم بالضرورة ينتج لا شئ من غير
 المعصوم بالامكان بامام بالضرورة فيجب عصمة الامام والصغرى بدقيته والكبرى بتفضلي الامام فان
 كل امام مجتهد بالله بالضرورة لان نصب الله تعالى اماما للهداية وليس مجتهدا بل من سجد الامم من هو اما
 لجهل ولا غنى به وانفضل انصر والدائم بقية باطل وبالجملة فثبت من هو غير مجتهد هاد بابا بالضرورة
 الحاد بغير الله جل عظمته وفضلته اسماء مع الامام بالضرورة ولا شئ من غير المعصوم لله معصوم بالامكان
 فلا شئ من الامام بغير معصوم فثبت ان يكون الامام معصوما الوجود الموصوع اما التصديق فان
 الامام منقوب بالضرورة لانه يدعو الناس الى التقوى ويحجم عليها ويحصرهم على الاذنها ومن لم يكن
 مثمبا لا يصلح لذلك قطعا فالامام منقوب وكل منقوب مع الله تعالى لقوله تعالى او ابصع المنقبتين
 واما الكبرى فظاهرا ان معنى كونها معصومة ان لا يرضاه عنه وهذا اعتبارا به وكتبته النجاة لا الشا
 عشرين قال الله تعالى المؤمنون كلوا مما رزقنا من بعض ما رزقنا بالخير وفي سوره عن الزكوة
 ويقوموا الصلوة ويؤتوا الزكوة ويطيعوا الله ورسوله اولئك سبيلهم الى الله ان الله عزيز
 حكيم الامام يدعو الناس الى الافعال ويعلمهم بانها وبلان بها في كل الاوقات وكل الاحكام
 وفي كل الوقائع فهذه فائدة نصب الامام فاما ان يكون هو كذلك او لا والثاني محال لان نصبه
 بناء على الحكمه ولان الظن ان يجوز له ان الشخص يجب ان يكون احكاما من غير معصوم بالامكان فلو لم يكن
 الامام مجتهدا لكانت اجتهاد غيره وبالجملة فهذا ظاهر في قول كل امام شصت هذه الصفات بالضرورة
 ولا شئ من غير المعصوم شصت هذه الصفات بالامكان فلا شئ من الامام غير معصوم وهو المطلوب التصديق فثبت
 هنا على انها من باب فطري الفاسد الكبرى ظاهر لان كل من لم يكن واجب العصمة لم يكن ان لا يجمع
 فيه هذه الصفات في كل الاوقات في كل الاحكام في كل الوقائع بل يحكم في بعض الاوقات ببعضها او
 في بعض الاحكام او في بعض الوقائع وهذا ضروري الثالث عشر قال الله تعالى وعاد الله المؤمنين
 والمؤمنات بجزان مجزي من تحمها الا انها راجدين فيها واصل طيبه في جنات عدن و
 رضوان من ربها اكبر وذلك هو الفوز العظيم وبعد الاستدلال ان الله تعالى في اول المؤمنين

وجعلناهم وفعالهم ثم تنبأ بانهم الحاصلة من فعالهم والامام يدعون الناس ويطلبونهم بذلك
 الافعال ليوصلهم الى تلك الغايات فكل امام يفعل كل ذلك وبما يريد ويرشد اليه كل الاوقات
 في كل بالضرورة والا لانفتت الغاية من نصبه ولا شئ من غير المعصوم يفعل بعض ذلك بالامكان
 نبيج لا شئ من الامام بغير معصوم بالضرورة وهو المطلوب الرابع عشر قال الله تعالى ان الله لا
 يرضى عن القوم الفاسقين كل امام يرضى عنه بالضرورة ولا شئ من الفاسقين رضي الله عنه فلام
 فاسق نبيج لا شئ من الامام بفاسق بالضرورة اما الصغر فلان الامام يرشد الناس الى ما يرضى
 الله عنهم به ويحصل مرتبة الرضا وكل من ليس له هذه المرتبة لا يحسن من حكمه فيصير له رداء الناس
 الى طريقه الرضوان واتباعه يحصل لهم هذه المرتبة قطعاً فلا يمكن ان يغضب الله تعالى من لم يرض
 الله عنه لفسقه ليحصل لغيره من اتباعه رضوان الله ولان الامام اما هاد ائماً او ضال ائماً او
 مضل في وقت وهذا وقت او مضل في بعض الاوقات وهذا في بعض الاوقات والثالث خال ولا
 لا شئ له نصبة والثالث خال لانه بعد ذلك المكلف ترك اتباعه لان كل وقت يفرض انه لا باقى الا
 يكون فضلاً عنه والرابع ايضا خال والاحوال وقت على اللطف وهو محال فيفتن الاول ولما
 الكبرى فلان الاله ففعل هذه النتيجة كبرى لقولنا كل غير معصوم فاسق بالامكان هكذا كل
 غير واجب العصمة فاسق بالامكان ولا شئ من الامام بفاسق بالضرورة نبيج لا شئ من غير
 المعصوم بامام بالضرورة وهو المطلوب الخامس عشر قال الله تعالى ومن ظلم ظلمين افترى على
 الله كذباً او كذباً بائناً انه لا يفلح الظالمون كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شئ
 من الامام يكون كذلك بالضرورة فلا شئ من غير المعصوم بامام بالضرورة وهو المطلوب
 المفدتان طامرتان السادس عشر كل غير معصوم يمكن ان يكون منافقاً ولا شئ من الامام
 منافق بالضرورة اما الصغر وطامرة لان اللفظ والفعل لا يدلان على عاقبة المناقفة قطعاً بل
 طناً لقوله تعالى ومن خرجوا لكم من اغراب منافقون ومن اهل المدينة مردوا على النفاق
 لا تعلمهم يحزن تعلمهم سعة لهم ثم قريبين ثم يردون الى عذاب عظيم فاذا كان النبي عليه السلام
 لا يعلمهم واما يعلمهم الله لا غير مع اقارب عند النبي بالاسلام فكيف يعلمهم غيره واما
 الكبرى وطامرة السابع عشر قال الله تعالى فلما يكون لسان ابيك من تلقاء تفسير ان نبيج الاما

يوحى اليه اخوان عصبة ربي عذاب يوم عظيم ذلك هذه البشارة على انحصار قوله وعمله
 وتركه وتغيره فيما يوحى الله اليه وذلك واجبة الاحكام الشرعية قطعاً والامام عليه السلام
 يجب ان يكون كذلك لانه فام مقامه ولا نفعاً لساويه بين طاعته وطاعة الرسول وطاعة الله
 في قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فانفذ في الطاعة من نصبه غير
 المعصوم لا يعلم منه ذلك والنظر لا يقوم مقامه والقرآن ذال على ذلك لثامع عشر الامام تتبع
 للوحى كالبني بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كذلك بالامكان فلا شيء من الامام بغير معصوم
 بالضرورة التاسع عشر قال الله تعالى قل اتقوا الله فاستبى الله تعالىكم ورسوله والمؤمنين والمراد
 بقوله والمؤمنون بعض المؤمنين فلا بد ان يكون ظهور هذا البعض سبباً للنظر الرسول ويكون
 معصوماً لان غير المعصوم لا يساويه نظره ونظر النبي عليه السلام فهذا البعض ما ان يكون هو
 الامام او غيره والثالث نحل لان الامام اعلى مرتبة من اكل فتعين ان يكون هو الانسان وهو
 المطلوب العشرين قال الله تعالى ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا وجاءتهم
 وسلمهم بالبينات وما كانوا مؤمنين اعلما ان هذه الآية تدل على ان الاهلك للظالمين
 بذنوبهم اتباهو بعد ان مجتهدهم بالبينات لا الامور البعيدة للعلم والرسالة انما يكون بحجة بعد
 تبليغ ما بيند العلم وهذا عام في كل الاوقات والاممت لبعض الامم من اللطف هف وبع عدم
 امام معصوم لا يحصل ما بيند العلم لان طولها القرن والا حاديت لا يقيد العلم فلا يندم في
 معصوم في كل الاوقات وهو المطلوب الحادي والعشرون قال الله تعالى والله يدعوا اليه
 دار السلام فيهدى من يشاء الى صراط مستقيم اعلم ان دعاء الله بالوحى الى النبي وهدى اليه
 بعبد الامام وبعلمه وتبليغه في صراط مستقيم والامام يهدى الامم الى الصراط مستقيم وغير
 المعصوم لا يعلم انه يدعوا الى ذلك فيحصل بفضل الغرض من نصبه فيستحيل ان يكون الامام غير
 معصوم وهذا حلف الثاني والعشرون قوله تعالى للذين آمنوا حسنت وزيادة كل
 امام داع الى ذلك بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم بداع الى ذلك بالامكان فلا شيء من الامام
 بغير معصوم وهو المطلوب الثالث والعشرون انما يجب اتباع الامام اذا علم انه يدعوا الى ذلك
 ولا شيء من غير المعصوم يعلم منه انه يدعوا الى ذلك فلا يصلح ان يكون الامام غير معصوم والواجب

في قوله تعالى ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا وجاءتهم
 وسلمهم بالبينات وما كانوا مؤمنين اعلما ان هذه الآية تدل على ان
 الاهلك للظالمين بذنوبهم اتباهو بعد ان مجتهدهم بالبينات لا الامور
 البعيدة للعلم والرسالة انما يكون بحجة بعد تبليغ ما بيند العلم وهذا
 عام في كل الاوقات والاممت لبعض الامم من اللطف هف وبع عدم امام
 معصوم لا يحصل ما بيند العلم لان طولها القرن والا حاديت لا يقيد العلم
 فلا يندم في معصوم في كل الاوقات وهو المطلوب الحادي والعشرون قال
 الله تعالى والله يدعوا اليه دار السلام فيهدى من يشاء الى صراط مستقيم

العَشْرُونَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ أَمَّا نَضَبُ الْأَمَامِ لِإِشْدَانِ
 إِلَى رِضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُمْ وَالْإِعْمَالُ الَّتِي يَقْتَضِي ذَلِكَ وَاتِّمَامُ ذَلِكَ بِاتِّبَاعِهِ وَكَوْنِهِ عَلَى
 تِلْكَ الصِّفَةِ لِأَنَّ اتِّبَاعَهُ فِي قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ وَتَقَرُّرِهِ كَالْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَقَوْلُهُ
 غَيْرُ مَعْصُومٍ لَا يَرْضَى اللَّهُ عَنْهُ بِالْإِمَّاكِ وَكُلِّ إِمَامٍ يَرْضَى اللَّهُ عَنْهُ بِالضَّرُورَةِ يَنْبَغُ لَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ
 الْمَعْصُومِ بِالْإِمَامِ بِالضَّرُورَةِ الْحَامِسُ الْعَشْرُونَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَمِنْ أَغْرَابٍ مَنِ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ
 الْيَوْمِ الْآخِرِ وَيُحْسِنُ تَقَرُّرَاتِهِ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَّوَاتِ الرَّسُولِ لَا أَيْتَانَا فَرِيقَهُ لَمْ يَسْأَلْهُمُ
 اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّا اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ الْأَمَامُ بِدَعْوَايَ ذَلِكَ لِيَسِيلَ الْكَلْفَ الَّذِي يُطْعِمُهُ وَيَتَّبِعُ أَمْرَهُ
 وَنَهْيَهُ وَفِعْلَهُ وَتَرْكُهُ إِلَى هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ فَالْإِمَامُ بِدَعْوَايَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ بِالضَّرُورَةِ وَلَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ
 الْمَعْصُومِ بِدَعْوَايَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ بِالْإِمَّاكِ فَلَا شَيْءَ مِنْ إِمَامٍ بِغَيْرِ مَعْصُومٍ بِالضَّرُورَةِ أَمَّا الضَّعِيفُ
 فَلَا يَنْبَغُ لَهُ فَايِدَةُ نَضَبِ الْأَمَامِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَغَيْبُ الْعِبَادَةِ إِلَى هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ وَذَكَرَ ذَلِكَ تَرْغِيبًا
 لِلْعِبَادَةِ بِهِ وَالْإِمَامُ بِكُلِّ الْأَمْرِ حَسْبُ قَوْلِ اسْتِعْلَامِهِمُ الْكَمَالَ فَلَوْلَمْ يَدْعُ إِلَى هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ لَنُفِثَ
 الْفَايِدَةُ مِنْ نَصْبِهِ وَأَمَّا الْكِبَرِيُّ فَظَاهِرُ السَّادِسِ وَالْعَشْرُونَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَالشَّاقِقُونَ الَّذِينَ
 مِنَ الْمُنَاجِرِينَ وَالْأَنْصَادِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَوَضَعُو عَنْهُمْ وَعَظَمَتْ حَبْلُكَ
 فَجَبْرٌ مِنْ تَحْتِهَا أَلَا إِنَّهُمْ رِجَالٌ بَيْنَ يَدَيْكَ ذَلِكَ الْقَوْمُ الْعَظِيمُ هَذِهِ صِفَةُ كَمَالِ اللَّهِ تَعَالَى كَرَاهَا
 لِلتَّغْيِيبِ بِهَا وَالْإِمَامُ بِحُلِّ الْعِبَادَةِ بِهَا وَيَتَّبِعُهَا لَمْ وَكُلِّ إِمَامٍ بِدَعْوَايَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ بِالضَّرُورَةِ وَلَا
 شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ بِدَعْوَايَ هَذِهِ بِالْإِمَّاكِ فَلَا شَيْءَ مِنْ إِمَامٍ بِغَيْرِ مَعْصُومٍ بِالضَّرُورَةِ وَهُوَ الظُّمُ
 السَّابِعُ وَالْعَشْرُونَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَنْ حَوَّلَكُمْ مِنْ أَغْرَابٍ مَنِ افْتَوَى وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
 مَرَدٌ وَأَعْلَى الْإِنْفِاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ تَحْنُ تَعْلَمُهُمْ سَعِيدُهُمْ فَرِيقَيْنِ نَسَمُ تَرُدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ
 الْأَمَامُ بِحُلِّ النَّاسِ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ وَمِنْهُمْ غَيْرُهُمْ مَنِ افْتَوَى مِنَ الْخَلْفَةِ وَيُؤَدِّهِمْ وَاتَّكَبُوا
 بَعْضُهَا وَالْأَلَا لَنُفِثَ فَايِدَةُ نَضَبِهِ فَقَوْلُ الْأَمَامِ يَنْبَغُ ذَلِكَ لَمْ يُطْعِمُهُمْ وَيُؤَدِّهِمْ بِالضَّرُورَةِ
 وَلَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ بِفِعْلِ ذَلِكَ بِالْإِمَّاكِ فَلَا شَيْءَ مِنْ إِمَامٍ غَيْرِ الْمَعْصُومِ بِفِعْلِ ذَلِكَ بِالْإِمَّاكِ
 فَلَا شَيْءَ مِنْ إِمَامٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ بِالضَّرُورَةِ الثَّامِنُ وَالْعَشْرُونَ لَا شَيْءَ مِنْ إِمَامٍ بِدَعْوَايَ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ
 الطَّرِيقَةِ مَوْصُوفَةً بِالْقَبِيحِ بِالضَّرُورَةِ وَكُلِّ غَيْرِ مَعْصُومٍ دَاعٍ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا بِالْإِمَّاكِ يَنْبَغُ لَا شَيْءَ مِنْ

بِإِشْدَانِ

الامام بغير معصوم بالضرورة التاسع والعشرون قال الله تعالى وَاَحْوَنَ اغْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ
خَلَطُوا مَعَ الْاضْحَامِ واخر شيئا حتى اليقين ان يوب عليهم ان الله عقوبتهم الامام بمنزلة غيره
 بين الاشياء الفصحى من هذه الطريقة والاشياء الحسنه فبذلك هو القبح الى الاشياء الحسنه من هذه الطريقة
 بالضرورة ولا شئ من غير المعصوم يفعل ذلك بالامكان فلا شئ من الامام غير معصوم بالضرورة
 الثلاثون قال الله تعالى وَاَحْوَنَ مَوْجُودًا انما ان يعذبهم ولا ان يوب عليهم والله عليهم
 حكيم الامام عليه السلام يرضى بغيرهم ما يجوزون به من العذاب ما يحصلون به النوبة وطريق النجاة
 بالضرورة ولا شئ من غير المعصوم يفعل ذلك بالامكان فلا شئ من الامام بغير معصوم بالضرورة
 الحادي والثلاثون الامام لا يدعوا الى ما يعذبهم ولا يجزئهم عن الطريق الصواب لا يعلم عنه بالضرورة
 ولا يشبهها عليهم بالضرورة وكل غير معصوم يفعل ذلك بالامكان فلا شئ من الامام بغير معصوم بالضرورة
 وهو المطلوب الثاني والثلاثون قال الله تعالى وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرًّا وَكُفْرًا
وَتَفَرُّقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَرِضًا لِّرِجَالٍ خَادِبٍ ورسول من قبل ولا يجلفن ان ادنا الا الحسنى
 والله يشهد انهم لا يذنبون لا فقه فيها ابدا لا شئ من الامام كذلك بالضرورة وكل غير معصوم كذلك
 بالامكان فلا شئ من الامام بغير معصوم بالضرورة وهو المطلوب الثالث والثلاثون لا شئ من الامام
 يدعو الناس الى ذلك بالضرورة وكل غير معصوم يمكن ان يدعو الناس الى ذلك فلا شئ من غير
 الامام بمعصوم بالضرورة الرابع والثلاثون قال الله تعالى اِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
أَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمْ الْجَنَّةُ فَيُفَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَلَىٰ عُنُقِهِمُ النُّزُوزُ لَا يَحْمِلُ
الْأَرْثَانِ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ لِيَفْعَلْهُ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَشِيرُوا بِرَأْيِكُمُ الَّذِينَ بَاتِعُهُمْ بِرَؤُوسِهِمْ أَفْوَاجًا وَهُوَ
 الاستدلال انه لا بد من شخص يقتلون معمر على الحق فهو اما النبي خاضع والنبي ومن يقوم مقامه
 عند وفاته ولا دل حال لانه فيلزم انقطاع هذه الفضيلة بعده وهو حال الان لله نعم لطفه
 عام وهذا اعظم الشراف والفضائل فلا بد باب هذا اللطف ففعل الثاني وهو الامام لا لا
 فعنى بالامام الا ذلك فنقول كل امام يدعو الى ذلك ويعترفهم هذا الطريق بالضرورة
 ولا شئ من غير المعصوم يدعو الى ذلك بالامكان فلا شئ من الامام غير معصوم بالضرورة
 الخامس والثلاثون لا شئ من الامام يضاد فعله او قوله او خبره او امره بالضرورة وكل غير معصوم

فعله وقوله او يصبه واحده ذلك بالضرورة وكل غير معصوم فلا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة
 الشايدون والثالثون قال الله تعالى الشايدون الغابرون الحامدون الشايدون الثاكنون
 الشايدون الامر من بالمعروف والناتهاون عن المنكر والحافظون لحدود الله وكثير المؤمنين
 كل امام كذلك بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كذلك بالامكان فلا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة
 وهو المطلوب السابع والثالثون كل امام يرشد بهدوء الى ذلك بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم
 ويدعوا الى ذلك بالضرورة فلا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة الثامن والثالثون قال الله تعالى
 كثير الذين آمنوا ان لهم قد صدق عند رحمة الامام يرشد الناس الى ضرورة وهم من هؤلاء ويدعوا
 الى ذلك ويحملهم عليه بالضرورة لانه مكل لمن اتبعه ولا شيء من غير المعصوم يفعل ذلك بالامكان
 فلا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة وهو المطلوب فهذا الغرض اردنا ان يرد في هذا الكتاب
 من الادلة الدالة على وجوب عصية الامام عليه السلام وبني الف ومثابته وثالثون دليل وهو بعض
 الادلة فان الادلة على ذلك لا تحصى وبني راغب في فاطمة لكن نقصنا على القليل لفضولهم
 عن الطويل وذلك في غرة رمضان المبارك سنة ثلثي عشر وسبعمائة وكتب حسن بن مطهر سيدة
 جوجان في حجة السلطان الاعظم عباس الدين محمد والحاج ابو خلد الله ملكه هذا صورة خط
 المصنف والدي قدس الله سره وكتب هذا من النسخة باضا ذلك ووافق الفراغ منه في ربيع
 عشر ربيع الاول من سنة اربع وحبس وسبعمائة بالحضرة الشريفة الغرقة صلوات الله على شرفها
 ولحمد لله وحده هذا صورة خط والدي ادام الله انا بته وكان الفراغ منه في العشرين من محرم الحرام
 سنة ثمانية ومثابته بعد الالف من الهجرة على هاجرها الف الحجة وقد قابلها
 العالم الخبير والفاضل العلي اعني جناب الميرزا محمد علي آقا وفقه الله وطمع
 في داو طباعة جناب الحاج ابراهيم البشير رضى الله تعالى
 وانا العبد الانعم محمد هاشم ابراهيم الحسين
 اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين
 محمد هاشم الحسين

9xnx